التكامل الاقتصادي
في الخليج العربي

منشورات
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
(١)

التكامل الاقتصادي
في الخليج العربي

د. محمد هشام خواجكيه

تصـــدير

بقلم الدكتور حسن الابراهيم

مدير جامعة الكويت

بناء على تكليف مجلس إدارة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت ، قام باعداد هذه الدراسة عن التكامل الاقتصادي الخليجي ، الدكتور محمد هشام خواجكية أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، وهو أحد الأساتذة العرب الذين قدموا لهذا الجزء من الوطن العربي ليتفاعلوا معه عن طريق تدريس أجياله الصاعدة ، وعن طريق الأبحاث لسبر أغوار مستقبله .

إن أغلب الكتابات التي ظهرت في حقل التكامل الاقتصادي في الوطن العربي ، قد تمت بعد خيبة الأمل التي توالت على الأمة العربية في الخمسة والعشرين عاماً الماضية نتيجة للتيارات الوحدوية التي كانت تتسم بالعاطفة الجماهيرية السائدة في ذلك الوقت . . ولقد بدأت تلك الشعارات العاطفية في الانحسار وأخذ يحل محلها دراسات منطقية عقلانية بعيدة عن العواطف ، وينعكس ذلك على الانطباع السائد في الوقت الحاضر ، سواء بين القادة السياسيين أو المفكرين العرب ، بأن خير وسيلة للوصول إلى الهدف الرئيسي لهذه الأمة ، وأعني الهدف الوحدوي هو عن طريق المصالح المشتركة والاقتصاد المكمل لبعضه البعض ، لا عن طريق الخطابة وإثارة مشاعر الجماهير . وأن الدكتور خواجكية بدراسته هذه قد ساهم في دفع العجلة نحو الهدف المنشود .

وإن هذه الدراسة هي إحدى الدراسات التي تسعى بطرق غير رسمية للدعوة إلى تكامل إقتصادي في منطقة الخليج العربي ، وتعطي أمثلة واضحة وحية لبعض التكاملات الاقتصادية العالمية كالسوق الأوربية المشتركة والكوميكون . ويجب ألا ننسى أن فكرة السوق الأوربية المشتركة قد بدأت

بمبادرة فردية شخصية غير رسمية حتى تبنتها الحكومات الأوربية فيما بعد ، وأثبتت نجاحاً كبيراً مما حدا بالأستاذ فردريج أن يتنبأ بوحدة سياسية عسكرية إقتصادية شاملة بين الدول الأوربية في العقد القادم بالرغم من تعدد القوميات واللغات في الدول الأوربية .

من ذلك يتضح أنه بالرغم من أهمية عناصر الوحدة التقليدية كاللغة المشتركة والدين والحضارة والموقع الجغرافي ، فإنها تعتبر عناصر غير متكاملة بدون عنصر المصالح المشتركة والاقتصاد المتكامل .

وهذه الدراسة سوف تغني المكتبة العربية وتكمل الدراسات الأخرى في هذا الحقل الحيوي الحساس في ذات الوقت .

مدير جامعة الكويت

د . حسن الابراهيم

التكامل الاقتصادي الخليجي

مراجعة وتقديم : د . محمد الرميحي
رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج
والجزيرة العربية

السنوات القليلة التي مضت على انتاج البترول وتسويقه في أقطار الخليج ، شهدت تغيراً جذرياً في الحياة الاقتصادية لمجتمعات هذه الأقطار ، ولا شك أن هذا التغير قد انسحب على الأوضاع الاجتماعية بشكل عام . وقد أظهرت المطابع ، وما زالت تظهر لنا كل يوم جديداً من الدراسات المتعلقة بهذه المنطقة ، والتي تزيدنا وعياً وادراكاً للفترة التاريخية غير المسبوقة التي تمر بها منطقتنا ، وإذا كانت الدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد ركزت على تفسير الماضي ، وتحليل الوضع الراهن فإن الدراسات المستقبلية لم تظهر بعد . ودراسة الدكتور محمد هشام خواجكية التي نضعها بين يدي القارئ اليوم هي محاولة جديدة في هذا الإطار .

فمنذ أن كلف الزميل الدكتور خواجكية بهذا العمل من قبل مجلس إدارة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية وضع في الإعتبار هذا البعد ، وهو تلمس ، وإن أمكن ، اكتشاف الطرق والوسائل التي يمكن بها ، ومن خلالها ، الوصول إلى تكامل اقتصادي بين أقطار الخليج العربية ، ليس فقط كهدف وحيد ، وإنما ، أيضاً كطريق للتكامل الاقتصادي العربي الذي يقرب ولا ريب يوم الوحدة العربية هذا الهدف السامي الذي نسعى جميعاً من أجل تحقيقه وتذليل العقبات أمامه .

ولقد وضع المؤلف كتابه هذا وهو أمام تحديات يعرفها كل من حاول الكتابة عن هذه المنطقة ، أقلها بالطبع ندرة المعلومات الموثقة في المجال الاقتصادي ، والتي بذل الكاتب جهده للوصول إليها ، وندرة الكتابات حول الموضوع .

ووصولاً إلى هدفه ، وفر لنا الكاتب في هذه الدراسة عرضاً واسعاً للهياكل الاقتصادية السائدة في هذه الأقطار محللاً العوامل المتشابهة ، مقترحاً الحلول الإيجابية للمشكلات الطارئة أو الدائمة .

من خلال هذه الدراسة تتعزز الحقيقة المعروفة والتي مفادها أن البترول هو العمود الفقري لاقتصاديات أقطار الخليج المتناولة في هذا الكتاب ، والسيطرة شبه التامة لهذا القطاع على معظم الفعاليات الاقتصادية الأخرى فالحصيلة المالية لقطاع النفط تنقل إلى الحكومة والتي بدورها تضخه في القطاعات الاقتصادية الأخرى .

كما يؤكد في دراسته الحقيقة الأخرى الموازية للحقيقة السابقة ، وهي أن عمر النفط ليس بالعمر الطويل ، فهو مادة ناضبة من جهة ، فلا يتعدى عمره بحسب التوقعات الأكثر تفاؤلاً ـ حسب إحصائيات الإحتياطيات المعروفة والظروف الراهنة ـ مئة سنة على الأكثر كما هو في الكويت . ويقل هذا التوقع إلى ستين سنة فقط في المملكة العربية السعودية ويتدنى إلى تسع سنوات فقط في عُمان وأما من جهة أخرى فإن الإعتماد على البترول ومشتقاته سوف يتأثر بلا شك بما يطرأ من تطورات على إنتاجه أو الحصول على سلعة بديلة له أو من خلال ما يطرأ من الإختناقات الإقتصادية في الدول المستهلكة الرأسمالية وتذبذب أسعاره في المستقبل .

من خلال طرفي المعادلة تلك ،الاعتماد الكلي على النفط ونضوبه أو عدم فاعليته الإقتصادية في المستقبل ـ تكمن مشكلة الإنسان النفطي في أقطار الخليج النفطية .

فالوقت هنا عامل حاسم ليس من أجل الحفاظ على هذه الثروة فقط من خلال التنسيق الجدي بين أقطار الخليج ، ولكن من أجل وضع استراتيجية واضحة للتكامل الاقتصادي العربي ، يعود على الجميع في المستقبل بالخير . فمن خلال الفائض المالي الهائل والمتوفر لدى بعض الأقطار العربية في الخليج ، والمالكة للنفط يمكن أن نكسر دائرة التخلف التي تمر بها الأمة العربية ويتيح لهذه الأمة

الانتقال المباشر من أوضاع القرن التاسع عشر إلى رحاب القرن الواحد والعشرين في جميع المجالات والرابح هنا بالطبع هو الشعب العربي بأسره .

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة القيمة أن الاستخدام الأرشد لعائدات النفط في هذه المنطقة لم نصل إليه بعد ـ بالرغم من محاولات بعض أقطاره في التنمية المكثفة ـ كذلك يتضح لنا أن الوصول إلى الاستخدام الأرشد لهذه العائدات ، يحتاج إلى استخدام العنصر الإنساني العربي في جميع أقطاره ، لا في بعضها ، لأنه حتى التنمية الداخلية ، ومهما قننت ، فهي بحاجة إلى يد عاملة ماهرة عربية ، لا يمكن توفرها في الشريحة البشرية الضيقة المتواجدة في أقطار الخليج العربي الآن . وهذا ، بحد ذاته ، سؤال من جملة أسئلة كثيرة تطرح علينا في هذه الدراسة ولا بد من محاولة الإجابة عليها .

عامل الزمن ، إذن ، هو سلاح يمكن أن نستخدمه من أجلنا إذا أحسن الاستخدام ، ويمكن أن ينقلب ضدنا إذا نحن تقاعسنا عن فهم دوره في هذه المرحلة التاريخية الحرجة .

لذا فإن هذه الدراسة مقدمة لطرح المشكلة ، ومحاولة لتلمس الحلول المبدئية للوصول إلى الحلول العامة ، وهي عندما تكون في يد القارئ العربي ، سواء كان في الخليج أو في أي قطر عربي آخر ، سيتبين بلا شك الواقع الراهن لقضية النفط في جزء من وطنه العربي ومدى الحاجة الماسة للوصول إلى تكامل إقتصادي ليس فقط لتحقيق هدف قومي سام ، وإنما لتحقيق المصلحة القصوى للجميع .

د . محمد غانم الرميحي
رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع / جامعة الكويت

لقد أصبح من الواضح الآن أكثر
من أي وقت مضى أنه ،
بدون التضامن العربي ، لن
يحترمنا صديق ، ولن يخشانا عدو.
وفي سبيل بناء هذا التضامن على
أسس متينة ، كان لا بد من
تحقيق وحدة الصالح ليتسنى لنا
الإسهام في هذا البناء الكبير الذي
يقيم : وحدة الصالح ثم وحدة المواقف

الدكتور هشام مواهبية

مقـدمة

قبل الدخول في مناقشة أهمية التكامل الاقتصادي[1] بين دول الخليج العربي ومبرراته وطرق الوصول إليه لا بد من إلقاء نظرة على الاقتصاديات الخليجية حتى نتعرف على أهم معالمها وخصائصها وحتى تكون معالجتنا لفكرة التكامل الاقتصادي منطلقة من المشاكل المختلفة التي تعاني منها الأقتصاديات الخليجية . لأن التكامل لن يكون ذا فائدة إلا إذا استطاع الانطلاق من أرض الواقع الخليجي ومعالجة المشاكل الخليجية الملحة . وبقدر ما يساهم التكامل في معالجة المشاكل الاقتصادية ، ثم بقدر ما يستطيع أن يساهم في بناء مستقبل الخليج الاقتصادي المرغوب بقدر ما يكون مهماً وملحاً . لهذا سنتناول في القسم الأول من هذه الدراسة واقع الاقتصاديات الخليجية[2]

ولما كان نجاح أي تكامل اقتصادي إنما يتوقف على قيامه على أسس علمية وواقعية بحيث تراعى فيه خبرات وتجارب الدول الأخرى في هذا المجال ، لذا فإن تقييماً لخطوات التكامل الاقتصادي التي تمت في الماضي سواء في الدول الصناعية أو النامية وخصوصاً في الدول العربية يعد أمراً أساسياً تمليه ضرورة قيام هذا التكامل من مراحله الحالية على أسس متينة تدعم جهوده وتكفل نجاحه . وتحقيقاً لهذا الغرض سنقوم بدراسة تجارب التكامل الاقتصادي في كل من أوربا الغربية (السوق الأوربية المشتركة) وأوربا الشرقية (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) وفي الدول العربية (تجربة الوحدة الاقتصادية العربية) .

وسنقدم لهذا الجزء من الكتاب بقسم خاص عن تعريف التكامل وطرق الوصول إليه وأهميته .

أما في الجزء الأخير فسنتناول أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي ومبرراته ثم طرق تحقيقه . وذلك على ضوء الواقع الاقتصادي الخليجي وتجارب الدول

الأخرى في هذا المضمار .

وهكذا فإن القارئ سيجد في هذه الدراسة إضافة إلى معالجة فكرة التكامل الاقتصادي بشقيها النظري والتطبيقي ، الكثير من البيانات والإحصاءات والمعلومات عن الاقتصاديات الخليجية .

ولما كان أي تقارب اقتصادي واجتماعي وسياسي بين مجموعة من الدول لا بد وأن يبدأ بالتعريف بها على اعتبار أن المعرفة الصحيحة هي الخطوة الأولى في طريق التعاون ، لهذا نأمل أن تكون هذه الدراسة قد عرفت القارئ بأهم خصائص الاقتصاديات الخليجية بأسلوب واضح وسهل وساهمت بالتالي في توليد القناعة بأهمية التكامل الاقتصادي لهذه المنطقة كوسيلة فعالة وسريعة للتنمية الاقتصادية فيها ولحماية ثرواتها من طمع الطامعين في عالم أهم ما يميزه وجود العمالقة الكبار والكتل المتناهية في القوة . وإذا كان لهذه الدراسة أن تظهر للوجود بشكلها الحالي فإنه لا بد للباحث من الإشادة بالتشجيع والدعم اللذين حظي بهما من المسؤولين عن جامعة الكويت ، وخاصة من حسن الإبراهيم مدير الجامعة ومحمد الرميحي رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، فلهؤلاء شكر الباحث وتقديره وامتنانه . كما لا بد للباحث من أن ينوه بالجهد المشكور الذي بذله كل من فيصل الخطيب وحسين عماش كذلك في إغناء هذه الدراسة ببعض الإحصاءات والبيانات المفيدة عن بعض الدول الخليجية المشمولة بها والتعليق عليها . وأخيراً فإننا نأمل أن تكون هذه الدراسة بداية عمل متواصل ومستمر عن الاقتصاديات الخليجية ترعاه وتشد من أزره مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية وبذلك تتحول من مجلة متخصصة في أوضاع الخليج إلى مركز إقليمي وثائقي يقدم الدراسات والتحاليل العلمية الرصينة عن هذه المنطقة الهامة من العالم إضافة إلى نشر الدوريات المتخصصة في مجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة وغيرها . ونحن نعتقد أن جامعة الكويت ، بما عرف عنها من تشجيع للبحث العلمي الأصيل ، ستتصدى بكل امكانياتها لهذه المهمة وستكون بالتالي محلاً للآمال المعقودة عليها كمركز إشعاع فكري وعلمي وحضاري لهذا الجزء من العالم العربي الكبير .

محمد هشام خواجكية

الباب الاول

الاقتصاديات الخليجية

الفصل الاول

البنيان الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

بعض المعلومات الأساسية عن المملكة العربية السعودية

المساحة	٢,٢٤٠,٠٠٠ كم٢			
عدد السكان	٧,٠١٢,٦٤٢ نسمة			
٣,٥٥ من الريال السعودي	يساوي ١ دولار			
متوسط دخل الفرد	٥٣٠٠ دولار			
إنتاج النفط (بآلاف البراميل يومياً) :	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الإنتاج	٧,٦٠٠	٨,٥٠٠	٧,١٠٠	٨,٤٠٠
عائدات النفط (بآلاف الدولارات)	٤,٣٤٠	٢٢,٥٧٣	٢٥,٦٧٥	٢٦,٨
صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (+) آلاف الريالات	٧,٨٩٨	٥٨,٢٨٤٧٩,٠٥٥		
تاريخ المشاركة النفطية	كانون الثاني / يناير ١٩٧٤			
نسبة المشاركة النفطية	٦٠ في المائة من أسهم شركة أرامكو .			
إحتياطيات النفط	١٨٠ بليون برميل			
إحتياطات الغاز	١٠٦٧٥٠ ترلون قدم مكعب			
العمر التقديري للنفط	٦٠ عاماً			
العمر التقديري للغاز	٨٣ عاماً .			

المصدر : مجموعة المصادر الواردة في صلب الدراسة المرفقة عن البنيان الإقتصادي في السعودية .

المساحة وعدد السكان

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية ٢,٢٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع وتغطي ٨٠٪ من شبه الجزيرة العربية ، ويبلغ طول الساحل الغربي المحاذي للبحر الأحمر ١٧٦٠ كم ، وطول الساحل الشرقي المحاذي للخليج العربي ٥٦٠ كم ، أما طول الحدود فيتجاوز ٢٧٠٠ كم[١] ويحد المملكة من الشمال كل من الأردن والعراق والكويت ، ومن الشرق قطر والبحرين والإمارات ومن الجنوب اليمن الشمالي والجنوبي وعمان ومن الغرب مصر العربية والسودان وأثيوبيا .

وتشير الإحصاءات الجارية عام ١٩٧٤ إلى أن عدد السكان بلغ ٧,٠١٢,٦٤٢[٢] نسمة منهم ٥,١٢٨,٦٥٥ نسمة (٧٣,١) من السكان المستقرين و١,٨٨٣,٩٨٧نسمة (٢٦,٩) في المائة من السكان الرحل[٣] ويتوزع هؤلاء على المدن الرئيسية التالية .

الرياض	٦٦٦٨٤٠	الهفوف	١٠١٢٧١	نجران	٤٧٥٠١
جدة	٥٦١١٠٤	تبوك	٧٤٨٢٥	حايل	٤٠٥٠٢
مكة المكرمة	٣٦٦٨٠١	بريده	٦٩٩٤٠	جيزان	٣٢٨١٢
الطائف	٢٠٤٨٥٧	المبرز	٥٤٣٧٥	أبها	٣٠١٥٠
المدينة المنورة	١٩٨١٨٦	خميس مشيط	٤٩٥٨١		
الدمام	١٢٧٨٤٤	الخبر	٤٨٨١٧		

(١) دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

(٢) تشير تقديرات منشورة في ١٩٧٧ ، M.E studies Association Bulletin, May 1, 1977 إلى أن عدد السكان لايتجاوز ٥ , ٥ مليون نسمة

(٣) التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي ، ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م .

وقد بلغ معدل النمو السكاني في الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ حوالي ٢,٣ في المائة سنوياً ، أما الكثافة فتبلغ ٣ في الكيلومتر المربع الواحد .

الموارد الطبيعية والبشرية

٢ ـ ١ الموارد الطبيعية : البترول والغاز الطبيعي

يقوم بانتاج الزيت الخام ثلاث شركات هي : أرامكو التي حصلت على امتيازها عام ١٩٣٣ وشركة جيتي عام ١٩٤٩ وشركة الزيت العربية المحدودة عام ١٩٦٠ وتقع مقاطعة الامتياز الخاصة بهذه الأخيرة في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت .

الإنتاج : تم اكتشاف الزيت عام ١٩٣٨ وبدأ الإنتاج الفعلي في نفس العام . وقد ارتفع انتاج الزيت من ٤ مليون برميل عام ١٩٣٩ إلى ٣٠٦٦ مليون برميل عام ١٩٧٦ (أنظر جدول رقم ١) . وقد بلغ معدل النمو السنوي ١١٪ بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ و٢٣ في المائة بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ولكنه عاد فانخفض بنسبة ١٦,٦ في المائة عام ١٩٧٥ وذلك بسبب الركود الاقتصادي في معظم دول العالم واعتدال برد الشتاء ، وانتهاج طرق لترشيد وتقليل استهلاك الزيت في أوربا . إلا أن الإنتاج عاد فارتفع عام ١٩٧٦ بنسبة ١٨ في المائة ليصل إلى ٨,٤ مليون برميل يومياً .

ومن تفاصيل انتاج الزيت الخام عام ١٩٧٥ يتضح أن ٩٦,٥ في المائة منه يعزى إلى أرامكو[١] و١,٢ في المائة منه إلى شركة جيتي للزيت[٢] و٢,٣ في المائة لشركة الزيت العربية المحدودة[٣] (جدول ٢)

---

(١) تمتلك شركة أرامكو ٤ شركات أمريكية هي Standard Oil Company of Califorina, Texaco, Exxon and Mobil Oil Company.

(٢) وتمتلكها شركات جيتي وشركة الزيت الأمريكية المستقلة ، ابتدأت انتاجها عام ١٩٥٣ .

(٣) وتمتلك الحكومة السعودية (١٠) في المائة منها والباقي اليابان .

جدول رقم (١)

إنتاج الزيت الخام في المملكة العربية السعودية

السنة	الإنتاج السنوي (مليون برميل)	المعدل اليومي (مليون برميل)	نسبة النمو السنوي
١٩٦٧	١٠٢٣,٨	٢,٨	٧,٨
١٩٦٨	١١١٤,١	٣,٠	٨,٨
١٩٦٩	١١٧٣,٩	٣,٢	٥,٣
١٩٧٠	١٣٨٦,٣	٣,٨	١٨,١
١٩٧١	١٧٤٠,٨	٤,٨	٢٥,٦
١٩٧٢	٢٢٠١,٨	٦,٠	٢٦,٤
١٩٧٣	٢٧٧٢,٧	٧,٦	٢٥,٩
١٩٧٤	٣٠٩٥,١	٨,٥	١١,٦
١٩٧٥	٢٥٨٢,٥	٧,١	١٦,٦-
١٩٧٦	٣٠٦٦,٠	٨,٤	١٨,٦+

(١) المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، الملخص الإحصائي ، ١٣٩٣ / ١٣٩٤ / ١٩٧٣ / ١٩٧٤

وتشير إحصاءات الإنتاج العالمي من النفط عام ١٩٧٥ إلى أن المملكة احتلت المرتبة الثالثة بين منتجي النفط حيث أنتجت ١٣,٣ في المائة من الإنتاج العالمي وذلك بعد الاتحاد السوفيتي (١٨,٥ في المائة) والولايات المتحدة الأمريكية (١٥,٧) في المائة . كما بلغ إنتاج المملكة ٣٧ في المائة من الإنتاج الإجمالي للبلاد العربية و٢٦ في المائة من انتاج جميع الدول الأعضاء في منظمة الأوبيك .

إن طاقة الإنتاج القصوى زادت من ٩ مليون برميل يومياً إلى ١١ مليون برميل . ويعتقد البعض أن هذه الطاقة ستزداد بحلول الثمانينات إلى أكثر من ٢٥ مليون برميل يومياً مما يجعل السعودية الدولة الوحيدة القادرة على مجابهة احتياجات العالم آنذاك .

هذا ويبلغ عدد الآبار المنتجة ٦٨٠ بئراً بنهاية عام ١٩٧٤ ، وتعتبر حقول الغوار (٣٤ بئراً) والسفانية (٨٨ بئراً) من أكبر حقول النفط في العالم .

أما صادرات الزيت الخام خلال الفترة المدروسة فقد اتجهت إلى الزيادة بشكل موازٍ لزيادة الانتاج ، فقفزت إلى ١٠٠٠ مليون برميل عام ١٩٦٩ وإلى أكثر من ٢٤٠٠ مليون برميل عام ١٩٧٥ . وتعتبر السعودية نتيجة لذلك أكبر مصدر للنفط في العالم أجمع .

وتذهب الصادرات بشكل رئيسي إلى أوربا الغربية / ٥٠ في المائة / ثم إلى آسيا (٢٨ في المائة وخصوصاً اليابان (١٦ في المائة) ، ثم أمريكا اللاتينية (١٢ في المائة) فأمريكا الشمالية (٤ في المائة) وأفريقيا (٤ في المائة) والشرق الأوسط (٣ في المائة) .

أما الصادرات من المنتجات المكررة فقد ارتفعت من ١٥٧ مليون برميل عام ١٩٦٩ إلى ١٧٥ مليون برميل عام ١٩٧٥ . مما يشير إلى أنها لا تمثل سوى ٧,٢ في المائة من صادرات النفط الخام في المملكة . (جدول رقم ٣)

الأسعار : بقيت أسعار البترول ثابتة تقريباً حتى عام ١٩٧٠ ولم تكن تتجاوز ١,٨٠ دولار للبرميل الواحد . أما حصة الحكومة فلم تكن تتجاوز ٩٠ سنتاً عن البرميل الواحد . وفي الفترة من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ ارتفعت الأسعار إلى ٣,٠١ دولار للبرميل الواحد على أثر اتفاقيتي طهران وجنيف وارتفعت نتيجة لذلك حصة الحكومة عن كل برميل إلى ١,٩٩ دولار للبرميل . في ١٦/١٠/٧٣ أعلن وزراء خارجية دول الأوبك رفع الأسعار المعلنة إلى ٥,١٢ دولار للبرميل الواحد من البترول العربي الخفيف . وأصبح نصيب الحكومة عن كل برميل

جدول ٢

انتاج الزيت الخام في المملكة العربية السعودية ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥ م

بالبراميل الأمريكية

الانتاج / السنة	شركة أرامكو	٪ من المجموع	شركة جيتي للزيت	٪ من المجموع	شركة الزيت العربية المحدودة	٪ من المجموع	المجموع	نسبة التغير المئوية سنوياً
١٩٦٦	٨٧٣٣٤٩١٤٨	٩٢,٠	٣٠٢٠٥٤٦٢	٣,٢	٤٦١٠٥٢٢٥	٤,٨	٩٤٩٦٥٩٨٣٥	
١٩٦٧	٩٤٨١١٠٤٦٨	٩٢,٦	٢٥١٢٩٤٣١	٢,٥	٥٠٥٩٩٩٥٤	٤,٩	١٠٢٣٨٣٩٨٥٣	+ ٧,٨
١٩٦٨	١٠٣٥٧٧٣٣٣٣	٩٣,٠	٢٣١٩١٥٩٤	٢,١	٥٤٧٥٢٠٨٤	٤,٩	١١١٣٧١٧٠١١	+ ٨,٨
١٩٦٩	١٠٩٢٣٢١٥٤٣	٩٣,١	٢٢٧٣٠٣٠٩	١,٩	٥٨٨٤٤٣١٢	٥,٠	١١٧٣٨٩٦١٦٤	+ ٥,٤
١٩٧٠	١٢٩٥٣٣٥٧٥٩	٩٣,٤	٢٨٦٨٥٣٤٢	٢,١	٦٢٦٣٧٧٣٥	٤,٥	١٣٨٦٦٥٨٨٣٦	+ ١٨,١
١٩٧١	١٦٤١٦١٥٣٣٢	٩٤,٣	٣٣٧١٦٩٥٠	١,٩	٦٥٣٠٠٤٨١	٣,٨	١٧٤٠٦٣٢٧٦٣	+ ٢٥,٥
١٩٧٢	٢٠٩٨٤٢٢٦٠٣	٩٥,٣	٢٨٥٣٦٥٤١	١,٣	٧٥٠٠٢٥٥١	٣,٤	٢٢٠١٩٦١٦٩٥	+ ٢٦,٥
١٩٧٣	٢٦٧٧١٤٦٣٣٧	٩٦,٦	٢٣٥٤٦٧٩٩	٠,٨	٧١٩١٢٢٩٢	٢,٦	٢٧٧٢٦٠٥٤٢٨	+ ٢٥,٩
١٩٧٤	٢٩٩٦٥٤٢٥٥٨	٩٦,٨	٢٩٨١٧٠٩٢	١,٠	٦٨٧٢٨٧٧٧	٢,٢	٣٠٩٥٠٨٨٤٢٧	+ ١١,٦
١٩٧٥	٢٤٩١٨٣٣٨٩٣	٩٦,٥	٣١٢٤٤٠٥٧	١,٢	٥٩٤٥٧٢٩٤	٢,٣	٢٥٨٢٥٣٥٢٤٤	ـ ١٦,٦

المصدر : النشرة الاحصائية البترولية ـ عام ١٩٧٦ ، الادارة الاقتصادية ، وزارة البترول والمعادن

٣,٤٤ دولار . وفي ١/١/١٩٧٤ رفعت الأسعار مجدداً بنسبة ٢٨٧ في المائة لتصل إلى ١١,٦٥ دولار للبرميل . ونتيجة هذه الزيادة الأخيرة إضافة إلى تملك الحكومة ٦٠ في المائة من شركة أرامكو ، أصبح متوسط نصيب الحكومة عن البرميل الواحد ٩,٢٠ دولار .

إن عائد الحكومة السعودية عن البرميل المباع من حصتها البالغة ٦٠ في المائة من الإنتاج سواء إلى شركاء أرامكو الأجانب أم إلى المشترين المستقلين يساوي ٩٣ في المائة من السعر المعلن . أي ١٠,٨٤ دولار عن كل برميل . أما نصيب الحكومة من برميل نفط المشاركة البالغ ٤٠ في المائة من الإنتاج فكان يستند إلى الأتاوة البالغة ١٢,٥ في المائة إلى ضريبة الدخل البالغة ٥٥ في المائة . إن الأتاوة إزدادت إلى ١٤,٥ في المائة إعتباراً من ١/٦/٧٤ وإلى ١٦,٦٧ في المائة في ١/١٠/٧٤ . أما ضريبة الدخل فقد إزدادت بدورها إلى ٦٥,٦٦ في المائة في ١/٦/٧٤ . هذه التغيرات في نسب الأتاوة وضريبة الدخل قد تمت بناء على قرار منظمة الأوبك وأدت إلى زيادة نصيب الحكومة عن كل برميل من نفط المشاركة إلى ٩,٦٩ دولار وفي ١/١/١٩٧٥ عدل النظام القديم للأسعار القائم على السعر المعلن بنظام جديد اعتمد أسعار بيع موحدة ورسمية سواء للشركاء القدامى أم للمشترين المستقلين في السوق . وأصبح السعر الجديد الموحد ١٠,٤٦٣ دولار لكل برميل . وترك لكل دولة حق تعديل السعر المعلن والأتاوة وضريبة الدخل بشكل يحقق السعر المشار إليه .

وهكذا خفف السعر المعلن من ١١,٦٥١ دولار إلى ١١,٢٥١ دولار للبرميل وزادت الأتاوة وضريبة الدخل إلى ٢٠ في المائة و٨٥ في المائة على التوالي .

ونتيجة لذلك أصبح الفرق بين ما تأخذه الحكومة على نفط المشاركة البالغ ٤٠ في المائة من الإنتاج وبين ما تأخذه عن حصتها البالغة ٦٠ في المائة يقل كثيراً . ونتج عن ذلك أيضاً أن السعر الحقيقي للبرميل المباع إلى المشترين المستقلين إنخفض بينما زادت الضريبة التي يدفعها الشركاء الأجانب بنسبة ٤,٥ في المائة إلى

١٠,٢٤ دولار عن كل برميل . وهذا السعر يقل بـ٢٢ سنتاً عن السعر الرسمي للبيع المشار إليه أعلاه .

وفي أيلول ١٩٧٥ وبموجب قرار الأوبك رفع سعر البيع الرسمي من ١٠,٤٦ إلى ١١,٥١ أي بنسبة ١٠ في المائة . أما السعر المعلن فقد أصبح ١٢,٣٧٦ دولار لكل برميل .

وفي عام ١٩٧٧ رفع سعر النفط السعودي مرتين الأولى بنسبة ٥ في المائة في بداية العام والثانية بمعدل ٥ في المائة في منتصف العام ليصل سعر الزيت الخام من النفط العربي الخفيف ١٢,٦٦١ دولار للبرميل والسعر المعلن ١٣,٦٤٣ دولار . (انظر جدول ٤ ـ ٥) ونتيجة التغيرات السابقة في الأسعار إضافة إلى زيادة الإنتاج زاد دخل الحكومة من النفط كما هو مبين في الجدول (رقم ٦)

جدول رقم (٣)

صادرات المملكة من البترول حسب الشركات

(بملايين البراميل الأمريكية)

السنة	أرامكو		جيتي		العربية اليابانية		بترومين	المجموع	
	زيت خام	منتجات مكررة	زيت خام	منتجات مكررة	زيت خام	منتجات مكررة	زيت خام	زيت خام	منتجات مكررة
١٩٦٩	٩٣٨,٥	١٤٦,١	٢٥,٩	٦,٢	٥٥,٦	٥,٩	-	١٠٢٠,٠	١٥٨,٢
١٩٧٠	١٠٩٦,٧	١٩٢,٦	١٨,٨	٨,٢	٥٨,٦	٧,١	-	١١٧٤,٢	٢٠٧,٩
١٩٧١	١٤٤٣,٣	١٧٥,٩	٢٣,٨	١٠,١	٦١,١	٧,٩	-	١٥٢٨,٢	١٩٣,٩
١٩٧٢	١٩٠٤,٦	١٨٧,٨	١٦,٩	١١,٣	٦٦,٤	٨,٢	(٢٠,٥)	١٩٨٨,٠	٢٠٧,٢
١٩٧٣	٢٤٧٩,٢	١٩٧,٢	١٢,٩	٨,٦	٦٤,٨	٦,٦	(٨٨,٢)	٢٥٥٧,٠	٢١٢,٤
١٩٧٤	٢٨٠٨,٧	١٩٣,٧	١٧,٧	١٠,٨	٦٢,٠	٥,٩	(١٤٢,٨)	٢٨٨٨,٣	٢١٠,٣
١٩٧٥	٢٣٣٦,٠	١٥٥,٥	١٨,٥	١٣,٠	٥١,٣	٦,٨	(١٤٩,٢)	٢٤٠٥,٨	١٧٥,٣

* تشمل مجموع صادرات بترومين .

المصدر : بيانات شركات الزيت ، وزارة البترول والثروة المعدنية ، النشرة البترولية ١٩٧٥ م

جدول رقم (٤)

تطور الأسعار المعلنة للبترول الخام في المملكة العربية السعودية[١]

٣١-٨-١٩٧٠	١,٨٠	دولار للبرميل الواحد من النفط الخفيف[٢]
١٥-٢-١٩٧١	٢,١٨	دولار للبرميل الواحد
٢٠-١-١٩٧٢	٢,٤٧	دولار للبرميل الواحد
١-١-١٩٧٣	٢,٥٩	دولار للبرميل الواحد
١-٨-١٩٧٣	٣,٠٦٦	دولار للبرميل الواحد
١-١٠-١٩٧٣	٣,٠١١	دولار للبرميل
١٦-١٠-١٩٧٣	٥,١١٩	دولار للبرميل
١-١٢-١٩٧٣	٥,٠٣٦	دولار للبرميل
١-١-١٩٧٤	١١,٦٥١	دولار للبرميل
١-١١-١٩٧٤	١٢,٣٧٦	دولار للبرميل
١-١٠-١٩٧٥	١١,٢٥١	دولار للبرميل
١-١-١٩٧٧	١٢,٩٩٤	دولار للبرميل
١-٨-١٩٧٧	١٣,٦٤٣	دولار للبرميل

---

(١) : التقرير السنوي ، مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٧٦ ص ١٧ . السيطرة الكاملة على الثروة النفطية في الكويت ، مركز الدراسات المصرفية ١٩٧٦ ، الكويت .

(٢) : النفط العربي الخفيف يزيد ثمنه بـ ٩٠ فلس عن النفط العربي المتوسط و٢١٠ فلس عن النفط العربي الثقيل .

جدول رقم ٥

أسعار النفط الخام اعتباراً من عام ١٩٧٣ ومتوسط عائد الحكومة بالدولار الامريكي للبرميل الواحد[١]

	الاسعار المعلنة	سعر البيع الرسمي	متوسط عائد الحكومة	متوسط الضريبة التي يدفعها الشركاء للمملكة
٧٣/١٠/١	٣,٠١١	٢,٨٠٠	١,٩٩٠	٢,٠٩٢
٧٣/١٠/١٦	٥,١١٩	٤,٧٦١	٣,٤٣٩	٣,٥٢٨
٧٣/١١/١	٥,١٧٦	٤,٨١٤	٣,٤٧٨	٣,٥٦٦
٧٣/١٢/١	٥,٠٣٦	٤,٦٨٣	٣,٣٨٠	٣,٤٧٠
٧٤/١/١	١١,٦٥١	١٠,٨٣٥	٩,١٩٥	٩,٢٧٧
٧٤/٧/١	١١,٦٥١	١٠,٨٣٥	٩,٢٣٧	٩,٣٢١
٧٤/١٠/١	١١,٦٥١	١٠,٨٣٥	٩,٦٩٠	٩,٧٩٨
٧٤/١١/١	١١,٢٥١	١٠,٤٦٣	١٠,٠٨٨	١٠,٢٣٧
٧٥/١/١	١١,٢٥١	١٠,٤٦٣	١٠,٠١٣	١٠,٢٣٩
٧٥/١٠/١	١١,٢٥١	١١,٥٠٩	١٠,٩٨٩	١١,٢٦٤

(١) وزارة البترول والثروة المعدنية ، بيانات شركات الزيت ، النشرة البترولية ، ١٩٧٥

وزارة البترول والثروة المعدنية ، الادارة الاقتصادية ، النشرة الاحصائية البترولية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٦ مؤسسة النقد العربي السعودي ، الملخص الاحصائي ، ١٣٩٣ - ١٣٩٤ هـ (١٩٧٣ - ١٩٧٤) .

(جدول ٢)

المبالغ المدفوعة للحكومة العربية السعودية من شركات الزيت العاملة في المملكة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥ م بآلاف الدولارات الأمريكية

الشركة / السنة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
شركة أرامكو[1]	٧٤٥٧٦٢	٨٥٣٢٢٣	٨٧٢٠٣١	٨٩٥١١٣	١١٤٨٤٠٩	١٨٠٦٣٥١	٢٦٤٣٢١٠	٤١٩٤٩٧٤	٢٢٣٧٥٠٣٠	٢٤٨٣٧٥٩٩
شركة جيتي	٢٠٦٠٤	١٧٧٩٨	١٣٦٠١	١٥٢٤٩	١٧٢٢٠	٢٠٦٢٤	٢٨٠١٧	٢١٩٥٤	٥٣٢٥٤	١٩١٠٦١
شركة الزيت العربية المحدودة	٢١٤٢٥	٣١٧٥١	٣٤٣١٨	٣٧١٤٨	٤٠٢٦٧	٤٤٢٢٦	٦٨٦٦٠	٩١٤٢٨	١١٣٦٣٥	٦٤٢٦٧٩
شركات أخرى[2]	٢٠٨٨	٨٠٦	٦٤٩٠	١٦٦٧	٨١١٢	١٣٦٧٢	٤٧٠٥	٣١٦٥٥	٣١٥٦٥	٣٤٨٤
المجموع	٧٨٩٨٧٩	٩٠٣٥٧٨	٩٢٦٤٤٠	٩٤٩١٧٧	١٢١٤٠٠٨	١٨٨٤٨٧٣	٢٧٤٤٥٩٢	٤٣٤٠٠١١	٢٢٥٧٣٤٨٤	٢٥٦٧٥٨٢٣
نسبة الزيادة		١٤,٤٪	٢,٥٪	٢,٤٪	٢٧,٩٪	٥٥,٣٪	٤٥,٦٪	٥٨,١٪	٤٢٠,١٪	١٣,٧

(١) هذه المبالغ لا تشمل حصة البحرين من حقل أبو سعفة .

(٢) الشركات الأخرى تشمل : تينيكو « أوكسيراب سابقاً » ، صن أويل ، أجيب ، التابلاين وبترومين

ملاحظة : ـ بالاضافة إلى الضرائب والريوع وأرباح المشاركة فإن هذه المبالغ تشمل المدفوعات مقابل الخدمات الحكومية والمنتجات المجانية ورسوم الموانئ

المصدر : النشرة الاحصائية البترولية ـ الادارة الاقتصادية بوزارة البترول والثروة المعدنية ـ الرياض ١٩٧٦

ويتضح من الجدول السابق أن عائدات النفط شهدت تطوراً معتدلاً حتى نهاية ١٩٦٩ . ومنذ عام ١٩٧٠ بدأت الإيرادات تزداد بشكل كبير حيث بلغ معدل الزيادة ٢٧,٩ في المائة عام ١٩٧٠ بالنسبة للعام السابق ١٩٦٩ و٥,٣ في المائة عام ١٩٧١ بالنسبة لعام ١٩٧٠ و٤٥,٦ في المائة عام ١٩٧٢ و٥٨,١ في المائة عام ١٩٧٣ . أما في عام ١٩٧٤ فقد بلغت نسبة الزيادة في العائدات / ٤٠٠ / في المائة . وذلك بسبب الإرتفاع الكبير في أسعار النفط بنهاية ٧٣/ وبداية ٧٤ . وفي عام ١٩٧٥ وعلى الرغم من إنخفاض الإنتاج بنسبة ١٦,٦ في المائة فقد زادت العائدات بنسبة ١٣,٧ في المائة وذلك بسبب تطبيق القرار الذي اتخذته المملكة مع الدول الأخرى في منظمة الأوبك في أواخر عام ١٩٧٤ والذي أدى إلى زيادة نسبة الضريبة والأتاوة المطبقة على شركات الزيت إلى ٨٥ في المائة و٢٠ في المائة على التوالي . مما أدى إلى زيادة دخل الحكومة إلى حوالي ٢٥,٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ وإلى ٢٦,٨ مليار عام ١٩٧٦ .

اتفاقيات المشاركة البترولية : تمت المصادقة على اتفاقية المشاركة النفطية الأولى في شباط / فبراير ١٩٧٣ وبدأ سريانها من أول يناير / كانون الثاني سنة ٧٣ . وتنص على مشاركة المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٥ في المائة من مرافق انتاج الزيت الخام التابعة لشركة أرامكو . ويشمل هذا عمليات التنقيب والتطوير والانتاج وخطوط الأنابيب والتخزين والتصدير . وبموجب الأنفاق يحق للحكومة أن تأخذ دوراً فعالاً في إدارة الشركة ، وأن تزيد من مشاركتها بنسبة ٥ في المائة سنوياً اعتباراً من عام ١٩٧٨ مع إدخال زيادة ثانية بنسبة ٦ في المائة تصل في آخر الأمر إلى ٥١ في المائة في عام ١٩٨٢ . وقد تم فيما بعد تعديل الاتفاقية بحيث أصبحت نسبة مشاركة المملكة في شركة أرامكو ٦٠ في المائة ابتداء من أول كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ .

أما التعويض عن المشاركة المبدئية وكذلك عن المشاركة الإضافية التراكمية فقد احتسب على أساس آخر قيمة دفترية لمرافق انتاج الزيت الخام ولأعمال التنقيب والتطوير . وقامت الحكومة في أواخر سنة ١٩٧٧ بإعلان تملكها الكامل لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) . ورغم تملك الحكومة السعودية لـ ٦٠

بالمائة من الإنتاج فقد بقيت الشركات المشاركة لأرامكو هي التي تسوق حصة الحكومة إلى ما قبل استكمال التملك لذلك نتج أن الجزء الذي تسوقه بترومين مباشرة إزداد من ٢,٥ في المائة عام ١٩٧٣ إلى ٥ في المائة عام ١٩٧٤ ثم ٦,٢٥ في المائة عام ١٩٧٥ وذلك من المجموع الكلي للإنتاج .

الغاز الطبيعي : يرتبط حجم الإنتاج من الغاز بعمليات استخراج البترول الخام . ويبلغ حجم انتاج الغاز في الوقت الحاضر ٣,٥ بليون قدم مكعب يومياً . يتم استغلال ٤٠٠ م قدم مكعب منه ، أي أن نسبة الغاز المستقل إلى الغاز المنتج هي ١١,٤ في المائة فقط . أما المجال الرئيسي لاستخدام الغاز فهو إعادة حقنه في حقول انتاج الزيت . كما يستخدم في مجالات توليد الطاقة الكهربائية ، والغلايات التقليدية ، وتحويله إلى غاز سائل ، وكمادة أولية في شركة الأسمدة العربية السعودية لانتاج السماد ، كما يستخدم للتسخين الحراري في بعض مصانع الإسمنت وفي مصنع اسطوانات الغاز بالإضافة إلى استعماله في عدد من أفران الجير . ويتوقع زيادة نسبة المستغل من الغاز في السنوات القليلة القادمة وذلك بسبب تطوير الصناعات البتروكيماوية الضخمة التي تعتمد على الغاز الطبيعي كمادة أولية لها .

وتقوم شركة أرامكو حالياً بطلب من الحكومة السعودية ببناء شبكة كاملة للغاز يتجمع فيها كل الغاز المستخرج من كافة حقول أرامكو ومعالجته لاستخراج الوقود والمواد البتروكيماوية المعدة لاستخدامات الصناعات المحلية والغاز الطبيعي السائل المعد للتصدير .

لقد صممت الشبكة الجديدة بطاقة انتاجية قدرها ٥,٥ بليون قدم مكعب من الغاز الخام يومياً . ومن المؤمل ان يصل الانتاج في المستقبل القريب إلى ١,٧ بليون قدم مكعب من الغاز الجاف و٦ آلاف طن من مادة الكبريت في اليوم . وحينها ستصل نسبة المستغل إلى المنتج حوالي ٥٠ في المائة .

وهناك مشروع في إطار الخطة الخمسية الثانية يزمع تنفيذه من قبل أرامكو

هو بناء خط أنابيب لنقل الغاز السائل والايتان من الخليج العربي إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر حيث تخطط أرامكو لبناء محطة تصدير ومعامل فصل الغاز الطبيعي السائل . وحين الإنتهاء من هذه المشاريع فإنه سيصبح بإمكان السعودية تزويد العالم بـ ١٠ في المائة من احتياجاته من الغاز المسال .

احتياطي البترول والغاز : يبلغ احتياطي البترول الخام بنهاية عام ١٩٧٧ ١٨٠ بليون برميل[١] ويساوي هذا ٢٥ في المائة من احتياطي النفط في العالم أجمع . كما يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي ١٠٦٧٥٠ ترليون قدم مكعب[٢] فإذا إفترضنا معدل إنتاج يومي قدره ٨ مليون برميل من النفط يومياً و٣,٥ ترليون قدم مكعب من الغاز ، فإن النفط سيستنفذ خلال مدة أقصاها ٦٠ عاماً أما الغاز الطبيعي فسيستنفذ خلال مدة ٨٣ عاماً منذ الآن .

أما شركة أرامكو فتقدر الاحتياطيات الثابتة في مناطقها بـ ١٠٣,٤٨٠ بليون برميل والاحتياطيات المحتملة بـ ١٧٢٥٢٩ بليون برميل . وتعتقد بأن النفط سيستنفذ خلال ٤٢ عاماً على أساس الاحتياطيات الثابتة و٦٩ عاماً على أساس الاحتياطيات المحتملة وذلك على أساس معدل انتاج يومي قدره ٨ مليون برميل .

وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن الاحتياطيات المحتملة تتراوح بين ٢٤٠ و٢٧٠ بليون برميل أي ما يعادل ١٠٠ سنة انتاج على أساس معدل يومي قدره ٨ مليون برميل .

الأراضي الزراعية : تتوزع الأراضي الزراعية إلى ٨٥٠٠٠٠ كم٢ مراعي (٤٠٪) و١٦٠٠٠ كم٢ غابات (١٪) وأراضي صالحة للزراعة ٨٧٨٠ كم٢ (٠,٤٪) وأخرى ١٢٧٥٠٠٠ كم٢ (٥٩٪) ، وذلك في عام ١٩٧١ . أما إحصاءات عام ١٩٧٤ فتشير إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة زادت لتصل إلى

(١) Guide to Industrial Investisment in Saudi Arabia, Industnial Studies and development Centre Riad 1976.

(٢) التقرير الإحصائي السنوي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٧٦ .

٠,٦٪ نتيجة المشاريع الزراعية التي تقوم بها الدولة . وتشير الأرقام السابقة إلى ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وانتشار المراعي التي لا يستفاد منها كما يجب .

القوة العاملة :

بين عام ١٩٧٠ و١٩٧٥ بلغ معدل نمو القوة العاملة ٦,٦ في المائة لتصل إلى ١,٥٢ مليون عامل وذلك كما هو وارد في الجدول التالي

معدل نمو القوة العاملة وتوزيعها على الفعاليات الاقتصادية

	معدل النمو السنوي ١٩٧٠ - ١٩٧٥	توزيع قوة العمل على الفعاليات الاقتصادية عام ١٩٧٥	
		بالآلاف	بالنسبة المئوية
الزراعة والصيد	٣	٤٢٦,١	٢٨,٠
المناجم	١٢,١	٤٥,٦	٣,٠
الصناعة	٥,٢	٤٦,٥	٣,٠
الخدمات	٨,٥	١٨,٣	١,٢
البناء	١٧,٣	٣١٤,٢	٢٠,٦
التجارة	١٠,١	٢١١,٠	١٣,٩
النقل والمواصلات	١٠,٧	١٠٣,٢	٦,٨
خدمات إجتماعية	٦,٥	١٨٨,٤	١٢,٤
القطاع العام	٨,٤	١٦٨,٨	١١,١
المجموع	٦,٦	١٥٢٢,١	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ، ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ - ١٩٨٠)

ويتبين من الجدول السابق أن أكبر زيادة في اليد العاملة تمت في قطاع البناءوالتجارةوالخدمات والنقل والمواصلات وأخيراً في القطاع العام . أما العمالة في قطاع التعدين فقد ازدادت بمعدل ١٢ في المائة ولكنها لا تمثل سوى ٣ في المائة من مجموع القوة العاملة عام ١٩٧٥ . وبقيت الزراعة المستخدم الرئيسي لليد العاملة رغم أن أهميتها النسبية في انخفاض مستمر .

وتتوقع الخطة الخمسية الثانية أن تزداد قوة العمل بنسبة ٧,٨ في المائة سنوياً لتصل إلى ٢,٣٣٠ مليون عامل وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم ٧

القوة العاملة الحالية والمتوقعة بموجب خطة التنمية الثانية

	بالآلاف		معدل النمو السنوي
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥ - ١٩٨٠
الرجال			
القوة العاملة السعودية	١,٢٥٩	١,٤٧٠	٣,١
القوة العاملة غير السعودية	٠,٣٠٦	٧٦٧,٦	٢٠,٢
المجموع	١,٥٦٥	٢,٢٣٧	٧,٤
النساء			
القوة العاملة السعودية	٢٧	٤٨	٣,٣
القوة العاملة غير السعودية	٨	٤٥	٤١,٢
المجموع	٣٥	٩٣	٢١,٦
المجموع العام من السعوديين	١,٢٨٦ (٨٠٪)	١,٥١٨ (٦٥٪)	٣,٤
المجموع العام من غير السعوديين	٠,٣١٤ (١٩٪)	٠,٨١٢ (٣٤٪)	٢١,٠
المجموع	١,٦٠٠	٢٣٣٠	٧,٨

(١) مركز الاستشارات والتنمية الصناعية خطة التنمية الصناعية الثانية ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٧ .

جدول

الإنتاج المحلي الإجمالي

على أساس

النشاط	٨٨/١٣٨٧	٨٩/٣٨٨	٪	٩٠/١٣٨٩	٪	/١٣٩٠
(أ) الصناعات والمنتجات الأخرى ما عدا المتعلقة بالخدمات الحكومية :						
١ ـ الزراعة والغابات والأسماك	٨٨١,٠	٩٥٧,٤	(٦٪)	٩٨٤,١	٥,٧٪	١٥,٥
٢ ـ المناجم والتعدين :						
(أ) البترول والغاز الطبيعي	٦٨٩٢,٨	٧٢٦٩,٨	٤٥,٥٪	٨١٠٦,٣	٤٦,٦٪	٨١,٣
(ب) المناجم والتعدين غير البترول	٤٣,٥	٤٨,٩	٠,٣٪	٤٦,٧	٠,٠٪	٥٠,٣
٣ ـ الصناعة :						
(أ) تكرير البترول	٩٠١,٦	٩٨٤,٧	٦,٢٪	١٢٤٠,٩	٧,١٪	٧٤,٢
(ب) صناعات أخرى	٣٤٤,١	٣٨٥,٣	٢,٤٪	٤٣١,٢	٢,٥٪	٨٣,٦
٤ ـ الكهرباء والغاز والماء	٢١٩,٦	٢٤٧,٢	١,٥٪	٢٧٣,١	١,٦٪	٩٧,٩
٥ ـ البناء	٨٦٩,١	٩٧٧,٤	٦,١٪	٩٣٣,٩	٥,٤٪	٠٧,٠
٦ ـ تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٨٠٦,٥	٩٣٧,٨	٥,٩٪	١٠٠٧,٥	٥,٨٪	٦٧,٥
٧ ـ النقل والتخزين والمواصلات	١٠٠٩,٧	١٧٣,٢	٧,٣٪	١٢٤٢,٥	٧,١٪	٧٩,٣
٨ ـ الخدمات المالية والتأمين والخدمات العقارية والتجارة :						
(أ) مساكن خاصة	٥٤٥,٠	٦٠١,٠	٣,٨٪	٦٦١,٠	٣,٨٪	٢٧,٠
(ب) خدمات أخرى	٣١٤,٧	٣٣٤,٩	٢,١٪	٣٥٤,٧	٢,١٪	٧٦,٦
٩ ـ الخدمات الإجتماعية والفردية	١٩١,٤	٢١٤,٧	١,٣٪	٢٣٨,٣	١,٤٪	٦٥,٤
١٠ ـ ناقصاً مصروفات الخدمات المصرفية المقدرة	-٣٩,١	-٣,٢	١٤٪	٤٦,٠	٠,٣٪	-٩,٦
المجموع	١٢٩٧٩,٩	١٤٠٨٩,١		١٥٤٧٤,٢		٧٦,٠

ب النشاط الإقتصادي

سعار الجارية

(بملايين الريالات)

	٩٢/١٣٩١	٪	٩٣/١٣٩٢	٪	٢٤/١٣٩٣	٪	٩٥/١٣٩٤	٪
٤	١٠٥٨,٧	٣,٧	١١٣٨,٧	٢,٨	١٢٤٢,٤	١,٢	١٣٩٢,١	١,٠
٥٤	١٦٩٣١,٥	٥٩,٩	٢٦٢٨٤,٣	٦٤,٥	٨٣٤٥,٣	٧٨,٧	١٠٤٦٩٦,٩	٧٧,٥
٠	٥٨,٧	٠,٢	٩٠,٤	٠,٢	١٤٦,٤	٠,٢	٢٣٨,١	٠,٢
٦	١٤٤١,٦	٥,١	١٨١٠,٨	٤,٥	٤٣٤٦,٥	٤,٤	٥٧١٨,٥	٤,٢
٢	٥٤٣,٠	١,٩	٦١٧,١	١,٥	٧٢٩,٩	٠,٧	٩٣١,٢	٠,٧
١	٣٠٢,٢	١,١	٣١٩,١	٠,٨	٣٢٨,٤	٠,٣	٣١٧,٩	٠,٢
٤	١١٧٣,٨	٤,٢	١٨٠٨,٩	٤,٥	٢٩٢٧,٣	٢,٩	٤٧٦٢,٦	٣,٥
٤	١١٧٧,٠	٤,٢	١٥٥٣,٥	٣,٨	٢٣٥٤,٦	٢,٤	٣٣٨١,١	٢,٥
٦	١٥٦٧,٤	٥,٥	٢١٢١,٣	٥,٢	٢٧١٧,٦	٢,٧	٣٤٤٥,٧	٢,٩
٣	٨٠٠,٠	٢,٨	١٠٠٠,٠	٢,٥	١٣٣٣,٠	١,٣	٢٠٠٠,٠	١,٥
١	٤١١,٤	١,٥	٥٢٢,٥		٧٤٦,٣	٠,٨	١١٠٧,٤	٠,٨
١	٢٩٧,١	١,٧	٣٣٨,٩		٤٠٣,٠	٠,٤	٥٢٢,٨	٠,٤
٠	٥٠,٠-	٠,٢	٥٢,٠-		٦٣,٨-	٠,١	٧٦,٦-	٠,١
	٢٥٧١٢,٤		٣٧٥٥٤,٥		٥٥٥٦,٩		١٢٨٩٣٦,٩	

(ب) حصيلة الخدمات الحكومية :						
١ ـ خدمات الإدارة العامة والدفاع	٨٠١,٠		٨٩١,٥	٪٥,٦	٩٤٢,١	٪٥,٤
٢ ـ خدمات أخرى	٦٤٨,٣		٧٢٣,٧	٪٤,٥	٧٣٦,٣	٪٤,٢
المجموع	١٤٤٩,٣		١٦١٥,٢	٪١,١	١٦٧٨,٤	٪٩,٦
الإنتاج المحلي الإجمالي بقيم المنتجين	١٤٤٢٩,٢	٪٨,٨	١٥٧٠٤,٣	٪٩	١٧١٥٢,٦	٪٣١
رسوم الاستيراد	٢٢٧,٤		٢٧١,٠	٪١,٧	٢٤٦,٠	٪٠,٤
الانتاج المحلي الاجمالي بقيم المشترين	١٤٦٥٦,٦	٪٨,٩	١٥٩٧٥,٣	١٠٠	١٧٣٩٨,٦	١٠٠

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحسابات القومية للمملكة العربية السعودية ١٣٨٦/ ٨٧ إلى ١٣٩٣/ ٩٤ (١٠ مارس ١٩٧٦)

الحسابات القومية للمملكة العربية السعودية ١٣٩٤ / ١٣٩٥

١٠٧٦,٤	٣,٨	١٣٦٢,٦	٣,٤	١,٨	١٧٦٦,٩	٢٦٤٦,٩	١,٩	
١٠٦٨,٥	٣,٨	١٧٧٠,٥	٢,٩	١,٧	١٧١٨,٢	٢٩٤٩,٧	٢,٢	
٢١٤٤,٩	٧,٦	٢٥٣٣,١	٦,٣	٣,٥	٣٤٨٥,١	٥٥٩٦,٦	٤,١	
٢٧٨٥٧,٣	٤٣,٨	٤٠٠٨٦,٦	١٤٧	٩٠٤٢,٠	٣٤٥٣٣,	٣٥,٨١٪		١
٤٠٠,٠	١,٤	٤٦٣,٥		٠,٥	٤٧٥,٠	٥١٤,٨	٠,٤	
٢٨٢٥٧,٣		٤٠٥٥١,١			٩٥١٧,٠	١٣٥٤٨,٣٩		

م = معدل

الناتج المحلي الإجمالي :

يشير الجدول المرفق رقم (٨) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سجل زيادات كبيرة في الفترة من ١٩٦٨ / ١٩٦٩ وحتى نهاية ١٩٧٤ / ١٩٧٥ بلغ متوسطها السنوي ٤٢,٦ في المائة . وتعزى الزيارة الحاصلة في الأعوام ٧١/ ٧٢/ ٧٣ إلى زيادة الإنتاج من النفط الخام من جهة وارتفاع أسعار النفط على أثر اتفاقيتي طهران وجنيف من جهة ثانية . وقفز نتيجة لذلك الناتج المتحصل من البترول والغاز الطبيعي من ٧٢٦٩ مليون ريال عام ٦٨/ ٦٩ إلى ٢٦٢٨٤ مليون ريال عام ١٩٧٢/ ٧٣ وزاد نتيجة لذلك نسبة مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٤٥ في المائة إلى ٦٤ في المائة .

وخلال الأعوام ٧٣ / ٧٤ و٧٤ / ٧٥ زاد الناتج المحلي الإجمالي ـ بالأسعار الجارية ـ زيادة قياسية بلغت ١٤٧ في المائة و٣٥,٩ في المائة على التوالي . وفي عام ٧٥ / ٧٦ بلغت نسبة الزيادة ١٦ في المائة أي بنحو ١٥٦ بليون ريال ، كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الزيت في الناتج المحلي بنسبة ٨,٦ في المائة مقابل زيادة نسبتها ٣٣ في المائة في العام السابق .

وتعزى معظم هذه الزيادات إلى الارتفاع في أسعار الزيت الخام الذي حصل في نهاية عام ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ . أدى هذا إلى زيادة الناتج المتحصل من الزيت من ٤٦٢٨٤ مليون ريال عام ٧٢ / ٧٣ إلى ١٠٤٦٩٦ مليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ وزادت تبعاً لذلك نسبة مساهمة قطاع البترول والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٤ في المائة عام ٧٢ / ٧٣ إلى ٧٧,٥ في المائة عام ٧٤ / ٧٥ ورغم زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام المطلقة خلال الفترة المدروسة إلا أن نسبة مساهمتها إلى إجمالي الناتج المحلي انخفضت مع الزمن . ففي قطاع الصناعة يلاحظ أن تكرير البترول زادت مساهمته من ٩٨٤ مليون ريال عام ٦٨ / ٦٩ إلى ٥٧١٨ مليون عام ٧٤/ ٧٥ . ورغم ذلك فقد انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي من ٦ في المائة إلى ٤ في المائة في الأعوام المدروسة . أما قطاع البناء والتشييد فقد زادت مساهمته من ٩٧٧ مليون إلى ٤٧٦٢ مليون ريال ما بين ٦٨/ ٦٩ و٧٤/ ٧٥ وانخفضت نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦ في المائة إلى ٣,٥ في المائة لنفس الفترة .

أما قطاع النقل والمواصلات فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٣٤٤٥ مليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ مقابل ١٧٣ مليون عام ٦٨/ ٦٩ . كما بلغت مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة ٣٣٨١ مليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ مقابل ٩٣٧ مليون عام ٦٨/ ٦٩ ، وقطاع الخدمات المالية ٣١٠٧ مليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ مقابل ٩٣٠ مليون عام ٦٨/ ٦٩ وأخيراً زادت مساهمة قطاع الخدمات والحكومة إلى ٥٥٩٦ مليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ مقابل ١٦١٥ مليون عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ .

ورغم الزيادات الكبيرة بالأرقام المطلقة من مساهمة القطاعات المشار إليها في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن نسبة مساهمتها فيه قد انخفضت ما بين ٦٨/ ٦٩ و٧٤/ ٧٥ من ٧,٣ في المائة إلى ٢,٩ في المائة في قطاع النقل والتخزين ومن ٥,٩ في المائة إلى ٢,٥ في المائة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة ومن ٥,٩ في المائة إلى ٢,٣ في المائة في قطاع الخدمات المالية والعقارية والتجارية . أما قطاع الخدمات الحكومية فقد انخفضت نسبة مساهمته من ١٠,١ في المائة إلى ٤,١ في المائة خلال الفترة المدروسة . ويلاحظ مما تقدم الأهمية القصوى لقطاع النفط بالنسبة إلى مجمل النشاط الاقتصادي في المملكة وقد زادت هذه الأهمية بشكل كبير في السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية . وزاد نتيجة لذلك الاختلال القطاعي لتركيب الناتج المحلي الإجمالي .

ورغم الإنخفاض النسبي في نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فإنه يلاحظ بشكل عام بأن معدل النمو فيها قد زاد من ٦,٥ في المائة إلى ١٢ في المائة خلال الأعوام ١٩٧٠ / ٧١ ـ ٧١/ ٧٢ و١٢ في المائة في العامين التاليين و١٤ في المائة في عام ٧٤/ ٧٥ .

إن أكبر الزيادات حصلت في قطاع النقل والمواصلات والتجارة والخدمات المالية والبناء حيث نمت هذه بمعدل سنوي قدره ٤٠ في المائة في الفترة ٧٢/ ٧٣ ـ ٧٣/ ٧٤ . أما قطاع الصناعة والزراعة فقد بلغ معدل النمو فيهما ٢٣ في المائة و٨ في المائة على التوالي . ويشكل قطاع النقل والمواصلات والتجارة والمالية ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي ، وقطاع الخدمات الحكومية ٢٠ في المائة ، وقطاع الصناعة والزراعة والتعدين ١٧ في المائة .

أما حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فقد بقيت ثابتة منذ عام ٧٠/ ٧١ . حيث شكلت ٧٠ في المائة . إلا أن النفقات الحكومية سواء على السلع الإستهلاكية أم الرأسمالية قد زادت بمعدل أكبر بكثير من زيادة النفقات المماثلة للقطاع الخاص في عام ٧٣/ ٧٤ ـ ٧٤/ ٧٥ مما يزيد من أهمية القطاع الحكومي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

أما بالنسبة إلى الإستخدام النهائي للناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ من الجدول المرفق رقم (٩) أن نسبة الإستهلاك العام والخاص إلى إجمالي الناتج المحلي كانت ٤٤٪ عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ فأصبحت ٢٢٪ عام ٧٤/ ٧٥ . بينما بلغت نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي ١٢٪ فأصبحت ١٠٪ للأعوام المدروسة . ويعزى هذا الإنخفاض في كل من نسب الإستهلاك والتكوين الرأسمالي إلى الزيادات الكبيرة في عائدات النفط وضيق إمكانيات الاستثمار الداخلية بحيث أدى هذا إلى تراكم الأرصدة الداخلية والخارجية للمملكة ، وإرتفاع نصيب القطاع الخارجي من ٤٤ في المائة عام ٦٩/ ٧٠ إلى ٦٨ في المائة عام ٧٤/ ٧٥ .

ورغم هذا الإنخفاض النسبي لكل من الإستهلاك والادخار فإن الزيادات بالأرقام المطلقة كانت كبيرة خلال الفترة المدروسة . فالاستهلاك الحكومي ـ الذي يمثل القناة الرئيسية لتزويد الاقتصاد المحلي بالقوة الشرائية ، قد سجل أعلى زيادة حيث بلغ متوسطها السنوي خلال السنوات الخمس ١٩٧٠ / ٧١ ـ ١٩٧٤ / ٧٥ حوالي ٣٧,٥ في المائة مقابل زيادة الإستهلاك الخاص بمعدل وسطي سنوي قدره ٢٠ في المائة خلال نفس الفترة . أما إجمالي الانفاق على الاستثمار فقد ازداد خلال نفس الفترة بمعدل وسطي سنوي قدره ٤٢,٨ في المائة . ويلاحظ هنا أن معدل الزيادة في الاستثمار الحكومي كان أكبر من معدل الزيادة في الاستثمار الخاص حيث بلغ متوسط الأول في السنوات الخمس المشار إليها ٤٦,٢ في المائة فيما بلغ متوسط الثاني ٢٨,٩ في المائة ـ أما مجموع التكوين الرأسمالي فقد ازداد من ٢,٥ بليون ريال عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ إلى أكثر من ١٤ بليون ريال عام ١٩٧٤ / ١٩٧٦ .

جدول رقم (٩)

الأنفاق على النتاتج المحلي الاجمالي على أساس الأسعار الجارية

السنة	١٩٦٩/ ١٩٧٠	١٩٧٠/ ١٩٧١	١٩٧١/ ١٩٧٢	١٩٧٢/ ١٩٧٣	١٩٧٣/ ١٩٧٤	١٩٧٤/ ١٩٧٥
إجمالي النفقات الاستهلاكية	٩٢٨٠	١٠٢١٠	١١١٩٩	١٣٢٣١	١٩٣١٦	٣٠٠٧٩
النفقات الاستهلاكية الحكومية	٣٤٢١	٣٧٩٨	٤٢٨٥	٥٣٣٥	٨٩٥٧	١٥٥٨٢
النفقات الاستهلاكية الخاصة	٥٨٥٩	٦٤١٢	٦٩١٤	٧٨٩٦	١٠٣٥٩	١٤٤٩٧
تكوين رأسمال الاجمالي	٢٥٩٧	٢٩٣٢	٣٤٠٣	٥٦٩٤	٨٩٢٤	١٤٤٩٣
الحكومي	١٢١٤	١٢٠٤	١٤٤٣	١٩٨٥	٣٩٤١	٦٩٨٤
الخاص (عدا الزيت)	١٠٥٦	١١٥٠	١٢٨٩	١٦٦٩	٢٣٥١	٣٨٥٠
قطاع الزيت	٣٢٧	٥٧٧	٦٧١	٢٠٤٠	٢٦٣٢	٣٦٥٩
الزيادة في المخزون *	٢٠٩	٢٠٥-	٩٥	١١٣-	٤٤٨	١٨٢١-
صادرات السلع والخدمات	١٠٣٠٢	١٥١٨٩	١٩٨٦٢	٣٠٠١٢	٨٥٦٠٤	١١٤٥٤٨
ناقصاً واردات السلع والخدمات	٤٩٩٠	٥٢٠٥	٦٣٠٣	٨٢٧٢	١٤٧٧٥	٢٢٢٥٢
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	١٧٣٩٩	٢٢٩٢١	٢٨٢٥٧	٤٠٥٥١	٩٩٥١٧	١٣٥٠٤٨

---

* تشمل السهو والخطأ

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة الإقتصاد والمالية ، الحسابات القومية للمملكة ١٣٨٦/٨٧ وحتى (١٩٦٦/٦٧ - ٧٣/٧٤ ميلادية) ١٣٩٣/٩٤

التقرير السنوي ، مؤسسة النقد العربي السعودي ١٣٩٦ (١٩٧٦) .

وتشير أرقام تكوين رأس المال حسب أنواع السلع الانتاجية إلى ارتفاع نصيب الانشاءات من ٧٥ في المائة من المجموع العام إلى ٨٠ في المائة بين عامي ٧١ ـ ٧٥ بينما انخفض نصيب كل من النقل والمواصلات والآلات والمعدات من ١١ في المائة و١٤ في المائة إلى ٨ في المائة و١٢ في المائة على التوالي وذلك كما هو موضح فيما يلي :

جدول رقم (١٠)
تكوين رأس المال الاجمالي الثابت حسب السلع الانتاجية بالمليون بالريال السعودي[١]

	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	نسبة الزيادة في السنوات الخمس
الانشاءات	١٩٦٩	٢١٩٦	٢٥٩٥	٤٧٠٦	٦٩٤٨	١١٥٤٨	
معدل الزيادة السنوي		(١١,٥)	(١٨,٢)	(٨١,٤)	(٤٧,٦)	(٦٦,٢)	(٤٢,٥)
معدات النقل	٣٠٩	٣١٣	٣٣٥	٤٦٨	٧٥٧	١٢٣٠	
معدل الزيادة السنوي		(١,٣)	(٧)	(٣٩,٧)	(٦١,٨)	(٦٢,٥)	(٣١,٥)
آلات وأدوات	٣١٩	٤٢٣	٤٧٣	٥٢٠	١٢١٩	١٧١٥	
معدل الزيادة السنوي		(٣٢,٦)	(١١,٨)	(٩,٩)	(١٣٤,٤)	(٤٠,٧)	(٤٠,٠)
التكوين الرأسمالي الاجمالي	٢٥٩٧	٢٩٣٢	٣٤٠٣	٥٦٩٤	٨٩٢٤	١٤٤٩٣	
معدل الزيادة السنوي		(١٢,٩)	(١٦,١)	(٦٧,٣)	(٥٦,٧)	(٦٢,٤)	(٤١)

(١) التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ، المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦) .

ووفقاً لمعدلات النمو المحققة نجد أن تكوين إجمالي رأس المال الثابت لقطاع الإنشاءات قد حقق أكبر معدل للنمو خلال فترة الخطة الخمسية الأولى (٤٣ في المائة) يليه قطاع الآلات والمعدات (٤٠ في المائة) ثم قطاع النقل (٣٢ في المائة) . كما شاهد تكوين إجمالي رأس المال الثابت في قطاعي الإنشاءات ومعدات النقل اتجاهاً متصاعداً خلال فترة الخطة الأولى ، بينما تعرض قطاع الآلات والمعدات إلى تقلبات ، فسجل أدنى معدل للنمو (٩,٩ في المائة) عام ٧٣/٧٢ وأعلى معدل للنمو (١٣٤,٤ في المائة) عام ٧٤/٧٣ .

القطاع الصناعي :

ان من أهم أهداف السياسة الصناعية في المملكة تنويع وتطوير القاعدة الصناعية باستخدام الموارد المتوفرة من هيدروكربونات وغاز وثروة معدنية وذلك لتقليل الاعتماد على صادرات الزيت الخام التي ما زالت تساهم في الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي .

إن القطاع الصناعي المحلي ما زال ضعيفاً جداً باستثناء النفط . وما نراه من دخل مرتفع نسبياً لا يعود إلى نمو وتقدم القوى الانتاجية في البلاد بقدر ما هو نتيجة وجود القطاع النفطي الذي يشكل جزيرة من التقدم التكنولوجي والتنظيم العالي والاستثمارات الرأسمالية في بحر من الاقتصاد التقليدي .

وفي سبيل تطوير القطاع الصناعي تقوم الدولة بتأمين الحوافز والمساعدات القوية للمشاريع الجديدة بحيث تقدم لها ما يلي :

- تقديم مساهمة كافية من رأس المال بشروط مشجعة تصل إلى ٥٠ في المائة .
- المساعدة في اختيار المشاريع الجديدة وتقديم المعونة لها في مجال التقييم والبرمجة
- إعفاء وارداتها من الرسوم الجمركية وإعفاء أرباحها من جميع الضرائب والرسوم
- إعطاء الأولوية في مشتريات الدولة للسلع المصنعة محلياً .
- حماية الصناعات المحلية بفرض رسوم عالية على استيراد السلع المنافسة والبديلة
- تقديم المعونات المالية لتشجيع تصدير هذه السلع .

وفيما يلي نبذة عن أهم الصناعات القائمة في المملكة العربية السعودية .

١ ـ تكرير البترول

لعل صناعة تكرير البترول من أهم الصناعات القائمة حالياً في المملكة . ويوجد حتى الآن خمسة مصافي هي :

ـ مصفاة رأس تنورة ـ أرامكو ـ وتقدر طاقتها اليومية بـ ٥٨٥٠٠٠ برميل في اليوم . وهي مخصصة للتصدير

ـ مصفاة جدة (بترومين) : وتقدر طاقتها بـ /١٨٥٠٠/ برميل في اليوم .

ـ مصفاة الرياض (بترومين) : وتقدر طاقتها بـ / ٨٥٠٠ / برميل في اليوم

ـ مصفاة ميناء سعود (جتي) : وتقدر طاقتها بـ / ٣٦٥٠٠ / برميل في اليوم

ـ مصفاة رأس الخفجي (شركة الزيت العربية المحدودة): وتقدر طاقتها بـ / ١٨٥٠٠/ برميل/ في اليوم. لقد زاد إنتاج المملكة من المنتجات المكررة من ١٠٥٩٥٠ ألف برميل عام ١٩٦٤ إلى ٢١٠ مليون برميل عام ١٩٧٥ وبذلك يكون الإنتاج قد تضاعف مرتين خلال عامي ٦٤ ـ ٧٥ . وتكون نسبة المنتجات المكررة إلى إنتاج الزيت الخام ٧,٩ في المائة عام ١٩٧٥[١].

والجدول التالي رقم (١١) يبين أنواع المنتجات البترولية المكررة لعام ١٩٧٥

---

(١) الإدارة الإقتصادية وزارة البترول والمعادن أنظر النشرة الإحصائية البترولية ١٩٧٦ . ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وكذلك التقرير الإحصائي السنوي الثالث ١٩٧٤/١٩٧٥ .

جدول رقم ١١

إنتاج المملكة العربية السعودية من المنتجات المكررة حسب الأنواع بآلاف البراميل الأوبكية

السنة / المنتج	الإنتاج	الصادرات
	١٩٧٥	١٩٧٥
غاز بترول سائل	٣٩٧٨٠	١٢٣٠
بنزين طائرات (ونفاثات)	٣٥٩٠	٤٥٨٤
بنزين ممتاز	٣٤٢٨	
بنزين عادي	٤٩٩٢	٩٧٢٢
نفتا	٣٥٨٨١	
كيروسين	٨٧٨١	١٢٨٥
زيت ديزل	٢٤٩٤١	٤١٥
زيت وقود	٨٦٩٧٧	٢٣١٦٦
إسفلت	٢٤٦٥	٢٧١٠
أنواع أخرى	-	١٠١
المجموع	٢١٠٨٣٥	

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية الإحصائية البترولية ١٩٧٦

٢ ـ الكهرباء

تعمل شركات الكهرباء الست التابعة للقطاع الخاص على الإنتاج بطاقتها القصوى لإمداد المدن الرئيسية بحاجتها من الكهرباء حيث زاد الإستهلاك بصورة لم يسبق لها مثيل نتيجة للزيادة السريعة في دخول الأفراد والطفرة الكبيرة

في النشاط الإقتصادي والعمراني . فخلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ زاد الإنتاج من ٦٩٩,٦ مليون كيلوات / ساعة إلى ٢٠١٣ مليون كيلوات / ساعة عام ١٩٧٥ . وتعمل خطة التنمية الثانية على إنشاء المحطات الكهربائية الجديدة بهدف التوسع في توليد الطاقة لتصل إلى ٤٥٤٠ ميجاوات بنهاية عام ١٩٨٠ .

٣ ـ إنتاج الإسمنت

ارتفع الإنتاج الإجمالي لمصانع الإسمنت الثلاثة في كل من جدة والرياض والدمام من ٦٠٠,٠٥٦,١ طن عام ١٩٧٤ إلى ٤٠٠,٠١١٢٥ طن عام ١٩٧٥ . ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع بعد الإنتهاء من التوسعات الجارية حالياً إلى ٤ مليون طن سنوياً . وتجري الترتيبات لإقامة مصانع جديدة في منطقة ينبع وجيزان والقصيم والمنطقة الشرقية ، وتقدر خطة التنمية الثانية زيادة إنتاج الإسمنت إلى ١٠ مليون طن بنهاية الخطة .

٤ ـ إنتاج الأسمدة

كانت شركة الأسمدة العربية السعودية هي أول مشروع وطني تقوم به بترومين عام ١٩٦٥ بالإشتراك مع القطاع الخاص في المملكة . وتهدف الشركة إلى إنتاج الأسمدة الكيماوية عن طريق استغلال الغاز الطبيعي المتوفر في المنطقة الشرقية وتبلغ طاقة المعمل الذي أقامته الشركة ١١٠٠ طن من اليوريا و٣٥ طن من الكبريت يومياً

وقد زاد إنتاج الشركة من اليوريا من ٩٢,٢٥٠ طناً عام ١٩٧١ إلى ١٤٢,٨٠٦ طناً عام ١٩٧٣ ثم إلى ١٧٥,١٩٧ طناً عام ١٩٧٤ وأخيراً إلى ٢١٧٠٠٠ طناً عام ١٩٧٥ . كما بلغ إنتاج حامض الكبريت ١٦٠٠٠ طناً عام ١٩٧٣ .

وتقوم شركة أمريكية ، بموجب إتفاقية مبرمة مع بترومين ، بشراء جميع كميات الأسمدة التي تنتجها (سافكو) التي تزيد عن احتياجات السوق المحلية .

الجدول رقم (١٢)

برنامج الصناعة الهيدروكربونية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٥

قيمة الإستثمارات

المشروع	(بلايين الريالات)	الطاقة الإنتاجية
المنطقة الشرقية	٣٩,٨	
تجميع ومعالجة الغاز	١٦,٠	١٦٠٠ مليون قدم مكعب يومياً
مجمعات صناعات بتروكيماوية (٤)	٩,٠	٢ مليون طن سنوياً من الأتلين ونظائره
مصافي للتصدير (٢)	٤,٦	٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً
مصفاة لزيت التشحيم	٢,٠	١٠٧٠٠٠ برميل يومياً
مصانع أسمدة (٤)	١,٤	٢ مليون طن سنوياً
مصنع ألمنيوم	١,٣	٢١٠٠٠٠ طن سنوياً
مصنع صلب	٥,٥	٣,٥ مليون طن سنوياً
المنطقة الغربية	١٠,٩	
أنابيب لنقل الزيت الخام إلى المنطقة الغربية	٥,٣	٢,٤ مليون برميل يومياً
أنابيب لنقل الغاز الطبيعي المسيل إلى المنطقة الغربية	١,٢	٣٥٦٠٠٠ برميل يومياً
مصفاة للتصدير	٢,١	٢٥٠٠٠٠ برميل يومياً
مجمع صناعات بتروكيماوية	٢,٣	٥٠٠٠٠٠ طن سنوياً من الأثلين ونظائره
المجموع	٥٠,٧	

المصدر : وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

وقد قامت الخطة الخمسية الثانية باعتماد برنامج الصناعات القائمة على الموارد الهيدروكربونية والذي يشتمل على إنشاء مجمعات صناعية في المنطقتين الشرقية والغربية بحيث تتمكن هذه الصناعات من استخدام المتوفر في المملكة من الزيت ومشتقاته من الغازات إما كوقود أو كمواد أولية . وسيجري في هذه المجمعات إنتاج الأثيلين والبولي أثيلين والكحول الأثيلي والصودا الكاوية والبروبلين والبوتادين وحامض الفينيل والميثانول ، وتشمل المراحل الصناعية اللاحقة إنتاج المطاط والدهان والألياف الصناعية والمطهرات .

هذا ويتوقع أن تصل تكاليف هذه المشروعات حوالي ٥٠ بليون ريال . ويوضح الجدول رقم (١٢) نوع وطاقة وتكلفة المشاريع المزمع تنفيذها .

٥ ـ الحديد والصلب .

أقيم مصنع الحديد والصلب في جدة عام ١٩٦٧ بطاقة سنوية قدرها ٤٥٠٠٠ طناً لإنتاج القضبان الحديدية وذلك على أساس تشغيله ثلاث ورديات يومياً . إلا أن الإنتاج الفعلي لم يتجاوز ١٢٦٥٠ طناً عام / ١٩٧٥

وهناك خطط تحت الدراسة لإدخال نظام العمل بثلاث ورديات يومياً ليتمكن المعمل من بلوغ طاقته القصوى ثم لزيادة هذه الطاقة لتصل إلى ١٢٠٠٠٠ طن سنوياً . كما وقعت شركة بترومين إتفاقية مبدئية مع شركات أكونا لانشاء مصنع جديد للصلب يقام في الجبيل ويعتمد على موارد الغاز الضخمة في تلك المنطقة وتبلغ طاقته المتوقعة ١,٨ مليون طن من الصلب الخام سنوياً .

هذا وهناك مجموعة كبيرة من الصناعات غير البترولية يبلغ تعدادها ٩٣٦٠ مؤسسة ويشتغل فيها ٣٦٠١٢ عامل وتدر قيمة مضافة تقدر بـ ٤٩٨,٧ مليون ريال سعودي . وفيما يلي قائمة بهذه المؤسسات :

الصناعات غير النفطية في المملكة العربية السعودية (١٩٧٢)

(مليون ريال سعودي)

الصناعة	عدد الوحدات	عدد العمال	رأس المال الثابت	رأس المال العامل	الناتج الاجمالي
الأغذية والمشروبات والتبغ	٢٥٢٦	١٠٦٠١	٩١	١٨,٢	٣٢٠,٣
المنسوجات والجلود	٣٥٦٣	٥٩٥٩	١٤,٣	٢,٨	٨٨,٦
الخشب والمفروشات	١٤٧٤	٤٤٢٩	١٨,٨	٣,٨	٧٦,٢
الورق والمطبوعات	٦٧	١٥٩٤	٣٤,٠	٦,٨	٥٩,٣
الكيماوية ـ ورق بلاستيك	٣٨	٢٠٤٢	١٠٣,٣	٢٠,٧	١٧٠,٨
منتجات غير معدنية	٧٩٣	٦٠٦٥	٣٦٤,٧	٧٢,٩	٢٥٣,٠
صناعات معدنية	٣٣	١٠٢٢	٦٢,٩	١٢,٦	٣٥,٨
منتجات معدنية	٨٦٤	٤٢٦٠	٢٦,٥	٥,٣	٩٩,٥
صناعات أخرى	٢	٤٠	٠,٥	٥,١	
المجموع	٩٣٦٠	٣٦٠١٢	٧١٦,٠	١٤٣,٢	١١٠٨,٦

المصدر : مركز الاستشارات والدراسات الصناعية مديرية الاحصاء ، إحصاءات ١٣٩٣ (١٩٧٣).

العقبات التي تعترض سبيل التنمية الصناعية في المملكة

يمكننا إيجاز العقبات التي تعترض سبيل نمو الصناعة فيما يلي :

١ ـ ندرة المواد الأولية . إن المواد الأولية الضرورية للقيام بالتصنيع على مختلف مستوياته غير موجودة ما عدا النفط . وهذا الفقر الشديد يعتبر عقبة كبيرة في طريق التصنيع ، لا سيما إذا كان مصحوباً بندرة اليد العاملة الفنية وغير الفنية . صحيح أن هناك بلداناً كثيرة تستورد المواد الأولية اللازمة للكثير من الصناعات المتطورة لديها وتنتجها بتكاليف تمكنها من تصريفها في السوق الدولية . ولعل ذلك عائد إما إلى توافر اليد العاملة بكثرة شديدة وإلى أجورها الرخيصة وإما إلى التكنولوجيا المتقدمة جداً التي تستخدمها . إن السعودية غير قادرة ، في ظروفها الراهنة ، على تجاوز هذه المشكلة بسبب تخلفها التكنولوجي وإرتفاع الأجور الشديد لديها . هذا الوضع يجعل عملية التصنع صعبة إلا بالنسبة للصناعات التي تتوفر لها الأسواق الداخلية .

وتعمل الدولة على مساعدة المشاريع في الحصول على المواد الأولية عن طريق إعفاء وارداتها منها من جميع الرسوم الجمركية عليها .

٢ ـ ضيق نطاق السوق

ويرجع ضيق نطاق السوق إلى عوامل عديدة منها ضآلة عدد السكان وضعف البنية الأساسية للأقتصاد السعودي من طرق مواصلات وغيرها وانخفاض متوسط دخل الفرد بالنسبة لقسم كبير من السكان .

ولما كان توافر الأسواق الداخلية الكافية هو العامل الأهم في قيام الصناعات فإن توسيع السوق يحتاج إلى رفع مستوى المعيشة للأكثرية الساحقة من السكان وتحسين شبكة الطرق والمواصلات الداخلية وتحضير الأرياف . كما أن توسيع الأسواق الخارجية مسألة حيوية بالنسبة للدول ذات الأحجام الصغيرة كالسعودية من هنا فإن إيجاد نوع من التكامل الإقتصادي بين السعودية وجيرانها من دول الخليج والدول العربية الأخرى مسألة على درجة كبيرة من الأهمية .

وتعمل الدولة على تأمين الأسواق اللازمة لصناعاتها عن طريق الإجراءات التالية .

١ ـ حماية السوق الداخلية وذلك بفرض رسوم جمركية عالية على استيراد السلع المنافسة والبديلة للصناعات القائمة .

٢ ـ تقديم المعونات المالية لتشجيع تصدير السلع المصنعة .

٣ ـ إعطاء الأولوية في مشتريات الدولة للسلع المصنعة محلياً .

٤ ـ إعفاء أرباح المشاريع الصناعية من جميع الضرائب والرسوم عليها .

٣ ـ ندرة الأيدي العاملة والموارد البشرية وتكاليفها المرتفعة .

إن وجود ندرة شديدة في الأيدي العاملة يجعل تكاليفها مرتفعة ويؤدي هذا إلى إرتفاع تكاليف التصنيع المحلي وعدم قدرة الصناعات على إرتياد أسواق خارجية بسبب ضعف قدرتها التنافسية . كما أن ارتفاع تكاليف التصنيع للسلع المحلية بالنسبة للسلع المماثلة المستوردة يضعف من إقبال المستهلك المحلي عليها . من هنا فإن التأهيل والتدريب وفي بعض الأحيان تغيير عقلية الكثير من المواطنين تجاه العمل الصناعي يعتبر عملاً هاماً في توفير إحتياجات البلاد من الأيدي العاملة الفنية وغير الفنية .

واستجابة لذلك تعمل الدولة على تحسين مستوى التعليم العام والفن ورفع مستوى المهارات عن طريق دورات التدريب والتأهيل التي تقيمها لرفع المستوى الفني للعاملين .

٤ ـ ندرة الكفاءات التنظيمية والإدارية العالية .

إن التصنيع بحد ذاته هو إما إقامة مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة ويحتاج هذا إلى كفاءات تنظيمية إدارية عالية تفتقر إليها الدول النامية بشكل عام والسعودية بشكل خاص .

ولتجاوز هذه العقبة تعمل الدولة على المساعدة في اختيار المشاريع الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة وذلك عن طريق تقديم المعونة في مجال التقييم

والبرمجة اللذين يقدمهما مركز التنمية الصناعية في المملكة .

وفوق ذلك كله تقوم الدولة ، كما رأينا سابقاً ، بتقديم مساهمة كافية من رأس المال تصل إلى ٥٠٪ من تكاليف المشروع فضلاً عن تقديم أرض للمشروع مزودة بما يحتاجه من مياه وكهرباء وخدمات أخرى بتكاليف رمزية تشجيعية .

إن العوامل السابقة التي أشرنا إليها وخاصة ندرة المواد الأولية ما عدا النفط والموارد البشرية وضيق نطاق السوق دفع السعودية ، شأنها شأن بقية الدول الخليجية ، إلى الإتجاه شطر الصناعات البتروكيماوية القائمة على المادة الوحيدة المتوفرة في البلاد ، وهي النفط ، والتي تحتاج إلى كثافة شديدة من رأس المال ، وهو أيضاً متوفر بكثرة ، وإلى قلة قليلة من اليد العاملة بسبب إرتفاع نسبة الآلية فيه . هذه المزايا التي تتوفر للصناعة البتروكيماوية في السعودية مكنتها من الإنتاج بتكاليف معقولة وجعلتها قادرة على فتح أسواق خارجية أمامها بسبب قدرتها التنافسية العالية .

تطور الزراعة في المملكة

رأينا بأن الأرض الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٠,٦٪ من المساحة الإجمالية للمملكة ، ومع أن المراعي تغطي رقعة واسعة جداً فإنها تعتبر غير منتجة نسبياً .

وتعمل الحكومة على بذل جهود كبيرة لاكتشاف واستغلال إمكانات البلاد في مجال الإنتاج الزراعي بهدف زيادة مجالات العمل لسكان الأرياف ورفع الإنتاج المحلي من المواد الزراعية والماشية والأسماك ، وبالتالي التقليل تدريجياً من إعتماد البلاد على المستورد من هذه السلع . وبالرغم من أن النمو الحقيقي البالغ ٣,٦٪ سنوياً في القطاع الزراعي خلال فترة خطة التنمية الأولى كان دون المستهدف (٤,٦٪) إلا أن هذا النمو يتوقع أن يزيد في المستقبل مع التقدم التدريجي في استكمال البنيان الأساسي للتنمية وإزالة المعوقات وتوفير الحوافز المختلفة التي تقدمها الحكومة .

ومن أجل دعم الإنتاج الزراعي على المدى الطويل أوضحت الخطة الثانية الإجراءات اللازمة لتحقيق زيادة الكفاءة في إستخدام المياه الجوفية وتحسين طرق

استخدام وتدعيم برامج الأبحاث والدراسات في وزارة الزراعة هذا بالإضافة إلى التوسع في التسليف الزراعي وفي امكانيات التدريب وتشجيع استخدام البذور المحسنة والاسمدة والمبيدات الحشرية بتوسيعه خدمات الإرشاد ، والاستمرار في برنامج الإعانات التي ستصل إلى ٤٥ ـ ٥٠٪ من ثمن الآلات الزراعية والأسمدة والعلف المركز وإلى ٣٠٪ بالنسبة لمزارع الدواجن والألبان

ونتيجة لهذه الإجراءات يتوقع زيادة الإنتاج الزراعي كما هو وارد في الجدول التالي رقم ١٣

جدور رقم (١٣)

تقديرات انتاج المحاصيل الزراعية والماشية بآلاف الأطنان المترية

	١٩٧٠/ ١٩٧١	١٩٨٠	
١ قمح	٧٤,٢	٢٥٠,٠	
ذرة	١٤٧,٤	٢٢٥,٠	
دخن	١٦٢,٥	٢٠٠,٠	١) متوسط ١٩٧١/ ١٩٧٣
شعير	٦,٧	١٠,٠	٢) أرقام ١٩٧٤/ ١٩٧٥
صفراوات	١٧٦,٤	٣٠٠,٠	
بطيخ	٤٧٠,٠	٧٣٠,٠	
تمور	٢٢٤,٣	٣٠٠,٠	
موالح	١٣,١	٢٠,٠	
برسيم	١٨٠,٠	٢٥٠,٠	
قطن	-	٧,٠	
٢) لحوم	٣٢,٠	٥٥,٠	
٢) البان	١٨٥,٠	٢٨٠,٠	
دجاج	٧,٠	٢٠,٠	

المصدر : وزارة التخطيط خطة التنمية الثانية ١٩٧٥/ ١٩٨٠ صفحة ١٩٨ ، ٢٠١

التجارة الخارجية

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة بالنسبة للاقتصاد السعودي ، ويشكل انتاج النفط وتصديره حوالي ٩٩ في المائة من الصادرات العامة للمملكة .

ولما كانت قاعدة الإنتاج المحلي محدودة فقد أصبحت الواردات المصدر الرئيسي للمعروض من السلع . ونظراً لأهمية التجارة الخارجية في تنمية إقتصاد المملكة فقد إنتهجت الحكومة سياسة حيالها اتسمت بالتحرر من القيود و إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية ومنح الإعانات المالية للواردات من السلع الإستهلاكية .

وقد أدى هذا إلى زيادة الواردات بشكل لم يسبق له مثيل . إضافة إلى أن الزيادة السريعة في الواردات خلال السنوات القليلة الماضية عكست بصفة جزئية إرتفاع الأسعار العالمية وتزايد الإنفاق الحكومي وإرتفاع مستوى دخول المواطنين وزيادة الميل الجدي للإستيراد تبعاً لكل ما تقدم .

ويأتي في مقدمة السلع المستوردة الآلات والأجهزة ثم السيارات ومواد البناء والمواد الغذائية .

وبالرغم من تزايد الانفاق على الواردات من ١١٥٥ مليون ريال عام ٦٢/٦١ إلى ٢٣٢٢٠ مليون ريال عام ١٩٧٥ فإن الفائض في الميزان التجاري تزايد بشكل ملموس من ٣٠٧٥ مليون ريال إلى ٦٦١٩٠ مليون خلال الأعوام المدروسة . (جدول رقم ١٤ .)

جدول رقم (١٤)

التجارة الخارجية *

(بملايين الريالات)

التاريخ		الصادرات	النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية	الفائض في الميزان النقدي
هجري	ميلادي					
١٣٨١	٦٢/١٩٦١	٤٢٣١,٠	٨,٨	١١٥٥,٢	٩,٧	٣٠٧٥,٨
١٣٨٢	٦٣/١٩٦٢	٤٦٣١,٧	٩,٥	١٢٦٦,٠	٩,٦	٣٣٦٥,٧
١٣٨٣	٦٤/١٩٦٣	٥٣١٨,٢	١٤,٨	١٣٥٧,٧	٧,٢	٣٩٦٠,٥
١٣٨٤	٦٥/١٩٦٤	٥٩٨٤,٤	١٢,٥	١٦٩٢,٧	٢٤,٧	٤٢٩١,٧
١٣٨٥	٦٦/١٩٦٥	٦٨٣٨,٤	١٤,٣	٢٠٥٨,٤	٢١,٦	٤٧٨٠,٠
١٣٨٦	٦٧/١٩٦٦	٧٦١٤,٣	١١,٤	٢٢٥٨,٣	٩,٧	٥٣٥٦,٠
١٣٨٧	٦٨/١٩٦٧	٧٨٥٢,٧	٣,١	٢٢١٢,٤	٢,٢-	٥٦٤٠,٣
١٣٨٨	٦٩/١٩٦٨	٩٢٧٣,٨	١٨,١	٢٨٠٤,٠	٢٦,٧	٦٤٦٩,٨
١٣٨٩	٧٠/١٩٦٩	٩٤٤٩,٢	١,٩	٣٢١٢,٩	١٤,٦	٦٢٣٦,٣
١٣٩٠	٧١/١٩٧٠	١٠٦٠٠,٠	١٢,٢	٣٤٦٤,٨	٧,٨	٧١٣٥,٢
٨٨/١٣٨٧	١٩٦٨(١)	٩١١٧,٨	-	٢٥٧٨,٣	-	٦٥٣٩,٥
٨٩/١٣٨٨	١٩٦٩	٩٤٩٦,٢	٤,٢	٣٣٦١,٥	٣٠,٤	٦١٣٤,٧
٩٠/١٣٨٩	١٩٧٠	١٠٩٠٧,٢	١٤,٩	٣١٩٦,٨	٤,٩-	٧٧١٠,٤
٩١/١٣٩٠	١٩٧١	١٧٣٠٢,٧	٥٨,٦	٣٦٦٧,٥	١٤,٧	١٣٦٣٥,٢
٩٢/١٣٩١	١٩٧٢	٢٢٧٦١,٢	٣١,٦	٤٧٠٨,٣	٢٨,٤	١٨٥٥٢,٩
٩٣/١٣٩٢	١٩٧٣	٣٣٣٠٩,١	٤٦,٣	٧١٩٧,٠	٥٢,٩	٢٦١١٢,١
٩٤/١٣٩٣	١٩٧٤	١١٠٣٦٠,٠	٢٣١,٣	١٤٥٦٠,٠	١٠٢,٣	٩٥٨٠٠,٠
٩٥/١٣٩٤	١٩٧٥	٨٩٤١٠,٠	١٩-	٢٣٢٢٠,٠	٥٩,٤	٦٦١٩٠,٠

* كان سعر الصرف الرسمي ٣,٧٥ ريال للدولار ما بين ١٣٧٤ إلى منتصف ١٣٧٩ هـ وانخفض بعد ذلك إلى ٤,٥٠ ريال للدولار . وقد عدل هذا السعر في ذي القعدة ١٣٩١ هـ - ديسمبر ١٩٧١ - فأصبح ٤,١٤٥ ريال للدولار ثم في محرم ١٣٩٣ هـ -

الخطة الخمسية الأولى

٧٠/٧١ - ٧٤/٧٥

لقد حددت أهداف خطة التنمية الإقتصادية الأولى ١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٧٤ / ٧٥ بما يلي :

١ - تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٩,٨ في المائة

٢ - تطوير الموارد البشرية لتتمكن عناصر المجتمع من المشاركة الكاملة والفعالة في عملية التنمية

٣ - تنويع مصادر الدخل القومي لتقليل الاعتماد على النفط عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي .

أما مجموع الإستثمارات المخصصة من الخطة فبلغت ٤١,٣ بليون ريال منها ١٨,٤ بليون لمشاريع التنمية والباقي للنفقات الجارية . (جدول رقم ١٥)

هذه التقديرات تمت في وقت كانت تزداد فيه إيرادات الحكومة بشكل بطيء كما أن ميزان المدفوعات كان في وضع متواز تقريباً . ففي السنة الأولى من الخطة كانت موارد الدولة عاجزة عن تأمين الإستثمارات الواردة في الخطة . على أنه منذ ذلك الحين وبسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط وأسعاره زادت ايرادات الدولة وبدأت المخصصات الواردة في الميزانية تتجاوز النفقات المخطط لها وخاصة بالنسبة لمشاريع التنمية .

فبراير ١٩٧٣ - فأصبح ٣,٧٣ ريال للدولار ثم في رجب ١٣٩٣ هـ - أغسطس ١٩٧٣ - فأصبح ٣,٥٥ ريال للدولار الواحد .

(١) التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ، ١٩٧٦ ، المملكة العربية السعودقة

جدول رقم ١٥
النفقات الحكومية خلال الخطة الخمسية الأولى
ببلايين الريالات السعودية

	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	المجموع
النفقات على المشاريع						
المخطط	٣,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٠	٣,٨	١٨,٤
مخصصات الميزانية	٢,٦	٤,٧	٦,٥	١٣,٥	٢٣,٤	٥٠,٧
الفعلية	٢,٣	٣,٠	٤,٣	٩,٥	١٦,٨	٣٥,٩
النفقات الجارية						
المخطط	٣,٥	٤,٢	٤,٦	٥,١	٥,٥	٢٢,٤
مخصصات الميزانية	٣,٥	٥,٧	٦,٣	٧,٩	١٤,٧	٣٨,١
الفعلية	٣,٤	٤,١	٥,٠	٨,٠	١٢,٤	٣٢,٩
مجموع النفقات						
المخطط	٧,٠	٧,٥	٨,٣	٩,١	٩,٣	٤١,٣
مخصصات الميزانية	٦,١	١٠,٤	١٢,٨	٢١,٤	٣٨,١	٨٨,٨
الفعلية	٥,٧	٧,١	٩,٣	١٧,٥	٢٩,٢	٦٨,٨

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني مديرية التخطيط المركزية ، خطة التنمية ١٣٩٠ (١٩٧٠)

أن أكبر زيادة حصلت في الإنفاق على قطاع النقل والمواصلات والتعليم والصحة والبلديات والطيران المدني والدفاع . ففي قطاع النقل والمواصلات تم التوسع في شق الطرق والمطارات والموانئ . ونتيجة لذلك وصل طول الطرق المعبدة إلى ١١٠٠٠ كم . كما بلغ عدد المطارات التي تقدم خدمات منتظمة ٢٠ مطاراً إضافة إلى توسيع مينائي جدة والدمام .

وفي مضمار التعليم وصل عدد الطلاب الذين يدرسون في المدارس العامة ٨٠٠٠٠٠ طالب وفي المعاهد العالية والجامعات ١٢٠٠٠ طالب . كما زاد عدد المستشفيات من ٤٧ إلى ٦٢ خلال فترة الخطة .

وخلال السنوات الأربع من الخطة الأولى بلغ معدل النمو في الاقتصاد السعودي ١٦,٨ في المائة وفي القطاعات غير النفطية ١٠ في المائة . وبسبب انخفاض معدل الإنتاج من النفط عام ٧٥ فإن معدل النمو كان بطيئاً وبذلك يصبح معدل النمو خلال فترة السنوات الخمس من الخطة الأولى ١٣ في المائة فقط .

وفيما يلي معدلات النمو القطاعية في فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٩ / ١٩٧٠

	النمو بحسب الخطة ١٩٧٠/ ٧١ - ٧٤/ ٧٥	النمو الفعلي ١٩٧٠/ ٧١ - ٧٣/ ٧٤
الزراعة	٤,٦	٣,٥
النفط الخام	٩,١	٢٢,٥
المناجم والتعدين عدا النفط	٢٣,٣	٢٠,٠
تكرير البترول	٩,١	١١,٢
البناء	١٠,٤	١٥,٦
الكهرباء والماء	١٣,٢	١٢,٩
النقل والمواصلات	١٢,٩	١٤,٦
تجارة الجملة	١٢,٨	١٢,٠
البنوك والتأمين	١١,٠	٧,٣
البيوت السكنية	٨,٦	٦,٥
الإدارة العامة والدفاع	٥,٠	٦,٤
خدمات أخرى	١٥,٠	٦,٨
معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي	٩,٨	١٦,٨

المصدر : مديرية التخطيط المركزية ، خطة التنمية الأولى ١٩٧٠ ، التقرير السنوي ١٩٧٦ . أن أرقام الخطة المشار إليها أعلاه مبنية على أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ .

الخطة الخمسية الثانية

تغطي خطة التنمية الثانية الفترة الممتدة من ١٩٧٥ / ١٩٧٦ إلى ١٩٧٩ / ١٩٨٠ وقد حددت الاستراتيجية الإنمائية فيها بثلاثة عناصر رئيسية هي :

ـ تنويع مصادر الثروة الاقتصادية بالتركيز على استغلال الثروة الزراعية وتطوير القطاع الصناعي .

ـ تنمية القوى العاملة وذلك عن طريق وضع برامج التدريب المهني في مختلف المجالات وتطوير التعليم بمختلف مراحله لتخريج الأجيال الواعية والقادرة على تلبية إحتياجات البلاد

ـ تنمية المناطق الإقتصادية في المملكة وذلك عن طريق :

توزيع مشاريع الإستثمار الإنتاجية بناء على مصادر الثروة الطبيعية والبشرية لكل منطقة .

تطبيق برامج التطوير الإجتماعي بالتوافق مع حاجات كل منطقة وبالتالي توسيع مجال الإستفادة من النمو القومي لجميع القطاعات السكانية ولتحقيق ذلك ستهتم الحكومة بالعناية بالصحة وتطوير الخدمات الإجتماعية والبنية الهيكلية .

لقد حدد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة بـ ١٠,٢ في المائة أما بالنسبة للقطاع غير النفطي فقد حدد بمعدل ١٣,٣ في المائة .

ولقد بلغت مجموع مخصصات الخطة ٤٩٨ بليون ريال أي أكثر بـ ١٠ مرات من المخصص للخطة الأولى . وستمول هذه المخصصات من عائدات النفط والاستثمارات الخارجية للمملكة . وخصص ٦٧ في المائة من مجموع الإعتمادات للإنفاق على المشروعات و٣٣ في المائة للنفقات الجارية . كما خصص ٦٤ في المائة من مجموع الاعتمادات لقطاعات التنمية الأربع التي هي الموارد الاقتصادية والموارد البشرية والبنيان الأساسي والتنمية الاجتماعية .

وقد حظي هيكل البنيان الأساسي بأكبر نسبة من الاعتمادات فبلغت مخصصاته ٢٢,٧ في المائة من مجموع إعتمادات الخطة الثانية . أما قطاعا تنمية الموارد البشرية والاقتصادية فقد حظيا بنسبة ١٦,١ في المائة و١٨,٥ في المائة . على التوالي . (جدول رقم ١٦)

جدول رقم (١٦)

ملخص عن النفقات الحكومية في الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥ - ١٤٠٠)

ببلايين الريالات على أسعار ١٩٧٤/ ١٩٧٥

	الجارية	المشاريع	المجموع
تطوير الموارد الاقتصادية	٤,٥	٨٧,٦	٩٢,١
تنمية الموارد البشرية	٤٣,٩	٣٦,٢	٨٠,١
التنمية الاجتماعية	١٨,٢	١٥,١	٣٣,٢
تطوير البنية الهيكلية	١٢,٥	١٠٠,٤	١١٢,٩
المجموع	٧٩,٧	٢٣٩,٣	٣١٨,٤
الادارة العامة	١٨,٠	١٠,٢	٣٨,٢
الدفاع	١٤,٧	٦٣,٥	٧٨,٢
المساعدات الخارجية، ودعم السلع الاستهلاكية والمخصص للاحتياطي العام	٥٤,٩	٨,٦	٦٣,٥
المجموع	١٦٦,٦	٣٣١,٦	٤٩٨,٢

المصدر : وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية ـ ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

المملكة العربية السعودية :
(بلاي

	١٣٩٥ / ١٣٩٦ المشروع		الاجمالي	١٣٩٦ / ١٣٩٧ المشروع		الاجمالي	٩٧ المشاريع قيد الانجاز
	المشاريع قيد الانجاز			المشاريع قيد الانجاز			
تطوير الموارد الاقتصادية	٤٩٨	١٤,٣٢١	١٤,٨١٩	٦١٥	١١,٦١٤	١٢,٢٢٩	٧٣٧
الموارد المائية	١١	١٠,٧٨١	١٠,٧٩٢	١٥	٤,٠٧٦	٤,٠٩١	١٨
وزارة الزراعة	٢٤١	٤٣٣	٦٧٤	٣٠٠	٤٢٨	٧٢٨	٣٦٩
اعتمادات الزراعة	٥٥	١٠٠	١٥٥	٦٤	١٠٥	١٦٩	٦٨
وزارة البترول	٣٤	٥٩	٩٣	٤٦	١٠٠	١٤٦	٦٢
المناجم	٢٣	١٢٨	١٥١	٢٤	١٣٢	١٥٦	٢٦
الكهرباء	١١	٤٤٠	٤٥١	١٦	٥٧٥	٥٩١	٢٢
وزارة التجارة[٢]	٤٧	٤٨٢	٥٢٩	٥٩	٢٥٢	٣١١	٦٨
مركز الدراسات والاستشارات الصناعية	١٢	٦	١٨	١٤	٧	٢١	١٧
النفط	٣١	-	٣١	٣٥	-	٣٥	٣٨
البتروكيماويات	-	١,٧٠٠	١,٧٠٠	-	٥,٩٠٠	٥,٩٠٠	-
مديرية الاشغال العامة	٣٣	١٩١	٢٢٤	٤٢	٣٩	٨١	٤٩
الموارد البشرية	٦,١٠٤	١٠,٠١١	١٦,١١٥	٧,٢٢٢	٩,٩٢١	١٧,١٤٦	٨,٦٤٢
معهد الادارة العامة	١٦	٢٢	٣٨	١٨	٥٦	٧٤	٢٥
برنامج التدريب المهني	٩٩	٣٧١	٤٧٠	١٦٤	٥٦٦	٧٣٠	٣٤١
شئون العمل	٣٨	٢	٤٠	٤٢	٥	٤٧	٤٥
وزارة التربية	٤,١١٧	٧,٣٨١	١١,٤٩٨	٤,٧٧٥	٧,٢٧٨	١٢,٠٣٥	٥,٥٧٠
الجامعة وخدمات تربوية اخرى	١,٦٨٧	١,٨٦٠	٣,٥٤٧	٢,٠٣٣	١,٥٠٧	٣,٥٤٠	٢,٤٤٨
الاعلام	١٤٦	٣٨٥	٥٣٢	١٨٠		٧٠٢	٢١٣
التنمية الاجتماعية	٢,٠٦٩	٦,٤٨٥	٨,٥٥٤	٢,٢٣٠	٣,٧٣٢	٥,٩٦٢	٤,٣٥٢
وزارة الصحة	٧٧٥	٥,٧٩٣	٦,٥٦٨	٨٢٩	٣,٠٥٥	٣,٨٨٤	٩٤٥
جمعية الهلال الأحمر	٢١	١٠	٣١	٢٥	١٦	٤١	٢٩
التأمينات الاجتماعية	٩٤٠	٥	٩٤٥	٩٤٥	١٨	١,٠٠٦	٢,٩١٤
الشئون الاجتماعية	٧٤	١٢٢	١٩٦	٨٨	١٨٨	٢٠٦	١١٠
رعاية الشباب	١٠٦	٤٦٥	٥٧١	١١٦	٤٩٠	٦٠٦	١٣٦
وزارة العدل	١٥٣	٦٩٠	٢٤٣	١٨٤	٣٥	٢١٩	٢١٨
تنمية المرافق الأساسية	١,٧٠١	١٥,٤٨١	١٧,١٨٢	٢,٢٠٤	١٨,٩٠٨	٢١,١١٢	٢,٦٩٠
الطرق	٤٢٥	٢,٥١٧	٢,٩٤٢	٤٩٣	٢,٥٩٩	٣,٠٩٢	٦٢٩
الموانىء	٢٠	٩٠٤	٩٢٤	١٨	١,٥٢٥	١,٥٤٣	١٥
المطارات	١٣٣	٢,١٨٦	٢,٣١٩	١٩٧	٣,٩٢١	٤,١١٨	٢٦٥
الخطوط الجوية السعودية	-	٣٥١	٣٥١	-	٢٣٢	٢٣٢	-
مؤسسة السكة الحديد	-	١١٧	١١٧	-	٦١	٦١	-
الاتصالات الآلية	١٥١	١,٠٣٨	١,١٨٩	٢٢٣	٢٥٣	٤٧٦	٢٣٤
الخدمات البريدية	١٠٢	٦	١٠٨	١٣٣	٣٦	١٥٩	١٣٧
مديرية البلديات	٨٧٠	٧,١٩٤	٨,٠٦٤	١,١٥٠	٨,٦٤٧	٩,٧٩٧	١,٤١٠
شئون الاسكان	-	١٦٨	١٦٨	-	٦٣٤	٦٣٤	-
شئون الحج[٥]	-	١,٠٠٠	١,٠٠٠	-	١,٠٠٠	١,٠٠٠	-
الاجمالي	١٠,٣٦١	٤٥,٨٥٨	٥٦,٢١٩	١٢,٢٥٥	٤٣,٦٠٣	٥٥,٨٥٨	١٦,٣٩٩

المصدر : الهيئة المركزية للتخطيط خطة التنمية ١٣٩٥ - ١٤٠٠ (١٩٧٥ - ١٩٨٠)
(١) باستثناء المخصصات للمساعدات الخارجية ، الاحتياطي العام ، الادارة والدفاع والمخصص لهم مبالغ اجمالية لفترة الخطة ككل
(٢) يشمل التجارة وتنمية التوريد
(٣) التكاليف الجارية وتكاليف المشاريع في هذا القطاع تختلف عنها في جدول (٢٠) وذلك ربما للاختلافات في التصنيف .
(٤) موزعة وفقا لمبالغ اجمالية متساوية .

ات الرئيسية للخطة الخمسية الثانية للتنمية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠[1]
الات السعودية حسب اسعار ١٣٩٤/ ١٣٩٥)

١٣٩٨ الاجمالي	١٣٩٨ / ١٣٩٩ المشاريع قيد الانجاز	١٣٩٨ / ١٣٩٩ المشروع	١٣٩٨ / ١٣٩٩ الاجمالي	١٣٩٩ / ١٤٠٠ المشاريع قيد الانجاز	١٣٩٩ / ١٤٠٠ المشروع	١٣٩٩ / ١٤٠٠ الاجمالي	الخطة الاجمالية		
١٥,٦٧٨	٨٧٥	٢٣,٣١٨	٢٤,١٩٣	١,٠٢٤	٢٤,١٨٣	٢٥,٢٠٧	٤,٥١٨	٨٧,٦١٧	٩٢,١٣٥
٣,٠٨٥	٢١	٨,٠٦٢	٨,٠٨٣	٣٦	٧,٩٧٨	٨,٠١٤	١٠١	٣٣,٩٦٣	٣٤,٠٦٤
٨٠٦	٤٤٥	٣٧٠	٨١٥	٥١٣	٣٢٣	٨٣٦	١,٨٦٧	١,٩٩٢	٣,٨٥٩
١٦٣	٧٤	٨٧	١٦١	٧٩	١٠١	١٨٠	٣٣٨	٤٨٨	٨٢٦
٢١٢	٨٤	١٥٦	٢٤٠	١١٤	١٩٦	٣١٠	٣٤١	٦٦٠	١,٠٠١
١٦٠	٢٧	١٣١	١٥٨	٢٨	١٢٤	١٥٢	١٢٩	٦٤٨	٧٧٧
٥٨٢	٢٨	٥٦٠	٥٨٨	٣٣	٥٠٥	٥٣٨	٨٨١	٢,٨٨٥	٢,٧٦٦
٣٣٧	٧٥	٢٧٨	٣٥٣	٨٣	٢٤٠	٣٢٣	٣٣٣	١,٠٢٠	١,٨٥٣
١٩	٢١	٢	٢٣	٢٥	٣	٢٨	٨٨	٢٠	١٠٨
٣٨	٤٢	-	٤٢	٤٦	-	٤٦	١٩١	-	١٩١
١٠,٢٠٠	-	١٣,٦٥٠	١٣,٦٥٠	-	١٤,٧٠٠	١٤,٧٠٠	-	٤٦,١٥٠	٤٦,١٥٠
٧٦	٥٨	٢١	٧٩	٦٧	١٣	٨٠	٢٤٩	٢٩١	٥٤٠
١٩,٢٧٩	١٠,٢٣٨	٣,١٧٥	١٣,٤١٣	١١,٧٠٨	٢,٤٧٥	١٤,١٨٣	٤٣,٩٠٨	٣٦,٢١٦	٨٠,١٢٤
٧٨	٣١	٤١	٧٢	٣٥	-	٣٥	١٢٤	١٦٢	٢٨٦
٣٦٩	٣٧١	-	٣٧١	٣٩١	-	٣٩١	١,٣٧٠	٩٥٤	٢,٣٣٠
٥٠	٤٩	١	٥٠	٥١	١	٥٢	٢٢٤	١٣	٢٣٧
١٣,٥٣٢	٦,٦٦٨	٤٠٢	٧,٠٧٠	٧,٥٨١	١٠٩	٧,٧٤٠	٢٨,٧١١	٢٣,١٨١	٥١,٨٩٢
٤,٥٢٩	٢,٨٧٩	٢,٤٨١	٥,٣٦٠	٣,٣٨٥	٢,٠٩٣	٥,٤٧٨	١٢,٤٢٩	١٠,٠١٦	٢٢,٤٤٥
٧٢٤	٢٤٠	٢٥٠	٤٩٠	٢٦٤	٢٢٢	٤٨٧	١,٠٤٤	١,٨٩٠	٢,٩٣٤
٧,٢٩٢	٤,٧١٨	١,٢٨٨	٦,٠٠٦	٤,٧٨٣	٦٢٠	٥,٤٠٣	١٨,١٤٨	١١,٠٦٤	٣٣,٢١٣
٣,٣٠٩	١,١٩٩	٨٠٦	٢,٠٠٥	١,٢١٦	٣٢١	١,٥٣٧	٤,٩٦٣	١٢,٣٣٨	١٧,٣٠١
٣٨	٣٠	١٥	٤٥	٣٢	٧	٣٩	١٣٥	٥٨	١٩٣
٢,٩٢٦	٢,٩٥٢	٢	٢,٩٥٤	٢,٩٨٤	٢	٢,٩٨٦	١٠,٧٧٩	٣٨	١٠,٨١٧
٢٢٨	١٢٧	١٢٨	٢٥٥	١٤٢	٥٣	١٩٥	٥٤٠	٥٤٠	١,٠٨٠
٥٤٩	١٣٨	٣١٦	٤٥٤	١٦٤	٢١٦	٣٨٠	٦٦٠	١,٨٩٩	٢,٥٥٩
٢٤٢	٢٧٢	٢١	٢٩٣	٢٤٥	٢١	٢٦٦	١,٠٧١	١٩١	١,٢٦٢
٢٣,٠٤٣	٣,٢٧٧	٢١,١٤٢	٢٤,٤١٩	٣,٨٠١	٢٣,٤٠٩	٢٧,٢١٠	١٣,٦٧١[2]	٩٩,٢٧٠	١١٢,٩٤٥
٢,٩٢٠	٧٧٤	١,٩٢٣	٢,٦٩٧	٩٠٩	١,٥٢٢	٢,٤٣١	٣,٢٣٠	١٠,٨٥٢	١٤,٠٨٢
١,٨٦٣	١٧	١,٥٤١	١,٥٥٨	١٨	١,٠١٩	١,٠٣٧	٨٨	٦,٨٣٧	٦,٩٢٥
٣,٦٩٠	٣٤٠	١,٧٨٢	٢,١٢٢	٤٠٢	١,١٦٢	١,٥٦٤	١,٣٣١	١٢,٤٧٧	١٣,٨١٣
٢٠١	-	١٤٨	١٤٨	-	١٠١	١٠١	-	١,٠٣٢	١,٠٣٢
٥٧	-	١٤	١٤	-	٢٨	٢٨	-	٢٧٧	٢٧٧
٥٨٠	٢٨٠	٣٣٣	٦١٣	٢٧٦	٩٥	٣٧١	١,١٦٣	٢,٠٦٦	٣,٢٢٩
٢٦٥	١٤٦	٧٧	٢٢٣	١٥٦	٧٨٣	٢٣٩	٦٦٤	٣٣٣	٩٩٧
١٠,٧٤٣	١,٧٢٠	١٠,٢٢٨	١١,٩٤٨	٢,٠٤٠	١٠,٧٣٥	١٢,٧٧٥	٧,١٩٠	٤٦,١٣٧	٥٣,٣٢٧
١,٧٠١	-	٤,٠٩٦	٤,٠٩٦	-	٧,٦٦٤	٧,٦٦٤	-	١٤,٢٦٣	١٤,٢٦٣
١,٠٠٠	-	١,٠٠٠	١,٠٠٠	-	١,٠٠٠	١,٠٠٠	-	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
٦٤,٦٩٠	١٩,٠٨٠	٤٨,٣٦٣	٦٧,٤٤٣	٢١,٢٨٣	٥٠,١٨٢	٧١,٤٦٥	٨٠,٢٤٥	٢٣٨,١٧١	٣١٨,٤٠٢

وتدعو الخطة لإنشاء عدد من الصناعات لتنويع القاعدة الصناعية في المملكة ، ولإيجاد مصادر جديدة للدخل وتقليل الإعتماد على الواردات . وقد خصص مبلغ ٥٠,٧ بليون ريال لتنفيذ برنامج الصناعات المعتمدة على الموارد الهيدروكربونية التي تتكون من منشآت لتجميع ومعالجة الغاز وخمسة مجمعات بتروكيماوية وأربعة مصانع أسمدة وأربعة مصافي ومصنع للصلب ومصنع للألومنيوم وأنابيب للزيت الخام والغاز الطبيعي المسيل تمتد من الخليج العربي إلى البحر الأحمر . ولكنه من غير المتوقع إكمال تجميع هذه المشروعات قبل عام ١٩٨٥ وذلك بسبب المعوقات الفنية والزمنية . كما أولت الخطة أهمية للصناعة غير الهيدروكربونية فدعت إلى زيادة إنتاج الإسمنت من ١,١٥ مليون طن سنوياً إلى ١٠ مليون طن ، وإنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة الهيدروكربونية وللزراعة ، وتصنيع معدات البناء والمعدات التجارية . وستوفر الحوافز المالية للقطاع الخاص ليسهم في برنامج التصنيع .

ويشير الجدول (رقم ١٧) إلى التوزيع السنوي لهذه الإعتمادات على مختلف الوزارات .

ويتبين منه أن معظم المشاريع الهيكلية تغطي الطرقات والموانئ والمطارات والخدمات البلدية والبيوت السكنية . فبالنسبة للطرقات تهدف الخطة لبناء ١٣٠٠٠ كم من الطرقات المعبدة و١٠٠٠٠ كم من الطرق الزراعية . وسيجري توسيع ميناء جده والدمام بإضافة ٣٦ حوضاً جديداً لهما وزيادة طاقة هذه الموانئ لتصل إستطاعتها إلى ١٣ مليون طن عام ١٩٨٠ مقارنة بـ ٣ مليون طن عام ٧٣/٧٢ . أما بالنسبة للبيوت السكنية فسيقوم القطاع العام ببناء ٩٧٠٠ وحدة سكنية لأصحاب الدخل المحدود . بالإضافة إلى ٥١٠٠٠ وحدة سكنية مؤقتة للعاملين في المشاريع الإنتاجية قيد الإنشاء . وتتوقع الخطة أن يقوم القطاع الخاص ببناء وحدات سكنية أخرى . وفي مجال الزراعة تهدف الخطة لتنمية الانتاجية الزراعية وتوسيع الأراضي المروية . وستعطى الأولوية للتوسع في إنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه . كما أن هناك إهتماماً خاصاً لزيادة المعروض من المياه من المصادر الجوفية وزيادة عدد وحدات تحلية مياه البحر . وزيادة الطاقة الكهربائية المولدة عن طريق وحدات تحلية المياه . وتعترف الخطة بأن أهم عقبة

في طريق تنفيذ مشاريعها هي النقص في اليد العاملة الفنية وغير الفنية . لهذا فإن التوسع في التعليم والتدريب سيحظى بأولوية مطلقة . ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع أن تزداد القوة العاملة السعودية من ١,٣ مليون عام ١٩٧٥ إلى ١,٥ مليون عام ١٩٨٠ . بينما تزداد اليد العاملة غير السعودية من ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠٠ عامل .

ويتوقف تحقيق أهداف الخطة على عدد ونوعية الاختناقات التي تواجهها من جهة وعلى مدى النجاح في إزالة أو تخفيض هذه الاختناقات من جهة أخرى . ونظراً لحدة بعض هذه الاختناقات كان من سمات الخطة المرونة فيما يتعلق بأولوية المشروعات عن طريق المراجعة الدورية للخطة .

الماليـة العامة

تستأثر عمليات القطاع الحكومي المالية بأهمية قصوى في المملكة حيث تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي نظراً لضخامة المبالغ التي تنفقها الحكومة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي .

ويتميز التطور العام لميزانية الدولة بزيادة الإيرادات عن النفقات . ففي السنوات الثلاث المنتهية في عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ سجلت الميزانية فائضاً تجميعياً قدره ١٠ بليون ريال مقارناً بالعجز الذي بلغ بليون ريال في السنوات الثلاث التي سبقتها .

وفي عام ٧٣/ ٧٤ حدث تغير هام زادت بموجبه الإيرادات الإجمالية بنسبة ١٧٢ في المائة لتصل إلى ٤١,٧ بليون ريال بينما زادت النفقات بنسبة ٣٨ في المائة ووصل بذلك الفائض في الميزانية إلى ٢٣,٧ بليون ريال .

وفي عام ٧٤/ ٧٥ زادت الإيرادات بمعدل ١٤٠ في المائة لتصل إلى أكثر من ١٠٠ بليون ريال بينما زادت النفقات ١٠٠ في المائة لتصل إلى ٣٥ بليون وبذلك وصل الفائض إلى أكثر من ٦٥ بليون ريال .

وفي عام ٧٥/ ٧٦ وصلت الإيرادات إلى ١٠١ بليون ريال والنفقات ٧٧ بليون وكان الفائض ٢٣ بليون ريال .

هذه التطورات أدت إلى زيادة إيداعات الحكومة لدى المصارف لتصل إلى ٦٦ بليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ بعد أن كانت ١,٥ بليون عام ٧٠/ ٧١ . إضافة إلى زيادة الإستثمارات الحكومية في الخارج .

الإيرادات العامة للدولة :

تعتبر إيرادات الحكومة من الزيت المصدر الرئيسي لدخل الحكومة (أنظر الجدول رقم ١٨) . ومن الواضح أن هذه الإيرادات شكلت ٨٦ في المائة من إجمالي دخل الحكومة عام ٧٠/ ٧١ بينما جاء الباقي والبالغ ١٤ في المائة من الضرائب والرسوم الجمركية وإيرادات ممتلكات الحكومة . وفي عام ٧٤/ ٧٥ بلغت نسبة إيرادات الحكومة من الزيت إلى إجمالي الإيرادات ٩٤ في المائة وذلك بسبب الزيادات الكبيرة في الدخل المعتمد من الزيت بنهاية عام ٧٣ وبداية الـ١٩٧٤ . على أن الإيرادات الأخرى إستمرت هي الأخرى بالزيادة نتيجة إزدهار النشاط الإقتصادي وازدياد الدخل المتزايد من الاستثمارات وتزايد الإنفاق الحكومي .

وتشير أرقام الإيرادات إلى أنها تضاعفت ثلاث مرات في عام ٧٣/ ٧٤ ومرتين في عام ٧٤/ ٧٥ وبقيت تقريباً ثابتة في عام ٧٥/ ٧٦ . أما إيرادات الحكومة من غير النفط فقد زادت بالأرقام المطلقة من ١,١٢٧ مليون ريال إلى ٦,١٣٨ بليون ريال خلال الأعوام ٧٠/ ٧١ ـ ٧٤/ ٧٥ إلا أن حصتها إلى مجموع الإيرادات قد إنخفضت من ١٢ في المائة عام ٧١/ ٧٢ إلى ٦ في المائة عام ٧٤/ ٧٥ ومن أصل مجموع الإيرادات غير النفطية البالغة ٥,٩ بليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ بلغت الإيرادات المتأتية من الإستثمارات الخارجية للمملكة ٤,٢ بليون ريال

جدول رقم ١٨
الايرادات الفعلية للحكومة[١]

السنة	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	٧٥/ ٧٦[٢]
إيرادات الزيت	٦٨٢٧	٩٧٩٥	١٣٤٥٥	٣٩٢٨٥	٩٤١٩٠	٩٥٠٤٠
إيرادات أخرى	١١٢٧	١٣٢١	١٨٧٠	٢٤٢٠	٥٩١٣	٦١٣٨
المجموع	٧٩٥٤	١١١١٦	١٥٣٢٥	٤١٧٠٥	١٠٠١٠٣	١٠١١٧٨

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الاحصاءات العامة ، ١٩٧٦

(٢) تقديري على أساس حسابات مؤسسة النقد .

النفقات الحكومية

تعتبر الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي واتجاهه نحو مشروعات التنمية من أهم التطورات المالية خلال الأعوام القليلة الماضية (أنظر رقم ١٩) .

وقد زادت النفقات الحكومية بمعدل ٢٥ في المائة في السنوات الثلاث المنتهية في عام ٧٢/ ٧٣ و٦٣ في المائة في عام ٧٣/ ٧٤ و٧٨ في المائة في عام ٧٤/ ٧٥ . وقد تضاعفت النفقات الجارية بمعدل ٣ مرات ما بين ١٩٧١ / ٧٢ و٧٤/ ٧٥ لتصل إلى ١٢,٤ بليون بينما إزدادت النفقات المخصصة لمشاريع التنمية بمعدل ٦ مرات لتصل إلى ١٩,٨ بليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ بعد أن كانت أقل من ٣ بليون عام ٧٠/ ٧١ . وكنتيجة لذلك زادت حصة المشروعات من النفقات الحكومية من ٣٩ في المائة إلى ٥٧ في المائة خلال الأعوام المدروسة .

إن جزءاً من الزيادة في النفقات الجارية يعزى إلى الزيادة في الرواتب والأجور التي ارتفعت بمعدل ١٥ في المائة عام ٧٣/ ٧٤ و٢٨ في المائة في عام ٧٥ . فارتفعت نتيجة لذلك مدفوعات الحكومة من الرواتب والأجور بنسبة ٤١ في المائة

في كل من عام ٧٣/ ٧٤ و٧٤/ ٧٥ . بينما انخفضت حصة الرواتب والأجور من مجموع النفقات من ٤٥ في المائة إلى ٣٦ في المائة خلال الأعوام ٧٢/ ٧٣ و٧٤/ ٧٥ .

أما النفقات الجارية على مشتريات السلع والخدمات والتحويلات والإعانات فقد زادت من ١ بليون عام ٧٠/ ٧١ إلى ٦,١ بليون عام ٧٤/ ٧٥ .

أما مخصصات المشاريع فقد زادت من ٢,٣ بليون عام ٧٠/ ٧١ إلى ٤٤ بليون عام ٧٥/ ٧٦ إلا أنه يبدو من المرجح ان تكون هذه المخصصات أعلى من المنفق فعلاً كما كان الحال في السنتين الأخيرتين في الخطة الخمسية الأولى .

جدور رقم (١٩)
النفقات الفعلية الحكومية[١]

	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	٧٥/ ٧٦
اجمالي الانفاق الحكومي	٦٢٩٤	٨١٣٠	١٠١٥٩	١٨٥٩٥	٣٥٠٣٩	٧٧٤٨٩
نفقات المشروعات	٢٣٠٤	٣٣٧٤	٤٥٠٣	١٠١٢٥	١٩٨٣٢	٤٤٥٠٧
نفقات مكررة	٣٩٩٠	٤٧٥٦	٥٦٥٦	٨٤٧٠	١٥٢٠٧	٣٢٩٨٢[٢]
رواتب وأجور	١٧٠٢	١٩٥٢	٢٢٣٨	٣١٥٨	٤٤٥٣	
خدمات وتجهيزات	٥٩٢	٧٥٢	١٠١٥	١٢٧١	١٧٨٥	
معونات وتحويلات	١٦٩٦	٢٠٥٢	٢٤٠٣	٤٠٤١	٨٩٦٩	

(١) المصدر وزارة المالية والاقتصاد الوطني مصلحة الاحصاءات العامة ١٩٧٦

(٢) تقديرات أولية أعدتها مؤسسة النقد العربي السعودي .

ويشمل بند المعونات والتمويلات مخصصات الصندوق العام للإستثمارات الحكومية المؤسس عام ١٩٧١ وذلك لتمويل المشاريع العامة والمختلطة ذات الطبيعة التجارية . وقد زاد رأس ماله إلى ٤,٢ بليون ريال عام ٧٤/ ٧٥ . وقد مول أيضاً شراء عدة طائرات مدنية بالإضافة إلى دفع حصة المملكة في شركة الناقلات البحرية الدولية وخط الأنابيب الممتد من السويس إلى البحر الأبيض المتوسط .

المعونات الخارجية

تقوم الحكومة ، بالإضافة إلى المعونات الخارجية المعتمدة في الباب الثالث من الميزانية بتحويل مبالغ كبيرة من المعونات للدول النامية على شكل قروض ميسرة أو بدون فوائد . وفيما يلي جدول بالقروض والإعانات التي تقدمها المملكة .

جدول رقم ٢٠

المعونات الخارجية للمملكة العربية السعودية[١]

السنة	المعونات المباشرة		المؤسسات الدولية والاقليمية	المجموع بملايين الدولارات	المجموع بملايين الدولارات	نسبة المعونات إلى الناتج الاجمالي
	منح	قروض				
١٩٧٢	١٤٣,١	٧٧,٨		٢٢٠,٩	٩١٧	٢,٧
١٩٧٣	٦٥٠,٢	٣٤٣,٦		٩٩٣,٨	٣٥٢٨	٥,٠
١٩٧٤	١١٣٠,٦	٧٤٧,٦	٢٢٠٣,٣	٤٠٨١,٥	١٤٤٨٩	١٢,٤
١٩٧٥	١٣٦٣,٥	٢٠٣٧,٦	٢٢٦٢,٩	٥٦٦٤,٠	١٩٩٩٤	١٣,٨
المجموع	٣٢٨٧,٤	٣٢٠٦,٦	٤٤٦٦,٢	١٠٩٦٠,٢	٣٨٩٢٨	١٠,٦

(١) المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني مصلحة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ، المملكة العربية السعودية ١٩٧٦

ويلاحظ من الجدول السابق أن مبلغ المعونات قد تضاعف أربع مرات في عام ٧٣ عما كان عليه عام ٧٢ حيث ارتفع من ٩١٧ مليون ريال إلى ٣٥٢٨ مليون ثم زاد مرة أخرى إلى أكثر من خمسة أمثاله في السنتين التاليتين . وهكذا ارتفعت نسبة المعونات المقدمة إلى الدول الصديقة من ٢,٧ في المائة أي ١٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٥ .

ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات السعودي الخصائص الهيكلية للإقتصاد المتميزة بسيطرة القطاع النفطي على مجمل الفعاليات المالية في الدولة ومحدودية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات . فالفائض المتحصل في قطاع النفط ينتقل إلى الحكومة عن طريق عائدات النفط ويضخ في الفعاليات الإقتصادية عن طريق النفقات العامة الحكومية . وبالنظر لضآلة العرض المحلي من السلع والخدمات فإن الجزء الأكبر من دخول الأفراد يتحول بسرعة إلى طلب على السلع والخدمات الأجنبية (أنظر جدول ٢١)

وفي الفترة من ١٩٦٩ / ١٩٧٥ نمت الصادرات بدرجة أكبر من الواردات . فمعدل الزيادة في صادرات النفط بلغ ٤٨ في المائة عام ١٩٧٣ و٢٧٨ في المائة عام ١٩٧٤ ثم عادت فانخفضت عام ١٩٧٥ وذلك بسبب إنخفاض الطلب العالمي على الزيت الخام بسبب الأجراءات المتعلقة بالإقتصاد في إستهلاك الطاقة في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط في العالم .

أما الواردات فقد زادت هي الأخرى بمعدل ٤٧ في المايا عام ٧٣ و٧١ في المائة عام ١٩٧٤ ثم ٨٥ في المائة عام ١٩٧٥ . ورغم هذه الزيادات الكبيرة إلا أنها بقيت دون الصادرات مما أدى إلى زيادة الفائض من الحساب الجاري من ٤ بليون ريال عام ١٩٧١ إلى ٥٨٢٨٤ مليون ريال عام ١٩٧٥ .

ويشير بند المتحصلات المتنوعة إلى عوائد استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي في الخارج . ويلاحظ زيادة هذه المتحصلات بشكل كبير في السنوات الأخيرة . وذلك بسبب إرتفاع عوائد الإستثمارات الخارجية بحيث

وصلت هذه إلى ٩٦٨٣ مليون ريال عام ١٩٧٥ بعد أن كانت لا تزيد عن ٤٠٥ مليون ريال فقط . وقد إكتسب هذا المصدر للنقد الأجنبي أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة وأصبح يغطي ٣٥ في المائة من مجموع واردات المملكة ويتوقع لهذا المصدر أن يصبح مع مرور الزمن بديلاً جيداً لعائدات النفط الآيلة للنضوب .

وتتكون مدفوعات عوائد الإستثمار بصفة رئيسية من أرباح الشركات الأجنبية المحولة للخارج (شركات الزيت في معظمها) وقد إزدادت هذه من ١٧٧٣ مليون عام ١٩٦٤ إلى ١٢٦٩٨ مليون ريال عام ١٩٧٥ .

ونتيجة لزيادة المتحصلات عن المدفوعات فقد زاد الفائض في حساب المعاملات الجارية من ٢٨٣ مليون ريال عام ١٩٧٠ إلى ٥٨٢٨٤ مليون ريال عام ١٩٧٥ . وأدى وجود هذا الفائض إلى زيادة الإستثمارات السعودية في الخارج من ١٤ مليون ريال عام ١٩٧٠ إلى ٤٤٣٣ مليون ريال عام ١٩٧٥ . وكذلك إلى زيادة موجودات مؤسسة النقد السعودي من الذهب والعملات الأجنبية من ٣٩٢ مليون إلى ٥٧٧٤٢ مليون ريال خلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ على التوالي .

وتدل الزيادات المشار إليها في الإستثمارات الخارجية وفي موجودات مؤسسة النقد على ضيق فرص الإستثمار داخل البلاد وعدم إمكانية توظيفها بالكامل على الأقل في المدى القصير .

الفصل الثاني

اقتصاديات الكويت

بعض المعلومات الأساسية عن الكويت

المساحة	١٧٦٥٦ كم٢
عدد السكان	٩٩٥٠٠٠ نسمة (١٩٧٥)
متوسط دخل الفرد	٣٢١٥ دينار كويتي أو ١١٠٠٠ دولار امريكي
سعر التبادل للدينار	٣,٤٨٤ دولار تساوي = ١ دينار

	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	٧٥/ ٧٦	٧٦/ ٧٧
انتاج النفط (بآلاف البراميل يومياً)	٣,٠٢٠	٢,٥٥٠	٢,٠٨٠	٢,١٥٠
عائدات الحكومة من النفط (بملايين الدنانير)	٥٨٤	٢٥٣٤	٢٢٣٤	٢١١١
	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	١٩٧٥	١٩٧٦
صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات	٩٧٩,٨	٢١٣٧,٤	١٩٣٦	١٢٠٢

تاريخ السيطرة الشاملة على النفط	١/ ١/ ١٩٧٥
احتياطيات النفط	٧٠٦٠٠ مليون برميل
احتياطيات الغاز	٣٤٢٠٠ بليون قدم مكعب
العمر التقديري للنفط	١٠٠ عام
العمر التقديري للغاز	٤٨ عام .

المصدر : مجموعة البيانات الواردة في صلب الدراسة عن اقتصاديات الكويت

المساحة وعدد السكان

تبلغ مساحة الكويت ١٧٦٥٦ كم٢ ، كما بلغ عدد السكان بنهاية عام ١٩٧٥ /٩٩٥/ ألف نسمة وبذلك تكون الكثافة ٥٦,٣ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

أما معدل النمو السكاني فقد تراوح بين ١١ في المائة عام ١٩٦١ و٦ في المائة عام ١٩٧٥[١] .

ويتوزع السكان بين كويتين (٤٧,٥ في المائة) أي ٤٧٢ ألف نسمة وغير كويتين (٥٢,٥ في المائة) أي ٥٥٣ ألف نسمة[٢] . وتبلغ نسبة السكان العرب من غير الكويتين ٤٢,١ في المائة ونسبة السكان غير العرب ١٠,٤ في المائة .

الموارد الطبيعية والبشرية

البترول : يعتمد الإقتصاد الكويتي بصورة رئيسية على النفط وما يتبعه من صناعات وخدمات مختلفة لم يكن لها أن تنشأ وتنمو لولا وجود النفط . فهو الركيزة الإقتصادية الأولى في البلاد والمسبب الوحيد لارتفاع مستوى الدخل الفردي . وهذا ما يسبغ على الإقتصاد الكويتي صفة إقتصاد ذي مورد إنتاجي وحيد . وينتج عن ذلك أن النمو الإقتصادي مرهون بما قد يطرأ على صناعة البترول ومشتقاته من تطورات إنتاجية وتكنولوجية لها أثرها على النفط كمصدر أول للطاقة في العالم .

---

(١) على أساس معدل النمو السابق يتوقع أن يكون عدد السكان قد بلغ ١,١١٧ ألف نسمة عام ١٩٧٧ .

(٢) وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٦ .

إنتاج النفط : تأتي الكويت في المرتبة الرابعة بين دول الشرق الأوسط والثامنة بين دول العالم من حيث معدل الإنتاج . وتقوم بالإنتاج ثلاث شركات أهمها شركة نفط الكويت[1] التي أسهمت عام ١٩٧٦ بنحو ٨٩ في المائة من إنتاج النفط الخام والتي أصبحت مملوكة للحكومة بالكامل بأثر رجعي من ٥ مارس ١٩٧٥ . ثم شركة الزيت العربية (اليابانية) التي تعمل في المنطقة المحايدة ، وتتقاسمها كل من الكويت والمملكة العربية السعودية مناصفة وتنتج ٤ في المائة من الإنتاج الكويتي وشركة الزيت الأمريكية المستقلة (أمن أويل) التي تنتج ٧ في المائة من الإنتاج الكويتي ، والتي امتلكت بالكامل من قبل الدولة في سبتمبر ١٩٧٧ .

لقد زاد إنتاج النفط في الكويت بشكل ثابت ومنتظم حتى عام ١٩٧٢ (أنظر الجدول رقم ٢٢) ومنذ ذلك العام بدأ يتباطأ حيث ازداد بنحو ٢ في المائة مقابل معدل زيادة سنوي في الأعوام الخمسة السابقة بلغ حوالي ٥ في المائة . وقد هبط الإنتاج بحوالي ٨ في المائة ثم ١٦ في المائة و١٨ في المائة على التوالي في السنوات الثلاث المنتهية بعام ١٩٧٥ . أما في عام ١٩٧٦ فقد ارتفع متوسط الإنتاج السنوي بنحو ٣,٢ في المائة فوصل إلى ٢,١٥ مليون برميل في اليوم مقابل ٢,٠٨ مليون برميل / يوم في العام السابق .

ويرجع تباطؤ الإنتاج في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ إلى عدة أسباب أهمها :

ـ سياسة الحكومة في المحافظة على الإحتياطي النفطي بتحديد إنتاج شركة نفط الكويت بـ ٣ مليون برميل / يوم كحد أقصى إعتباراً من عام ١٩٧٢ و٢ مليون برميل / يوم منذ عام ١٩٧٥ .

ـ خفض الإنتاج والحظر النفطي المفروض في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

حساب المعاملات الجارية :

(أ) المتحصلات :	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
١ ـ الصادرات (١) (فوب)	٤٦٧٥	٥٣٧٣	٦٩٣٠	٧٠٣٨
٢ ـ إيرادات من شركات الزيت (ما عدا أرامكو)	١٨٩	٢٠٣	٢٠٢	٢٢٥
٣ ـ الحج	٢٣٩	٢٥٦	٢٦٦	٢٨٤
٤ ـ متحصلات متنوعة	١٢٦	١٩٨	٢٣٤	٣٣٣
المجموع	٥٢٢٩	٦٠٣٠	٧٦٣٢	٧٨٨٠
(ب) المدفوعات :				
١ ـ الواردات (سيف)	١٧٧٣	٢٢٥٩	٢٨٣٠	٢٩١٢
٢ ـ ذهب غير نقدي	٥٤	٦٣	٧٢	٦٧
٣ ـ مدفوعات عوائد الإستثمار	١٧٣٣	١٩٨٥	٢٧٢٧	٢٧٠٩
٤ ـ مصروفات الحكومة في الخارج) والتي لم ترد في أي بند آخر)[٢]	٣١٥	٣٤٢	٣٦٥	٦٢١
٥ ـ السياحة والتنقلات الشخصية) والتي لم ترد في أي بند آخر)	١٩٨	٢٤٣	٣٠٢	٣٧٤
٦ ـ مصروفات التابلاين في الخارج	١٩٨	٢٤٣	٣٠٢	١٠٣
٧ ـ خدمات أخرى	٤٣٦	٥٩٨	٦٤٣	٦٨٩
المجموع	٤٦٠٨	٥٥٨٩	٧٠٣٨	٧٤٧٥
فائض أو عجز المعاملات الجارية (١ ـ ب)	+٦٢١	+٤٤١	+٥٩٤	+٤٠٥

« ٢ »

دفوعات

(بملايين الريالات السعودية)

١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣(٤)	١٩٧٤	١٩٧٥
٨٠٢٨	٨٣٠٣	٩٨١٠	١٦٢٩٤	٢١٧٩٥	٣٢٤٧٢	١٢٣٠٠٠	١٠٠٨٠٠
٢٤٨	٢٤٣	٢٩٧	٣٥٣	٤٢٠	٤٤٨	٥٩٧	٢٩٣٨
٣٢٤	٤٢٣	٤٥٩	٤٨٥	٦٥٣	٩٠٩	١٦٦٥	١٧٨٩
٣٦٠	٣١٥	٤٠٥	٤٧٨	٦٥٥	١١٢٣	٤٧٩٠	٩٦٨٣
٨٩٦٠	٩٢٨٤	١٠٩٧١	١٧٦١٠	٢٣٥٢٣	٣٤٩٥٢	١٣٠٠٥٢	١١٥٢١٠
٣٨٣٨	٤٠١٨	٤٠١٠	٤٢٢٦	٥٧٦٩	٨٥٠٦	١٤٥٧٥	٢٦٩٧٤
٥٠	٥٨	٨١	٤٢	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠
٣١١٨	٣٢٤٥	٤٠١٨	٦٤٤٦	٨٤٩٦	١٢٣٥٠	٢٤٧٦٠	١٢٦٩٨
١٢١٥	١٢٥١	١٢٠٦	١٢٣٢	١٢٤٠	٢٩٨٦	٧٤٦٥	١١١٩٥
٤٢٨	٤٦٨	٥٥٤	٦٤٩	٧٩٣	١٠٥٠	١٣١٧	٢١٦٩
١٠٨	١٠٤	٧٢	٢١٢	١٩٥	١٨٠	١٣٤	٨٧
٧٥٢	٦٧٥	٧٤٧	٧٩٨	١١٣٨	١٩٣٢	٢٦٨٦	٣٧٣٣
٩٥٠٩	٩٨١٩	١٠٦٨٨	١٣٦٠٥	١٧٦٧١	٢٧٠٥٤	٥٠٩٩٧	٥٦٩٢٦
٥٤٩-	٥٣٥-	٢٨٣+	٤٠٠٥+	٥٨٥٢+	٧٨٩٨+	٧٩٠٥٥+	٥٨٢٨٤+

حساب المعاملات الرأسمالية والمالية :				
١ ـ استثمارات أجنبية مباشرة				
(ـ زيادة، + نقص)	ـ٦٣	ـ٢٤٣	ـ٣٤٢	ـ١٦٧
٢ ـ رأسمال أجنبي آخر				
(ـ زيادة، + نقص)	+١١٧	ـ١٠٤	+٢٣٠	ـ١٥٧
٣ ـ موجودات المؤسسة من الذهب				
والعملات الأجنبية والاستثمارات				
(+ زيادة، ـ نقص)	+٤٠٠	+٦٣٠	+٥٠٨	+٢٩٣
٤ ـ مركز البنوك التجارية				
الخارجي (+ زيادة، ـ نقص)	+٢٧	ـ١٢١	ـ٦٨	+٢٢٠
السهو والخطأ	+١٤٠	+٢٧٩	+٢٦٦	+٢١٦

(١) على أساس الأسعار الفعلية .

(٢) تشمل الإعانة الممنوحة من المملكة .

(٣) الصافي بعد دفع تعويضات مشاركة أرامكو عن ملكية ٢٥٪ من مرافق الزيت .

(٤) جرى تحويل المبالغ على أساس سعر تعادل الريال بالدولار باستثناء عام ١٩٧٣ الذي تطلب عوامل تحويل مختلفة للمعاملات التجارية والرأسمالية حيث إحتسبت الأخيرة على أساس سعر ٣,٥٥ ريال للدولار مما أدى إلى تعديلات في الموجودات الأجنبية لمؤسسة النقد والبنوك التجارية . أما بالنسبة لمعاملات التجارة فقد جرى التحويل على أساس ٣,٧٠ ريال لكل دولار ، وهو المتوسط اليومي لسعر التعادل السائد الذي عدل في ١٢ فبراير من ٤,١٤٥ إلى ٣,٧٢ ثم إلى ٣,٥٥ في أغسطس .

(٥) يلاحظ هنا إختلاف أرقام الصادرات عن تلك الواردة في بند التجارة الخارجية وذلك بسبب إختلاف أسعار العرض المستعملة في التحويل بسبب إختلاف التقييم السنة الحالية عن السنة الميلادية أو الهجرية .

المصدر : وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية

-٨١	-٢٢	-١٤	-٤٩٠	-١٤٨٧	+٢٢٠[٣]	-٢٧٩٧	-٤٤٣٣
-٤٢٨	-٤٥	-٤٤٦	+٧٦٢	+١٠٥٠	+١٩٠٤	+١٨٠٢١	+٣٧٩٤
-٣٠٦	-٥٧٢	+٣٩٢	+٣٥٧٣	+٥٤٨٠	+٦٠٤٤	+٦٣٤٧١	+٥٧٧٤٢
-٥٤	+٤٥	+١٠٤	+١٠٣	+٧٤١	+١٢٥	+٣١٧	+١١٨١
+٣٢٠	+٩٥	+٢٤٧	+٥٧	+٤٥	+٤٣		

للمملكة العربية السعـودية ١٣٨٦/٨٧ و١٣٩٤ / ١٣٩٥ (١٩٦٦/٦٧ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥)

جدول (٢٢)

إنتاج النفط الخام (مليون برميل)

النسبة	الكويت				النسبة (٪) إلى		
	شركة نفط الكويت	شركة الزيت الامريكية المستقلة (أمن أويل)	شركة الزيت العربية (١)	المجموع	انتاج الشرق الأوسط (٢)	انتاج العالم	انتاج الشرق الأوسط
١٩٦٠	٥٩٤,٣	٢٤,٨	-	٦١٩,١	١٩٥٤,٠	٨,١	
١٩٦١	٦٠٠,٢	٣,٨	٦٣٣,٣	٢٠٦٧,١	٧,٧	٣٠,٦	
١٩٦٢	٦٦٩,٣	٣٤,٣	١١,٠	٧١٤,٦	٢٢٩٤,٢	٧,٧	٣١,١
١٩٦٣	٧٠٥,٤	٣٥,٦	٢٤,٢	٧٦٥,٢	٢٥٢٤,٧	٨,٠	٣٠,٣
١٩٦٤	٧٧٤,٨	٣٥,٥	٣١,٨	٨٤٢,١	٢٨١٨,٧	٨,١	٢٩,٩
١٩٦٥	٧٩١,٩	٣٦,٥	٣٣,١	٨٦١,٤	٣٠٩٤,٣	٧,٧	٢٧,٨
١٩٦٦	٨٣٠,٧	٢٩,٥	٤٦,٥	٩٠٦,٦	٣٤٥١,٢	٧,٥	٢٦,٣
١٩٦٧	٨٣٦,٧	٢٤,٨	٥٠,٩	٩١٢,٤	٣٦٩٠,٩	٧,٠	٢٤,٧
١٩٦٨	٨٨٦,١	١٥,٣	٥٥,٢	٩٥٦,٦	٤٥٦٠,٦	٦,٠	٢١,٠
١٩٦٩	٩٤٠,٠	١٢,٩	٥٨,٨	١٠١١,٧	٤٥٢٢,٤	٦,٤	٢٢,٤
١٩٧٠	٩٩٨,١	٢٩,٩	٦٢,٦	١٠٩٠,٦	٥٠٥٧,١	٦,٥	٢١,٦
١٩٧١	١٠٦٧,٩	٣٣,٣	٦٥,٣	١١٦٦,٥	٥٨٧٣,٢	٦,٦	١٩,٩
١٩٧٢	١٠٩٧,٨	٢٨,٩	٦٧,٥	١١٩٤,٢	٦٢٧٨,٠	٦,٥	١٩,٠
١٩٧٣	١٠٠٤,٨	٢٥,٨	٧١,٩	١١٠٢,٥	٧٦٤٢,٦	٥,٥	١٤,٤
١٩٧٤	٨٣٠,٦	٣٠,٠	٦٩,٢	٩٢٩,٨	٧٨٥٣,٩	٤,٦	١١,٨
١٩٧٥	٦٧١,٠	٣٠,٣	٥٩,٤	٧٦٠,٧	٧٠٤٣,١	٣,٩	١٠,٨

المصدر : وزارة النفط، ومجلة Petroleum Intelligence Weekly

(١) حصة الكويت البالغة نصف انتاج الشركة

(٢) باستثناء ليبيا .

ـ فائض العرض على الطلب العالمي على النفط عام ١٩٧٤ و١٩٧٥ نتيجة الركود الإقتصادي في الدول الصناعية والزيادة الحادة في أسعار النفط في أواخر عام ١٩٧٣ . أما زيادة الإنتاج خلال عام ١٩٧٦ فترجع إلى تزايد الطلب العالمي على النفط أثر بدء الإنتعاش في إقتصاديات الدول الصناعية ، بالإضافة إلى حركة التخزين النشطة من جانب الشركات النفطية في الربع الأخير من عام ١٩٧٦ قبل زيادة الأسعار في نهاية العام .

أما الصادرات فقد تمت مع نمو الإنتاج ، وبلغ هذا المعدل ٦ في المائة في الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ ، بينما انخفضت بمعدل ١٥ في المائة سنوياً ما بين عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، وارتفعت نسبة ضئيلة ٠,٥ في المائة عام ١٩٧٦ . (أنظر الجدول (٢٣)

جدول ٢٣

الصادرات البترولية (مليون برميل)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
النفط الخام	٩٤١,٧	١٠٠٨,٩	١٠٧٠,٦[١]	٩٦٦,٠	٨٠٤,٨	٦٥٢,٧	٦٥٥,٦
شركة نفط الكويت	٨٧٩,٥	٩٤٦,٩	٩٩٤,٨	٨٩٤,٤	٧٣٦,٢	٥٩٤,٢	٥٩٨,٥
شركة الزيت العربية[٢]	٦٢,٢	٦٢,٠	٧٥,٦	٧١,٦	٦٨,٦	٥٨,٥	٥٦,٨
المنتجات المكررة	١٥٤,٥	١٥٥,٠	١٤٦,٥	١٤٨,٩	١٣٢,٧	١٠٧,٧	١٤٧,١
شركة نفط الكويت[٣]	٩٢,٨	٨٧,٢	٧٦,٦	٧٧,٥	٦١,٠	٣٩,٠	٥٠,٩
شركة الزيت الامريكية المستقلة	٢٨,٦	٣٠,٦	٢٩,١	٢٦,٨	٢٩,٧	٢٦,٢	٣٠,٨
شركة البترول الوطنية	٣٣,١	٣٧,٢	٤٠,٨	٤٤,٦	٤٢,٠	٤٢,٥	٦٥,٤
المجموع	١٠٩٦,٢	١١٦٣,٩	١٢٩٣,٧	١١٤,٩	٩٣٦,٠	٧٦٠,٤	٨٠٢,٧

المصدر وزارة النفط، النشرة السنوية ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

(١) بما فيه ٢ , ٠ مليون برميل صادرات شركة الزيت الامريكية المستقلة .

(٢) حصة الكويت .

(٣) بما فيه وقود السفن ، وغاز البترول المسيل .

أما صادرات الكويت من المنتجات المكررة فتقدر بنحو ١١ ـ ١٤ في المائة من إجمالي الصادرات البترولية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ لكنها إرتفعت إلى نحو ١٨ في المائة عام ١٩٧٦ .

وتعتبر دول جنوب شرق آسيا من أهم الدول المستوردة للنفط الكويتي حيث بلغت الصادرات إليها ٤٦ في المائة من مجموع الصادرات الكويتية ، (اليابان ٢٣ في المائة) ثم دول غرب أوربا التي بلغت حصتها ٤٠ في المائة عام ٧٦ مقابل ٣٨ في المائة في العام السابق . وكانت الأهمية النسبية لدول غرب أوربا كسوق لنفط الكويت الخام أخذت تتراجع بصورة ملموسة منذ عام ١٩٧٤ نتيجة الإنخفاض الحاد في صادرات شركة نفط الكويت .

الأسعار : بقيت أسعار النفط ثابتة حتى عام ١٩٧٠ ، ومنذ هذا العام بدأت الكويت تلعب دوراً متزايداً في تحديد أسعار نفطها عن طريق المفاوضات الجماعية التي أجرتها منظمة الأوبك مع الشركات النفطية الأجنبية . وقد أدت هذه الجهود إلى رفع سعر نفط الكويت بـ ٩ سنت للبرميل في ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠ . كما زيدت الأسعار المعلنة بنسب أكبر بموجب إتفاقيتي طهران وجنيف اللتين عقدتهما دول الأوبك مع شركات النفط الأجنبية بين عام ٧١ و٧٣ . وقد عكست إتفاقية طهران إشتداد الطلب العالمي على النفط بينما هدفت إتفاقية جنيف إلى حماية قيمة العائدات النفطية للدول المصدرة إزاء تذبذب سعر الدولار الأمريكي . وكانت محصلة هذه الإتفاقيات إرتفاع سعر نفط الكويت من ١,٦٨ دولار للبرميل إلى ٢,٨٨٤ دولار للبرميل في أوكتوبر ١٩٧٣ . غير أن أهم تطور شهدته الأسعار هو قرار منظمة الأوبك في ٧٣/١٠/١٦ الاضطلاع بمهمة تحديد الأسعار المعلنة لخاماتها فزادت هذه لتصل إلى ٤,٩٥٣ دولار للبرميل في أوكتوبر ١٩٧٣ ثم زادت في يناير / كانون الثاني ١٩٧٤ لتصل إلى ١١,٥٤٥ دولار للبرميل وقد أجرى هذا التصحيح بالنظر إلى الأهمية الحيوية لمادة النفط الآيلة للنضوب ، واشتداد الطلب العالمي على هذه المادة وأخيراً تفاقم وازدياد أسعار السلع المصنعة والمواد الأولية الأخرى . (جدول ٢٤) .

جدول (٢٤)
الأسعار المعلنة للنفط الخام
(دولار امريكي / للبرميل)

تاريخ النفاذ		شركة نفط الكويت	الزيت العربية		شركة الزيت الامريكية		
			خفجي الحوت		البرقان	الرطاوي	الأيوسين
		-٣١,٥ ٣١,٩ درجة	-٢٨ ٢٨,٩ درجة	-٣٥ ٣٥,٩ درجة	-٢٣,٥ ٢٤ درجة	-٢٣,٥ ٢٤,٠ درجة	-١٦,٥ ١٧,٤ درجة
١٩٧٠							
نوفمبر	١٤	١,٦٨٠	١,٥٥٠	١,٨١٠	١,٤٨٠	١,٤١٠	١,٢٨٠
١٩٧١							
فبراير	١٥	٢,٠٨٥	١,٩٧٠	٢,١٨٥			
يونيو	١	٢,١٨٨	٢,٠٦٩	٢,٢٩٠			
١٩٧٢							
يناير	٢٠	٢,٣٧٢	٢,٢٤٥	٢,٤٨٤			
١٩٧٣							
يناير	١	٢,٤٨٢	٢,٣٥١	٢,٥٩٦			
ابريل	١	٢,٦٣٩	٢,٥٠٠	٢,٧٦١			
اكتوبر	١	٢,٨٨٤	٢,٧٣٢	٢,٠١٦	٢,٦٢٦	٢,٤٥٣	
اكتوبر	١٦	٤,٩٠٣	٤,٦٤٤	٥,١٢٧	٤,٦٢٢	٤,٤٦٤	٤,١٧٠
نوفمبر	١	٤,٩٥٧	٤,٦٩٥	٥,١٨٤	٤,٦٧٣	٥,٥١٣	٤,٢١٦
ديسمبر	١	٤,٨٢٢	٤,٥٦٨	٥,٠٤٣	٤,٥٤٦	٤,٣٩١	٤,١٠٢

١٩٧٤						
يناير	١	١١,٥٤٥	١١,٤٦١	١١,٧٠١	١١,٣٣٥	١١,٣٣٥	١١,٠٩٥
نوفمبر	١	١١,١٣٥	١١,٠٦١	١١,٣٠١	١٠,٩٣٥	١٠,٩٣٥	١٠,٩٦٥
١٩٧٥							
اكتوبر	١	١٢,١٥١	١١,٩٩١	١٢,٣٧٠	١١,٨١٧	١١,٧٤٢	١١,٤٠٦
١٩٧٦							
يونيو	١	١٢,٠٧٠	١١,٨٨٤	١٢,٣٧٠	١١,٨١٧	١١,٧٤٢	١١,٤٠٦
١٩٧٧							
يناير	١	١٣,٣٠١	١٣,١٦٤	١٣,٦٥٠	١٣,٣٠٩	١٣,٣٠٩	١٣,٠٤٥

المصدر : وزارة النفط ، النشرة السنوية ، الكويت ١٩٧٦/ ١٩٧٧ بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٧ الكويت ص ٢٧ .

وخلال عام ١٩٧٤ اتجهت دول الأوبك إلى زيادة الضريبة على نسبة الـ٤٠ في المائة من الإنتاج العائدة لشركات النفط الكبرى بموجب إتفاقيات المشاركة النفطية ، وقد أدت هذه الزيادات التي أجريت تدريجياً في النصف الأخير من عام ١٩٧٤ إلى رفع نسب الأتاوة من ١٢,٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة وضريبة الدخل من ٥٥ في المائة إلى ٨٠ في المائة . وقد إستهدفت دول الأوبك من وراء ذلك تدعيم القدرة التنافسية للشركات الوطنية والمستقلة إزاء الشركات النفطية الكبرى .

وفي الربع الأول من عام ١٩٧٥ قررت منظمة الأوبك توحيد السعر الذي تدفعه الشركات الكبرى عن مستلماتها من النفط الخام سواء كان ذلك من حصة هذه الشركات أو مما تسترجعه من حصة الحكومة . وقد تحدد هذا السعر بالنسبة لمستلمات شركتي بي بي ، وغولف من نفط الكويت كثافة ٣١ درجة بـ ١٠,١٥

دولار / برميل أي بهامش ربح لهذه الشركات مقداره ٢٢ سنتاً للبرميل . وقد خفض هذا الهامش فيما بعد إلى ١٥ سنتاً / للبرميل بأثر رجعي من ٦ مارس / آذار ١٩٧٥ بموجب إتفاقية الغاء الإمتياز النفطي لشركتي بي بي وغولف . أما الأسعار المعلنة فقد حافظت على مستواها في أول عام ١٩٧٤ حتى ١ نوفمبر / تشرين ثاني من العام نفسه حيث خفضت بـ ٤٠ سنت / برميل وجمدت أثرها حتى ١ أكتوبر / تشرين أول ١٩٧٥ حين زيدت بحوالي ١٠ في المائة للتعويض عن جزء من التضخم الذي طرأ على الأسعار العالمية منذ بداية ١٩٧٤ . وبعد شهر من تلك الزيادة عدلت الكويت والسعودية العلاوات الخاصة بخاماتها ذات الكبريت المرتفعة مما خفض سعر البيع لنفط الكويت كثافة ٣١ درجة بنحو ١٠,٢ سنت / برميل أي إلى ١١,٣٥ دولار / برميل وظل هذا السعر نافذاً حتى ١ يونيو ١٩٧٦ حين خفض ثانية بـ٧ سنت أي إلى ١١,٢٣ دولار / برميل بسبب فارق الكثافة وذلك بموجب اتفاق مؤقت كانت دول الأوبك قد توصلت إليه في الشهر السابق في مؤتمرها ببالي أندونيسيا . وفي مؤتمر الأوبك المعقود في الدوحة في ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ قررت الكويت مع ١٠ دول أخرى بمنظمة الأوبك رفع أسعار نفطها بـ ١٠ في المائة إعتباراً من ١ يناير ١٩٧٧ ، وبـ ٥ في المائة في ١ يوليو / تموز من نفس العام (ألغيت هذه الزيادة الأخيرة فيما بعد) بينما إكتفت المملكة العربية السعودية وأبو ظبي برفع أسعارها ٥ في المائة فقط خلال عام ١٩٧٧ باكمله (زادت المملكة وأبوظبي أسعارها بمعدل ٥ في المائة أخرى في نفس العام وبذلك أصبحت الزيادة ١٠ في المائة مساوية لتلك التي أقرتها الدول الأخرى في المنظمة) . وفي أواخر ديسمبر / كانون أول ١٩٧٦ خفضت الكويت مرة أخرى علاوة الكثافة الخاصة بنفطها كثافة ٣١ درجة بـ ٥ سنت / برميل بموجب إتفاق ضمني كانت مجموعة الدول الإحدى عشرة قد توصلت إليه في مؤتمر الدوحة . وبذلك أصبح سعر البيع لنفط الكويت كثافة ٣١ درجة إعتباراً من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ / ١٢,٣٧/ دولار / برميل (أنظر جدول رقم ٢٥) أما عائدات الحكومة من النفط فقد ارتفعت بنسبة ٥٦ في المائة عام ٧١/ ٧٢ أثر تطبيق إتفاقية طهران ثم بنسبة ٧ في المائة و٩ في المائة على التوالي في العامين التاليين نتيجة إتفاقية جنيف في السنة الأولى وإرتفاع سعر ومعدل الضريبة على

جدول ٢٥

عائد الحكومة من البرميل من النفط المصدر

(دولار / برميل)

تاريخ النفاذ	خام الكويت		الخفجي		الحوت	
	حصة الشركات	حصة الحكومة (١)	حصة الشركات	حصة الحكومة (١)	حصة الشركات	حصة الحكومة (١)
١٩٧١						
١ يناير	٠,٩٥٨		٠,٦٨٢		٠,٨٤٣	
١٥ فبراير	١,٢٣١		٠,٩٤٢		١,٠٧٦	
١ يونيو	١,٢٩٣		١,٠٠٤		١,١٤١	
١٩٧٢						
٢٠ يناير	١,٤٠٦		١,١١٣		١,٢٦١	
١٩٧٣						
١ يناير	١,٤٧٢		١,١٧٩		١,٣٣١	
١ ابريل	١,٥٥٩		١,١٦٣		١,٤٢٤	
١ يونيو	١,٦٥٠		١,٣٥٢		١,٥٢١	
١ يوليو	١,٦٨٣		١,٣٨٤		١,٥٥٦	
١ اغسطس	١,٧٤٧		١,٤٤٦		١,٦٢٥	
١ اكتوبر	١,٧١٦		١,٤١٥		١,٥٩١	
١٦ اكتوبر	٢,٩٣٩		٢,٦٠٠		٢,٩٠٠	
١ نوفمبر	٢,٩٧٢		٢,٦٣٢		٢,٩٣٥	
١ ديسمبر	٢,٨٩٠		٢,٥٥٣		٢,٨٤٨	

(١) العائد من حصة الحكومة هو سعر السوق ناقص تكلفة الانتاج وهي ٨ سنت / برميل لخام الكويت ، و٤٥ سنت / برميل لخامي الخفجي والحوت

١٩٧٤						
١ يناير	٦,٩٦١	١٠,٧٧٢	٦,٨٢٧	١٠,٣٢٣	٦,٩٧٦	١٠,٥٥٠
١ يوليو	٧,٠٦٥	١٠,٨٧٠	٦,٩٣٠	١٠,٤٢٠	٧,٠٨١	١٠,٦٤٨
١ أكتوبر	٨,٢٠٤	١٠,٦٥٧	٧,٩٥٥	١٠,٢٠٩	٨,١٢٨	١٠,٤٣٢
١ نوفمبر	٩,٧٤٨	١٠,٢٨٥	٩,٣٥١	٩,٨٣٧	٩,٥٦٢	١٠,٠٦٠
١٩٧٥						
١ يناير	٩,٧٤٨	١٠,٢٨٥	٩,٣٥١	٩,٨٣٧	٩,٥٦٢	١٠,٠٦٠
٥ مارس[٢]		١٠,٢٨٥	٩,٣٥١	٩,٨٣٧	٩,٥٦٢	١٠,٠٦٠
١ اكتوبر		١١,٢٢٠	١٠,١٧٠	١٠,٧٠٠	١٠,٥٠٣	١١,٠٧٠
١٩٧٦						
١ يناير		١١,١٥٠	١٠,١٦٠	١٠,٧٠٠	١٠,٧٠٠	١٠,٥٠٣
						١١,٠٥٤
١ يوليو		١١,٠٨٠	١٠,٠٧٥	١٠,٦٠٢	١٠,٥٠٣	١١,٠٥٤

(٢) ابتداء من ٥ مارس ١٩٧٥ أصبح كامل انتاج شركة نفط الكويت ملكاً للحكومة . ولم يعد للشركات الاجنبية أي حصة في الانتاج .

المصدر : بنك الكويت المركزي التقرير الاقتصادي،١٩٧٥ - ١٩٧٦

النفط في السنة الثانية (أنظر جدول رقم ٢٦) . أما في عام ٧٤/ ٧٥ فقد تضاعفت العائدات النفطية أكثر من ثلاث مرات (٣٣٤ في المائة) بعد ان تكامل أثر زيادات أسعار النفط التي أجريت بين أكتوبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ . كذلك ساهم في هذه الزيادة تصعيد معدل الضريبة على ارباح شركات النفط الكبرى في النصف الأخير من عام ١٩٧٤ ، وأثر المشاركة في رفع نسبة عائد الحكومة من البرميل . وفي سنه ٧٥/ ٧٦ التي تشمل ١٥ شهراً تنتهي في ٣٠ يونيو ١٩٧٦ يلاحظ انخفاض عائدات النفط الخام محسوبة على أساس معدل سنوي بحوالي

جدول ٢٦
العائدات الحكومية
(مليون دينار كويتي)

السنة المنتهية في ٣١ مارس	٧٠/٧١	٧١/٧٢	٧٢/٧٣	٧٣/٧٤	٧٤/٧٥	٧٥/٧٦[1]	٧٦/٧٧
عائدات النفط	٣٢١,١	٥٠٠,٩	٥٣٧,٥	٥٨٤,٠	٢٥٣٤,٨	٢٧٩٣,٣[2]	٢٣٥٧,٥
العائدات الأخرى[3]	٦١,١	٧٢,٧	٩١,٧	١٣١,٤	٢١٥,١	٤٣١,١	٣٥٨,٣
المجموع	٣٨٢,٢	٥٣٣,٦	٦٢٩,٢	٧١٥,٤	٢٧٤٩,٩	٣٢٢٤,٤	٢٧١٥,٨
نسبة عائدات النفط ٪ إلى مجموع العائدات الحكومية	٨٤	٨٧	٨٥	٨١	٩٢	٨٧	٧٨

(١) فترة الخمسة عشر شهراً المنتهية في ٣٠ يونيو ١٩٧٦

(٢) العائدات المستحقة التي تختلف عن العائدات المستلمة فعلاً الواردة في قسم الانفاق

(٣) العائد من استثمار الاحتياطي ، وعائدات أخرى .

المصدر : بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي العام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ .

١٢ في المائة . ويرجع هذا الإنخفاض إلى هبوط معدل إنتاج النفط الخام بنسبة ١٧ في المائة عوض عنها جزئياً إرتفاع متوسط أسعار النفط بين الفترتين بحوالي ٨ في المائة من جراء رفع هذه الأسعار بـ١٠ في المائة في ١ أكتوبر ١٩٧٥

السيطرة الوطنية على قطاع النفط : وفي ١ ديسمبر / كانون أول ١٩٧٥ وقعت الكويت إتفاقية الغاء إمتياز شركتي بي بي وغولف في شركة نفط الكويت . وفيما يلي أهم بنود هذا الإتفاق .

١ ـ تؤول إلى الحكومة إعتباراً من ٥ مارس ١٩٧٦ جميع المصالح المتبقية لشركتي بي بي وغولف في حقوق الإمتياز وعمليات ومرافق البترول في الكويت ، ومنها مرافق التكرير ، وتسييل الغاز وموجودات البترول . ويعني ذلك إلغاء الامتياز الممنوح للشركتين في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٤ وكذلك جميع الإتفاقيات اللاحقة .

٢ ـ تدفع الحكومة للشركتين تعويضاً عن جميع حقوقهما المذكورة أعلاه مبلغاً مقداره /٥٠,٥/ مليون دولار أمريكي يضاف إليه الفائدة إعتباراً من ٥ مارس ١٩٧٥ إلى تاريخ الدفع . وقد إحتسب هذا التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية لحصة الـ٤٠ في المائة التي كانت قد تبقت للشركتين في شركة نفط الكويت .

٣ ـ تشتري الشركتان الكميات التالية من النفط الكويتي : شركة غولف ٦٥٠ ألف برميل / يوم في الفترة من ١ إبريل ١٩٧٥ ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ و٥٠٠ ألف برميل / يوم في الفترة من ١ يناير ١٩٧٦ ـ ٣١ مارس ١٩٨٠ . شركة بي بي ٥٥٠ ألف برميل / يوم في الفترة من ١ إبريل ١٩٧٥ ـ ٣٠ سبتمبر ١٩٧٥ و٤٥٠ ألف برميل / يوم في الفترة من ١ أكتوبر ١٩٧٥ ـ ٣١ مارس ١٩٨٠ .

٤ ـ يكون سعر النفط الخام الكويتي المزود للشركتين هو الذي تقرره وتبلغ عنه الحكومة من وقت لآخر بالنسبة للمشترين عامة ناقصاً ١٥ سنتاً لكل برميل .

كما تكون فترة الإئتمان الممنوحة للشركتين هي أيضاً فترة الإئتمان العادية التي تقررها الحكومة بالنسبة للمشترين عامة وهي ٦٠ يوماً .

٥ ـ على الشركتين استئجار الناقلات الحالية التابعة لشركة ناقلات النفط الكويتية طيلة فترة ترتيبات الشراء المذكورة أعلاه .

٦ ـ تلتزم الشركتان بشراء وقود السفن من الحكومة بنسبة ١,٥ في المائة من وزن النفط الخام الكويتي الذي تشتريانه .

هذا وفي الشهر السابع من عام ١٩٧٧ قامت الحكومة الكويتية بالإستيلاء على حصة الشركاء الأجانب في شركة (أمن أويل) ـ AMINOIL على أن تحدد فيما بعد التعويضات المستحقة لهم على أساس القيمة الدفترية لموجودات الشركة .

لا بد من الإشارة إلى أن الصراع بين الحكومات المنتجة للنفط والشركات المستثمرة بدأ يتطور لمصلحة الحكومات المنتجة نتيجة للتأميمات الثلاث : تأميم العراق لحقول الرميلة عام ١٩٦٧ ، وتأميم الجزائر للشركات الأمريكية باكملها و٥١٪ من الشركات الفرنسية عام ١٩٧١ ، وتأميم لعمليات شركة البترول البريطانية عام ١٩٧٢ .

وهكذا وفي ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ وقعت كل من السعودية وأبو ظبي وقطر والكويت إتفاقية المشاركة مع الشركات صاحبة الإمتياز في الدول المعنية . وقد حدد الإتفاق نسبة المشاركة الحكومية و٢٥٪ للفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ مع إحتمال زيادة هذه النسبة بما يعادل ٥٪ كل عام وخلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ ونسبة ٦٪ عام ١٩٨٢ بشكل تبلغ فيه حصة الحكومات المعنية ما لا يقل عن ٥١٪ من ممتلكات شركات النفط العاملة لديها .

بعد توقيع هذه الإتفاقية قامت الحكومة الكويتية بتقديمها إلى مجلس الأمة للموافقة على صيغة المشاركة الجديدة مع شركتي البترول البريطانية (بي بي) وشركة (غلف) الأمريكية . إلا أن مجلس الأمة الكويتي طلب من الحكومة إعادة النظر في الإتفاقية وذلك بسبب التغيرات الجوهرية والظروف الموضوعية المتجددة والتي طرأت على سوق النفط العالمي وخاصة بعد بروز أزمة الطاقة

العالمية وتوقعات إزدياد عمقها خلال السنوات المقبلة . وعلى أساس ما تقدم قررت الحكومة إعادة النظر في الإتفاقية والتفاوض لتعديلها بما يتمشى مع الظروف المتغيرة وبما يحقق مصلحة الكويت في ضوء الظروف الجديدة .

وفي ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ توصلت المفاوضات مع الشركتين المعنيتين إلى إتفاقية مشاركة جديدة حصلت الحكومة بموجبها على ٦٠٪ من أسهم الشركتين إعتباراً من ١ يناير ١٩٧٤ مقابل ١١٤ مليون دولار أمريكي تضاف إليه الفائدة عن المدة من أول يناير ١٩٧٤ وحتى تاريخ الدفع .

الغاز الطبيعي : يتم إنتاج الغاز الطبيعي في الكويت بمصاحبة النفط ، حيث لم يستغل تجارياً بعد الحقل الوحيد للغاز غير المصحوب بالنفط الذي اكتشف عام ١٩٧٢ في المنطقة المحايدة داخل البحر . وقد سجل إنتاج الغاز الطبيعي معدل نمو بلغ ١٠ في المائة في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ ثم إنخفض ١٠ في المائة عام ١٩٧٣ وبنحو ٢٠ و١٩ في المائة على التوالي عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ تبعاً لانخفاض إنتاج النفط الخام (أنظر الجدول المرفق ٢٧) .

ويستغل الغاز في أغراض عدة أهمها حقنه في حقول النفط ، أو توليد الطاقة وتقطير المياه الضرورية للصناعة والاستهلاك العام ، وكمادة أولية في صناعة الأسمدة والبتروكيماويات ، وأخيراً في صناعة غاز البترول المسال . وقد إزدادت نسبة الغاز المستغل إلى المنتج بشكل ملموس من نحو ٣٦ في المائة في الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ إلى نحو ٦٢ في المائة عام ١٩٧٦ ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة في إستخدام الغاز لتوليد الكهرباء وتحلية المياه . ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى الحد الأقصى مع بداية عام ١٩٧٨ عندما يتم مشروع إستغلال الغاز الذي سيستعمل معظم الغاز المنتج . بل ينتظر مع بدء تشغيل المشروع المذكور بطاقته القصوى أن تواجه الكويت نقصاً في إمدادات الغاز الطبيعي المطلوب للاستهلاك المحلي نظراً للكميات الكبيرة التي ستستخدم في المشروع .

جدول (٢٧)
إنتاج واستعمال الغاز الطبيعي
(بليون قدم مكعب)

السنة	مجموع الغاز المنتج	مجموع الغاز المستعمل	نسبة المستهلك إلى المنتج	المستعمل في مرافق الشركات	المستعمل في حقن الغاز	المستعمل في المرافق العامة للدولة
١٩٧٠	٥٧٠,٣	١٨٨,٠	٣٣	٩٠,٠	٤٥,٣	٥٢,٧
١٩٧١	٦٤٣,٧	٣٥	٩٤,٨	٦٩,٤	٦٣,٢	
١٩٧٢	٦٤٧,٨	٢٤٦,٨	٣٨	٩٥,٢	٦٥,٩	٨٥,٧
١٩٧٣	٥٨١,١	٢٦٥,١	٤٥	١٠٠,٩	٧٩,١	٨٥,١
١٩٧٤	٤٦٦,٩	٢٥١,٤	٥٣	٩٤,٣	٦٣,٢	٩٣,٩
١٩٧٥	٣٨٢,٤	٢٢٦,٠	٥٩	٧٩,٧	٤٢,٢	١٠٤,١
١٩٧٦	٣٩٥,٨	٢٤٣,٨	٦١	٨٩,٦	٤٦,٧	١٠٧,٥

المصدر : وزارة النفط . النشرة السنوية ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

ويضم مشروع الغاز ثلاث وحدات إنتاجية رئيسية طاقة كل منها ٥٦٠ مليون قدم مكعب قياسي من الغاز في اليوم (أي ٦٠٠ بليون قدم مكعب في السنة) . ومن المتوقع أن يبدأ المشروع عملياته في منتصف ١٩٧٨ . وفي حالة تشغيله بالطاقة القصوى ، فإن هذا المشروع سيتمكن من تحقيق إنتاج سنوي بحدود ٥,٥ مليون طن من الغاز المسال (البيوتين والبربين) والغاز الطبيعي

وذلك بافتراض معدل لإنتاج النفط الخام مقداره ٣ مليون برميل / يوم ونحو ٣,٦ مليون طن فقط إذا ما إنخفض إنتاج النفط الخام إلى ٢ مليون برميل / يوم . وسيعمل المشروع على الإستفادة من كميات الغاز المتوفرة لدى حقول شركة نفط الكويت إلى جانب الغاز غير المستغل في حقل البرقان وذلك لتغذية صناعات الكيماويات البترولية بالشعيبة . وتفيد آخر التقديرات إلى أن تكلفة هذا المشروع ستصل إلى ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دينار كويتي . وتجري شركة نفط الكويت تخطيطاً لتشييد شبكة أنابيب لنقل الغاز من مواقع الآبار إلى مصانع التسييل وقد رصد لهذا المشروع ١٢٥ مليون دينار . وفيما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ ستتسلم شركة ناقلات النفط الكويتية أربع ناقلات غاز تسع كل منها ٧١٦٥٠ متر مكعب . وستعمل هذه الناقلات على خدمة مشروع إستغلال الغاز . ويقوم بإنتاج الغاز المسيل في الوقت الحالي معمل واحد تابع لشركة نفط الكويت بلغ إنتاجه نحو ١,٦ مليون طن عام ١٩٧٥ .

أما أسعار صادرات الكويت من الغاز المسال في منتصف ١٩٧٦ فقد بلغت ١١٨,٢٠ دولار للطن الواحد .

إحتياطي البترول والغاز الطبيعي : يقدر إحتياطي الزيت الخام في الكويت بنحو ٧٠٦٠٠ مليون برميل[١] في بداية ١٩٧٦ . ويساوي هذا ١٨ في المائة من إحتياطي العالم من الزيت الخام . كما يبلغ إحتياطي الغاز الطبيعي ٣٤٢٠٠ بليون قدم[٢] مكعب . فإذا إقترحنا معدل إنتاج يومي قدره ٢ مليون برميل يومياً أي ٧٠٠ مليون برميل في العام من النفط الخام و٤٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز ، فإن النفط سيستنفذ خلال مدة أقصاها ١٠٠ سنة من الآن ، والغاز الطبيعي خلال فترة أقصاها ٤٨ سنة من الآن

(١) ويشمل هذا الاحتياطي المؤكد :
المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ تقرير ١٩٧٦ .

(٢) معلومات رسمية Oil and Gas Journal, 27.12.1977.

الأراضي الزراعية : الأراضي الصالحة للزراعة في الكويت محدودة جداً ولا تتجاوز ٩ في المائة من مجموع الأراضي الكويتية . منها ٩٩٨١ دونم تزرع بالخضراوات والمحاصيل و٢٢٦٨٩ دونم تزرع بالأشجار المثمرة و١,٣٤٠,٠٠٠ دونم مراعي و١٦٥,٨٢٠ دونم أراضي صالحة للزراعة وغير مزروعة . ومما يجعل التوسع في الأراضي الزراعية متعسراً هو الشروط المناخية الصعبة وندرة المياه وإرتفاع نسبة الملوحة في المتوفر من المياه الباطنية .

المواد البشرية : تشكل القوة العاملة ٣٠ في المائة من مجموع عدد السكان في عام ١٩٧٥ ، وبلغ تعدادها ٣٠٤,٥ ألف نسمة ، منهم ٢١٢ ألف نسمة من غير الكويتين (جدول رقم ٢٨) أي ٧٠ في المائة من قوة العمل من غير الكويتين و٩١,٠٨ ألف نسمة (٣٠ في المائة) من الكويتين . هذا الواقع هو الذي يميز الكويت ، وباقي الدول الخليجية ، ويجعلها في وضع فريد من نوعه في العالم . فأغلبية السكان وكذلك القوة العاملة هي إما من الأقطار العربية أو ممن ينتمون إلى جنسيات أجنبية منوعة .

والجدول رقم (٢٩) يشير إلى توزيع المستغلين حسب النشاط الإقتصادي ويشير الجدول إلى أن غالبية السكان تعمل في قطاع التجارة يلي ذلك قطاع الصناعات التمويلية فقطاع الخدمات كالبناء والتشييد[١] .

ورغم جهود التنمية والتطوير الحثيثة فما زالت الكويت تفتقر إفتقاراً شديداً إلى القوة العاملة الماهرة التي هي حجر الزاوية في بناء أي كيان إقتصادي متين .

وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي ١٤ في المائة من القوة العاملة الفنية هي

(١) د. كما عسكر ، مقومات ومعوقات التنمية في الكويت ، الندوة الثامنة للإدارة العليا ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت ١٩٧٥ .

جدول رقم ٢٨
تطور السكان وقوة العمل
١٩٦٥ - ١٩٨٠

بالألف

السنة	السكان			قوة العمل			معدل النمو السكاني	نسبة قوة العمل إلى السكان
	كويتيون	غير كويتيين	المجموع	كويتيون	غير كويتيين	المجموع		
١٩٦٥	٢٢٠,٠	٢٤٧,٣	٤٦٧,٣	٤٣,٠	١٤١,٣	١٨٤,٣	٩,٨	٣٩,٤
	(٤٧,١)	(٥٢,٩)	(١٠٠)	(٢٣)	(٧٧)	(١٠٠)		
١٩٧٠	٣٤٧,٤	٣٩١,٣	٧٣٨,٧	٦٥,٣	١٧٦,٨	٢٤٣,١	٩,٦	٣٢,٨
	(٤٧)	(٥٣)	(١٠٠)	(٢٧)	(٧٣)	(١٠٠)		
١٩٧٥	٤٧٢,١	٥٢٢,٧	٩٩٤,٨	٩١,٨	٢١٢,٧	٣٠٤,٥	٦,١	٣٠,٦
	(٤٧,٥)	(٥٢,٥)	(١٠٠)	(٣٠)	(٧٠)	(١٠٠)		
١٩٨٠/ ٨١	٦٤٨,٨	٧٧٣,٤	١٤٢٢,٢	١١٩,٦	٢٩٢,٦	٤١٢,٢	٦,١	٢٩
	(٤٥,٦)	(٥٤,٤)	(١٠٠)	(٢٩)	(٧١)	(١٠٠)		

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى التوزيع النسبي

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط، والإدارة المركزية للإحصاء .

تابع جدول ٢٨

التوزيع النسبي لمجموع السكان حسب الجنسية (تعداد ١٩٧٠)

	النسبة٪				
كويتيون	٤٧	لبنانيون	٣,٤	هنود	٢,٣
أردنيون وفلسطينيون	٢٠	مسقط وعمان	٢,٠	باكستانيون	٢,٠
عراقيون	٥,٣	سعوديون	١,٥	جنسيات غير عربية أخرى	١,٠
مصريون	٤,١	يمنيون	١,٥		
سوريون	٣,٧	جنسيات عربية أخرى	٠,٩	المجموع السكاني	١٠٠
		إيرانيون	٥,٣		

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، نشرات ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

من الكويتيين . والمجال الوحيد الذي يتمتع فيه الكويتيون بالتفوق العددي على الوافدين هو مجال الإدارة العامة .

البنيان الاقتصادي والاداري

بالنظر لعدم وجود مؤشرات موثوق بها عن الأسعار فإن المعلومات المتوفرة عن الناتج المحلي قد بنيت على أساس أسعار السوق . ومع التسليم بأن هذه المعلومات تشوبها بعض النواقص الإحصائية ، خصوصاً فيما يتعلق بالقطاعات غير النفطية ، فإن من الممكن الإستفادة منها للوقوف على الإتجاه العام لتطور النشاط الإقتصادي خلال السنوات الماضية .

جدول رقم ٢٩

المشتغلون في المنشآت حسب النشاط الإقتصادي
عام ١٩٧٥

أقسام النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	أصحاب العمل		العاملون بأجر		جملة المنشآت		
		كويتيون	غير كويتيين	كويتيين	غير كويتيون	كويتيون	غير كويتيين	جملة
الزراعة والصيد	٥٠٨	٢٧	١٥٤	٧	٣٥٠٨	٣٤	٣٦٦٢	٣٦٩٦
المناجم والمحاجر	٢٤	٢	٣	١٢٥٣	٢٧٨١	١٢٥٥	٢٧٨٤	٤٠٣٩
الصناعات التحويلية	٣٠٤٨	١٠٩	٣٠٢٠	٤٧٣	١٨٤٨٨	٥٨٢	٢١٥٠٨	٢٢٠٩٠
المياه والغاز والكهرباء	١٩	٢	١٥	-	٢١٢	٢	٢٢٧	٢٢٩
التشييد والبناء	٤٠٢	٧٨	٢٢٦	٢١	١١٢٨٠	٩٩	١١٥٠٦	١١٦٠٥
التجارة	١٢٦٣٨	١٨٧٩	٨١٦٣	١٣٧	٢٤٨١١	٢٠١٦	٣٢٩٧٤	٣٤٩٩٠
النقل والمواصلات التموينية	٢٨٤	٨٠	٥٧	٢٠٥	٥٩١١	٢٨٥	٥٩٦٨	٦٢٥٣
التمويل والتأمين والعقارات	٥٩٦	٣٩٠	١٧٣	٣٤٤	٤٣٨٤	٧٣٤	٤٥٥٧	٥٢٩١
الخدمات	٤١٤٠	٩١	٣٧٩٢	٧٤	١٢٥٢٩	١٦٥	١٦٤٢١	١٦٤٨٦
المجموع	٢١٦٩٥	٢٦٥٨	١٥٦٠٣	٢٥١٤	٨٣٩٠٤	٥١٧٢	٩٩٥٠٧	١٠٤٦٧

المصدر : مجلس التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٧٦ .

لقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٧٠ / ٧١ ـ ٧٤/ ٧٥ حيث إزداد من ٩٦١ مليون د. ك عام ٧٠/ ٧١ إلى ٣٢٣٠ مليون د. ك عام ٧٤/ ٧٥ . وبلغ معدل النمو السنوي خلال نفس الفترة ـ ٣٠,٧ في المائة . ويعزى هذا الإرتفاع الكبير في الناتج المحلي إلى الزيادات التي حصلت في أسعار النفط بنهاية عام ٧٣ وبداية ١٩٧٤ كما يرجع إلى الزيادة الحقيقية التي حصلت في إنتاج القطاعات غير النفطية .

ويتبين من دراسة الجدول التالي (رقم ٣٠) إلى أنه بعد إنخفاض بسيط في سنة ٧٠/ ٧١ سجل الناتج المحلي زيادات كبيرة خلال السنوات الثلاث التالية ، بلغ متوسطها ما يزيد عن ٣٠ في المائة وكان معظمها في سنتي ٧١/ ٧٢

جدول رقم (٣٠)

المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي

١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

بالمليون دينار — بالأسعار الجارية — معدل النمو السنوي

	١٩٧٠/ ٧١		١٩٧١/ ٧٢		١٩٧٢/ ٤٣		١٩٧٣/ ٧٤		١٩٧٤/ ٧٥		١٩٧٥/ ٧٦
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	٪
الزراعة والصيد	٤	٠,٤	٤	٠,٣	٤	٠,٣	٤	٠,٢	٥	٠,٢	٥,٨
الصناعات التحويلية	٣٨	٤,٠	٤٢	٣,١	٦٠	٣,٨	٧٥	٣,٦	٩١	٢,٨	٢٥
القطاعات غير النفطية الأخرى	٢٦٧	٢٧,٨	٣٩٨	٢٩,٦	٥٦٢	٣٦,٠	٥٨٥	٢٧,٧	٦٤٩	٢٠,١	٢٣,٧
النفط	٦٥٢	٦٧,٨	٩٠٢	٦٧,٠	٩٣٦	٥٩,٩	١٤٤٧	٦٨,٥	٢٤٨٥	٧٦,٩	٣٣,٥
الانتاج المحلي الاجمالي	٩٦١	١٠٠	١٣٤٦	١٠٠	١٥٦٢	١٠٠	٢١١١	١٠٠	٣٢٣٠		٣٠,٧
نسبة التغيير	-٢,٨	-	٤٠	-	١٦	-	٣٥,٢	-	٥٢,٩	-	

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط

والإدارة المركزية للإحصاء المصدر السابق نشرات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

جدول رقم ٣١

المساهمات المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة ١٩٧٦/٧٧ - ١٩٨٠/١٩٨١

القطاع	سنة الأساس *		سنوات الخطة				معدل النمو السنوي
			السنة الأولى		السنة النهائية		
	١٩٧٥/١٩٧٦		١٩٧٦/١٩٧٨		١٩٨٠/١٩٨١		
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	(٪)
الزراعة والصيد	٥,٣	٠,١	٦,١	٠,١	١١,٠	٠,٢	١٥,٧
الصناعة	١١٦,١	٣,٢	١٣٦,٠	٣,٥	٢٥٦,٨	٤,٩	١٧,١
القطاعات السلعية	١٢١,٤	٣,٣	١٤٢,١	٣,٦	٢٦٧,٨	٥,١	١٧,١
القطاعات غير النفطية الأخرى	٧٧٢,٦	٢١,١	٨٤٤,٤	٢٢,٧٢	١٢٢١,٦	٢٤,٦	٩,٦
النفط	٢٧٦٨,٠	٧٥,٦	٢٩٠٦,٣	٧٣,٧٢	٣٥٣٢,٦	٧٠,٣	٥,٠
الناتج المحلي الاجمالي	٣٦٦٢,٠	١٠٠	٣٨٩٢,٨	١٠٠	٥٠٢٢,٠	١٠٠	٦,٥

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط الإدارة المركزية للإحصاء ، ١٩٧٦ .

* أرقام تقديرية

و٧٣/٧٢ . ورغم أنه من الواضح أن قسماً كبيراً من هذه الزيادات يعزى إلى إرتفاع أسعار النفط إلا أنه من المؤكد أن قسماً هاماً منها يرجع إلى زيادة حقيقية في الإنتاج وبالأخص في إنتاج القطاعات غير النفطية مثل قطاع البناء والتشييد وقطاع البتروكيماويات وقطاع الخدمات المالية والتجارية . فخلال الفترة ذاتها

زادت القيمة السوقية لإنتاج القطاعات غير النفطية بنفس المعدل الوسطي لمجمل الإنتاج المحلي ، أي ٣٠ في المائة ، مما رفع حصة هذه القطاعات بالنسبة للناتج المحلي العام من ٣٢ في المائة في سنة ٧٠/ ٧١ إلى ٤٠ في المائة في سنة ٧٢/ ٧٣ . غير أن هذه النسبة عادت وانخفضت إلى ٢ , ٣١ في المائة في سنة ٧٣/ ٧٤ نتيجة للزيادة الكبيرة في قيمة إنتاج النفط من جراء إرتفاع أسعار النفط العالمية من جهة وللتقهقر في إنتاج بعض القطاعات غير النفطية ، مثل قطاع البناء والتشييد وقطاع البتروكيماويات بالنسبة للسنتين السابقتين . وفي سنة ٧٤/ ٧٥ وبالرغم من الهبوط الكبير في إنتاج النفط ، سجل الناتج المحلي ، على أساس الأسعار السوقية زيادة قياسية بلغت حوالي /٥٣/ في المائة وتعزى معظم هذه الزيادة إلى الإستمرار في إرتفاع أسعار النفط . وقد زاد معدل نمو قيمة إنتاج القطاعات غير النفطية بمعدل ١١ , ٤ في المائة عام ٧٤/ ٧٥ بالقياس إلى السنة السابقة ، إلا أن معظم هذه الزيادة تعود إلى إرتفاع الأسعار وخاصة أسعار المنتجات البتروكيماوية .

وتظهر التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي إنخفض عام ٧٥/ ٧٦ وذلك بسبب هبوط إنتاج النفط والثبات النسبي لأسعاره ، وربما كان ذلك مؤشراً إلى أن فترة الارتفاع غير العادي في أوائل السبعينات قد طويت لتحل محلها فترة إرتفاع معتدلة نسبياً . وعلى العكس من قطاع النفط فإنه قدر أن تسجل القطاعات غير النفطية زيادة كبيرة نسبياً في عام ٧٥/ ٧٦ (١٤ , ٧) في المائة بحيث تعوض جزئياً عن النقص في قيمة إنتاج النفط . وهذه الزيادة تعكس إلى حد كبير النشاط الإقتصادي في مجمل القطاعات غير النفطية ، وخصوصاً في قطاعات البناء والخدمات التجارية والمالية .

الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار كويتي)

	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥
مجموع الناتج المحلي الاجمالي	٩٦١	١٣٤٦	١٥٦٢	٢١١١	٣٢٢٩
نسبة التغير المئوية	٢,٨-	+٤٠	+١٦	+٣٥	+٥٢,٩
الناتج الاجمالي باستثناء النفط	٣٠٩	٤٤٤	٦٢٦	٦٦٤	٧٤٠
نسبة التغير المئوية	٢٨,٥-	+٤٣,٦	+٤١,	+٦	+١١,٤

المصدر : وزارة التخطيط بالكويت والتقرير الاحصائي للبنك المركزي الكويتي ١٩٧٦ . ص ١٧ .

أما بالنسبة للسنة المالية ٧٦/٧٧ فيستدل من بعض المؤشرات الإقتصادية على أن الناتج المحلي الحقيقي حقق نمواً بارزاً وذلك للزيادة في إنتاج القطاع النفطي وتسارع نشاط القطاع غير النفطي ، فقد شهدت الكويت فورة في قطاع البناء والتشييد عام ١٩٧٦ ، إنعكست في معدل الإرتفاع في عدد الرخص الممنوحة للبناء بنسبة ١٣ في المائة وفي مجموع المساحة المرخص ببنائها ٥٣ في المائة . ويستدل من النمو المتواصل في الواردات (نحو ٤٠ في المائة) أنه حدث إرتفاع ملحوظ في نشاط قطاعي التجارة والخدمات . كما كان للزيادة المحققة في الإنفاق الداخلي (٥٢ في المائة) أثر على النمو في الناتج الإجمالي .

وتظهر التقديرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي سيستمر في الإرتفاع في السنوات الخمس القادمة بمعدل وسطي سنوي قدره ٦,٥ في المائة ليصل إلى ٥٠٢٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ (جدول رقم ٣١) وذلك رغم

إستمرار الهبوط في إنتاج النفط والثبات النسبي لأسعاره . ويقدر أن تخفض نسبة مساهمة قطاع النفط أي الناتج المحلي الإجمالي من ٧٧ في المائة عام ٧٤/ ٧٥ أي ٧٠٪ في المائة عام ٨٠/ ٨١ ويتوقع أن تسجل القطاعات غير النفطية زيادات كبيرة نسبياً تصل إلى ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة النهائية للخطة ، بحيث تعوض جزئياً عن النقص في قيمة إنتاج قطاع النفط . وهذه الزيادة تعكس إلى حد كبير النشاط الإقتصادي في مجمل القطاع غير النفطي وخاصة في قطاعات البناء والخدمات التجارية والمالية .

أما بالنسبة إلى الاستخدام النهائي للناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ من (الجدول رقم ٣٢) أن الانفاق المحلي الإجمالي سجل في السنوات الأربع ٧١ / ٧٢ ـ ٧٤/ ٧٥ زيادات كبيرة بلغت في المتوسط ١٧,٦ في المائة أي أقل كثيراً من الزيادة في قيمة الناتج المحلي . وهذا يعكس الارتفاع الكبير في المدخرات المحلية الذي وصلت نسبتها في عام ٧٣/ ٧٤ إلى ٨٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات الإدخار في العالم .

وقد سجل الإستهلاك الحكومي ـ الذي يمثل القناة الرئيسية لتزويد الإقتصاد المحلي بالقوة الشرائية ـ أعلى زيادة حيث بلغ متوسطها السنوي خلال فترة السنوات الأربع حوالي ٢٥ في المائة كان أكبرها في سنة ٧٤/ ٧٥ عندما بلغت ٥١ في المائة .

ويلاحظ أن مستوى الإستهلاك الحكومي قد تجاوز إجمالي الإستهلاك الخاص كنتيجة لتزايده بمعدلات كبيرة منذ سنة ٧٣/ ٧٤ . ولذا إكتسب القطاع الحكومي أهمية أكبر في حجم الطلب العام ، وخلال نفس الفترة لم يحقق الإستهلاك الخاص سوى زيادات متواضعة بالقياس إلى الاستهلاك الحكومي بلغ متوسطها ١٠ في المائة ـ وإذا أخذنا بعين الإعتبار الزيادة في الأسعار والزيادة السنوية في معدلات السكان ٥,٦ في المائة فإنه يمكن الإستنتاج بأنه لم تكن هناك زيادة فعلية تذكر في مستوى الإستهلاك الفردي

جدول رقم ٣٢

إستعمالات الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٠ / ١٩٧١ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥
مليون دينار كويتي

	٧٠/٧١	٧١/٧٢	٧٢/٧٣	٧٣/٧٤	٧٤/٧٥	نسبة النمو السنوي
الناتج المحلي الإجمالي	١٩٦١,٥	١٣٤٦,٦	١٥٠٦٢,٢	٢١١١,٥	٣٢٢٩,٥	٣٥,٣
الإنفاق المحلي الإجمالي	٥٥٥,٥	٦٢٣,١	٧٠٨,٣	٧٨٢,٥	٩٠٩,٨	١٣,١
الإستهلاك	٤٤٦,٤	٥٠٣,٦	٥٥٦,٠	٦٣٥,٨	٧٤٦,٥	١٣,٧
الخاص	٢٤٤,٥	٢٥٤,٠	٢٨٧,٦	٣١٥,٩	٣٦٣,٦	١٠,٤
الحكومي	٢٠١,٩	٢٤٩,٦	٢٧٨,٤	٣١٩,٩	٤٨٣,٠	٢٤,٤
التكوين الرأسمالي	١٠٩,١	١١٩,٥	١٥٢,٣	١٤٦,٧	١٦٣,٣	١٠,٦
الخاص	٤٦,٥	٤٨,٠	٥١,٧	٥٣,٩	٥٧,١	٥,٣
الحكومي	٦٢,٦	٧١,٥	١٠١,٦	٩٢,٨	١٠٦,٢	١٤,١
التغير في المخزون	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٠	٢,٠	٢٥,٧
الفائض المحلي الإجمالي	٥١٥,١	٨٤٣,٠	١٠٠٦,٢	١٤٧٥,٧	٢٤٨٣,٠	٤٨,٢

المصدر : بنك الكويت المركزي ، التقرير الإقتصادي لعام ١٩٧٦ ، الكويت

وفي السنوات الأربع زاد الإنفاق على الإستثمار بمتوسط سنوي بلغ ١٤,٣ في المائة وسجلت أعلى زيادة في سنة ٧٣/ ٧٤ حين بلغت ٢٨,٥ في المائة . ويرجع القسم الأكبر من هذه الزيادات إلى التوسع الكبير في الاستثمار الحكومي

الذي بلغ متوسطه السنوي ١٥,٥ في المائة مقابل ٥,٢ في المائة للاستثمار الخاص . ونتيجة لذلك زادت نسبة التكوين الرأسمالي الحكومي إلى مجمل التكوين الرأسمالي من ٥٧ في المائة عام ٧٠/ ٧١ إلى ٦٥ في المائة في عام ٧٤/ ٧٥ . أما بالقياس إلى مجمل الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت نسبة التكوين الرأسمالي من ١١,٣ في المائة إلى ٥,٢ في المائة خلال نفس الفترة . (أنظر جدول رقم ٣٣) .

جدول رقم (٣٣)

نسب التغير في بعض مؤشرات الناتج الإجمالي

	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤
الناتج المحلي الإجمالي	٤٠	١٦	٣٥,٢	٥٢,٩
الإنفاق المحلي الإجمالي	١٢,٢	١٣,٧	١٠,٥	١٦,٣
الإستهلاك	١٢,٨	١٢,٤	١٢,٣	٣٣,١
الخاص	٣,٨	١٣,٢	٩,٨	١٥,٠
الحكومي	٢٣,٦	١١,٥	١٤,٩	٥١,٠
التكوين الرأسمالي	٩,٥	٢٨,٥	٤,٣-	١١,٣
الخاص	٣,٢	٧,٧	٤,٢	٥,٩
الحكومي	١٤,٢	٤٢,٢	٨,٧-	١٤,٤
الفائض المحلي الإجمالي	٦٣,٧	١٩,٤	٤٦,٧	٦٨,٣

المصدر : بنك الكويت المركزي ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ ، الكويت

ويعكس هذا الإنخفاض في نسب التكوين الرأسمالي ضيق فرص الإستثمار الداخلية ومحدودية المشاريع الإنمائية الجاهزة للتنفيذ غير أنه يتوقع أن تعود هذه النسبة إلى الإرتفاع في السنوات القادمة مع الثبات النسبي لعائدات النفط والإسراع في دراسة وتنفيذ المشاريع الإنمائية على الصعيدين الحكومي والخاص .

الزراعة في الكويت : لا زال القطاع الزراعي يلعب دوراً قليل الأهمية في الاقتصاد الكويتي إذ لا تزيد مساهمته عن ٣ في الألف من الناتج المحلي الإجمالي . ولعل ذلك يرجع إلى قلة خصوبة الأرض (جدول رقم ٣٤) وندرة

جدول رقم ٣٤

إستخدامات الأراضي في الكويت (المساحة بآلاف الدونمات)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
جملة المساحة	١٧٨١٥	١٧٨١٨	١٧٨١٨	١٧٨١٨	١٧٨١٨	١٧٨١٨
الاستخدامات						
خضراوات ومحاصيل	٥,٩	٦,٨	٨,١	٨,١	٩,٣	٩,٩
أشجار مثمرة	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦
مراعي	١٣٤٠	١٣٤٠	١٣٤٠	١٣٤٠	١٣٤٠	١٣٤٠
أراضي صالحة						
وغير مزروعة	١٦٨,٦	١٦٧,٩	١٦٧,٦	١٦٧,٦	١٦٦,٤	١٦٥,٨
جملة الأراضي	١٥٣٧,٦	١٥٣٨,٤	١٥٣٨,٤	١٥٣٨,٤	١٥٣٨,٤	١٥٣٨,٤
أراضي غير صالحة						
للزراعة	١٦٢٧٧	١٦٢٧٩	١٦٢٧٩	١٦٢٧٩	١٦٢٧٩	١٦٢٧٩

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، دولة الكويت . ١٩٧٦ .

المياه الصالحة للري وعدم ملاءمة ظروف الطقس ونقص الأيدي العاملة المدربة على الأعمال الزراعية .

فالأراضي غير الصالحة للزراعة تساوي ٩١ في المائة من جملة الأراضي كما أن العاملين غير الكويتين في الزراعة يساوي أكثر من ٩٥ في المائة من مجموع العاملين (٣٦٦٢ من أصل ٣٦٩٦ عاملاً) ورغم ذلك فقد شهد الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة بعض التوسع . حيث قفزت قيمة الانتاج الزراعي من ٥ مليون دينار إلى حوالي ١٥ مليون في الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ على التوالي (أنظر جدول رقم ٣٥) . وأصبحت نتيجة لذلك كمية الخضروات المنتجة محلياً

(جدول رقم ٣٥)

قيمة الانتاج والدخل الزراعي (بالألف دينار كويتي)

العناصر	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الانتاج الزراعي (خضراوات)	٦٠١	٧٦٨	٧٥٣	١٠٨٠	١٢٧٩	١٨٨٢
الإنتاج الحيواني	١٩٣٥	٢٠٤٢	٢٥٧٥	٤٤٢٣	٥٨٣٨	٧٨٢٩
لحوم الأغنام	١٩٩	٢١٣	٢٩٤	٣١٩	٤١٤	٦٥٥
لحوم الماعز	١٢٣	١٤٣	١٦٥	١٩٤	٢٥١	٣٨٦
لحو الأبقار	٦٧	٧٥	٩٧	١٠٨	١٣٢	١٥٩
لحوم الدواجن	٤٠٥	٣٩٤	٥٤٧	١٨٠١	٢٥٣٥	٣٦٤٥
الألبان	٧١٨	٧٤٣	٨٧٢	١٢٩٠	١٥٨٣	١٨٧٨
البيض	٤٠٦	٤٥٦	٥٦٠	٦٦٧	٨٧٢	١٠٥٢
الصوف والشعر	١٧	١٨	٤٠	٤٤	٥١	٥٤
الثروة السمكية	١٧٠٠	٢٠٠٠	١٩٧٢	١٨٦٦	٢٦٤٣	٣٢٦٨
جملة الإنتاج	٤٢٣٦	٤٨١٠	٥٣٠٠	٧٣٦٩	٩٧٦٠	١٢٩٧٩
جملة الإنتاج الوسيط	٧٧٦	٨١٥	٩٠٥	١١٤٠	١٤٤٢	١٩٧٦
جملة الدخل	٥٠١٢	٥٦٢٥	٦٢٠٥	٨٥٠٩	١١٢٠٢	١٤٩٥٥
مستلزمات الانتاج والاستهلاك	١٣٥٣	١٣٩٨	٢٥١٦	٣٨٠٠	٥٣٦٥	٦٢٢٩
القيمة المضافة	٣٦٥٩	٤٢٢٧	٣٦٨٩	٤٧٠٩	٥٨٣٧	٨٧٢٦

المصدر : المجموعة الإحصائية ، وزارة التخطيط ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٣ .

تمثل نحو ١٤ في المائة من الاستهلاك ، والحليب ٤١,٦ في المائة ، والبيض ٢٠ في المائة ، والدجاج ٤٣ في المائة والاسماك ٨٠ في المائة .

وتبلغ الاستثمارات المخصصة للزراعة في الخطة الثانية ٣٣ مليون دينار كويتي أي ما يعادل ٧ في الألف من جملة الاستثمارات .

وستعمل الخطة على زيادة المساحة المزروعة بمقدار ٣٩٢٠ هكتار وزيادة مساهمة الإنتاج المحلي من الخضراوات بحيث يمثل ٢٨ في المائة من الاستهلاك المحلي ومن الدواجن ٨٠ في المائة ومن الحليب ٥٠ في المائة ومن الأسماك ٩٦ في المائة ومن الأعلاف ٦٠ في المائة (أنظر الجدول رقم ٣٦) .

الصناعة في الكويت :

تمثل الصناعة الاستخراجية في الكويت مصدراً أساسياً في تحقيق الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي . فقد حققت صناعة إستخراج البترول والأعمال المنتجة نسبة قدرها ٦١,١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام ٦٦/٦٧ بينما حققت الصناعة التحويلية نسبة قدرها ٣,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في نفس العام . أما في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ فقد قفزت مساهمة صناعة إستخراج البترول في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٦,٩ في المائة بينما إنخفضت مساهمة الصناعات التحويلية الأخرى إلى ٢,٨ في المائة . ومعنى هذا أن الناتج المحلي من الصناعة شكل ٦٤,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام ٦٦/٦٧ ثم شكل حوالي ٨٠ في المائة عام ٧٤/ ٧٥ . بينما حققت بقية القطاعات الإقتصادية بما فيها قطاع التجارة والمالية والخدمات والزراعة نسبة قدرها ٣٥ في المائة عام ٦٦/٦٧ و٢٠ في المائة فقط عام ٧٤/ ٧٥ .

وقد يعطي ذلك إنطباعاً بأن الكويت دولة تعتمد على الصناعة طالما أن القطاع الصناعي يشكل هذه النسبة المرتفعة من الناتج المحلي ، إلا أن هذا الإنطباع يزول عند دراسة التركيب الهيكلي لها والمبين في الجدولين رقم ٣٧و٣٨ حيث نجد أن ٨٣ في المائة و٩٤ في المائة من القيمة المضافة التي تحققها الصناعة

(جدول رقم ٣٦)

مساهمات الانتاج المحلي في المعرض الكلي
الكلي بالطن من بعض السلع الرئيسية الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٨١

السلعة	السنة					
	١٩٧٥ / ١٩٧٦			١٩٨٠ / ١٩٨١		
	العرض السياسي الكلي*	الانتاج المحلي	المساهمة النسبة للانتاج المحلي ٪	العرض الكلي	الانتاج المحلي	المساهمة النسبية للانتاج المحلي
الحليب	٣٢,١٧٩	١٣,٥١٥	٤٢	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٥٠
البيض	١٤,٩٣٨	٢,٤٠٦	١٦	٢١,٩٤٩	٤,٨٣٩	٢٢
لحوم						
الدواجن	١٧,٣٨٥	٨,٨٤٥	٥١	٢٥,٤٠٩	٢٠د٢٣٤	٨٠
الأسماك	١٢,٥٥٥	١١٩٢٤	٩٥	٢٠,٨٦٥	٢٠,٠٩٣	٩٦
اللحوم						
الحمراء	٢٢,٧٩١	١٨٧٨	٨	٣٣٤٨٤	٩,٤٠١	٢٨
الخضر	١٣٨,٤٠٣	٣٠٤١٧	٢٥	٢٣٠٧٩١	٦١,١٨٠	٢٨
الفاكهة	٦٥,٠٢٩	١,٠٠٠	٢	٩٥,٦٦٥	١,١٠٠	١
الأعلاف						
الخضراء	٦٧,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٣٠	٨٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٠
الإسمنت	١,١٢٨,٣٦٣	٣٠٠,٠٠٠	٢٧	٢,٤١٦,٨٩٧	٧٠٠,٠٠٠	٢٩

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط (المصدر السابق) والادارة المركزية للإحصاء .

* : أرقام تقديرية

للأعوام ٦٦/٦٧ و٧٢/٧٣ تأتي من صناعة إستخراج البترول الخام والغاز الطبيعي ويلي هذه الصناعة بفارق كبير صناعة تكرير البترول ، بينما شاركت الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة لا تزيد عن ٣ إلى ٥ في المائة من القيمة المضافة للانتاج الصناعي كله . وهذا في حد ذاته يعكس عدم إرتباط قطاع الصناعة بحاجات مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى جانب اعتماده المفرط على إستخراج مادة أولية واحدة هي النفط[1] .

ويشير ما تقدم إلى أن هيكل الصناعة في الكويت غير متوازن ويتطلب ضرورة العمل على تنمية عدد كبير من الصناعات التي تعتمد بعضها البعض في الإنتاج إضافة إلى تنمية الصناعات التي تتوافر لها المواد الخام والخبرة المحلية . وهذا بحد ذاته يقلل من مخاطر إعتماد الهيكل الصناعي على مورد واحد .

التجارة الخارجية : تلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في الإقتصاد الكويتي حيث أنها تشكل حوالي ٨٥ في المائة من حجم النشاط الاقتصادي . ويحتكر النفط الجانب الأعظم من الصادرات (حوالي ٩٥ في المائة) ،أما باقي الصادرات فتتألف من إعادة التصدير والصادرات ذات المنشأ المحلي . أما الواردات فتكاد تغطي كافة إحتياجات البلاد من السلع والبضائع الأجنبية المعروفة

العقبات التي تعترض سبيل التنمية الصناعية في الكويت

لعل أولى العقبات التي تعترض سبيل النمو الصناعي هي ضعف نطاق السوق . فالسوق الكويتية صغيرة للغاية وخاصة بعدد السكان، ولا

---

(١) د. رأفت شفيق ، إدارة التنمية الصناعية في دولة الكويت ، الندوة الثانية للإدارة العليا ، المعهد العربي لتخطيط الكويت ٢١ ـ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٤ .

تستطيع تحمل سوى بعض الصناعات الصغيرة التي تتجاوب مع إحتياجات السوق الداخلية المحدودة . وهذا النوع من الصناعات لا يستطيع تأمين تطوير القطاع الصناعي الحديث القادر على تنويع مصادر الدخل القومي والحلول محل النفط في فترة نفاذه . لهذا تعمل الكويت على توسيع سوقها عن طريق مساهمتها الفعالة في إنشاء السوق الخليجية المشتركة وعضويتها في السوق العربية المشتركة . كما تعمل الكويت على المساهمة في إنشاء مشاريع صناعية خارج حدودها فتمولها برأس المال وتقوم الدولة المضيفة بتقديم ما تبقى من عناصر الإنتاج بالإضافة إلى الأسواق .

وثاني العقبات في وجه التصنيع هي ندرة الأيدي العاملة الفنية وغير الفنية وتكاليفها المرتفعة وتعود هذه الندرة إلى ضآلة عدد السكان الكويتيين وإرتفاع نسبة الأميين فيهم . وتعمل الدولة على التركيز على الصناعات التي تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال وقلة نسبية في اليد العاملة من أجل تجنب هذه المشكلة . ولعل أنسب الصناعات في هذا المضمار هي الصناعات البتروكيماوية التي تتميز بارتفاع التكاليف الرأسمالية لها وانخفاض إحتياجاتها من اليد العاملة . كما تعمل الدولة من جهة أخرى على تحسين مستوى التعليم وخاصة الفني وإقامة دورات تدريبية مكثفة لرفع مستوى المهارات بالإضافة إلى تشجيع دخول المرأة الكويتية في مجال العمل .

وأخيراً فإن ندرة المواد الأولية ما عدا البترول يشكل إحدى العقبات الأساسية في وجه التصنيع . وهذه المشكلة يصعب تجاوزها في المدى القصير بسبب ندرة اليد العاملة وضيق الأسواق الداخلية . وتعمل الكويت في المدى البعيد على تجاوزها عن طريق إنضمامها إلى السوق الإقليمية العربية الفنية بمختلف أنواع المواد الأولية والتي تحتاج في نفس الوقت إلى رؤوس الأموال الكويتية .

جدول

قيمة الانتاج

الصناعات	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
صيد الأسماك وحفظها	٣٩٣٤	٢١٢٦	١٥٨٥
استخراج البترول والغاز الطبيعي	٤٧٠٩١	٥٠٩٠٨٠	٥٨٣٤٩٨
استخراج الأحجار الطينية والرملية	٣٤٧	٧٥٥	١٢٣٧
الجملة	٤٧٣٤٣٨	٥٠٩٨٣٥	٥٨٤٧٣٥
صناعة المواد الغذائية	٥٤٥٤	٦٢٨٣	٦٦٨٤
صناعة المشروبات	٢٩٦١	٢٩٤٥	٢٨٨٨
صناعة الموبيليا والأثاث والأدوات المنزلية	١٨٧٧	١٥٩٤	١٦٩٠
صناعة الورق والمصنوعات من الورق	٣٤٥	١٧٥	٣١٣
صناعة الطبع والصناعات المتصلة به	١٠٨١	١٤٧٠	١٣٦٤
الصناعات الكيمياوية ومنتجاتها	٣٨١٢	٣٣٢٢	٥٥٠٧
منتجات الفحم والبترول	٦٥١٩٥	٥٥٣٧٦	٨٥٤٩٠
مصنوعات من الخامات غير المعدنية	٤٧٦٧	٥١٩٥	٤٧٦٣
صناعات المنتجات المعدنية	٢٩٩١	٥٣٩٧	٤٢٢٨
صناعة واصلاح الآلات غير الكهربائية	٢٧	١٥٨	٢٩٣
صناعة واصلاح الآلات الكهربائية	٢٢٥	٥٥٨	٦١٥
صناعة وإصلاح وسائل النقل	٢٧١	٣٥٦	٢٤٤
صناعات تحويلية أخرى	-	٢٠	٧٩
الجملة	٨٩٠٠٦	٨٢٨٤٩	١١٤١٥٨
الخدمات الشخصية	٨٥	١٠٩	١٠٦
الكهرباء والماء			
الاجمالي العام	٥٦٦٤٦٣	٥٩٤٩١٩	٧٠٠٥٨٤

* هذه البيانات أولية

رقم ٣٧
حسب الصناعة[١]

بالألف

١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤*
٢٢٨٨	١٩٠٦	١٩٩٤	٢٥٩٨
٨٦٧٤٩١	٩٣٢٨٧٩	١٠٠٩١٦٦	١١٧٨١٣٤
٢١٧٠	٢١٢٥	٤٧٩٧	٤٧٥٩
٨٦٩٦٦١	٩٣٥٠٠٤	١٠١٣٩٦٤	١١٨٢٨٩٣
١٢٧٧٨	١٣٧٤٠	٢٣٢٨٣	٢٠٠١٥
٢٧٠٧	٢٦٩٢	٣٦٧٠	٤١٦٩
١١٥١٣	١٢٠١٤	٣٢٤٤٢	١٥٩٠٤
٣٤٤	٣٨٥	٧٤١	٩١٨
٢٢٧٩	٣٢٢٢	٣٠٩٢	٣٦٦٨
٦١٢٨	١٢٤١٥	١٨٨٣٠	١٢٥٠٢
١٠٧٦٣	١٢٢٢٣٢	١٦١٢٣٤	٢٤٥٢٢٦
٨٧٣٣	٩٥٦٦	١٣٣٨٠	١٤٤١٩
٥٢١٥	٧٢٤٣	١١٣١٠	١٢٠٠٦
٢٠٢٦	٦٥٨	١٢٤٧	١٠٤٨
١٥٩١	٦٦٤	١٠٤٨	٨٥٥
٨٣٥٦	٨٢٢	٩٧٩	١٦٢٢
٤٦٧	١٠٣٠	٧٦٩	٨٧٥٣
١٦٩٧٤٠	١٨٦٦٨١٣	٢٧٦٨٧٨	٣٤١١٠٥
٥٣٠٨	٥٨٥٥		١٦٩٥٠
		٢٣	٥٣
١٠٤٦٩٩٧٠	١١٢٩٤٤٨	١٢٦٠٨٦٦	١٥٤٣٦٠٨

(١) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٧٦

جدول

القيمة المضافة للإنتاج

الصناعات	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
صيد الأسماك وحفظها	١٦٦٧		-
استخراج البترول والغاز الطبيعي	٤٤٤٥٩٠	٤٧٢٩٠٧	٥٥١٦٢٢
استخراج الأحجار الطينية	١٢٦	١٩٤	٥٢١
الجملة	٤٤٤٧١٦	٤٧٣١٤٣	٥٥٢١٤٣
صناعة المواد الغذائية	١٧٠٦	١٨٨٣	١٩٣٥
صناعة المشروبات	١١٦١	٩٥٧	٩٠٩
صناعة الموبيليا والأثاث	٩٩١	٧٩٧	٨٣٤
صناعة الورق والمصنوعات الورقية	٨١	٤٧	١١٨
صناعة الطبع والصناعات المتصلة بها	٦١٣	٩٥٩	٧٤٣
الصناعات الكيمياوية ومنتجاتها	٥٤٥	١٦١	٢٠٩٣
منتجات الفحم والبترول	٥٧٥٤٩	٣٠٧٨٣	٦١٥٥٥
مصنوعات من الخامات غير المعدنية	١٩٧٢	٢٢٦٥	١٤٣٠
صناعة المنتجات المعدنية	١٥٢٢	٢٠٦٤	١٨٩٢
صناعة واصلاح الآلات غير الكهربائية	٢٠	٩٣	١٩٨
صناعة واصلاح الآلات الكهربائية	٦٤	٣١٨	٣٧٤
صناعة واصلاح وسائل النقل	١٦٢	٢٥٧	١٥٢
صناعات تحويلية أخرى	-	-	٢٨
الجملة	٦٦٣٨٦	٤٠٥٨٤	٧٢٢٦١
الخدمات الشخصية	٤٨	٦٧	٦٢
الكهرباء وتوزيع الغاز	-	-	-
الاجمالي العام	٥١٢٨١٧	٥١٣٧٥٢	٦٢٤٤٦٦

* هذه البيانات أولية

رقم ٣٨

حسب الصناعة[١]

بالألف دينار

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
	١٠٨	٤٣٦	١١٣٥	٥٧٦
	٨٣٨٦٩٨	٨٩٧٩٩٨	٩٩٩٢٦٣	١١٦٢٣١٩
	٨٥٦	٧٢٩	٢٩٩٩	٢٦٥٤
	٨٣٩٥٥٤	٨٩٨٧٢٧	١٠٠٢٢٦٣	١١٦٤٩٧٣
	٤١١٥	٤٩٧٠	١١٠٨٥	٢٦٦٩
	٥٩٠	٧٧٥	١٧٤٦	١٨٠٢
	٥٣٠٩	٥٨١٢	٥٢٧٦	٨٣٣٦
	١٣٨	١٣١	٢٣٦٥	١٩٦
	١١٠٢	١٩٩٠	١٩١٦	١٦٣٦
	١٤٥٠	٢٥٨٤	١٧٠٨	٥٢٢٤
	٧٧١٨١	٢٢٤٩٦	٤١٠٧٢	٢٣٩١٣
	٣٥٩١	٤٠١٥	٦٥٤٨	٦٦٤٧
	٢٦٩٨	٣١٤٢	١١٩٦	٦٨٨٧
	١٣٥٩	٤٢١	٧٣٤	١٧١١
	٨٧٢	٣٩٧	٦٦١	٥٣٤
	٥٣٨٥	٤٨٦	٦٢٦١	٩٤٩
	٣٠٦	٥٤٤	٨٤٤٠	٤٢٥٦
	١٠٤٠٩٦	٤٧٧٦٣	٨٨٤٣٦	٦٣٤٢٧
	٤٢٨٧	٥١٧٥	-	٦١٠١
	-	-	١٦	٣٥
	٩٤٨٠٤٥	٩٥٢١٠١	١٠٩٠٧١٥	١٢٣٣٦١٤

(١) وزارة التخطيط ، الارادة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٦ .

إن دولة الكويت تنتهج مبدأ حرية التجارة ولا تتجاوز الرسوم الجمركية على غالبية البضائع المستوردة ٤ في المائة علماً بأن هناك أنواعاً من البضائع معفاة كلياً من الرسوم الجمركية كالخضار والفواكه . وعلى الرغم من إعتماد البلاد شبه الكلي على الاستيراد لتلبية الحاجات المتزايدة لكل من الاستهلاك والاستثمار إلا أن رصيد مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي إستمر يشكل فائضاً متزايداً سنة بعد أخرى ، خاصة في السنوات الأخيرة نظراً للارتفاع الكبير في أسعار النفط .

وباستبعاد الصادرات النفطية يتحول رصيد الميزان التجاري بطبيعة الحال إلى عجز . ولكن يلاحظ أن نسبة الزيادة المئوية في الصادرات غير النفطية تفوق نسبة الزيادة في الواردات . ويشير الجدول التالي (رقم ٣٩) إلى أن فائض

جدول رقم (٣٩)
التجارة الخارجية (مليون دينار كويتي)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الصادرات	٥٩٠,٩	٨٩٣,٨	٩٨١,٣	١١٢٩,٧	٣٢١٤,٧	٢٦٩٣,٠
الصادرات النفطية	٥٦٤,٥	٨٥٩,٤	٩٣١,٧	١٠٥٩,٩	٣٠٩٧,٥	٢٥٢٢,٧
الصادرات غير النفطية	٢٦,٤	٣٤,٤	٤٩,٦	٦٩,٨	١١٧,٢	١٧٠,٣
الواردات	٢٢٣,٣	٢٣٢,٣	٢٦٢,٢	٣١٠,٦	٤٥٥,١	٦٥٦,٤
الميزان التجاري بما فيه النفط	٣٦٧,٦	٦٦١,٥	٧١٩,١	٨١٩,١	٢٧٥٩,٦	٢٠٣٦,٦
باستثناء النفط	١٩٦,٩-	١٩٧,٩-	٢١٢,٦	٢٤٠,٨-	٣٣٧,٩-	٤٨٦,١-

نسبة التجارة الخارجية إلى حجم النشاط الإقتصادي : $\frac{\text{صادرات + واردات}}{\text{الناتج القومي الإجمالي + الواردات}} \times ١٠٠$

المصدر : مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء (نشرات التجارة الخارجية) ووزارة المواصلات بنك الكويت المركزي ، التقرير الإقتصادي العام ١٩٧٥ .

الميزان التجاري قد تضاعف أربع مرات في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ ليصل إلى ٢٠٣٦ مليون دينار ١٩٧٥ . كما يشير إلى أنه باستبعاد الصادرات النفطية فإنه يلاحظ أن العجز في الميزان التجاري إستمر في الصعود بمعدل وسطي قدره ٢٠ في المائة خلال الأعوام ٧١/ ٧٥.

التركيب السلعي للصادرات . حققت الصادرات الكويتية الإجمالية نمواً بمعدل ٢٤ في المائة للفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ وقفز هذا المعدل إلى ١٨٤ في المائة في عام ١٩٧٤ نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام بين تشرين أول / أوكتوبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ . أما في عام ١٩٧٥ فقد تقلصت الصادرات بنسبة ١٦ في المائة نتيجة إنخفاض كميات النفط المصدرة بنسبة ١٩ في المائة . وتشمل الصادرات النفطية البترول الخام بنسبة ٨٦ في المائة . ثم المنتجات المكررة والغاز الطبيعي . أما الصادرات غير النفطية فقد ارتفعت من ١٤ مليون دينار كويتي عام ١٩٦٥ إلى ١٧٠ مليون عام ١٩٧٥ . وتتألف من صادرات ذات منشأ محلي ومن إعادة الصادرات . وقد مثلت الصادرات ذات المنشأ المحلي ٧ في المائة من مجموع الصادرات غير النفطية عام ٦٥ ثم ٥٣ في المائة من المجموع عام ١٩٧٥ . وتتألف من الأسمدة ومواد البناء والأنابيب المعدنية والربيان . أما بند إعادة الصادرات فقد انخفضت أهميته خلال الأعوام المدروسة من ٩٣ في المائة إلى ٤٧ في المائة وتتألف من الآلات والأدوات وقطع الغيار ثم الأطعمة والملبوسات والانسجة ويشير الجدول التالي إلى تطور الصادرات غير النفطية بنوعيها المنتج محلياً والمعاد تصديرها .

الصادرات غير النفطية (مليون دينار كويتي)

	١٩٦٥	٪	١٩٧٠	٪	١٩٧٢	٪	١٩٧٣	٪	١٩٧٤	٪	١٩٧٥	٪
الصادرات غير النفطية	١٤,٢	١٠٠	٢٦,٥	١٠٠	٤٩,٦	١٠٠	٦٩,٨	١٠٠	١١٧,٢	١٠٠	١٧٠	١٠٠
إعادة الصادرات	١٣,٣	٩٣	١٩,١	٧٢	٣٣,٢	٦٧	٤٢,٥	٦١	٥٧,٧	٤٩	٨٠,٢	٤٧
ذات منشأ كويتي	٠,٩	٧	٧,٤	٢٨	١٦,٤	٣٣	٢٧,٣	٣٩	٥٩,٥	٥١	٩٠,٣	٥٣

وتعزى الزيادة في أهمية الصادرات المحلية إلى النمو الملموس في صادرات الأسمدة الكيماوية (اليوریاوسلفات النشادر) التي تضاعف حجمها مرتين في عام ١٩٧٢ بينما إرتفعت أسعارها بشكل حاد في السنوات التالية وخاصة في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ . فازدادت قيمة صادرات الكويت من الأسمدة من ٥ مليون دينار عام ١٩٧١ إلى ٤٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ . أما الصادرات إلى دول الخليج العربي والسعودية (ما عدا العراق) فقد زادت بدورها من ٥,٥١٧ مليون دينار عام ١٩٦٤ إلى ٨,٤١١ مليون دينار عام ١٩٧٠ ثم إلى ٣٩,٤٩٤ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٥[1] . أما صادرات الكويت إلى العراق فقد ازدادت من ١,٣٣١ مليون دينار كويتي عام ١٩٦١ إلى ٢,٩١٢ مليون دينار عام ١٩٧٠ ثم إلى ٧,٤٢٩ مليون عام ١٩٧٥ .

المصدر : المجموعة الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، ١٩٧٦ .

وتشمل الواردات السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة . وقد مثلت السلع الاستهلاكية نحو ٤٦ في المائة من الإجمالي مقابل ١٥ في المائة للسلع الرأسمالية و٣٨ في المائة للسلع الوسيطة . وأهم واردات السلع الاستهلاكية هي الأغذية والمشروبات والتبغ والمواد الكيماوية والسيارات والسلع المعمرة . أما السلع الوسيطة فتشمل الحيوانات الحية والحبوب ومواد البناء والأسلاك الكهربائية وقطع الغيار المختلفة . أما السلع الرأسمالية فتضم سيارات النقل بأنواعها وبواخر الشحن والآلات والأدوات والأجهزة (أنظر جدول ٤٠ ـ ٤١).

وتأتي اليابان وسنغافوره في مقدمة الدول التي تصدر لها الكويت (٤٨ في المائة) ثم دول أوربا الغربية (٣٦ في المائة) وهذه في معظمها من صادرات النفط . أما الصادرات غير النفطية فيذهب نصفها للدول العربية . أما الواردات فتأتي في معظمها من السوق الأوربية المشتركة (٣٣ في المائة) تليها اليابان (١٦ في المائة) فالولايات المتحدة (١٤ في المائة) فالدول العربية ٦ في المائة .

أما الواردات من دول الخليج العربي والسعودية فقد زادت من ١٤٨ ألف دينار كويتي عام ١٩٦٤ إلى ما يعادل ١,١٢٣ مليون دينار عام ١٩٧٠ ثم إلى أكثر من ٣,٠٨٤ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٥ .

هذا ورغم ضآلة نسبة المصدر والمستورد إلى دول الخليج العربي بما فيها السعودية (ما عدا العراق) إلا أن قيمة هذه الصادرات والواردات في تزايد مستمر وكبير منذ عام ١٩٦٤ وحتى الآن ، مما يدل على تزايد تيار المبادلات التجارية بينها وكذلك العلاقات الاقتصادية بشكل عام[1] أما الواردات من العراق فقد قفزت من ١,٣١٨ مليون دينار عام ١٩٦٤ إلى ٣,١٤٨ مليون عام ١٩٧٠ ثم إلى ١,٧٥٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ .

(١) المصدر : وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦ .

(جدول

الواردات والصادرات حسب

أقسام السلع	بالألف دينار		
الواردات	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الأغذية والحيوانات الحية	٣٤,٠١٢	٣٧,٨٠٤	٤٠,٩٢٤
المشروبات والتبغ	٥,٩٠٥	٥,٧٢٤	٦,٠٩٤
المواد الخام الغير معدة للأكل باستثناء المحروقات	٤,٢٩٤	٣,٤٠٠	٤,٠١٥
الوقود المعدني ومواد التشحيم	٢,١٢١	١,٥٨٨	٢,١٥٤
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	٧٦٤	٦٠٩	١,١١٧
المواد الكيماوية	١١,١٢٦	١٠,٣٥٤	١٠,٦٨٥
البضائع المصنوعة	٥٠,٤٠٥	٤٧,٥١٥	٥١,٣٤٠
الآلات ومعدات النقل	٨٥,٦٢٠	٨٠,٠٧٠	٧٧,٥٠١
مصنوعات منوعة	٣٦,١٨٣	٣٥,٨٢٢	٣٧,٩٨٠
بضائع غير مصنفة	٣٤٨	٣٨١	٤٩٧
الجملة	٢٣٠,٧٧٨	٢٢٣,٢٦٧	٢٣٢,٣٠٧

* بدون النفط

رقم ٤٠)

أقسام السلع بالأسعار الجارية

١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
٤٦,١٣٣	٥٣,٠٦٨	٦٩,٣١٥	٠٦,٠٢٩
٦,٥١٢	٧,٦٤٩	٩,٤٤٥	٩,٠٥٠
٣,٩٥٦	٥,٤٨٨	٨,٦٩٣	٨,٤٢٢
٢,٥٩٧	٢,٨٧٧	٥,٤٧٢	٤,٠٩١
١,٠٣٩	١,٠٦١	١,٨٤٨	٢٤٩٧
١٢,٧٣٦	١٣,٤٩٣	١٩,١٠٠	٢٦,٨١٩
٥٦,٣١٦	٦٥,٥١٢	١١٢,٩١٣	٢٣,٧٦٨
٨٥,٥٥٢	١٠٦,٩١٥	١٥٦,٢٢٣	٣١٦,٢١٢
٤٦,٨٢٢	٥١,١٥٣	٦٨,٦٣٣	٩٢,٠١١
٥١٤	٣,٣٦٦	٣,٤٤٨	٤,٢٥١
٢٦٢,١٧٧	٣١٠,٥٨٢	٤٥٥,٠٩٠	٦٩٣,١٥٠

تابع

الصادرات *			
الأغذية والحيوانات الحية	٣,٣٨٢	٥,٤٨١	٦,٥٦١
المشروبات والتبغ	١,٢٣٧	١,٢٤٧	٩١٣
المواد الخام الغير معدة للأكل باستثناء المحروقات	٨٧٠	١,٢٨٠	٧٤٨
الوقود المعدني ومواد التشحيم			
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	١٩٤	٣٤٩	٣٣٩
	٥٧	٤٨	٣٦
المواد الكيماوية	٤,٨٥٧	٥,١٧٧	٦,٤٨٤
البضائع المصنوعة	٣,١٢٢	٢,٦٥٨	١,١٩٤
الآلات ومعدات النقل	٧,١٦٧	٧,٧٧٨	١٢,٥٣٨
مصنوعات منوعة	١,٥٩٠	١,٧٧٣	١,٩٦٨
بضائع غير مصنفة	٥٩٧	٥٩٣	٦٠٢
الجملة	٢٣,٠٧٣	٢٦,٣٨٤	٣٤,٣٨٣

* لا تشمل صادرات النفط

المصدر : وزارة التخطي ، الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٧٦ .

جدول ٤٠

٦,٩٠٢	٩,٠٩٤	٧,١٤١	٧,٥٠٣
١,٤٢٤	٢,٤٥٧	٣,٦٥٥	١,٩٢١
٩١٥	١,٩٤٤	٣,١٨٤	٣,٧٨٤
٢٣٢	-	-	
٤٦	٥٠	٧٢	١٠٥
١٢,٣٣٣	١٩,٧٣٨	٤٦,٩٠٠	٦٥,٩٠١
٨,٩٤٩	١٣,٣٠٦	١٦,٧٦٣	٢٧,٧٦٨
١٤,٢٨٨	١٧,٠٩٧	٣١,٥٢٦	٥٣,٥٢٤
٣,٨٥٠	٦,٠٢١	٧,٤٦٦	٩,٥٩٥
٦٥٧	٦٧	٧٢	١٣٩
٤٩,٥٩٦	٦٩,٧٧٤	١١٦,٧٧٩	١٧٠,٢٤٠

جدول ـ ٤١

التركيب النسبي للواردات والصادرات حسب أقسام السلع

(١٩٧٥ ـ ١٩٦٩)

الفصول السلعية	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الواردات	النسبة المئوية						
الأغذية والحيوانات الحية	١٤,٧	١٦,٩	١٧,٦	١٧,٦	١٧,١	١٥,٢	١٥,٣
المشروبات والتبغ	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,١	١,٣
المواد الخام الغير معدة للأكل باستثناء المحروقات	١,٩	١,٥	١,٧	١,٥	١,٨	٢,٠	١,٢
الوقود المعدني ومواد التشحيم	٠,٩	٠,٧	٠,٩	١,٠	٠,٩	١,٢	٠,٦
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤
المواد الكيماوية	٤,٨	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٤,٤	٤,٢	٣,٩
البضائع المصنوعة	٢١,٨	٢١,٣	٢٢,١	٢١,٥	٢١,١	٢٤,٨	١٧,٨
الآلات ومعدات النقل	٣٧,١	٣٥,٩	٣٣,٤	٣٢,٦	٣٤,٤	٣٤,٣	٤٥,٦
مصنوعات منوعة	١٥,٧	١٦,٠	١٦,٤	١٧,٩	١٦,٤	١٥,١	١٣,٣
بضائع غير مصنفة	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,١	٠,٧	٠,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦

تابع جدول ٤١

الصادرات							
الأغذية والحيوانات الحية	١٤,٧	٢٠,٨	١٩,١	١٣,٩	١٣,٠	٦,١	٤,٤
المشروبات والتبغ	٥,٣	٤,٧	٢,٦	٢,٩	٣,٥	٣,١	١,١
المواد الخام الغير معدة للأكل باستثناء المحروقات	٣,٨	٤,٩	٢,٢	١,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٢
الوقود المعدني ومواد التشحيم	٠,٨	١,٣	١,٠	٠,٥	٠,٠	-	
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
المواد الكيماوية	٢١,١	١٩,٦	١٨,٩	٢٤,٩	٢٨,٣	٤٠,٢	٣٨,٧
البضائع المصنوعة	١٣,٥	١٠,١	١٢,٢	١٨,٠	١٩,١	١٤,٤	١٦,٣
الآلات ومعدات النقل	٣١,١	٢٩,٥	٣٦,٥	٢٨,٨	٢٤,٥	٢٧,٠	٣١,٤
مصنوعات منوعة	٦,٩	٦,٧	٥,٧	٧,٨	٨,٦	٦,٣	٥,٧
بضائع غير مصنفة	٢,٦	٢,٢	١,٧	١,٣	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦ .

خطط التنمية

الخطة الخمسية الأولى .

جاءت الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٦ / ٦٧ - ١٩٧١ / ٧٢ لتؤكد على ضرورة تنمية الاقتصاد الكويتي وتحويله من اقتصاد ذي مورد واحد إلى إقتصاد متعدد الموارد وبمعنى آخر تنويع مصادر الدخل القومي بغية التخفيف نسبياً من

سيطرة النفط على النشاط الاقتصادي ومن ثم تأمين موارد إقتصادية مستمرة بعد نضوب آبار النفط . كما أولت الخطة عناية خاصة في تنمية البنية الأساسية ذات الأثر في اتساع رقعة الصناعة وتشجيع قيامها .

وقد بلغت جملة استثمارات الخطة الأولى ٩١٢ مليون دينار خصص ١٩ في المائة منها لقطاع الإسكان والمباني العامة و١٦ في المائة للنقل والمواصلات و٩ في المائة للصناعات التحويلية (أنظر جدول رقم ٤٢)

جدول رقم ٤٢

التوزيع القطاعي لجملة الاستثمارات القومية للخطة الخمسية الأولى ٦٦/ ٦٧ - ٧١/ ٧٢

قطاعات النشاط الاقتصادي	الاستثمارات المخصصة خلال الخطة	٪ إلى المجموع
استخراج النفط والغاز الطبيعي	٧٠,-	٧,٧
الصناعة التحويلية	٨٦,-	٩,٤
الزراعة والثروة الحيوانية	٨,-	,٩
الثروة السمكية	٤,-	,٤
الطاقة والكهرباء	٦٤,٨	٧,١
المياه والري	٧٢,-	٧,٩
النقل والمواصلات	١٥٢,٢	١٦,٧
الاعلام والارشاد الوطني	١٣,-	١,٤
البحث والتدريب	٩,-	١,-
الخدمات التعليمية	٥٢,-	٥,٧
الخدمات الاجتماعية والدينية	١٨,-	٢,-
الخدمات الصحية	٣٣,-	٣,٦
الاسكان والمباني العامة	١٧٧,-	١٩,٤
التجارة والمال والسياحة	٢٢,-	٢,٤
المرافق العامة	٤٦,-	٥,-
خدمات الأمن والعدل	١٠,-	١,١
التغير في المخزون السلعي	٧٥,-	٨,١
جملة استثمارات الخطة	٩١٢	٪١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط - الكويت - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ٦٧/١٩٦٨ - ٧١/١٩٧٢ . صفحة ٥٨ .

الخطـــة الخمسية الثـــانية : وتغطـــي الفتـــرة الـــزمنية ١٩٧٦/٧٧ - ١٩٨٠/١٩٨١ وقد بلغت مخصصات الخطة ٤٨٨٥ مليون دينار يغطي القطاع العام منها ٣٧٣١ مليون دينار أي أكثر من ٧٥ في المائة من جملة الاستثمارات . (أنظر جدول ٤٣)

(جدول رقم ٤٣)
الإستثمارات المتوقعة خلال الخطة ١٩٧٦ / ١٩٧٧ - ٨٠/ ١٩٨١
حسب قطاعات النشاط الإقتصادي

مليون دينار		بأسعار سنة الأساس ٧٥/ ٧٦			
		أنصبة القطاعات المؤسسية			
القطاع	الاستثمار المتوقع		الحكومي		الخاص	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
زراعة وصيد	٣٣,٢	٠,٧	١٢,٥	٠,٣	٢٠,٧	٠,٤
الصناعة التحويلية	٩١٤,٤	١٨,٧	٧٨٤,٤	١٦,٠	١٣٠,٠	٢,٧
الكهرباء والماء	٥٣٨,٩	١١,٠	٥٣٨,٩	١١,٠	-	-
النقل والمواصلات والتخزين	٧٧٨,٩	١٥,٩	٥٩٩,٩	١٢,٣	١٧٨,٠	٣,٦
التجارة والمال	٣٢,٨	٠,٧	٨,٨	٠,٢	٢٤,٠	٠,٥
الإسكان	١٤٠٠,٨	٢٨,٧	٧٠٥,٤	١٤,٤	٦٩٥,٤	١٤,٣
الخدمات الأخرى	٦٥٨,١	١٣,٥	٦٥٨,١	١٣,٥	-	-
جملة القطاعات غير النفطية	٤٣٥٧,١	٨٩,٢	٣٣٠٨,٠	٦٧,٧	١٠٤٩,١	٢١,٥
إستخراج النفط والغاز	٨٣,٨	١,٧	٨٣,٨	١,٧		
الزيادة والمخزون	٤٤٤,١	٩,١	٣٣٩,٢	٧,٠	١٠٤,٩	٢,١
إجمالي الإستثمارات	٤٨٨٥,٠	١٠٠,٠	٣٧٣١,٠	٧٦,٤	١١٥٤,٠	٢٣,٦

المصدر : وزارة التخطيط الإدارة العامة لشؤون التخطيط ، الكويت ، ١٩٧٧ .

ومن أجل تنويع الاقتصاد الوطني أولت الخطة القطاع الصناعي إهتماماً خاصاً فأعطت الأولوية للمشروعات ذات رأس المال المكثف وخاصة في مجال الصناعات التصديرية التي تشمل مشاريع رفع طاقة تكرير البترول ، وتوسعة صناعة الكيماويات البترولية ، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي والمسال . وتقدر المخصصات المالية لهذه المشاريع بـ ٧٦٥ مليون دينار كويتي أو ما يزيد عن ١٧ في المائة من مجموع مخصصات تكوين رأس المال الثابت . وبحكم إهتمام الحكومة بعملية التصنيع فإنها قدمت لبنك الكويت الصناعي قرضاً بمبلغ ١٠٠ مليون دينار كويتي وذلك لتمويل المشاريع الصناعية بشروط ميسرة .

ولتطوير القاعدة الصناعية والتغلب على الاختناقات في المرافق العامة خصصت الخطة ما يقرب من ٣٠ في المائة من مجموع الاستثمارات لمشاريع البنية الأساسية للاقتصاد والتي تشمل رفع طاقة توليد الكهرباء وزيادة موارد المياه في البلاد وتحسين توسيع مرافق النقل والموانئ والتخزين .

وفي الوقت الذي تخصص الخطة حوالي ٥٣ في المائة من مجموع تكوين رأس المال الثابت للقطاعات الانتاجية فإنها تخصص ٢٠٥٩ مليون دينار كويتي لتوسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية في البلاد ولمواجهة المتطلبات الإضافية الناتجة عن زيادة عدد السكان . والجزء الأكبر من هذه الاستثمارات (٦٨ في المائة) مخصص لقطاع الإسكان ، وذلك لضمان توفير السكن اللائق في نهاية مدة الخطة لكل فرد من المواطنين الكويتيين .

كما تعطي الخطة أهمية بالغة لتطوير الموارد البشرية ، عن طريق الاستثمار المكثف في مرافق التعليم والتدريب ، إذ أن الأهداف الرئيسية في هذا المجال تشمل تخفيض نسبة الأمية ، وهي نسبة ما زالت عالية بين الإناث . وتخفيف مدة النقص في اليد العاملة الماهرة المحلية بتدريب وتأهيل المزيد من المواطنين للقيام بدور أكثر فعالية في تطوير البلاد . ويهتم البرنامج العلمي إهتماماً خاصاً بالتعليم العالي والتخصص . ومن ثم فإن حوالي ١٢٠ مليون دينار كويتي سوف توجه لتطوير الجامعة .

ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الخطة إلى توفير ١٢٤ ألف وظيفة جديدة سيستغل الكويتيون منها ٣١ في المائة . ولسد النقص في اليد العاملة الماهرة تتجه الكويت إلى إبرام العقود الخاصة بالأعمال الكبرى مع المؤسسات الأجنبية التي تتكفل هي نفسها بتوريد اليد العاملة .

وأخيراً فإنه من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الخطة بكل ما تتضمنه من إنفاق استثماري واسع إلى زيادة الضغوط التضخمية ، مما يستدعي العمل على الحيلولة دون ذلك من قبل السلطات المالية والنقدية .

المالية العامة

تستأثر عمليات القطاع الحكومي المالية بأهمية خاصة في الكويت حيث تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي نظراً لضخامة المبالغ التي تضخها الحكومة بالنسبة للناتج المحلي . ففي السنة المالية ١٩٧٤ / ٧٥ بلغ الانفاق العام باستثناء التحويلات الخارجية ٦١٢ مليون دينار أي ما يقارب من ٨٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بعد إستبعاد قطاع النفط (جدول رقم ٤٤)

وقبل الدخول في تحليل الوضع المالي الكويتي لا بد من الإشارة إلى أنه في ٢٤/١/٧٦ جرى تعديل الجدول الزمني للسنة المالية التي كانت تمتد من أول إبريل إلى آخر مارس بحيث تبدأ السنة المالية الجديدة في أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من السنة اللاحقة . وبسبب هذا التعديل مددت السنة المالية ١٩٧٥/٧٦ بصورة استثنائية إلى خمسة عشر شهراً وسيجري الاتفاق خلال الثلاثة شهور الإضافية على أساس زيادة ٢٥ في المائة على الاعتمادات الأصلية لميزانية ٧٥/٧٦ . تتميز العمليات المالية الحكومية في الكويت بتحقيق فائض

إجمالي رغم الزيادة المضطردة في مستوى الإنفاق غير أنه يلاحظ أن هذا الفائض قد انخفض في سنة ٧٣/ ٧٤ بمعدل ١٦ في المائة إلى ١٦٢ مليون دينار بعد أن كان ١٩٢ مليون عام ٧٢/ ٧٣ . وذلك لارتفاع حجم الايرادات العامة بنسبة أقل (١٣,٧ في المائة) من نسبة الانفاق العام (٣١ في المائة) . وتعكس الزيادة في الايرادات الارتفاع في كل من إيرادات النفط وعوائد الإستثمار. أما الجزء الأعظم من التوسع في حجم الانفاق فيعود إلى الزيادة الكبيرة في التحويلات الخارجية التي ارتفعت بنسبة ١٣٧ في المائة إلى حوالي ١٠٦ مليون دينار لمساعدة الدول العربية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقد وجه الجزء الأعظم من الفائض المتحصل إلى زيادة موجودات الدولة في الخارج على شكل ودائع وقروض واستثمارات أخرى . كما زادت أيضاً ودائع الحكومة لدى البنك المركزي .

أما السنة المالية ٧٤/ ٧٥ فقد كانت نقطة تحول هامة في مسيرة الإيرادات والإنفاق العام . فبينما زادت الإيرادات بنسبة ٢٨٤ في المائة عن ٧٣/ ٧٤ لتصل إلى ٢٧٥٠ مليون دينار إرتفعت النفقات العامة بنسبة ١١٠ في المائة إلى ١١٦٢ مليون دينار مما حقق فائضاً إجمالياً قدره ١٥٨٧ مليون دينار . وقد كان العامل الأساسي في الإرتفاع الحاد في الإيرادات هو الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية التي زادت بأكثر من أربعة أضعاف نتيجة تعديل أسعار النفط العالمية ورفع معدل الضريبة على أرباح شركات النفط بالإضافة إلى زيادة إيرادات الإستثمار بنسبة ٧١ في المائة نظراً لنمو الموجودات الخارجية وإرتفاع أسعار الفائدة العالمية .

وتحققت أكبر مجالات الإنفاق في عام ٧٤/ ٧٥ في التحويلات الخارجية التي زادت بنسبة ثلاثة أضعاف إلى ٣٢٤ مليون دينار ، معظمها مساعدات وهبات إلى الدول العربية .

وباستبقاءالتحويلات الخارجية بلغت نسبة التوسع في الإنفاق العام الداخلي ٤٢ في المائة مقابل ١٨ في المائة في السنة السابقة ليصبح مجمل هذا الإنفاق ٨٣٨ مليون دينار أو ما يعادل ٨٢ في المائة من الناتج المحلي باستثناء قطاع النفط . وتعود

جدول رقم ٤٤

ملخص العمليات المالية الحكومية ١٩٧٢/ ٧٣ ـ ٧٦/ ٧٧
بملايين الدنانير الكويتية

البيان	١٩٧٢ / ٧٣ (١)	٧٣/ ٧٤ (١)	٧٤/ ٧٥ (١)	٧٥/ ٧٦ (٢)	مشروع الميزانية ٧٦/ ٧٧ (٣)
١ ـ الإيرادات	٦٢٩,٢	٧١٥,٣	٢٧٤٩,٩	٣٢٢٤,٤	٢٤٦٩,٤
إيرادات النفط	٥٣٧,٥	٥٨٤,٠	٢٥٣٤,٨	٢٧٩٣,٣	٢١١١,١
إيرادات الإستثمار	٥٠,٨	٨٩,٠	١٥٢,١	٣٢٨,١	٣٠٠,٠
الإيرادات الضريبية	١١,٠	١٢,٩	١٩,٤	٣٠,٣	٢١,٨
الإيرادات غير الضريبية	٢٩,٩	٢٩,٤	٤٣,٦	٧٢,٧	٣٦,٥
ـ الإنفاق العام	٤٣٦,٧	٥٥٢,٩	١١٦٢,٩	١٣٣٧,٤	١٣٩٩,٥
الإنفاق الداخلي	٣٩١,٨	٤٤٦,٦	٨٣٨,٣	١٢٥٩,٩	١٣٠٨,٨
ـ الإنفاق الجاري الداخلي (رواتب ومصروفات عامة وغير مبوبة)	٢٧٧,٠	٢٨٠,٩	٤٣١,٨	٦٥٨,٤	٦٥٠,١
ـ الاستملاكات	١٥,٧	١٩,٤	٤٧,٧	١٤٧,٠	٨٠,٠
ـ الإنفاق الإنشائي	٦١,٦	٧٠,٢	١١٢,٩	٢٠٣,٨	٥٢٨,٧
ـ القروض المحلية	٥,٤	١٣,٧	١٤,٥	٣٥,٧	ـ
ـ المساهمات (شركات محلية ومؤسسات مالية حكومية)	٣٢,١	٦٢,٤	٢٣١,٩	٢١٥,٠	٥٠,٠
التحويلات الخارجية	٤٤,٩	١٠٦,٣	٣٢٤,١	٧٧,٥	٩٠,٧
٣ ـ الفائض الإجمالي	١٩٢,٥	١٦٢,٤	١٥٨٧,٠	١٨٨٧,٠	١٠٦٩,٩
٤ ـ التمويل	ـ١٩٢,٥	ـ١٦٢,٤	ـ١٥٨٧,٠	ـ١٨٨٧,٠	ـ١٠٦٩,٩

ودائع لدى البنك المركزي	ـ٤,١	ـ٢٥,٤	ـ١٨٣,٧	ـ٤٥,٠	ـ
ودائع لدى البنوك التجارية	١٥,٣	٤,٩	ـ٢٢,١	٥,٥	ـ
التغير في الأرصدة النقدية	٢٠,٠	ـ٣٩,٦	ـ١,٢	٦٦,٤	ـ
المال الاحتياطي					
الداخلي والخارجي[٤]	ـ٢٢٣,٧	ـ١٠٢,٣	ـ١٣٨٠,٠	ـ١٩١٣,٩	ـ

(١) سنة مالية من أول أبريل إلى آخر مارس

(٢) سنة مالية استثنائية من أول أبريل إلى آخر يونيو

(٣) سنة مالية من أول يوليو إلى آخر يونيو

(٤) تمثل الحاصل المتبقي الذي لا تختلف كثيراً عن الأرقام الفعلية لحساب الاحتياطي

المصدر : بنك الكويت المركزي ، التقرير الإقتصادي لعام ١٩٧٦ .

معظم الزيادة في الإنفاق إلى التوسع في المصروفات العامة على السلع والخدمات التي زادت بنسبة ٨٣ في المائة وإلى الإرتفاع في باب الأجور والرواتب بنسبة ٣٧ في المائة وفي الإنفاق الانشائي ٦١ في المائة . وكما في السابق فقد حول القسم الأكبر من الفائض الإجمالي إلى موجودات الدولة في الخارج . وزادت ودائع الحكومة لدى البنك المركزي إلى ١٨٣ مليون دينار غير أن هذه الزيادة تمثل بالمقابل الاشتراك في التسهيلات النفطية لصندوق النقد الدولي .

وتعتبر السنة المالية ٧٥/ ٧٦ سنة استثنائية من حيث المدة، فقد بلغت ١٥ شهراً ، لذلك يصعب مقارنتها بالسنوات السابقة ولكنها تعكس الاتجاه العام الذي بدأ في مطلع ١٩٧٤ بفضل تعديل أسعار النفط ، ذلك التعديل الذي حقق فوائض مالية هامة على الرغم من الإتجاه التصاعدي للإنفاق .

بلغت إيرادات الحكومة أثناء السنة ٣٢٢٤ مليون د.ك. ولكن عند إحتساب هذه الإيرادات على أساس معدل إثني عشر شهراً يتبين أنها انخفضت بنسبة ٦ في المائة عن الإيرادات لعام ٧٤/ ٧٥ ويعود السبب في ذلك إلى الهبوط الذي طرأ على الإيرادات النفطية خلال السنة . فقد بلغت الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات ٨٧ في المائة مقابل ٩٢ في المائة في السنة المالية ٧٤/ ٧٥ . وعلى الرغم من الانخفاض السابق إلا أن الزيادة التي طرأت على الدخل من الاستثمار عوضت إلى حد كبير هذا الانخفاض إذ بلغ معدلها على أساس إثني عشر شهراً ٧٢,٥ في المائة . مما ترتب عليه إرتفاع حصة إيراد الاستثمار إلى مجموع الإيرادات بنسبة ١٠ في المائة بدلاً من ٥,٥ في المائة في السنة السابقة لها .

لقد بلغ مجموع الإنفاق الحكومي أثناء السنة المالية ٧٥ / ٧٦ ـ ١٥ شهراً ـ ١٣٣٧م . د.ك. أي بانخفاض قدره ٨ في المائة عنه في السنة السابقة إذا ما احتسب على أساس معدل إثني عشر شهراً . ويرجع هذا الهبوط النسبي في الانفاق العام إلى إنخفاض إسهام الدولة في المؤسسات الحكومية ، غير أنه باستبعاد التحويلات الخارجية (ومعظمها معونات للدول العربية) يتبين أن المصروفات المحلية قد شهدت نمواً يبلغ ٢٠ في المائة بالمقارنة مع الـ٨٨ في المائة في السنة المالية ٧٤/ ٧٥ . أما المصروفات الجارية فقد زادت بنسبة ٢٢ في المائة .

ويلاحظ أن أغلب الزيادة تركزت في المصروفات على السلع والخدمات التي ارتفعت بنسبة ٥٤ في المائة وتعود هذه الزيادة في الأغلب إلى الارتفاع العام في الأسعار و إلى زيادة الانفاق على خدمات الدفاع والأمن ، والتعليم ، والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية . أما الرواتب والأجور فقد ارتفعت بنسبة ٧ في المائة وعليه هبطت مساهمتها في إجمالي الانفاق الجاري من ٧١ في المائة إلى ٥٦ في المائة عن السنة المالية ٧٤/ ٧٥ . هذا وقد تصاعد الانفاق على الاستملاكات العامة من ٤٨ مليون د.ك. عام ٧٤/ ٧٥ إلى ١٤٧ مليون د.ك. خلال عام ٧٥/٧٦ ، أي بمعدل ١٤٦ في المائة عند احتسابه على أساس اثني عشر شهراً .

ولقد كانت هذه الزيادة الحادة في الانفاق على استملاك الأراضي منسجمة مع سياسة الدولة التي استهدفت تخفيض الأزمة الحالية في المساكن عن طريق بناء المنازل والعمارات لموظفي الحكومة من غير الكويتيين وتخصيص القسائم للكويتيين لغرض السكن الخاص . وعلاوة على هذا فإن قسماً من الأراضي المستملكة سوف يستغل لانشاء المرافق الترفيهية والتجهيزات الأساسية الأخرى . أما بالنسبة للانفاق الانشائي فقد ارتفع بنسبة ٤٤ في المائة ، إذا حسب على أساس اثني عشر شهراً . وبالرغم من أن الزيادة في هذا المجال تعكس جزئياً ارتفاع تكاليف المشاريع ، إلا أنها تدل إلى حد كبير على توسع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي . وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة ، فإن معظم الانفاق الانشائي اتخذ طريقه نحو مشاريع المرافق والتجهيزات الأساسية ، مع إعطاء الأولوية لمشاريع تطوير الطاقة الكهربائية وموارد البناء . ثم وسائل النقل والمواصلات ومشاريع الإسكان وتطوير وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .

أما بالنسبة للإنفاق الإستثماري ، الذي يشمل كلاً من المساهمة في الشركات المحلية والمؤسسات المالية الحكومية وكذلك الإقراض المحلي فقد طرأت عليه زيادة طفيفة . فبينما زادت مساهمة الدولة في الشركات المحلية زيادة كبيرة خلال السنة المالية ٧٥/٧٦ نقصت بالمقابل المساهمة في المؤسسات الحكومية المالية ، مما أدى إلى بعض النقص في مجموع المساهمة الجديدة بالنسبة للسنة المالية ٧٤/ ٧٥ . وتمثل غالبية الزيادة في المساهمة في الشركات المحلية ما دفعته الدولة إلى القطاع الخاص لقاء كامل حصته في شركتي البترول الوطنية وشركة صناعة الكيماويات البترولية ولقاء جزء من حصته في شركة ناقلات النفط .

أما الزيادة التي طرأت على المساهمة في المؤسسات المالية الحكومية خلال السنة المالية ٧٤/ ٧٥ فتتمثل في زيادة رأسمال كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وبنك التسليف والادخار ، حيث بلغت ٢٢٦ مليون د.ك. ثم تراجعت إلى ٩٣ مليون د.ك. في عام ٧٥/ ٧٦ . وفي كلتا السنتين كانت أكبر

نسبة من الزيادة (٩٥ في المائة و٧٠ في المائة على التوالي) لرفع رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية .

وبالنسبة للقروض المقدمة من الحكومة إلى الشركات والمؤسسات المحلية فقد كانت نسبة الزيادة ٥٠ في المائة خلال السنة المالية ٧٥/ ٧٦ عنه في سنة ٧٤/ ٧٥ وذلك على أساس ١٢ شهراً.

أما فيما يتعلق بالتحويلات الخارجية فقد بلغت التحويلات المباشرة ٧٧,٥ مليون د.ك في عام ٧٥/ ٧٦ ، ومما تجدر الإشارة إليه أن جزءاً كبيراً من المساعدات يتم تقديمه عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية وعدد آخر من المؤسسات المالية .

ونتيجة لتطور الإيرادات والنفقات العامة على مدار الخمسة عشر شهراً للسنة المالية ٧٥/ ٧٦ فقد بلغ الفائض الإجمالي ١٨٨٧ مليون د.ك. غير أنه عند احتساب هذا الفائض على معدل إثني عشر شهراً لا يظهر هناك أي فرق يذكر بينه وبين الفائض المحقق في سنة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ . وبالرغم من عدم وجود معلومات دقيقة عن كيفية استخدام الفائض إلا أن غالبيته تذهب لتعزيز موجودات الدولة في الخارج .

تطور الإيرادات العامة ،

تشكل إيرادات النفط ٩٢ في المائة و٨٦ في المائة من مجمل الإيرادات الحكومية للأعوام ٧٤/ ٧٥ و٧٥/ ٧٦ على التوالي . وتأتي إيرادات الإستثمار في الدرجة الثانية من الأهمية فارتفعت من ٥٠ مليون د.ك. عام ٧٢/ ٧٣ إلى ٣٢٨ مليون د.ك. عام ٧٥/ ٧٦ . وبالتالي أصبحت تشكل حوالي ١٠ في المائة من مجموع الإيرادات . وتغطي ٢٦ في المائة من إجمالي الإنفاق الداخلي .

إن الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية وغيرها من الإيرادات الداخلية ضئيلة جداً ولم تتجاوز ٣ في المائة من مجموع الإيرادات عام ٧٥/ ٧٦ . وفي حين

تمثل الإيرادات الضريبية عوائد الرسوم الجمركية ورسوم نقل الملكية فإن معظم الإيرادات الغير ضريبية تأتي من الخدمات التي تؤديها الوزارات والإدارات الحكومية للمواطنين

تطور الإنفاق العام

يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى قسمين : الإنفاق الداخلي والتحويلات الخارجية ، ويشمل الأول الإنفاق الداخلي الجاري ، والإنفاق الرأسمالي الذي يشمل الإنفاق الإنشائي المباشر والأقراض المحلي والإسهام في الشركات المحلية ، وأخيراً الاستملاكات العامة .

الإنفاق الجاري الداخلي

لقد حقق الإنفاق الجاري زيادات كبيرة في الأعوام ٧٤/ ٧٥ و٧٥/ ٧٦ بلغت في المتوسط ٤٠٪ . ويأتي الإنفاق على الأجور والمرتبات في مقدمة بنود الإنفاق الجاري وإن كانت نسبته إلى المجموع قد هبطت من ٦٨٪ في ٧٢/ ٧٣ إلى ٥٧٪ في سنة ٧٥/ ٧٦ وذلك للتفاوت النسبي الكبير بين الزيادات التي طرأت على هذا البند والبنود الأخرى . وأكبر زيادة سجلت في الأجور والمرتبات ٣٠,٦٪ كانت في سنة ٧٤/ ٧٥ عندما أقرت الحكومة علاوة بلغت ٦٠ دينار لمواجهة غلاء المعيشة .

وتأتي المصروفات العامة ، مشتريات السلع والخدمات ، في الدرجة الثانية من الأهمية من مجموع الإنفاق الجاري . وقد إرتفعت أهمية المصروفات النسبية من ١٧٪ في عام ٧٢/ ٧٣ إلى ٣٦٪ في عام ٧٥/ ٧٦ . ورغم أن قسماً كبيراً من هذه الزيادات يعكس الإرتفاع الكبير في الأسعار العالمية للسلع المستوردة ، وبالأخص في السنتين الأخيرتين ، إلا أن القسم الأكبر منها يعود إلى التوسع في الإنفاق الحقيقي .

وتأتي التحويلات الداخلية في المرتبة الأخيرة من النفقات الجارية وتمثل ١١٪ من مجموع الإنفاق الجاري الداخلي . وتشمل هذه التحويلات بنوداً عديدة أهمها : المعاشات الإنشائية ، العلاوات الإجتماعية ، دعم الأسعار لبعض السلع الأساسية ، المساعدات المقدمة للهيئة العامة للإسكان وبعض المخصصات الأخرى للشؤون الاجتماعية .

ويلاحظ أن المصروفات على الدفاع والأمن استأثرت بأكبر نصيب من مجموع الإنفاق وكانت أكبر زيادة سجلت (١١٦)٪ سنة ٧٤/ ٧٥ مما رفع نسبة هذه المصروفات إلى المجموع العام للإنفاق الجاري إلى حوالي ٣٣٪ ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٢٤٪ في عام ٧٥/ ٧٦ بسبب هبوط المصروفات هذه بنسبة ٣٠٪ عن العام السابق .

وتأتي الخدمات التعليمية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية وبلغت نسبة هذه النفقات إلى المجموع العام للإنفاق الجاري ٢٤٪ عام ١٩٧٥/ ٧٦ -

أما الإنفاق على الخدمات العامة (مالية ـ تجارية ـ تنظيمية) والخدمات الصحية فقد زادت بشكل كبير لتشكل نسبة ١٢٪ إلى المجموع الكلي للإنفاق .

أما الإنفاق على الخدمات الإسكانية والخدمات الاقتصادية فإنها لم تسجل في المتوسط تغيرات هامة .

ب ـ الإنفاق الرأسمالي

يشمل الإنفاق الرأسمالي نفقات الدولة الإنشائية المباشرة والقروض والإسهام في المؤسسات المحلية . لقد سجل الإنفاق الرأسمالي زيادات ملوحظة في السنوات الثلاث الأخيرة بلغ متوسطها السنوي ٣٤٪ ووصل إجمالي الإنفاق في عام ٧٥/ ٧٦ إلى ١٩٣ مليون دينار أي ما يعادل ١٧٪ من مجموع الإنفاق الداخلي . ويلاحظ أن قسماً ملحوظاً من هذه الزيادات وخصوصاً الزيادة القياسية (٧٠٪) التي تحققت عام ٧٤/ ٧٥ تعكس إلى حد ما إرتفاع الأسعار العالمية لمواد البناء والمعدات وكذلك إرتفاع الأجور والمرتبات بسبب عامل الندرة للفنيين والعمال العاديين .

ويلاحظ أن القسم الأكبر من الإنفاق الإنشائي تركز حول مشاريع الماء والكهرباء ، إذ بلغ الارتفاع في المتوسط السنوي للإنفاق على هذه المشاريع في الثلاث سنوات الأخيرة ١٩٧٢/ ٧٣ ـ ١٩٧٤/ ٧٥ (٤٢٪) يليه الإنفاق على قطاعي النقل والمواصلات (٢٣٪) وعلى الإسكان والمرافق العامة (١٢٪) ومن ثم على الخدمات التعليمية والثقافية (٤و١٠٪) .

وبالإضافة إلى النفقات الإنشائية الحكومية تقدم الدولة مساعدات إقتصادية للشركات والمؤسسات المحلية (حكومية أو مشتركة) إما على شكل قروض بفائدة بسيطة لا تزيد عن ٢٪ أو على هيئة مساهمات . وقد اتخذت هذه المساعدات خطاً متعرجاً في سيرها . فيما زادت من حوالي ١٠ ملايين دينار في سنة ٧٢/٧٣ إلى ٥٩ مليون في عام ٧٣/ ٧٤ هبطت إلى حوالي ٢٠ مليون السنة التالية وارتفعت بعد ذلك لتصل إلى ١٥٧ مليون دينار في عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ .

ج ـ الاستملاكات العامة :

منذ بداية الخمسينات أخذت الدولة باستملاك بعض الأراضي والمنازل وقد أخذت المبالغ المخصصة لهذا الغرض بالتزايد المستمر من ١٥ مليون د. ك عام ٧٢/٧٣ إلى ١٤٧ مليون د. ك. عام ٧٥/٧٦ . أو ما يعادل ١٢٪ من مجموع الإنفاق الداخلي في سنة ١٩٧٥/٧٦ مقابل ٤,٥٪ في سنة ٧٣/٧٤ .

د ـ التحويلات الخارجية .

إكتسبت التحويلات الخارجية أهمية خاصة منذ إتفاقية الخرطوم في سنة ١٩٦٧ والتي بموجبها التزمت الدول العربية المصدرة للنفط بتقديم مساعدات سنوية للدول العربية المواجهة لإسرائيل . وقد زادت هذه المساعدات زيادة كبيرة على أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ونتيجة لارتفاع أسعار النفط لتصل إلى ٣٢٤ مليون دينار في عام ٧٤/ ٧٥ أي ما يزيد عن ثلث مجموع الإنفاق العام . إلا أن هذه المساعدات سجلت إنخفاضاً كبيراً في السنة اللاحقة لتصل إلى ٧٧,٦ مليون دينار وذلك بسبب الإتجاه الجديد للحكومة والرامي إلى تحويل القسم الأكبر من المساعدات الخارجية الحكومية بواسطة مؤسسات التنمية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية والمؤسسات الاستثمارية الأخرى المحلية وذلك لتمويل المشاريع الإنمائية في الدول المستفيدة . وفي عام ١٩٧٦ التزمت الحكومة بتقديم مساعدات مالية مباشرة إلى بعض الدول العربية مما يتوقع معه زيادة التحويلات الخارجية بصورة ملحوظة في السنة المالية اللاحقة .

ميزان المدفوعات : إن الميزات الرئيسية لميزان مدفوعات الكويت شبيهة بميزات أي إقتصاد آخر يهيمن عليه النفط ويتسم بضيق طاقته الاستيعابية . وفي الإمكان تلخيص هذه الميزات بما يلي : ضخامة الأرصدة الدائنة في الحساب الجاري وتصاعد صافي التحويلات الخارجية الرسمية وتحويلات رأس المال الغير نقدي ثم الفائض الإجمالي الذي ينعكس في صافي الزيادة في الاحتياطيات الرسمية في الخارج[1] (جدول ٤٥ و٤٥/١) .

لقد شهد فائض الحساب الجاري في عام ١٩٧٦ زيادة مقدارها ٩ في المائة إذ بلغ ٢,١٩٤ بليون دينار كويتي بعد أن كان ٢,٠١٦ بليون دينار كويتي عام ١٩٧٥ مما يعكس التحسن في الميزان التجاري وصافي حساب الخدمات . ولكن بالنظر إلى الزيادة الحادة في إنسياب صافي رأس المال للخارج فإن فائض ميزان المدفوعات قد سجل إنخفاضاً ملحوظاً (١٥ في المائة) في عام ١٩٧٦ ومع أن التقديرات تشير إلى أن الواردات قد ارتفعت بمعدل أسرع بكثير من معدل إرتفاع الصادرات ، حيث بلغ معدل إرتفاع الواردات ٤٠ في المائة بينما بلغ معدل إرتفاع الصادرات ١٥ في المائة ، فإن الزيادة المطلقة في الأخير قد فاقت ما يلزم لمواجهة إرتفاع الطلب على الواردات مما أدى إلى تحسن الرصيد التجاري بنسبة ٤ في المائة ووصوله إلى ١,٧٦ بليون دينار كويتي . ومع أن النمو في قيمة الواردات قد تصاعد بحدة في عام ١٩٧٤ (٥٢ في المائة) وفي عام ١٩٧٥ (٦٦ في المائة) بسبب الزيادة الكبيرة في مجمل طلب الاستيراد الناجم عن التوسع الحاد في مصروفات الحكومة والارتفاع الملموس في الأسعار كذلك ، فإن نمو قيمة الواردات قد تراجع في عام ١٩٧٦ بسبب إزدحام الموانئ من ناحية والزيادة النسبية الطفيفة في تكاليف الاستيراد بالمقارنة مع السنتين السابقتين من ناحية أخرى . وقد كان معظم الزيادة في عام ١٩٧٦ نتيجة إرتفاع ملحوظ في الواردات

---

(١) البنك المركزي الكويتي ، التقرير الإقتصادي لعام ١٩٧٦ ، ص ٩٣ ـ ٩٨ .

من المواد الاستهلاكية والسلع الوسيطة (وأغلبها مواد إنشائية تعكس إزدهار حركة البناء والتشييد) .

إن صادرات قطاع النفط ، التي شكلت ٩٢ في المائة من مجمل الصادرات ، قد زادت بنسبة ١٤ في المائة نتيجة إرتفاع الطلب العالمي وتصاعد الأسعار في أوكتوبر ١٩٧٥ (بنسبة ١٠ في المائة) الذي ظهرت آثاره كاملة في عام ١٩٧٦ ، أما الصادرات الغير نفطية ، (بما فيها إعادة الصادرات) فقد زادت بمعدل أقل من معدل عام ١٩٧٥ (٢٥ في المائة بالمقارنة مع ٤٥ في المائة ومع هذا فإن الزيادة في عام ١٩٧٦ كانت ترجع كلياً إلى نمو إعادة الصادرات إلى البلدان المجاورة التي عانت من مشكلة إزدحام الموانئ . والواقع إن الصادرات ذات المنشأ الكويتي ، التي زادت بنسبة ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٥ ، قد انخفضت بشكل ملحوظ (٢٥ في المائة) بسبب إنخفاض قيمة الصادرات من الأسمدة من جراء النقص في الطلب العالمي وهبوط الأسعار . هذا وقد أثر تزايد الطلب المحلي على بعض المنتجات المصنعة فأدى إلى إنخفاض الصادرات ذات المنشأ المحلي .

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية حقق حساب الخدمات (صافي) فائضاً كان مرده بصورة رئيسية إيراد رأس المال المستثمر في الخارج من جانب القطاعين العام والخاص ، وكذلك خدمات النقل الأخرى التي لا صلة لها بنشاطات الاستيراد والتصدير . وفي عام ١٩٧٦ إرتفع هذا الفائض بنسبة ٣٣ في المائة ، إلى ٤٦٨ مليون دينار كويتي ، أي ما يوازي ٤٤ في المائة من إجمالي واردات الكويت ويعزى التحسين في صافي حساب الخدمات إلى استمرار النمو في إيراد الاستثمار وخدمات النقل الأخرى . وبالرغم من هبوط أسعار الفائدة العالمية فإن صافي إيراد الاستثمار قد ارتفع بنسبة ٣٢ في المائة مما يعكس إزدياد حجم موجودات الكويت الخارجية خصوصاً استثمارات الحكومة التي زاد إيرادها بأكثر من ٤٧ في المائة وشكل ما نسبته ٥٣ في المائة من صافي إيراد الاستثمارات الأجنبية . وأما صافي إيراد النقد الأجنبي من خدمات النقل الأخرى فقد ارتفع بنسبة ٣٩ في المائة بفعل زيادة مبيعات وقود السفن والطائرات ، بالإضافة إلى حصيلة مؤسسة

الخطوط الجوية الكويتية وشركة الملاحة الكويتية من النقد الأجنبي . وفي جانب المدفوعات من حساب الخدمات ، فإن أكبر بندين فيه هما مصروفات سفر المقيمين في الكويت ، التي قدر أنها إزدادت بنسبة ٢٢ في المائة فبلغت ٦٧ مليون دينار كويتي في عام ١٩٧٦ ، ثم مدفوعات الحكومة إلى الخارج (٥٠ مليون دينار كويتي) التي شملت مصروفات السفارات والبعثات الكويتية بالخارج وأتعاب المستشارين وأجور الخدمات المتعلقة بعمليات النفط . وتشمل الأخيرة الخصم (البالغ ١٥ سنتاً / للبرميل) الممنوح لكل من شركة بي بي وغولف على الأسعار التي تدفعها هاتان الشركتان عن مشترياتهما من نفط الكويت مقابل خدمات معينة بموجب إتفاقية ١ ديسمبر ١٩٧٥ المعقودة معهما .

إن التحويلات الخاصة (تحويلات غير الكويتيين إلى الخارج) تعكس جزئياً تزايد النشاطات الاقتصادية وما يرافقها من إرتفاع في إعداد اليد العاملة الوافدة ،، والمقرر أن هذه التحويلات قد إزدادت بنسبة ١٥ في المائة فبلغت ٩٢ مليون دينار كويتي .

جدول ٤٥

ميزان المدفوعات ١٩٧٥ و١٩٧٦

(مليون دينار كويتي)

البيان	١٩٧٥		١٩٧٦	
	مدين	دائن	مدين	دائن
١ ـ السلع والخدمات (صافي)		٢٠١٦,٠		٢١٩٤,٠
الميزان التجاري		١٦٩٥,٠		١٧٥٨,٠
الصادرات وإعادة الصادرات		٢٤٥٩,٠		٢٨٢٨,٠
منها صادرات النفط والغاز		(٢٢٨٩,٠)		(٢٦١٥,٠)
الواردات	٧٦٤		١٠٧٠,٠	
الذهب غير النقدي	٣٢	٢,٠	٣٤,٠	٢,٠
الخدمات (صافي)		٣٥١,٠		٤٦٨,٠
الشحن والتأمين		١٤,٠		١٧,٠
خدمات النقل (أخرى)	٣٣	١٠٠,٠	٣٥,٠	١٢٨,٠
السفر	٥٥	٢٤,٠	٦٧,٠	٣٠,٠
الدخل من الاستثمار	٣٨	٣٧٢,٠	٣٦,٠	٤٧٧,٠
الحكومة	(-)	(١٧٣)	(-)	(٢٥٥)
المؤسسات المالية	(١٢)	(٧٢)	(٢٠)	(٨٢)
باقي القطاع الخاص	(٢٦)	(١٢٧)	(١٦)	(١٤٠)
خدمات حكومية أخرى	٣٧	٧	٥٠	٩
خدمات أخرى	٧	٤	١٠	٥
٢ ـ التحويلات الخارجية الخاصة	٨٠		٩٢	
٣ ـ إجمالي الحساب الجاري (١ + ٢)		١٩٣٦,٠		٢١٠٢,٠

المصدر : بنك الكويت المركزي، التقرير الإقتصادي لعام ١٩٧٦ .

تابع جدول ٤٥
تابع ميزان المدفوعات

	١٩٧٥		١٩٧٦	
	مدين	دائن	مدين	دائن
٤ ـ رأس المال غير النقدي				
والتحويلات الرسمية (صافي)	٧٨٩,٠		١٢٤٩,٠	
التحويلات الرسمية	٢٢٨,٠		٥٩,٠	
الاستثمار المباشر	٤٧,٠		١١٧,٠	
ـ الحكومة	(٢٠,٠)		(٨٥,٠)	
ـ صندوق التنمية الكويتي	(٦,٠)		(١٧,٠)	
ـ مؤسسات الاستثمار الأخرى	(٢١,٠)		(١٥,٠)	
القروض (صافي)	١١,٠		٣٥,٠	
ـ صندوق التنمية الكويتي	(٢٢,٠)	(٧,٠)	(٤٩,٠)	(٦,٠)
ـ مؤسسات الاستثمار الأخرى	(١٢,٠)	(١٦,٠)	(٣٦,٠)	(٤٤,٠)
رؤوس الأموال غير النقدية	٢٨٨,٠		٤٢٥	
ـ القطاع النفطي		(٥٨)	(٢٢١)	
ـ الحكومة	(١٨٥,٠)		(١٣٢,٠)	
ـ صندوق التنمية الكويتي	(٩١,٠)		(٥,٠)	
ـ مؤسسات الاستثمار	(٣٢,٠)		(١٧,٠)	
ـ البنوك المتخصصة	(٣٨,٠)		(٥٠,٠)	
باقي القطاع الخاص[١]	٢١٥,٠		٦١٣,٠	
٥ ـ البنوك التجارية	٢٧		٩٤,٠	
المطلوبات		٢٦,٠		١٥٥,٠
الموجودات	٥٣,٠		٦١,٠	
الإجمالي (٣ + ٤ + ٥)		١١٢٠,٠		٩٤٧,٠

(١) الرصيد المتبقى ، ويعكس جزئياً صافي الحذف والخطأ ولكن معظمه يمثل تحويلات رأس المال الخاص للخارج.

تابع جدول ٤٥

تابع ميزان المدفوعات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

	١٩٧٥		١٩٧٦	
	مدين	دائن	مدين	دائن
٦ ـ الاحتياطي والبنود المتصلة به (صافي)	١١٢٠,٠		٩٤٧,٠	
بنك الكويت المركزي (موجودات)	٩٢,٠		٦٣,٠	
ـ الذهب النقدي	(٦,٠)	(-)	(٢٠,٠)	(-)
ـ الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	(١١٢,٠)	(-)	(٤٨,٠)	(-)
ـ موجودات أخرى	(-)	(٢٦,٠)	(-)	(٥,٠)
وزارة المالية[1]	١٠٢٨,٠		٨٨٤,٠	

(١) تقديري، وهو لعام ١٩٧٥ على أساس البيانات المتوفرة للفترة ٣١ مارس ١٩٧٥ ـ ٣١ يناير ١٩٧٦ ، ولعام ١٩٧٦ على أساس البيانات المتوفرة للفترة ٣١ يناير ـ ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ .

جدول
ميزان المدفوعات

بالمليون دينار

المعاملات	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨
رصيد المعاملات الجارية	٢٠٢,٢	١٧٤,٣	١٨٥,٧
معاملات قطاع النفط	٣١٥,٤	٣١٩,٢	٣١٥,٥
إيرادات الحكومة من النفط	٢٩٢,١	٢٩٣,٥	٢٧٧,٧
إتفاق شركات النفط	٢٣,٣	٢٥,٧	٣٣,٠
معاملات شركة البترول أبو ظبي	-	-	٤,٨
معاملات جارية أخرى	-١١٣,٢	-١٤٤,٩	-١٢٩,٨
الصادرات (فوب)	١٤,٥	١٥,٥	٢٠,٩
الواردات (سيف)	-١٧٦,١	-٢١٩,٠	-٢١٣,١
النقل والتأمين والسفر	-٢٦,٨	-٢٣,٠	-٢٧,١
دخل الاستثمارات الخارجية	٧٥,٢	٨١,٦	٨٩,٥
أخرى	-	-	-
رصيد المعاملات الرأسمالية	-١٤٤,٣	-١٥٥,٥	-١٢٥,٠
التحويلات الرأسمالية غير نقدية	-١٣٢,٨	-١٥٤,٤	-١٢٢,٤
تحويلات جارية حكومية	-١٥,٣	-٦٥,٩	-٤٩,١
تحويلات جارية غير حكومية	-٢,٨	٤,٥	١,٨
تحويل رؤوس الأموال الخاصة	-١١٤,٧	-٩٣,٠	-٧٥,١
القروض	-١١,٥	-١,١	-٢,٦
صافي القروض الحكومية	-٥,٥	٤,١	٣,١
الصندوق الكويتي	-٦,٠	-٥,٢	-٥,٧
رصيد القطاع النقدي	-٥٧,٩	-١٨,٨	-٦٠,٧
صافي موجودات البنوك التجارية	-٦٢,٠	-١,٦	-٥٤,٠
صافي موجودات الحكومة	٤,١	-١٧,٢	-٦,٧

المصدر : وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٤ - ١٩٧٦

١/٤٥

١٩٦٦/٦٧ - ١٩٧٤/١٩٧٥

٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤
١٩٦,٨	٢١٨,٩	٤٢٠,٨	٤٤٨,٨	٩٧٩,٨	٢١٣٧,٤
٣٤٤,٢	٣٥١,٣	٥٢٧,٩	٥٤٨,٥	١٠٨٤,٦	٢٣٦٩,٣
٢٩١,٦	٣٢١,١	٥٠٠,٧	٥٠٤,٢	٩٨٩,٧	٢٢٠٣,٥
٤١,٥	٢٧,٨	١٩,٨	٢٦,١	٢٣,٠	٢٥,٠
١١,١	٢,٤	٧,٤	١٨,٢	٧١,٩	١٤٠,٨
-١٤٧,٤	-١٣٢,٤	-١٠٧,١	-٩٩,٧	-١٠٤,٨	-٢٣١,٩
٢٧,٠	٢٦,٤	٣٧,٨	٥٣,٣	٧٤,٦	١٣٠,٥
-٢٥٥,٩	-٢٤٠,٦	-٢٤١,٢	-٢٦٦,٦	-٣٢٥,٥	-٥٥٢,٦
-٢٣,٠	-٢١,٠	-١٢,٤	-١١,٩	-٤,٧	-٢١,٨
١٠٤,٥	١٠٢,٨	١٠٨,٧	١٢٥,٥	١٤١,٤	٢٠٢,٦
-		-	-	-	٩,٤
-١٣٠,٦	-٩٣,٩	-١٠٢,٠	-١٤٠,٥	-٢٤٤,٠	-١٠٢٢,٦
-١٢٩,٢	-١٠٠,٢	-١٠٥,١	-١٣٠,٩	-٢٤٤,٧	-٨٩٤,٣
-٥٠,١	-٤٠,٩	-٣٧,٦	-٤٦,٣	-٩٠,٨	-٢٨٦,٧
٠,٩	-	-٤٢,٥	-١١,٧	-٤٥,٠	٧٥,٠
-٧٩,٩	-٥٩,٣	-٢٥,٠	-٩٦,٣	-١٠٨,٩	-٥٣٢,٦
-١,٤	٦,٣	٣,١	-٦,٩	٠,٧	-١٢٨,٣
٣,٣	٤,٥	٧,٤	-٦,١	٤,٤	١٦,٧
-٤,٧	١,٨	-٤,٣	-٣,٥	-٣,٧	-١٤٥,٠
-٦٦,٢	-١٢٥,٠	-٣١٨,٨	-٣٠٨,٣	-٧٣٧,٨	-١١١٤,٨
١٣,٠	-٢٤,٥	-٢٧,٦	٨,٤	٥,٣	٢٣,٣
-٧٩,٢	-١٠٠,٥	-٢٩١,٢	-٣١٦,٧	-٧٤٣,١	-١١٣٨,١

ومما يلفت النظر في ميزان مدفوعات عام ١٩٧٦ الزيادة البارزة (٥٨ في المائة) في صافي انتقال رأس المال غير النقدي إلى الخارج . فبينما انخفضت التحويلات الرسمية (التي تتم بصورة رئيسية إلى عدد من البلدان العربية) بشكل ملحوظ في عام ٧٦ إلى ٥٩ مليون دينار فإن بقية تحويلات رأس المال الصافية قد إزدادت بنسب كبيرة . فالاستثمارات المباشرة في الخارج تضاعفت مرة ونصف المرة تقريباً وبلغت ١١٧ مليون دينار كويتي ، وكان كامل هذه الزيادة في الاستثمارات المباشرة العائدة للحكومة من ناحية وللصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من ناحية أخرى . وكذلك فإن صافي القروض الخارجية قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات وبلغت ٣٥ مليون دينار كويتي ، كما بلغ صافي المدفوع من قروض الصندوق الكويتي الممنوحة بشروط ميسرة إلى البلدان النامية ٤٣ مليون دينار كويتي وبالرغم من أن مؤسسات الاستثمار ضاعفت قروضها الجديدة للخارج ثلاثة أضعاف ، ٣٦ مليون دينار كويتي ، فإنها كما حدث في السنة الماضية قد حصلت على أموال من الخارج بلغت ٤٤ مليون دينار مما غطى كامل هذه القروض وجزء من إستثماراتها الخارجية الأخرى . ولقد زاد صافي رأس المال غير النقدي المحول خارج البلاد (ومعظمه استثمارات قصيرة الأجل) بنسبة تبلغ حوالي ٤٨ في المائة ، إلى ٤٢٥ مليون د.ك. أكثر من نصفه تسهيلات تجارية لمدة ٦٠ يوماً قدمتها الحكومة إلى شركات النفط الأجنبية التي تشتري النفط الكويتي . وهناك جزء ملحوظ آخر منه (قدره ١٣٢ مليون د.ك بالمقارنة إلى ١٨٥ مليون د.ك في سنة ١٩٧٥) يمثل مساعدات رسمية إلى الدول النامية . ولقد شهدت محفظة استثمارات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، والمؤسسات الاستثمارية والبنوك المتخصصة ، زيادة بلغت ٧٢ مليون د.ك. أو ما يقل عن نصف زيادتها عام ١٩٧٥ . ويقدر أن الجزء الأكبر من هذا الانخفاض النسبي كان في محفظة استثمارات الصندوق الكويتي وذلك لحاجته للأموال السائلة لمواجهة الارتفاع في المعونات التي يقدمها لاغراض التنمية . كذلك انخفض معدل نمو محفظة استثمارات المؤسسات الاستثمارية انخفاضاً ملحوظاً بحكم توسع تلك المؤسسات في نشاطاتها المحلية .

إن انفتاح الاقتصاد في الكويت يجعل من الصعب تجميع البيانات عن حركة رأس المال الخاص خارج المؤسسات المالية والاستثمارية وبالتالي فإن المبلغ الأخير المتبقي تحت بند « التحويلات الرسمية وتحويلات رأس المال غير النقدي » إنما يمثل جزئياً صافي الخطأ والحذف وغالبياً صافي رأس المال الخاص الخارج من البلاد . ويبدو في العام ١٩٧٦ أن هذا المبلغ (٦١٣ مليون د.ك) كبير نسبياً إذا ما قورن بالمبلغ المقابل له في سنة ١٩٧٥ (٢١٥ مليون د.ك.) . وقد يرجع السبب في ذلك جزئياً إلى طبيعة التقديرات الأولية لميزان مدفوعات ١٩٧٦ ، إلا أن المبلغ مع ذلك يعكس ضخامة تدفق صافي رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج في عام ١٩٧٦ . ويعتقد أن الجزء الأكبر من هذه الأموال قد خرج في الربع الأخير من العام .

ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة عوامل رئيسية منها ركود سوق العقار والأسهم المحلية بدأ من سبتمبر ١٩٧٦ أو قبل ذلك بقليل ، ثم شدة إقبال المقيمين في الكويت على المساهمة والاكتتاب في بضع شركات عربية كبرى تأسست حوالي نهاية السنة . ومن الممكن أن نلاحظ أن شدة الإقبال على الاكتتاب في الشركات الجديدة وحدها قد أدت إلى خروج ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون د.ك. من البلاد وأن الجزء الأكبر من هذه الأموال قد عاد إلى البلاد في مطلع عام ١٩٧٧ بعد إنتهاء عمليات تخصيص الأسهم لمختلف فئات المساهمين . أما موجودات البنوك التجارية فقد نقصت من ٤٤٥ مليون د.ك في عام ١٩٧٥ إلى ٣٥١ مليون د.ك. عام ١٩٧٦ وذلك نتيجة للارتفاع في التزامات البنوك الخارجية الذي بلغ ٩٤ مليون د.ك.

إن الفائض العام لميزان المدفوعات لسنة ١٩٧٦ ، انخفض إلى ٩٤٧ مليون د.ك. بعد أن كان ١١٢٠ مليون د.ك. عام ١٩٧٥ قد تحول إلى زيادة صافية في الاحتياطيات الأجنبية الخاصة بكل من بنك الكويت المركزي ووزارة المالية ، إذ بلغت تلك الزيادة ٦٣ مليون د.ك. و٨٨٤ مليون د.ك. لهاتين الجهتين على

التوالي . وقد واصلت الكويت في إدارة احتياطياتها الأجنبية مراعاة عناصر المخاطرة والسيولة إلا أنه قد حدث مؤخراً بعض التحول نحو الاستثمارات ذات الآجال الطويلة . كذلك فإن الوزارة قد واصلت تنفيذ عملياتها المالية بصورة من شأنها ألا تحدث أي أثر على أسواق الصرف الأجنبية .

أما التحويلات الرسمية والقروض الميسرة من الصندوق الكويتي والقروض والاستثمارات المباشرة من مؤسسات الاستثمار فقد تجاوزت ٣٠٠ مليون دينار كويتي لعام ١٩٧٦ أي حوالي ١١ في المائة من مجموع حصيلة الكويت من تصدير النفط في ذلك العام . ومع أن الجزء الأكبر من هذه المعونات يوجه إلى البلدان العربية فإن نصيب البلدان النامية الأخرى قد ارتفع بنسبة ملحوظة . ففي حين ارتفع مجمل رصيد القروض والاستثمارات التي تمت من خلال الصندوق الكويتي ومؤسسات الاستثمار بنسبة ٣٥ في المائة ليبلغ ١٨٦ مليون د.ك. في البلدان العربية غير النفطية فإن مجمل القروض والاستثمارات في البلدان النامية الأخرى قد ازداد بنسبة ٧٠ في المائة إلى ٤٠ مليون د.ك. ويتضح هذا الاتجاه بجلاء أكثر من خلال زيادة القروض الجديدة التي أبرمها الصندوق الكويتي مع البلدان النامية غير العربية ، والتي زادت بنسبة ٤٣ في المائة إلى حدود ٥٠ مليون د.ك. عام ١٩٧٦ وفاقت بذلك القروض المقدمة إلى البلدان العربية التي إنخفضت في الواقع بنسبة ٢٨ في المائة وبلغ مجموعها ٤٣ مليون د.ك.

الفصل الثالث

اقتصاديات
دولة الامارات العربية المتحدة

بعض المعلومات الاساسية عن دولة الإمارات

المساحة	٧٧٧٠٠ كم٢
عدد السكان	٦٥٢٩٣٦ نسمة
متوسط دخل الفرد	١١٠٦٠ دولار أمريكي(١)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
إنتاج النفط (بآلاف البراميل يوميا)	١٥٢٩	١٦٥٣	١٤٠٣	١٩٧٢
إيرادات النفط بمليون درهم	٣٥٧٣	١٦٢٨٠	١٨٢١٦	-
صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات	٢١٩٤	١٧٧٧٥	١٥٢٩٣	

تاريخ المشاركة النفطية	١٩٧٤/٩/١
نسبة المشاركة النفطية	٦٠٪ من أسهم شركة نفط أبو ظبي
إحتياطات النفط	٣٠٥٠٠ مليون برميل
إحتياطات الغاز	٢٢٥٠٠ بليون قدم مكعب
عمر النفط التقديري	٤٤ عاماً
عمر الغاز التقديري	٥٠ عاماً

لمصدر: مجموعة البيانات الواردة في طلب الدراسة عن اقتصاديات دولة الامارات

المساحة وعدد السكان

تبلغ مساحة دولة الإمارات ٧٧٧٠٠ كيلومتر مربع وتقع في قلب الخليج العربي ويحدها من الشمال الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان .

وتتكون دولة الإمارات من سبع إمارات هي أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القيون ،رأس الخيمة ، الفجيرة وتتوزع المساحة وكذلك عدد السكان فيها كما هو وارد في الجدول التالي :

الإمارة	المساحة بالكليومتر المربع	النسبة المئوية للمساحة	عدد السكان
أبو ظبي	٦٧٣٤٠	٪٨٦,٦	٢٣٥٦٦٢
دبي	٣٨٨٥	٪٥,٠	٢٠٦٨٦١
الشارقة	٢٥٩٠	٪٣,٣	٨٨١٨٨
عجمان	٢٥٩	٪٣٣	٢١٥٦٦
أم القيون	٧٧٧	٪١,٠	١٦٨٧٩
رأس الخيمة	١٦٨	٪٢,١٧	٥٧٢٨٢
الفجيرة	١١٦	٪١,٥٠	٢٦٤٩٨
	———		———
	٧٧٧٠٠		٦٥٢٩٣٦

جدول ٤٦
تطور إنتاج النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٥

(بالاف برميل)

الإمارات والشركة	السنوات						
	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
أبو ظبي نفط أبو ظبي	١٢٩٨٩٧	١٥٥٠٩٣	٢٠٩٨٥٩	٢٢٢٩١٩	٢٨٨٧١٨	٣٣٥٠٢٠	٣٢٧١٠٩
مناطق أبو ظبي البحرية	٨٨٩٠٠	٩٨١٤٠	١٣١١١٨	١٦١٢٥٨	١٨٥١٥٩	١٦٨٤٩٠	١٥٤١٥٥
توتال أبو البكوش	-	-	-	-	-	٦٥٩١	٢٣٤٠٠
نفط أبو ظبي اليابان	-	-	-	-	١٧٣٩	٥٠٣٨	٧٦٧١
الجملة	٢١٨٧٩٧	٢٥٣٢٣٣	٣٤٠٩٧٧	٣٨٤١٧٧	٤٧٥٦١٦	٥١٥١٣٩	٥١٢٣٣٥
دبي ـ شركة نفط دبي	٣٥٦٢	٣٠٩٤٩	٤٥٣٢٣	٥٥٥٩٦	٨١١٥١	٨٨٣١٨	٩١٦٣٥
الشارقة ـ شركة بترول الهلال	-	-	-	-	-	١٨٢٥٠	٢٠٠٧٥
الجملة	٢٢٢٣٥٩	٢٨٤١٨٢	٣٨٦٣٠٠	٤٣٩٧٧٣	٥٥٦٧٦٧	٦٢١٧٠٧	٦٢٤٠٤٥

* البيانات المدرجة بيانات المصدر لعدم توفر بيانات الإنتاج السنوي .

* مديرية البترول ، أبو ظبي ، التقرير الاحصائي السنوي ، ١٩٧٦ .

جدول ٤٧
تطور الانتاج اليومي للنفط في دولة الامارات العربية المتحدة
عن الأعوام من ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٥

(ألف برميل)

	الإمارة والشركة المنتجة	السنوات						
		١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
أبوظبي	نفط أبوظبي المحدودة	٣٥٦	٤٢٥	٥٧٥	٦١١	٧٩٤	٩١٨	٨٩٦
	مناطق أبوظبي البحرية	٢٤٣	٢٦٩	٣٥٩	٤٤٢	٥٠٧	٤٦١	٤٢٢
	توتال أبو البكوش	-	-	-	-	-	١٨	٦٤
	نفط أبوظبي اليابان	-	-	-	-	٨	١٤	٢١
	الجملة	٥٩٩	٦٩٤	٩٣٤	١٠٥٣	١٣٠٩	١٤١١	١٤٠٣
دبي	شركة نفط دبي	٣٤	٨٦	١٢٥	١٥٣	٢٢٠	٢٤٢	...
الشارقة	شركة بترول الهلال	-	-	-	-	-	...	...
	الجملة *	٦٣٣	٧٨٠	١٠٥٩	١٢٠٦	١٥٢٩	١٦٥٣	١٤٠٣

* لا تشتمل شركة بترول الهلال .

المصدر : مديرية البترول في أبوظبي ، التقرير الاحصائي السنوي ١٩٧٦

جدول ٤٨
تطور صادرات النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٦٩ حتى عام ١٩٧٥

(بالاف برميل)

	الإمارة والشركة المنتجة	السنة					
		١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
أبوظبي	نفط أبوظبي المحدودة	١٢٩٦٣٧	١٥٥٦٨٠	٢٠٨٢١٤	٢٢٣٨٢٨	٢٨٥٤٦٥	٣٣٣٩٥١	٣٢٧٧٥٣
	مناطق أبوظبي البحرية	٨٩١٨٧	٩٧٨٥٤	١٣٠٨٤٨	١٦٠٣٨٤	١٨٥١٩٥	١٦٦٩١١	١٥٤٨٩١
	توتال أبو البكوش	-	-	-	-	-	٦٣١٤٠	٢٣٥٧٦
	نفط أبوظبي اليابان	-	-	-	-	١٤٥٣	٤٥٢٦	٧٨٤١
	الجملة	٢١٨٨٢٤	٢٥٣٥٣٤	٣٣٩٠٦٢	٣٨٤٢١٢	٤٧٢١١٣	٥١١٧٠٢	٥١٤٠٧١
دبي	شركة نفطدبي	٣٥٦٢	٣٠٩٤٩	٤٥٣٢٣	٥٥٥٩٦	٨١١٥١	٨٨٣١٨	٩١٦٣٥
الشارقة	شركة بترول الهلال	-	-	-	-	-	١٨٢٥٠	٢٠٠٧٥
	الجملة	٢٢٢٣٨٦	٢٨٤٤٨٣	٣٨٤٣٨٥	٤٣٩٨٠٨	٥٥٣٢٦٤	٦١٨٢٧٠	٦٢٥٧٨١

المصدر : مديرية البترول في أبوظبي ، التقرير الإحصائي السنوي ١٩٧٦

جدول ٤٩

تطوير معدل التصدير اليومي للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال الفترة من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٥

(بالاف برميل)

	الإمارة والشركة المنتجة	السنوات						
		١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
أبو ظبي	نفط أبو ظبي المحدودة	٣٥٥	٤٢٧	٥٧٠	٦١٣	٧٨٢	٩١٥	٨٩٨
	مناطق أبو ظبي البحرية	٢٤٤	٢٦٨	٣٥٨	٤٣٩	٥٠٧	٤٥٧	٤٢٤
	توتال أبو البكوش	-	-	-	-	-	١٧	٦٥
	نفط أبو ظبي اليابان	-	-	-	-	١٠	١٢	٢١
	الجملة	٥٩٩	٦٩٥	٩٢٨	١٠٥٢	١٢٩٩	١٤٠١	١٤٠٨
دبي	شركة نفط دبي	١٠	٨٥	١٢٤	١٥٢	٢٢٠	٢٤٢	٢٥١
الشارقة	شركة بترول الهلال	-	-	-	-	-	-	-
	الجملة	٦٠٩	٧٨٠	١٠٥٢	١٢٠٤	١٥١٩	١٦٤٣	١٦٥٩

المصدر : مديرية البترول في أبو ظبي ، التقرير الاحصائي السنوي ١٩٧٦

أما عدد السكان فيبلغ ٦٩٣٠٠٠ نسمة حسب إحصاءات ١٩٧٥ وبذلك تكون الكثافة ٨,٥ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

أما معدل النمو السكاني فقد بلغ ٢,٧ في المائة للفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ .

الموارد الطبيعية والبشرية

البترول : الإنتاج والتصدير

لقد تطور إنتاج البترول الخام في دولة الإمارات بمعدل وسطي سنوي قدره ٢٤,٣ في المائة خلال الأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ فوصل إلى ٦٢١ مليون برميل عام ١٩٧٤ . (أنظر جدول رقم ٤٦ و٤٧) . وفي عام ١٩٧٥ زاد الإنتاج بمعدل ١ في المائة فقط ليصل إلى ٦٢٥ مليون برميل . أما في عام ١٩٧٦ فقد وصل الإنتاج إلى ٧٢٠ مليون برميل في السنة أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة عن العام السابق[١] .

ويتبين من الجدول السابق أن ٨٠ في المائة من مجموع الإنتاج يتم في إمارة أبو ظبي يليها إمارة دبي حيث تنتج ١٥ في المائة من مجموع الإنتاج والباقي في الشارقة[٢] .

وكما هو موضح في الجدول ٤٨ و٤٩ فإن مجموع الإنتاج تقريباً قد صدر إلى خارج البلاد بسبب عدم وجود مصافي ذات قيمة تذكر في دولة الإمارات . على أنه قد تغير هذا الواقع عندما انتهت مصفاة أم النار في منتصف عام ١٩٧٦ حيث طاقتها اليومية ١٥٠٠٠ برميل .

أما أسواق التصدير الرئيسية لنفط أبو ظبي فهي أوربا الغربية (٤٦ في

(١) إحصاءات منشورة في التقرير السنوي لمنظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (أوبك) ١٩٧٧ .

(٢) لقد ابتدأ إنتاج الشارقة في عام ١٩٧٤ فقط .

المائة من مجموع الصادرات) ثم اليابان (٣٠ في المائة) فالولايات المتحدة (٦,٦ في المائة) وأمريكا الجنوبية (٦,٧) في المائة .

أسعار النفط

ظلت الأسعار المعلنة للنفط في دولة الإمارات ثابتة سنوات طويلة . ولم تتغير إلا بعد توقيع إتفاقية طهران (١٩٧١/٢/١) واتفاقية جنيف الأولى (٧٢/١/١) والثانية (١٩٧٣/٦/١) حيث زادت من ١,٨٠ دولار للبرميل إلى ٢,٩ دولار للبرميل . وفي ١٠/١٦ ١٩٧٣ زادت الأسعار إلى ٦ دولار للبرميل على أثر قرار وزراء نفط دول الأوبيك (جدول ٥٠)

(جدول رقم ٥٠)

السنة	شركة نفط أبو ظبي	شركة (شركة دبي	الشارقة بترول الهلال)
١٩٧٣			-
من ١/١ حتى ٧٣/٣/٣١	٢,٦٥٤	٢,٥٣٤	-
من ١/١ حتى ١/٣٠	٢,٩٦٨	٢,٨٣٤	
من ١٠/١٦ حتى ١٠/٣١	٦,٠٤٥	٥,٠٠٥	-
١٩٧٤			
من ١/١ حتى ١٠/١	١٢,٦٣٦	١١,٥٩٥	١٢,٠٥٦
١١/١ حتى ١٢/١	١٢,٢٣٦	١١,١٩٥	١١,٦٥٦
١٩٧٥			
من ١/١ حتى ٩/١	١١,٦٨٦	١١,١٩٥	١١,٦٥٦
١٠/١ حتى نهاية العام	١٢,٨١٥	١٢,٣١٦	١٢,٨٢٢
١٩٧٧	١٣,٤٤٠		

وفي بداية عام ١٩٧٤ زادت أسعار النفط لدول الأوبك ومنها نفط أبو ظبي بنسبة تعادل ١٣٠ في المائة . بعد ذلك انخفضت الأسعار المعلنة بمعدل ٤٠ سنتاً للبرميل على أثر القرار المشترك لكل من السعودية وقطر والإمارات والقاضي بتخفيض الأسعار وزيادة الريع وضريبة الدخل اعتباراً من ١/ ١١/ ١٩٧٤ ، وذلك بغرض تقليل الفارق بين أسعار البيع المباشر من قبل الدول المنتجة الذي يساوي ٩٣ في المائة من الأسعار المعلنة وبين الأسعار التي تعرضها شركات النفط الكبرى والتي تكلفها في العادة ما يساوي ضريبة الدخل والريع وكلفة الانتاج عن كل برميل .

ثم زادت الأسعار بمعدل ١٠ في المائة عام ١٩٧٥ . وكذلك أيضاً بنسبة ١٠٪ في عام ١٩٧٧ .

إتفاقيات المشاركة

في عام ١٩٧٣ حصلت حكومة أبو ظبي على ٢٥ في المائة من أسهم شركة نفط أبو ظبي المحدودة وشركة مناطق أبو ظبي البحرين على أن تقوم ببيع ٩٠ في المائة من الانتاج الخاص بحصتها إلى شركائها الأجانب . وفي أيلول من عام ١٩٧٤ زادت نسبة مشاركة الحكومة إلى ٦٠ في المائة من أسهم الشركتين المذكورتين على أن تقوم الحكومة ببيع ٦٦ في المائة من حصتها من الانتاج إلى شركاتها وأن تسوق بنفسها الباقي . وبقيت حصة الحكومة من الشركات الثلاث الصغيرة الباقية على ما كانت عليه وهي ٥١ في المائة من أسهم كل منها .

أما بالنسبة لدبي فمن المعتقد أنها حصلت على أسعار تعادل مشاركتها بنسبة ٢٥ في المائة من الانتاج ثم ٦٠ في المائة من الانتاج . وفي تموز / يوليو ١٩٧٥ حصلت الحكومة في دبي على كامل أسهم شركة نفط دبي وشركة دبي للمناطق البحرية مقابل تعويض قدره ١١٠ مليون دولار .

شركة نفط أبو ظبي الوطنية

أسست هذه الشركة عام ١٩٧١ وذلك لإدارة حصة الحكومة في شركات

النفط العاملة في البلاد . إضافة إلى تسويق منتجات النفط في البلاد وإنشاء الشركات البترولية سنواء بمفردها أو بمشاركة شركاء أجانب . وبموجب إتفاقية المشاركة لعام ١٩٧٣ كان يتوجب على شركة نفط أبو ظبي الوطنية أن تسوق ٢,٥ في المائة من الانتاج . وقد قامت الشركة ببيع كامل حصتها إلى شركة النفط اليابانية . وبموجب إتفاقية عام ١٩٧٤ جعلت حصة الحكومة ٦٠ في المائة من أسهم شركات النفط العاملة إرتفعت الحصة التي تسوقها الشركة الوطنية من الإنتاج إلى ٢٠ في المائة ولكنها لم تسوق سوى ٦,٥ في المائة من الانتاج . وفي عام ١٩٧٥ بلغت نسبة الانتاج الذي تسوقه مباشرة الشركة الوطنية ١١ في المائة . ويعتقد أن تكون نسبة الانتاج الذي تسوقه مباشرة الشركة الوطنية ٣٠ في المائة عام ١٩٧٦ . و٤٠ في المائة عام ١٩٧٧ .

كما أن الشركة قامت ببناء مصفاة أم النار التي ابتدأ الانتاج فيها في ١/٤/١٩٧٦ وذلك لمواجهة الاحتياجات المحلية من المنتجات المكررة . وهي الآن في طريقها لتوسيع طاقة تكرير هذه المصفاة .

عائدات النفط

زادت عائدات النفط في إمارة أبو ظبي بشكل كبير إعتباراً من عام ١٩٧٠ وذلك على أثر زيادة الصادرات وارتفاع الأسعار المعلنة للبترول الخام . ففي عام ١٩٧٤ ارتفعت عائدات النفط بمعدل ٤ مرات وذلك بسبب الزيادة الحادة في الأسعار التي حصلت في بداية العام وكذلك بسبب زيادة الريع والضريبة . فالريع إزداد من ١٢,٥ في المائة إلى ١٤,٥ في المائة إلى ١٦,٦٧ في المائة بينما زادت ضريبة الدخل من ٥ في المائة إلى ٦٥,٧٥ في المائة ثم إلى ٨٥ في المائة عام ١٩٧٥ (جدول رقم ٥١)

جدول ٥١
عائدات النفط في دولة الإمارات (بمليون درهم)

السنة	أبو ظبي	دبي	الشارقة	المجموع
١٩٧٠	٨٢٧	١٣٢		٩٥٩
١٩٧١	١٥٩٩	٢٣٨		١٨٣٧
١٩٧٢	٢٠٧٥	٣٣١		٢٤٠٥
١٩٧٣	٣٠٤٢	٥٣١		٣٥٧٣
١٩٧٤	١٣٧٠٢	٢٥١٩	٤٩	١٦٢٧٠
١٩٧٥	١٤٣٩٠	٣٦٨٧	١٣٩	١٨٢١٦

المصدر : وزارة المالية والموارد المعدنية ، أبو ظبي ١٩٧٦

الغاز الطبيعي : ينتج الغاز الطبيعي في الإمارات بالاشتراك مع إنتاج النفط . وأغلب الغاز المنتج يحرق ولا يستعمل منه إلا جزء ضئيل لتوليد الكهرباء وتحلية المياه . وفي عام ١٩٧٣ قامت شركة بترول أبو ظبي الوطنية بتأسيس شركة أبو ظبي لتسييل الغاز بالاشتراك مع أربع شركات أجنبية برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار وذلك لإنتاج ٢,٣ مليون طن من الغاز المسال و٦٥٠ ألف طن من البروبين ، ٤٢٠ ألف طن من البيوتين و٢٧٠ ألف طن من البانتان وأخيراً ٢٣٠ ألف طن من السلفات . هذا المشروع سيقام في جزيرة داسDas . وقد بيع إنتاج الغاز كله إلى شركة طوكيو للقوة الكهربائية لمدة ٢٠ عاماً على أساس ٢ دولار لكل مليون (Btu) .

وقد وقعت شركة بترول أبو ظبي الوطنية عقداً مع شركاء أجانب لإنشاء صناعة بتروكيماوية في الامارات ستكون تكاليفها ٧٦٠ مليون دولار تمتلك الحكومة منها ٦٠ في المائة والشركاء الأجانب ٤٠ في المائة .

كما أن حكومة دبي تخطط لإنشاء شركة تستعمل الغاز على النطاق الواسع . ففي شباط فبراير ١٩٧٥ وقعت إتفاقية مع Summingdale Oils الكندية لبناء وحدة إنتاج الغاز المسال وذلك بطاقة إنتاجية قدرها ٧٠ مليون قدم مكعب من الغاز المسال في اليوم مخصصة للاستهلاك المحلي و٧٠٠ ألف طن سنوياً مخصصة للتصدير إضافة إلى إنتاج كمية غير محدودة من الميثان وذلك لاستعمالها في معمل صهر الألمينوم وفي توليد الكهرباء .

إحتياطات البترول والغاز الطبيعي .

تقدر إحتياطات البترول في دولة الإمارات بـ ٣٠٥٠٠ مليون برميل ، أما إحتياطيات الغاز فتقدر بـ ٢٢٥٠٠ بليون قدم مكعب[1] . وعلى أساس إنتاج سنوي قدره ٧٠٠ مليون برميل فإن النفط سيستنفذ خلال مدة أقصاها ٤٤ عاماً . أما لو حدد الإنتاج بمعدل أقل كما أعلنت حكومة دولة الإمارات عن ذلك فإن عمر النفط سيزداد حتى ٥٠ عاماً منذ الآن . أما عمر الغاز فيساوي عمر النفط تقريباً أي ٥٠ عاماً .

الأراضي الزراعية

أكثر أراضي دولة الإمارات عبارة عن صحاري ، وبسبب ندرة المياه فإن الأراضي الصالحة للزراعة لا تزيد عن ٠,٥ في المائة من مجموع مساحة دولة الإمارات .

أما الزراعة فمحصورة في إمارة رأس الخيمة والفجيرة وفي بعض المناطق

(١) نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير السنوي ١٩٧٧ .

الأخرى كالعين والليوا . أما المحصول الرئيسي فهو الفواكه والخضار والدخان . والجدول المرفق يوضح استخدامات الأراضي الزراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة . (جدول رقم ٥٢)

جدول ٥٢

تقدير استخدامات الأراضي الزراعية في الدولة للسنوات ٧٣ و٧٤ و١٩٧٥ حسب نوع الاستخدام

(بالاف هكتار)

السنوات / توزيع الأشجار	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
أشجار مثمرة	٥	٦	٧,٢
خضار	٢,٤	٢,٩	٣,٥
محاصيل زراعية أخرى	١,١	١,٣	١,٦
مشروعات التحريج	١,٧	٢,٥	٣,٥
أراضي متروكة للراحة	٤	٤,٨	٥,٧
المجموع	١٤,٢	١٧,٥	٢١,٥

المصدر : وزارة الزراعة والصيد ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، النشرة السنوية ١٩٧٦ .

القسوة العاملة :

لا يوجد هناك إحصاءات يمكن الركون إليها بالنسبة لليد العاملة في دولة الإمارات . وبموجب إحصاءات عام ١٩٦٨ بلغ عدد السكان ١٧٩ ألف نسمة

كما بلغت القوة العاملة ٧٧ ألف نسمة أي ٤٣ في المائة من مجموع عدد السكان . وتشير إحصاءات عام ١٩٧٥ إلى أن عدد السكان بلغ ٦٥٣ ألف نسمة ولكنها لم توفر بيانات قطاعية عن توزيع القوة العاملة على النشاطات الإحصائية . ولهذا السبب سنعتمد في بيان توزيع القوة العاملة على إحصاءات ١٩٦٨ .

(جدول رقم ٥٣) .

التوزيع القطاعي للقوة العاملة في دولة الامارات

القطاع	إحصاءات عام ١٩٦٨ العدد بالالاف	النسبة المئوية	تقديرات ١٩٧٣ بالنبة المئوية إلى إجمالي عدد السكان
الزراعة والصيد	١٣,٥	١٧,٦	١٥,٠
البناء	١٩,٩	٢٥,٨	٢١,٩
الصناعة			٣,٨
النفط	٣,١	٤,٠	٥,٨
البنوك			١,٣
التجارة	٨,٠	١٠,٤	١٢,٩
النقل والمواصلات	٨,٥	١١,١	٨,٦
أخرى	١٢,٣	١٦,٠	١٠,٤
الحكومة	١١,٦	١٥,١	٢٠,٣
	———	———	———
المجموع	٧٧٠٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مديرية التخطيط ، أبو ظبي الإحصاءات السنوية ١٩٧٤ .

وواضح من الجدول السابق أن القسم الأكبر من اليد العاملة يعمل في البناء والخدمات والقطاع الحكومي . ومنذ عام ١٩٦٨ إنخفض حجم القوة العاملة في الزراعة والصيد والنقل والمواصلات وازدادت القوة العاملة في الخدمات والقطاع الحكومي . أما القطاع النفطي فرغم أهميته في الاقتصاد القومي إلا أنه يعتمد على رأس المال الكثيف ولا يستخدم سوى ٦ في المائة من القوة العاملة عام ١٩٧٣ . على أن نسبة العاملين فيه بازدياد بسبب المشاريع البتروكيماوية ويقدر أن ٩٠ في المائة من العاملين في القطاع الخاص هم من غير الوطنيين و٧٠ في المائة في القطاع الحكومي .

وتقوم الحكومة حالياً بفتح مراكز التدريب المهني ، كما أن هناك مدارس في كل من دبي والشارقة للتعليم الفني والتجاري ، وذلك بهدف زيادة المهارات والخبرات الفنية في البلاد .

البنيان الاقتصادي والاداء

لما كان لا يوجد حتى الآن حسابات قومية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، لذا فإنه من الصعب قياس مستوى النشاط الاقتصادي أو معرفة معدل نموه . على أنه لما كانت أبو ظبي ودبي تمتلكان ٩٠ في المائة من الموارد المعروفة في الإمارات وكان قطاعا النفط والتجارة أهم القطاعات حتى الآن فإنه بالإمكان الاعتماد عليهما كدليل لمعرفة مستوى النشاط الاقتصادي بشكل تقريبي . كما أن نشاط القطاعات الأخرى كالبناء والخدمات تتأثر إلى حد كبير بالانفاق الحكومي المتأتي من عائدات النفط . ونظراً للتطورات السريعة التي شهدها القطاع النفطي منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن وإلى النشاط الذي شهده قطاع التجارة وخاصة إعادة التصدير فإنه بالإمكان القول أن الناتج القومي قد ازداد بمعدل ٢٥ و٣٠ في المائة في كل من عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ وأنه قد تضاعف ثلاث مرات في عام ١٩٧٤ وأنه حقق معدل نمو بين ١٠ ـ ١٥ في المائة عام ١٩٧٥ .

ونظراً لعدم معرفة معدل التضخم النقدي في دولة الإمارات لذا فإنه من الصعب تقدير معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي .

جدول ٥٤

الناتج الإجمالي المحلي ـ أبو ظبي

(١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) بالأسعار الجارية (مليون درهم)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الزراعة	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٢
الصناعة	١٥٩٨,٠	٢٦٣١,٣	٣٣١٥,٨	٥٧٧٣,١	١٧٣٣٣,٤
البترول	١٣٧٨,٤	٢٢٧٠,٩	٢٧٩٠,٨	٥١٥٣,١	١٦٢٨٧,٨
الكهرباء	٥,١	١٠,٨	١٨,٧	٣٣,١	٣٩,٧
الماء	٢,٣	٤,٤	٧,٨	١٣,٢	١٦,٨
الصناعات الغذائية	٧,٩	٩,٥	٩,٨	١٥,٢	١٦,٤
صناعة مواد البناء	٢,٢	٣,٤	٥,٥	٧,٥	١١,٥
الطباعة والنشر	١,١	١,٧	٣,١	٣,٦	٥,٥
المقاولات والأشغال	٢٠١,٠	٣٠٠,٦	٤٨٠,١	٥٤٧,٤	٩٥٥,٧
الخدمات (باستثناء الحكومية)	٣٦٣,٠	٤١١,٦	٥٧٣,٣	٨٠٣,٤	١٣٣٣,١
النقل والمواصلات	١٢٩,٠	١٠٧,٠	١١٩,٠	١٥٨,٠	٢٧١,٠
السياحة	٨,٤	١٢,٣	١٤,٥	٣٤,٠	٤٢,٨
الإيجار	٦٤,٨	٧٩,٦	١٢٠,٥	١٨٤,٤	٢٨٠,٥
التجارة	١٠٨,٠	١٤٤,٠	٢٣٠,٠	٣١١,٠	٦٨٨,٠
الخدمات الأخرى	٥٢,٨	٦٨,٧	٨٩,٣	١١٦,٠	١٥٠,٨
الخدمات الحكومية	١٨٠,٦	٢٥٩,٨	٣٦٨,٣	٥٣٨,١	٩٦٤,٩
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	٢١٤١,٧	٣٣٠٢,٨	٤٢٥٧,٨	٧١١٥,٣	١٩٧٣٢,٦
الضرائب الغير مباشرة بعد طرح المنح	١٢,٨	١٨,١	٢٩,٣	٣٤,٨	٢٨,٢(-)
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٢١٥٤,٥	٣٣٢٠,٩	٤٢٨٧,١	٧١٥٠,١	١٩٧٠٤,٤

المصدر : دائرة التخطيط ـ الشعبة الاقتصادية ، أبو ظبي .

أما بالنسبة لإمارة أبو ظبي فيشير الجدول المرفق رقم ١/٥٤ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق قد زاد بمعدل ٥٤٪ في عام ١٩٧١ و٢٩٪ في عام ١٩٧٢ و٦٦,٧٪ في عام ١٩٧٣ و١٧٥٪ في عام ١٩٧٤ . وتعزى معظم هذه الزيادة في الناتج إلى زيادة إنتاج القطاع النفطي من جهة وزيادة الأسعار من جهة ثانية مما زاد في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة . فبينما كانت نسبة مساهمة قطاع النفط إلى إجمالي الناتج المحلي تمثل ٦٣٪ عام ١٩٧٠ أصبحت هذه النسبة تساوي ٦٨٪ عام ١٩٧١ و٧٢٪ عام ١٩٧٣ ثم قفزت إلى ٨٢٪ في عام ١٩٧٤ .

ويلي قطاع النفط في الأهمية قطاع المقاولات والأشغال حيث تطورت مساهمته في الناتج المحلي من ٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ١١٪ عام ١٩٧٢ ثم عادت فانخفضت إلى ٧٪ عام ٧٣ و٤٪ عام ١٩٧٤ . أما قطاع الخدمات الحكومية فيأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية ويساهم في الناتج المحلي بنسبة ٨٪ عام ١٩٧٠ و٤٪ عام ١٩٧٤ .

يأتي بعد ذلك قطاع التجارة الذي زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٨ مليون درهم أي بنسبة ٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٦٨٨ مليون درهم أي بنسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٤ .

فقطاع إيجارات المساكن الذي زادت مساهمته من ٨, ٦٤ مليون درهم أي ٢٨٠ مليون درهم خلال الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

ثم قطاع النقل والمواصلات الذي سجل زيادة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١٢٩ مليون درهم عام ١٩٧٠ الى ٢٧١ مليون درهم عام ١٩٧٤ . أما قطاع الصناعة ، ما عدا النفط ، فلا يمثل سوى أهمية ضئيلة جداً في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح نسبتها إلى إجمالي الناتج بين ١٠٪ عام ١٩٧٠ و٥٪ عام ١٩٧٤ .

تطور الصناعة :

منذ قامت دولة الإمارات وهي تندفع محاولة تحقيق تنمية إقتصادية في شتى

المجالات . وقد حظي القطاع الصناعي بأهمية خاصة في هذا المجال . ويجري حالياً بذل جهود كبيرة للنهوض بهذا القطاع وذلك بهدف زيادة مساهمته في الناتج القومي للبلاد وبالتالي تنويع مصادر الدخل وتحرير الاقتصاد من الاعتماد الزائد على عائدات النفط المتدفقة على البلاد .

وقد أجرت الحكومة مسحاً صناعياً واقتصادياً بالتعاون مع الخبرات العالمية في منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة التنمية الصناعية بجامعة الدول العربية وذلك بهدف الحصول على الدراسات التفضيلية للمشاريع الاقتصادية المناسبة والمجدية للاقتصاد القومي . وتأمين الاستثمار الأمثل لموارد الدولة وثرواتها الطبيعية والمعدنية .

وتنحصر جهود الحكومة في تشجيع الصناعة بطريقين الأول ويعتمد على قيام الحكومة مباشرة بالمشاريع الصناعية وعدم إنتظار القطاع الخاص . والثاني تقديم العون للقطاع الخاص عن طريق المساعدات التي تقدمها لرجال الأعمال .

وتعتبر الاستثمارات الصناعية الخاصة ضئيلة الأهمية وتتناول بشكل خاص الصناعات الخفيفة كالمياه الغازية والمنظفات والموبيليا ومواد البناء .

والجدول التالي رقم ٥٥ تبين المشاريع قيد التنفيذ أو المنوي إنشاؤها في إمارة أبو ظبي .

وفي دبي هناك مجموعة من المشاريع المهمة المنوي إنشاؤها كمعمل الإسمنت ومعمل تسييل الغاز وصهر الألمنيوم والحديد ومشاريع الكهرباء والمياه والموانئ . كما أن هناك معمل للأسمنت يجري بناؤه في الشارقة وآخر في رأس الخيمة .

تطور القطاع الزراعي :

لقد إزدادت قيمة الإنتاج الزراعي من ١٠٧,٥ مليون درهم عام ١٩٧٣ إلى ١٥٤,٨ مليون درهم عام ١٩٧٥ . أما الإنتاج الحيواني فقد ازدادت قيمته من ٢٠٦ مليون درهم إلى ٢٩٦,٨ مليون درهم خلال نفس الأعوام .

جدول ٥٥

المشاريع الصناعية قيد التنفيذ أو المخطط لها في إمارة أبو ظبي

المشاريع قيد التنفيذ :	التكاليف الاجمالية بمليون درهم	تاريخ البدء بالمشروع	تاريخ الانتهاء
مصنع الغاز المسال	٢٢٠٠	١٩٧٣	١٩٧٦
مصنع فصل وتعبئة البوتوغاز	٢٩	١٩٧٤	١٩٧٦
مصنع القضبان الحديدية	١٠	١٩٧٤	١٩٧٦
مطاحن الدقيق والحبوب	٩٣	١٩٧٥	١٩٧٨
مصنع الآجر	١٠	١٩٧٥	١٩٧٦
مصنع الاسمنت	٣٠	١٩٧٦	١٩٧٧
Limestone	٣٠	١٩٧٦	١٩٧٨
مصنع السماد	٢٥	١٩٧٥	١٩٧٦
مصنع أنابيب البلاستيك	٦	١٩٧٥	١٩٧٦
المشاريع قيد الدراسة :			
مصنع الأنابيب المعدنية	١٠٠	١٩٧٦	١٩٧٩
مصنع إطارات المطاط	٨٠	١٩٧٦	١٩٧٩
مصنع أنابيب الأسبست	٨٠	١٩٧٦	١٩٧٩
مصنع الطابوق الجيري	٢٠	١٩٧٦	١٩٧٧
مصنع إستخراج المنغانيز	١٠٠	١٩٧٦	١٩٧٧
مصنع الفولاذ	٨٠٠	١٩٧٦	١٩٨٠

(١) المصدر : مديرية البترول ، قسم الصناعة ، أبوظبي

خطة التنمية الاقتصادية

خطة التنمية الفيدرالية

إن خطة الاستثمارات السنوية التي تشكل جزءاً من الميزانية السنوية للحكومة الاتحادية كانت بمثابة خطة تنمية لدولة الإمارات . وبموجب هذه الخطة زادت الاستثمارات العامة من ١٤,٧ مليون درهم عام ١٩٧٢ إلى ٧٢,٨ مليون عام ٧٣ ثم إلى ١٦٣,٨ مليون عام ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٧٥ بلغت الاستثمارات الواردة في الخطة ٩٠٤,٦ مليون درهم ولكن لم يصرف منها سوى ٣٠٢ مليون درهم فقط . إن النفقات الفعلية إنخفضت دون مستوى المخصصات في الميزانية وذلك بسبب النقص في الجهاز الإداري والتأخير الحاصل في عمليات تنفيذ المشاريع . (أنظر الجدول المرفق ٥٧ و٥٨) وتتناول الإستثمارات الاتحادية بشكل خاص الخدمات الأساسية كالبناء والطرق والمدارس والمستشفيات ومكاتب البريد .

الخطة في كل دولة من دول الإمارات .

بالاضافة إلى برنامج التنمية الفدرالي فإن لكل دولة من دول الإمارات خطة تنمية سنوية في ميزانيتها . ففي دبي زادت نفقات التنمية من ٢٣ مليون درهم عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨ مليون عام ٧٤ ثم إلى ٤٨٣ مليون عام ١٩٧٥. إن أغلب هذه المشاريع مخصص لتحسين التجارة والتسهيلات الأخرى والخدمات . وفي أبو ظبي ابتدأ العمل بالخطة منذ عام ١٩٧٢ وامتدت الخطة الثلاثية الأولى لتصبح الخطة الخمسية ١٩٦٨ - ١٩٧٢ . وقد كانت أهداف الخطة تقوية القطاع النفطي وتوسيع مصادر الدخل القومي على حد سواء . إضافة إلى تحسين المستوى الصحي والتعليمي . (أنظر جدول ٥٩)

وتقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص لرفع مستوى الإنتاج والانتاجية فيه وذلك عن طريق توزيع الأراضي على المواطنين (امارة ابو ظبي) في مدينة العين وتقديم المساعدات الفنية والمالية لهم .

هذا وقد قدمت الحكومة الفيدرالية البذار وكذلك الآلات والادوات بأسعار مخفضة ومدعومة كما أعطتهم قروضاً ومنحاً سخية لهذا الغرض . إن برنامج المساعدات هذا قد وصلت تكاليفه إلى ٦,٧ مليون درهم عام ١٩٧٤ و٢٣ مليون عام ١٩٧٥ . وفي أبو ظبي عملت الحكومة على ضمان أسعار ثابتة للمحاصيل وتعهدت بشرائها بتلك الأسعار .

كما قامت وزارة الزراعة الفيدرالية بمشاريع توسيع الأراضي الزراعية ونتيجة لذلك زادت مساحة الأراضي الزراعية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ بنسبة ٥٠ في المائة . على الشكل التالي

جدول رقم ٥٦

تقديرات المساحة المزروعة في دولة الإمارات بالكليومتر المربع

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الأشجار المثمرة	٥٠	٦٠	٧٢
الخضراوات	٢٣,٨	٢٩	٣٥
مشاريع التحريج	١٧	٢٥	٣٥
أخرى	١١	١٣	١٦
متروكة للراحة	٤٠	٤٨	٥٧
	—	—	—
	١٤١,٨	١٧٥	٢١٥

المصدر : وزارة الزراعة والصيد ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ، النشرة السنوية ، ١٩٧٦ .

جدول رقم ٥٧
توزيع قيمة المشروعات الاستثمارية المقررة لعام ١٩٧٥
على القطاعات

(بالمليون درهم)

القطاع	المقرر لعام ١٩٧٥	أهمية كل قطاع بالنسبة إلى مجموع الاستثمار ٪
الزراعة والثروة السمكية	٢٨,٣	٣,١
الصناعات التعدينية	١,٨	٠,٢
الصناعات التحويلية	-	-
أجهزة التشييد	-	-
الكهرباء والماء	١٩٩,١	٢٢,٠
النقل والمواصلات والتخزين	١٩٢,٣	٢١,٣
التجارة والمال	١,٨	٠,٢
الاسكان والمرافق	١٤٨,٧	١٦,٥
الخدمات التعليمية والبحث العلمي	١٤١,٣	١٥,٦
الخدمات الصحية	٦٠,٩	٦,٧
الخدمات الدينية والاجتماعية	١٩,١	٢,١
الخدمات الثقافية والاعلامية والشبابية	١٥,٥	١,٧
خدمات الأمن والعدالة	٨١,١	٩,٠
الخدمات التنظيمية	١٤,٧	١,٦
المجموع	٩٠٤,٦	١٠٠,٠

جدول ٥٨

بيان التكاليف الكلية والمقررة عام ١٩٧٥ للاستثمارات الثابتة موزعة على الإمارات

(القيمة بالمليون درهم وبالأسعار الجارية)

الإمارة	التكاليف الكلية المقرر لعام ١٩٧٥						
	الاجمالية	الباقية للاستكمال	جديد	جملة الباقي للاستكمال والجديد	استكمال	جديد	جملة
إمارة أبو ظبي	٣٢,٩	٣٠,١	١٥,٢	٨١,٣	٢٣,٧	١٠,٦	٣٤,٣
إمارة دبي	٥٥,٨	٥٢,٠	١٧٠,٥	٢٢٢,٥	٣٤,٢	٢٥٥,٣	٥٩,٥
إمارة الشارقة	٢٨١,٤	٢٤٢,٩	٣٤٤,٥	٥٨٧,٤	٢٩,٠	١٨٣,٤	
إمارة عجمان	١٦٩,٥	١٤٢,٨	٧٧,٣	٢٢٠,١	٩٥,٠	١٢,٠	١٠٧,٠
إمارة أم القيوين	١٣٦,٤	١١٦,٨	٦٩,٦	١٨٦,٤	٧٣,٦	٦,٠	٧٩,٦
إمارة رأس الخيمة	٢٥١,٠	٢١٤,٩	٢٤٢,٧	٤٥٧,٦	١٤٩,٠	٢٣,٤	١٧٢,٤
إمارة الفجيرة	٣٠٣,٤	٢٥٦,٧	٢٦٢,٤	٥١٩,١	١٤٦,٥	٢٢,٢	١٦٨,٧
مشروعات تخدم أكثر من إمارة	١٧٠,٦	١٤٩,٦	٩١,٨	٢٤١,٤	٧١,٧	٢٨,٠	٩٩,٧
الجملة	١٤٠١,٠	١٢٠٥,٨	١٣١٠,٠	٢٥١٥,٨	٧٤٨,١	١٥٦,٥	٩٠٤,٦

مديرية التخطيط ، أبو ظبي ، الإحصاءات السنوية ، ١٩٧٦

جدول ٥٩

الخطة الخمسية لإمارة أبو ظبي ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ (بمليون درهم)

الاتفاق السنوي

القطاع	مجموع النفقات	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	المخصص في السنوات الخمس بموجب الخطة
التعليم	١٢١,٤٠	٤٢,٢٨	١٨,٣٠	٢٠,٥٧	٢٥,٨٨	١٤,٦٤	١٢١,٤٠
الصحة	٦٥,١٠	٨,٣٠	٢٤,٦٥	٢٠,٤٠	٨,٤٥	٣,٣٠	٦٥,١٠
الزراعة	١٣٩,٦٩	٨,٨٠	١٧,٦٠	٢٥,٦٠	٤١,٣٠	٤٠,٥٠	١٣٣,٨٩
الصناعة	٦٣١,٠٠	١١٢,٧٠	١٤٤,٦٠	٩٩,٧٠	٨٢,٢٠	١٥٤,٢٠	٥٩٣,٤٠
المواصلات	٨٢٨,٧٠	١٧٢,٦٠	١٦٩,٦٠	١٧٣,٧٠	١١٠,٦٠	٨٣,٥٠	٧١٠,٣٠
البلديات	٥٤٢,٦٠	٨٧,٢٥	١٢٩,٢٥	١١٣,٧٠	٩٥,٢٠	٧٤,٩٠	٥٠٠,٣٠
البيوت السكنية	١٦٧,٠	٢٧,٥٠	٤٧,٠	٣١,٥٠	٢٤,٠	٢٨,٠٠	١٥٨,٠٠
العمل	٢٧,٨٥	٢,٦٠	٩,٣٠	٦,٤٠	٥,٥٠	٣,٧٥	٢٧,٥٥
الاعلام والسياحة	٥٩,١٦	٨,٥٠	١١,٧٠	١٣,٢٥	١٥,٧١	١٠,٠٠	٥٩,١٦
الانشاءات العامة	٩٧,٢٠	٢٢,٢٠	٣٧,١٥	٢٣,٧٥	٨و٣٠	٥,٨٠	٩٧,٢٠
القروض والاستثمارات	٤٩٠,٠	٣٠,٠٠	٤٢,٥٠	١١٧,٥٠	١٤٥,٠	١٥٥,٠٠	٤٩٠,٠٠
المجموع	٣,١٦٩,٧٠	٥٢٢,٧٣	٦٥١,٧٧	٦٤٦,٠٧	٥٦٢,١٤	٥٧٣,٥٩	٢٩٥٦,٣٠

المصدر : مديرية التخطيط ، أبو ظبي ، الإحصاءات السنوية ١٩٧٤

المالية العامة

إن قطاع المالية العامة يتألف من قسمين الأول ويتعلق بالميزانية الاتحادية للإمارات السبع والثاني ويتعلق بميزانية كل إمارة على حدة ، وتتمتع في الواقع كل إمارة باستقلال ذاتي كامل حيال الواردات والنفقات الحكومية المتعلقة بها .

أما ميزانية الاتحاد فتمول بشكل رئيسي من أبو ظبي وحديثاً بدأت دبي بالمشاركة في التمويل وفي أبو ظبي نجد أن إجراءات إعداد الميزانية واضحة كما أن المعلومات عنها متوفرة . أما في دبي فإنه يصعب التمييز بين العمليات المالية للحاكم وبين تلك الخاصة بالحكومة . كما أنه لا يوجد إحصاءات حديثة عنها . أما بالنسبة للإمارات الأخرى غير المنتجة للنفط فإن عملياتها المالية ضئيلة الأهمية بالنسبة لامارة أبو ظبي ودبي .

وسنتناول هنا بالدراسة الميزانية الاتحادية ثم ميزانية أبو ظبي ودبي كل على حدة .

الميزانية الاتحادية

منذ الابتداء في إعداد الميزانية الاتحادية عام ١٩٧٢ زادت النفقات والإيرادات زيادات كبيرة . وبين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤ زادت الإيرادات أربع مرات أما النفقات فقد زادت بمعدل أكبر بقليل ، وقد كان هناك فائض قليل كل عام . وفي خلال هذه المدة كانت الإيرادات تأتي كلها من أبو ظبي . ورغم أن دستور الاتحاد يخول الحكومة الاتحادية فرض ضرائب لتمويل الميزانية إلا أنه حتى الآن لم تفرض الضرائب وأغلب الإمارات ما زالت عاجزة عن المساهمة في النفقات الاتحادية .

وتشير الميزانية إلى أن النفقات الاتحادية زادت من ١٦٣ مليون درهم عام ١٩٧٢ ثم إلى ٧٤٣ مليون عام ٧٤ كما أن إحصاءات عام ١٩٧٥ تشير إلى

استمرار التوسع في النفقات ، فزادت نسبة الثلثين لتصل إلى ١٢١٤ مليون درهم . على أن الانفاق الفعلي لا يمثل سوى نصف المخصصات الواردة في الميزانية .

إن العجز عن الانفاق تركز بشكل رئيسي في نفقات التنمية وذلك بسبب النقص الواضح في إمكانيات التنفيذ بحيث أن المخصصات البالغة ٣٠٣ مليون درهم لم ينفق منها إلا الثلث . ورغم ذلك فإن نفقات التنمية بلغت ٢٥ في المائة من مجموع النفقات الاتحادية عام ١٩٧٥ بينما بلغت ٩ في المائة فقط عام ١٩٧٢ . (أنظر جدول رقم ٦٠)

أما النفقات الجارية فقد ازدادت بنسبة ٥٧ في المائة إلى ٩١٢ مليون درهم عام ١٩٧٥ . إن بعض هذه الزيادة تعزى إلى انضمام ميزانيات وزارة العدل والبوليس والإعلام في الشارقة إلى الميزانية الاتحادية .

أما الإيرادات فقد ازدادت بمعدل الضعف لتصل إلى ١٧٧٥ مليون درهم في عام ١٩٧٥ . إن إمارة دبي ساهمت لأول مرة في النفقات الاتحادية بمبلغ ١٥٠ مليون درهم عام ١٩٧٥ إضافة إلى إيرادات متواضعة أخرى جاءت من فوائد الفوائض الخاصة بالميزانية الاتحادية وإلى بعض المبالغ الواردة من سفارات الدولة في الخارج . على أن ما تبقى من إيرادات مولت بالكامل من قبل أبو ظبي التي تتحمل الجزء الأعظم من تلك النفقات .

ولما كانت الإيرادات أعلى من النفقات فقد ظهر فائض بلغ ٥٦٠ مليون درهم عام ١٩٧٥ أودع بالكامل في البنوك المحلية .

أما الميزانية الاتحادية لعام ١٩٧٦ فيتوقع زيادة النفقات حتى ٤١٢٢ مليون درهم بحيث تزداد النفقات الاستثمارية إلى ستة أضعاف والنفقات الجارية إلى الضعفين .

أما الإيرادات فيتوقع لها أن تبلغ ٤١٥٢ مليون درهم على أن هذه الميزانية لا تشمل رغبة الاتحاد بضم موازنات الدفاع إلى الموازنة الاتحادية . وفي حالة حصول ذلك فإن الإيرادات لا بد من زيادتها لمواجهة النفقات المتزايدة .

جدول رقم ٦٠
ميزانية دولة إتحاد الإمارات العربية المتحدة
بمليون درهم

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	تقديرات ١٩٧٦
الإيرادات	٢٠٠,٨	٤١٩,٨	٨٠٠,٥	١٧٧٤,٨	٤١٥٢,٠
مساهمات الإمارات	١٩٦,٠	٤٠٢,٧	٧٧٩,٥	١٧٢٢,٤	٤٠٨٠,٠
مساهمات أبوظبي	(١٩٦)	(٤٠٢,٧)	(٧٧٩,٥)	(١٥٧٢,٤)	(-)
المساهمات الأخرى	(-)	(-)	(-)	(١٥٠,٠)	(-)
إيرادات أخرى	٤,٨	١٧,١	٢١,٠	٥٢,٤	٧٢,٠
النفقات	١٦٣,٧	٤٠٣,٤	٧٤٣,١	١٢١٤,٢	٤١٢١,٨
النفقات الجارية :	١٤٩,٠	٣٣٠,٦	٥٧٥,٣	٨٩٩,٨	٢١٤٠,٨
ـ الداخلة والدفاع	(٦٣,٨)	(٩٦,٢)	(١٦٣,٧)	(٢٦١,٣)	
ـ الصحة والشباب	(٢٦,٧)	(٦٠,٢)	(١٠٣,٢)	(١٤٧,٧)	
ـ البناء والمياه.	(١٥,٢)	(٢٩,٤)	(٤١,١)	(٥٢,١)	
ـ الخارجية	(١٠,١)	(٢٩,٩)	(٤٤,٧)	(٦١,٩)	
ـ المالية والصناعة	(٧,٤)	(٤٠,٣)	(٦,٧)	(٩,٨)	
ـ الصحة	(٧,٣)	(٢٣,٠)	(٤٥,٧)	(٧٦,٨)	
ـ الزراعة والصيد	(٥,٢)	(٨,٣)	(١٢,٤)	(١٧,٨)	
ـ المواصلات	(٣,٥)	(٧,٥)	(١١,٣)	(٢٢,٩)	
ـ وزارات أخرى	(٩,٨)	(٣٥,٩)	(٧٩,٨)	(١٧٥,٢)	
ـ نفقات غير مبوبة	(-)	(-)	(٦٦,٧)	(٧٤,٣)	
تسليفات التنمية	١٤,٧	٧٢,٨	١٦٣,٨	٣٠٢,٧	١٧٩٨,٠
الهبات والتحويلات الرأسمالية	(-)	(-)	(٤,٠)	(١١,٧)	١٧٩٨,٠
الفائض أو العجز	٣٧,١	١٦,٤	٥٧,٤	٥٦٠,٦	٣٠,٢

المصدر : وزارة المالية والصناعة في دولة الإمارات ، النشرة السنوية ، ١٩٧٦

ميزانية أبو ظبي

خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٤ تميز تطور الميزانية بزيادة عائدات النفط التي مثلت ٩٦ في المائة من إجمالي الإيرادات . إضافة إلى أن هناك إيرادات أخرى كعائدات الجمارك والموانئ والفوائد على الودائع النقدية والتي بقيت ضئيلة الأهمية بالنسبة لإيرادات الدولة الإجمالية .

إن الزيادات الكبيرة في عائدات النفط سببت وجود فائض نقدي في كل السنوات ما عدى عام ١٩٧٣ حيث قامت الدولة بتقديم مساعدات كبيرة لكل من مصر وسوريا[1] . ولما كانت هذه قد أعيد دفعها في العام التالي فقد تجمعت لدى الدولة فوائض كبيرة بلغت ٢٤٤١ مليون درهم في السنوات الأربع المنتهية بعام ١٩٧٤ أودعت في البنوك المحلية إضافة إلى الاستثمارات الخارجية التي بلغت ٥٣٦٤ مليون درهم .

أما النفقات فقد زادت هي الأخرى لتصل في عام ١٩٧٤ إلى ٦٩٢٤ مليون درهم ، أي ستة أضعاف مستواها عام ١٩٧١ . إن معظم هذه الزيادات تعزى إلى تسديد القروض الأجنبية والمساهمات في الدول العربية وغير العربية . وفي عام ١٩٧٤ بلغت هذه المدفوعات ٣٠٪ من النفقات العامة مقابل ١٣ في المائة عام ١٩٧١ .

أما النفقات المحلية كالمساهمة في ميزانية الاتحاد ونفقات الوزارات المختلفة ونفقات التنمية فقد زادت بشكل كبير بما يعادل ثلثي الزيادة العامة من ١٩٧١ وحتى ١٩٧٤ . أما النفقات الاستثمارية كنفقات تحلية المياه وتوليد الطاقة وإنشاء المباني والطرقات والصحة والتعليم فقد زادت بشكل كبير منذ عام ١٩٧٢ ، ولكنها انخفضت كنسبة إلى النفقات العامة من حوالي الثلث عام ١٩٧٢ إلى ١٥ في المائة عام ١٩٧٤ . كما أن مساهمة أبو ظبي في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وصندوق التنمية في دولة الإمارات قد زادت بشكل كبير لتمثل نفقات إستثمارية إضافية للحكومة . (أنظر الجدول ٦١)

(١) في عام ١٩٧٣ قامت أبو ظبي بإقراض كل من مصر وسوريا ٧٩٠ مليون دولار . وقامت حكومة أبو ظبي في عام ١٩٧٤ بدفع هذا القرض .

أما في عام ١٩٧٥ فقد انخفض الفائض في الميزانية إلى النصف ليصل إلى ٣٥٧٥ مليون درهم وذلك بسبب زيادة النفقات بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الإيرادات .

وبسبب إنخفاض معدل الزيادة في عائدات النفط فقد زادت هذه بنسبة ٦ في المائة فقط لتصل إلى ١٤٩٤٦ مليون درهم عام ١٩٧٥ . كما انخفض أيضاً الإيراد المتحصل من الرسوم الجمركية بسبب إنخفاض الواردات . أما العائدات من الودائع النقدية فقد زادت بنسبة الثلث لتصل إلى ٥٣٤ مليون درهم . أما الاستثمارات الخارجية فقد أعيد إستثمار العائدات المحصلة منها ولهذا فإنها لا تظهر في الميزانية .

إن النفقات العامة لعام ١٩٧٥ ازدادت بما يعادل الثلثين لتصل إلى ١١٣٧٠ مليون درهم . إن النفقات الخاصة ببرامج المساعدات الخارجية زادت بمعدل أكبر بكثير من أي نفقات أخرى داخلية ووصلت إلى ٤٣٦٥ مليون أو ٣٨ في المائة من مجموع النفقات العامة للدولة أو ٣٠ في المائة من إيرادات النفط .

أما النفقات الجارية فقد زادت بمعدل ٢٩ في المائة عام ١٩٧٥ وخاصة تلك الخاصة بمساعدة السلع الغذائية الضرورية والزيادات في الرواتب والأجور وغيرها . وكذلك نفقات الخدمات العامة ودعم الكهرباء ونفقات التعليم وعمليات المرفأ والإنشاءات السكنية وإلى حد ما نفقات الدفاع . أما نفقات التنمية والمشاريع الاستثمارية فقد تضاعفت لتصل إلى ٢٢٥٩ مليون درهم وتمثل هذه الزيادة أكبر نسبة من أي وقت مضى .

ميزانية دبي

تمثل عائدات النفط المورد الوحيد تقريباً لإمارة دبي . ويقوم الحاكم باستلام هذه الإيرادات وينفق منها على وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة

جدول رقم ٦١
ميزانية أبو ظبي بالمليون درهم

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥ (موقت)
١ الإيرادات	١٦٥١,٣	٢١٨٠,٨	٣٢٢١,٨	١٤١٣١,٨	١٤٩٤٥,٦
إيرادات النفط	١٥٩٩,١	٢٠٧٥,٢	٣٠٤٢,٠	١٣٧٠٢,٥	١٤٣٩٠,٣
الضرائب والرسوم	٩,٠	١١,٣	١٣,١	٢٨,٦	٢١,٨
أخرى	٤٣,٢	٩٤,٣	١٦٦,٢	٤٠٠,٠	٥٣٣,٥٠
٢ النفقات	١١٠٣,٧	١٧٣٥,٦	٣٣٩٠,٧	٦٩٢٣,٥	١١٣٧٠,٣
آ ـ النفقات الجارية	٦١٩,٢	١١٠٥,٧	٢٤٩٦,١	٤٧٦١,٨	٦٦٧٢,١
ـ المساهمة في الميزانية الاتحادية	(-)	(١٩٦,٤)	(٤٠٢,٧)	(٧٩٣,٨)	(١٦٠٠)
ـ المنح للدول الأخرى	(٥٠,٠)	(١٨٥,٠)	(١١٢١,٣)	(١٨٨٣,٧)	(٢٣٧٣,٨)
ـ نفقات الوزارات	(٥٦٩,٢)	(٧٢٤,٣)	(٩٧٢,١)	(٢٠٨٤,٣)	(٢٦٩٧,٩)
ب ـ نفقات التنمية	٣٦٩,٠	٣٧١,٣	٥٢٤,٥	١٠٠٩,٩	٢٢٥٨,٨
ج ـ الأقراض (القروض للدول الأجنبية)	١١٥,٥	٢٥٨,٦	٣٧٠,١	١١٥١,٨	٢٤٣٩,٤
	(٩٣)	(١٤٧)	(٩١)	(٢٣٤)	(١٦٠٨)
(قروض محلية)	(٢٢,٥)	(١١١,٦)	(٢٨١,١)	(٩١٧,٨)	(٨٣١,٤)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥ (موقت)
٣ الفائض او العجز	٥٤٧,٦	٤٤٥,٢	١٦٨,٩-	٧٢٠٧,٦	٣٥٧٥,٣
٤ متنوعات	١٢,٨-	٣,٧	١١٧,٤-	١,٧	٢١٦,٩
المجموع (٣+٤)	٥٣٤,٨	٤٤٨,٩	٢٨٦,٣-	٧٢٩,٣	٣٧٩٢,٢
استعمالات					
الفائض	٥٣٤,٨	٤٤٨,٩	٢٨٦,٣-	٧٢٩,٣	٣٧٩٢,٢
ـ قروض أجنبية	٣٠,٢-	٣,٩-	٩٧٥,٩ -	٨٠٨,٣	٥٩,٨
ـ نقدية في البنوك	٤١٧,٢	٥٩,٨	٤٦٣,٢	١٥٠٠,٤	٢٥٤٣,٣
ـ إستثمارات طويلة الأجل	١٤٧,٨	٣٩٣,٠	٢٢٦,٤	٤٥٩٦,٩	١٠١٤,١
تسهيلات صندوق النقد الدولي				٣٠٣,٧	١٧٥,٠

المصدر : مديرية التخطيط ، النشرة الإحصائية ، حكومة أبو ظبي ، ١٩٧٦ .

(جدول رقم ٦٢) كما يقوم الحاكم بتمويل النفقات الاستثمارية إضافة إلى الاستثمارات الخارجية .

جدول رقم ٦٢
ميزانية دبي (بمليون درهم)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥ (مؤقت)
١ ـ الإيرادات	٢٧٣,٩	٣٨٠,٢	٥٨٣,٠	٢٦١٩,٥	٣٨٢٤,٠
ـ إيرادات النفط	٢٣٨,٧	٣٣١,٢	٥٣١,٠	٢٥١٩,٥	٣٦٨٧,٧
ـ الضرائب والرسوم	٢٨,٠	٤٩,٠	٤٥,٠	٨٥,٥	١١٨,٨
ـ أخرى	٧,٢		٧,٠	١٤,٥	١٧,٥
٢ ـ النفقات	٨٦,١	١١٠,٠	١١١,٠	٣٢٩,٧	٨٣٣,٤
ـ النفقات الجارية	٤٥,٧	٥٠,٠	٨٨,٠	١٣٢,٧	٤٠٠,٠
ـ نفقات التنمية[١]	٤٠,٤	٦٠,٠		١٩٧,٠	٤٣٣,١
٣ ـ الفائض أو العجز	١٨٧,٨	٢٧٠,٢	٤٧٢,٠	٢٢٨٩,٨	٢٩٩٠,٦

المصدر : معلومات قدمت من قبل السلطات في دبي ومن الموازنة الاتحادية في دولة الإمارات

(١) ما عدا المشاريع التي يقوم بها الحاكم مباشرة .

لقد ازدادت عائدات النفط منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٢ بمعدل أربع مرات وذلك بسبب الـزيادات المتعـددة للأسعـار . وفي عام ١٩٧٥ زادت الإيرادات بمعدل ٤٦ في المائة لتصـل إلى ٣٦٨٨ مليون درهـم . أمـا الرسـوم الجمركية فقد تضاعفت عام ١٩٧٤ ، بسبب الـزيادة الكبيرة في الـواردات ، وبنسبة أقل في عام ١٩٧٥ لتصل إلى ١١٩ مليون . أما جانب النفقات فيلاحظ أن نفقات مختلف المديريات والمؤسسات الحكومية قد زادت مع الوقت وقد بلغت هذه النفقـات ٤٠٠ مليون عام ١٩٧٥ أي ضعف عام ١٩٧٤ . ومعظـم هذه الزيادة يعزى إلى مساهمة دبي في ميزانية دولة الإمارات بمبلغ ١٥٠ مليون درهم إضافة إلى مساهمة الحكومة بـ ٤٧ مليون في شركة الكهربـاء ، أمـا النفقـات الإسـتثمارية فقـد تضاعفـت هي الأخـرى لتصـل إلى ٤٣٣ مليون درهـم عام ١٩٧٥ . هذا إضافة إلى المشاريع الأخرى التي لم تحصل إلا على نسبة ضئيلة من مجموع النفقات .

ميزان المدفوعات

يتميز ميزان المدفوعات في دولة الإمارات بالزيادات الكبيرة في عائـدات النفـط خلال السنـوات القليلـة الماضية . ولما كانـت النفقـات قد إزدادت هي الأخرى ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الإيرادات فقد ترتب على ذلك وجود فائض في الميزان إعتباراً من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٥ . (أنظر جدول رقم ٦٣)

الصادرات

تضاعفت قيمة الصادرات بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ثم زادت بمعدل أربع مرات في عام ١٩٧٤ وذلك بسبب الإرتفاع الكبير في أسعار النفط وفي ضريبـة الدخل والريع . أما في عام ١٩٧٥ فقد زادت عائدات النفط بمعدل ٥ في المائة فقط .

جدول ٦٣
ميزان المدفوعات لدولة الإمارات (تقديري) وبالمليون درهم

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
١ ـ تجارة السلع Fob	٢٧٠١	٥٠٧١	٢٠٨٣٥	١٩١٩٨
صادرات النفط	٣٩١٠	٧٠٤١	٢٥٤٧٢	٢٦٧٨٣
صادرات أخرى وإعادة صادرات	٨٥٢	١١٢٦	١٧٣١	٢٩٥٥
الواردات	ـ ٢٠٦١	ـ ٣٠٩٦	ـ ٦٣٦٨	ـ ١٠٥٤٠
٢ ـ الخدمات والتحويلات الخاصة	ـ ١٥٣٤	ـ ٢٨٧٧	ـ ٣٠٦٠	ـ ٣٩٠٥
القطاع النفطي	ـ ٩٠١	ـ ١٩٣٣	ـ ١٤٩٤	ـ ١٤١٢
عائدات الاستثمار	٧٣	١٩٠	٧٠٤	٩٦١
عائدات أخرى	ـ ٧٠٦	ـ ١١٣٤	ـ ٢٢٧٠	ـ ٣٤٥٤
٣ ـ ميزان الحساب الجاري	١١٦٧	٢١٩٤	١٧٧٧٥	١٥٢٩٣

المصدر : مجموعة بيانات تم الحصول عليها من إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة وكذلك من وزارات التخطيط والمالية وإحصاءات الجمارك ومجلس النقد والتقارير الصحفية وغيرها .

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
٤ ـ التحويلات الرأسمالية والرسمية	ـ ٢٢٠	ـ ٩٨٢	ـ ٦٥٥٥	ـ ٥٨١٨
القطاع النفطي	١٤٥	ـ ٥٧٧	ـ ٢٠٨٨	ـ ١٢٧٥
تحويلات رسمية وقروض[١]	ـ ٣٢٢	ـ ١٢١٢	ـ ٢١٤١	ـ ٣٩٨٢
قروض رسمية	٤	٩٠٦	ـ ٧٤٣	٣٢٠
استثمارات مباشرة وقروض	ـ ٣٣	ـ ٧٣	ـ ١٣٢٠	ـ ٥١٢
أخرى رسمية[٢]	ـ ١٤	ـ ٢٦	ـ ٢٦٣	ـ ٣٦٩
الخطأ والسهو	ـ ١٣٦	ـ ٥٤٢	ـ ٣٤٤٩	ـ ٣٢٨٩
الميزان الإجمالي	٨١١	٦٧٠	٧٧٧١	٦١٨٦
رأس المال النقدي	ـ ٨١١	ـ ٦٧٠	ـ ٧٧٧١	ـ ٦١٨٦
مجمل النقد	ـ ٥٠	ـ ٨٨	ـ ١٢٤٠	ـ ٢١٩٩
بنوك تجارية	ـ ٣٤١	ـ ٢٣٧	ـ ٢٣٤٧	ـ ١٩٢١
إحتياطات أبو ظبي في الخارج	ـ ٤٠٢	ـ ٣٤٥	ـ ٣٨٥٢	ـ ١٨٤٦
تسهيلات صندوق النقد	ـ ١٨	ـ	ـ ٣٣٢	ـ ٢٢٠

(١) المنح للدول الأجنبية والقروض الممنوحة من حكومة أبو ظبي

(٢) وتشمل مساهمة حكومة أبو ظبي في الاستثمارات الخارجية المباشرة المتمثلة في المشاركة في المشاريع العربية والقروض الأجنبية والاستثمارات عن طريق صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية .

وتعتبر اليابان المستورد الرئيسي للنفط في دولة الإمارات تليها أوربا الغربية . وتستوردان ما يعادل ثلثي الصادرات النفطية الإجمالية .

أما الصادرات الأخرى فضئيلة وتتمثل بالسمك المجفف والتمور . أما إعادة الصادرات فهي نشطة لا سيما وإن دبي كانت مرفأ تجارياً ووسيطاً بين بلدان الخليج العربي والهند .

وتشير بعض التقديرات العائدة لبعض المسؤولين في دبي إلى أن الصادرات المحلية وإعادة الصادرات تضاعفت خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ ثم تضاعفت مرة أخرى بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥

الواردات :

لقد نمت الواردات بسرعة كبيرة في السنوات القليلة الماضية . فتضاعفت خلال الفترة من ١٩٧١ و١٩٧٣ وتضاعفت مرة أخرى في عام ١٩٧٤ وزادت بنسبة ٦٥ في المائة في عام ١٩٧٥ . وتمثل الواردات عن طريق دبي ٧٠ في المائة من مجموع الواردات لدولة الإمارات .

إن الواردات من السلع الإستهلاكية وخاصة الزراعية والرأسمالية تسيطر على نسبة الواردات في دولة الإمارات

ومنذ عام ١٩٧٢ كانت اليابان تحتل المرتبة الأولى بين الدول المصدرة إلى الإمارات تتبعها الولايات المتحدة ثم أوربا الغربية .

وفي الماضي كانت دبي المركز الرئيسي لتجارة الذهب بين أوربا وآسيا . ومع إنخفاض الفروق في أسعار الذهب في مختلف المناطق وزيادة أسعاره في الغرب إنخفض حجم التجارة في الذهب من ٢٤٩ طن عام ١٩٧٠ إلى ٨٥ طن عام ٧٣ ثم إلى ٥ طن عام ١٩٧٤ . إلا أن الرقم عاد فازداد عام ١٩٧٥ ليصل إلى ١٣ طن ثم ١٢ طن في عام ١٩٧٦ .

الخدمات والتحويلات الخاصة :

إن ميزان الخدمات والتحويلات الخاصة سالب لسببين اثنين : الأول بسبب تحويلات الشركاء الأجانب في شركات النفط والثاني بسبب تحويلات العاملين الأجانب في البلاد إلى ذويهم في بلادهم .

لقد زادت أرباح شركات النفط بشكل كبير في عام ١٩٧٣ ثم عادت فانخفضت قليلاً في عام ١٩٧٤ و١٩٧٥ وذلك بسبب الإنخفاض في صادرات النفط وزيادة مساهمة الحكومة في رأس مال الشركات إضافة إلى زيادة ضريبة الدخل والريع التي تحصلها الحكومة . أما التحويلات الخاصة بالعاملين في الإمارات إلى ذويهم فقد ازدادت بشكل مستمر وموازي لزيادة الأجانب من العمال في البلاد . هذه التحويلات لم يعوضها سوى أرباح الحكومة من إستثماراتها الخارجية التي زادت بشكل ملحوظ في الأعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥ .

إن موجودات أبو ظبي من القطع الأجنبي في الخارج تمثل القسم الأعظم من موجودات دولة الإمارات كلها . وقد زادت هذه الموجودات بمعدل ٣٠٠ في المائة عام ١٩٧٤ . إلا أن هذا المعدل للنمو إنخفض في عام ١٩٧٥ و١٩٧٦

إن تسديد قيم الواردات وكذلك التحويلات الخاصة والخدمات المدفوعة كلها لا تمثل سوى ٧٠ في المائة من الصادرات عام ٧٣ و٣٥ في المائة منها عام ٧٤ و٤٨ في المائة عام ١٩٧٥ . وكنتيجة لذلك زاد فائض الحساب الجاري من ٠,٥ بليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٤,٥ بليون عام ١٩٧٤ ثم إلى ٣,٩ بليون عام ١٩٧٥ .

التحويلات الرسمية والرأسمالية :

إن التحويلات الرسمية والقروض تمثل المساعدات المالية التي تقدمها حكومة أبو ظبي للدول العربية والإسلامية إضافة إلى مساهمة الحكومة في منظمات إقليمية عالمية . وقد زادت هذه التحويلات إعتباراً من عام ١٩٧٢ وحتى الآن .

وفي عام ١٩٧٥ شكلت هذه التحويلات ٢٧ في المائة من عائدات النفط في أبو ظبي .

إن الإستثمارات المباشرة لأبو ظبي إرتفعت بشكل ملموس منذ عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٥ لتصل إلى ٢٢٤ مليون دولار . ٤٠ في المائة منها في الدول الغربية و٤٠ في المائة في الدول العربية والإسلامية . كما يدخل ضمن بند التحويلات المبالغ المدفوعة لصندوق أبو ظبي للتنمية .

لقد زادت الحكومة رأس مال صندوق أبو ظبي للتنمية الإقتصادية العربية إلى ٥٠٦ مليون دولار عام ١٩٧٤ ولكن القروض كانت لا تذكر إذ زادت من (١) مليون عام ٧٤ إلى (٥) مليون دولار عام ١٩٧٥ وذلك بسبب وجود عوائق في الدول المستقرضة .

أما التحويلات الأخرى فتتمثل بالواردات الخاصة بالدفاع وشركات النفط ، وتحويلات القطاع الخاص . والزيادة الكبيرة في هذه التحويلات يعتقد أنها بسبب الواردات العسكرية غير المسجلة

الاحتياطي الرسمي لدولة الإمارات :

أ ـ الإحتياطي الفيدرالي : إن احتياطي الحكومة الفيدرالية محصور بما هو مودع في مجال النقد . إن موجوداته بلغت ٣٧٢١ مليون درهم (٩٣٩ مليون دولار) في نهاية عام ١٩٧٥ . لقد كان الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي مودع في الدولار وباشكال أخرى سائلة . وفي نهاية عام ١٩٧٦ بلغت الإحتياطيات الخاصة بالحكومة الاتحادية ١٤٩٨ مليون دولار (أي ٥٩٣٥ مليون درهم)

ب ـ إحتياطي أبو ظبي : إن الجدول التالي يبين الإحتياطيات الخاصة لحكومة

أبو ظبي ويلاحظ من الجدول السابق أن الودائع المحلية زادت من ٤٨٥ مليون درهم عام ١٩٧١ إلى ٢١٩١ مليون عام ١٩٧٥ . أما الودائع الخارجية فقد زادت بمعدل أكبر بكثير . لتقفز من ٢٨٦ مليون درهم إلى ٧٢١٠ مليون درهم . أما السندات فقد وصلت إلى ١٠١٣ مليون عام ١٩٧٤ و١٠٥٢ مليون عام ١٩٧٥ .

وقد كان وما يزال الهدف وراء استثمار الاحتياطيات السابقة الإشارة إليها هو المحافظة على قيمتها من التدهور وتأمين دخل عادل سنوي منها .

جدول ٦٤
الاحتياطيات بالعملات الأجنبية لأبو ظبي
(بالمليون درهم)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
مجموع الاحتياطيات ما عدا السندات الحكومية	٧٧١,٩	٩٠٦,٥	١٩٩٤	٧٤٢٩,٢	٩٤٠٢,٠
ـ الودائع المحلية	٤٨٥,٧	٢١٨,١	٩٦٠,٢	٢٢٤٩,٨	٢١٩١,٢
ـ الودائع الخارجية	٢٨٦,٣	٦٨٨,٤	١٠٣٣,٨	٥١٨٩,٤	٣٢١٠,٨
ـ سندات حكومية				١٠١٣,٩	١٠٥٢,٩

المصدر : مديرية التخطيط في أبو ظبي ، الإحصاءات السنوية ١٩٧٦ .

الفصل الرابع

الاقتصاد القطري

بعض المعلومات الأساسية عن دولة قطر

المساحة	١١٠٠٠ كم٢
عدد السكان	١٨٠٠٠٠ نسمة
متوسط دخل الفرد	١٠٠٠٠ دولار أمريكي
معدل التبادل بين الريال والدولار	٣,٩٤٩ ريال = ١ دولار أمريكي

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
إنتاج النفط (بآلاف البراميل يومياً)	٢٠٨,١	١٨٩,٢	١٥٩,٨	١٨٢,٠
عائدات النفط (بملايين الريالات)	١٦١٥,٨	٧٠٥٢,٩	٦٦٢٣,٣	٨٢٦٢,٠
صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات	١١١٩,٥	٦٥٨١,١	٤٤٤٢,٠	٤٢٩٢,٠

تاريخ السيطرة الكاملة	١٩٧٦/٧/١
إحتياطات النفط	٥٨٥٠ مليون برميل
إحتياطات الغاز	٧٥٠٠ بليون قدم مكعب
العمر التقديري للنفط	٣٥ سنة

المصدر : مجموعة البيانات الواردة في صلب الدراسة من الاقتصاد القطري .

المساحة وعدد السكان

تقع قطر على الخليج العربي وهي شبه جزيرة تبلغ مساحتها البرية حوالي ١١٠٠٠ كم٢ ويتبعها عدد من الجزر أهمها جزيرة حالول وجزيرة لاسحاط وجزيرة شداعوة وجزيرة حوار[١].

وقد بلغ عدد السكان /١٨٠/ ألف نسمة عام ١٩٧٤ ويتوقع أن يكون قد بلغ حوالي /٢١٠/ ألف نسمة في عام ١٩٧٦ على أساس معدل نمو سنوي قدره ٨٪[٢] وبذلك تكون الكثافة ١٩ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

الموارد الطبيعية والبشرية

البترول :

إبتدأ إنتاج البترول وتصديره في عام ١٩٤٩ من قبل شركة نفط قطر ، التي تتألف من شركة شل الهولندية وتمتلك ٢٣,٧٥ في المائة من الأسهم ، شركة البترول البريطانية /٢٣,٧٥/ شركة البترول الفرنسية /٢٣,٧٥/ ، اكسون /١١,٨٧/ ، موبيل أويل /١١,٨٧/ وكلبنكيان /٥/ في المائة .

وفي عام ١٩٦٤ من قبل شركة شل القطرية ، ويعادل إنتاج الشركتين معاً ٩٨ في المائة من مجموع الإنتاج القطري وينتج الباقي من قبل شركة البندق العاملة في حقل البندق الواقع على الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة .

إنتاج البترول .

لقد شهد إنتاج النفط تطوراً كبيراً في العقدين الماضيين وبلغت نسبة الزيادة

(١) المركز الفني للتنمية الصناعية ، خطط التنمية الصناعية بدولة قطر ، يوليو / تموز ١٩٧٦ .
(٢) تقدر نسبة النمو الطبيعية للسكان ٣٪ ، والهجرة ٥٪ .

السنوية ١١,٧ في المائة منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٣ ، حيث وصل الإنتاج إلى ٥٦٩ ألف برميل في اليوم ، ثم انخفض بعد ذلك إلى ٥١٨ ألف برميل إلى ٤٣٧ ألف برميل في الأعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥ على التوالي . (جدول رقم ٦٥) . ويعود السبب في انخفاض الإنتاج إلى تعليمات الحكومة الرامية إلى المحافظة على الثروة النفطية في البلاد وزيادة أمد إستغلالها أطول فترة زمنية ممكنة . وفي بداية عام ١٩٧٥ ابتدأ حقل البندق الجديد في الإنتاج فبلغ إنتاجه عام ١٩٧٦ /٤٤٦٨/ ألف برميل توزع مناصفة بين قطر وأبو ظبي .

جدول رقم ٦٥

إنتاج النفط الخام وتصديره بآلاف البراميل[1]

السنة	شركة نفط قطر	شركة نفط شل	شركة البندق	مجموع الانتاج		مجموع الصادرات	
				السنوي	اليومي	السنوية	اليومية
١٩٧٠	٦٩,٤٠٠	٦٢,٧٠٠	–	١٣٢,١٠٠	٣٦٢	١٣٢,٣٠٠	٣٦٢
١٩٧١	٨١,١٠٠	٧٥,٥٠٠	–	١٥٦,٦٠٠	٤٣٠	١٥٦,٢٠٠	٤٢٨
١٩٧٢	٨٨,٨٠٠	٨٧,٧٠٠	–	١٧٦,٥٠٠	٤٨٣	١٧٦,٣٠٠	٤٨١
١٩٧٣	٩١,٦٠٠	١١٦,٥٠٠	–	٢٠٨,١٠٠	٥٧٠	٢٠٨,٢٠٠	٥٧٠
١٩٧٤	٨١,٥٠٠	١٠٧,٧٠٠	–	١٨٩,٢٠٠	٢١٩	١٨٦,٧٠٠	٥١١
١٩٧٥	٦٤,٦٠٠	٩٤,٩٠٠	٠,٣٠٠	١٥٩,٨٠٠	٤٤٣	١٥٦,٩٠٠	٤٣٤
١٩٧٦	٨٨,٦٠٠	٨٩,٧٠٠	٣,٧٠٠	١٧٧,٧٠٠	٤٩٧	١٨١,٨٠٠	٤٩٧

(١) المصدر وزارة المالية والبترول في ، صناعة النفط في قطر ١٩٧٦ .

وحتى عام ١٩٧٥ كان جميع البترول المنتج يصدر خارج البلاد ما عدا ٦٠٠ برميل في اليوم كانت تستهلك من قبل شركة نفط قطر لانتاج المنتجات المكررة اللازمة للاستهلاك المحلي . ولكن هذا الوضع تغير منذ ذلك التاريخ حيث أنشئت مصفاة في أم سعيد بطاقة تكرير قدرها ٩٧٠٠ برميل في اليوم تستخدم ٨٠٠٠ برميل في اليوم كمادة أولية وذلك عام ١٩٧٦ .

أسعار البترول .

بعد إستقرار أسعار النفط فترة طويلة ، كان تطبيق إتفاقية طهران في شباط / فبراير ١٩٧١ واتفاقية جنيف في كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ وتعديلاتها في حزيران ١٩٧٣ قد أدى إلى زيادة الأسعار المعلنة بشكل كبير . وفي ١٩٧٣/١٠/١٦ زادت الأسعار المعلنة بنسبة ٧٠ في المائة لتصل إلى ٥,٣٧ دولار للبرميل . وفي ١٩٧٤/١/١ زادت الأسعار مجدداً لتصل إلى ١٢,٤١٤ دولار للبرميل الواحد ، وفي عام ١٩٧٥ أصبح سعر البرميل ١٤,٧٤٠ دولار .

ومنذ حصول حكومة قطر على حصة في رأسمال الشركات العاملة ابتدأت في تسويق جزء من حصتها بشكل مباشر مما أوجد أسعار البيع الرسمية التي كانت تحددها الحكومة لمبيعاتها المباشرة من نفط المشاركة . أما الأسعار المعلنة فقد استمر العمل بها كمرشد لحساب ضريبة الدخل والريع . وفي عام ١٩٧٧ لم يعد يعمل بالأسعار المعلنة وإنما بالأسعار الرسمية ، فزادت هذه من ١١,٨٤٨ عام ١٩٧٥ إلى ١٣,١٩٠ عام ١٩٧٧ بالنسبة للبترول المنتج من قبل شركة نفط قطر .

المشاركة النفطية .

في ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ اتفقت الحكومة القطرية مع الشركات العاملة (قطر وشل) على تملك ٢٥ في المائة من حصة كل من الشركتين . وعلى أن تقوم قطر بالبيع المباشر لما يعادل ١٠ في المائة من حصتها من الانتاج والباقي يعاد بيعه للشركاء الأجانب بسعر يتفق عليه . وفي شباط / فبراير ١٩٧٤ زادت حصة الحكومة من ملكية الشركات العاملة لتصل إلى ٦٠ في المائة وعلى أساس تعويض قدره ٨٤ مليون دولار أمريكي .

جدول رقم ٦٦

	شركة نفط قطر		شركة شل القطرية		شركة البندق
	الأسعار المعلنة	أسعار البيع الرسمية	الأسعار المعلنة	أسعار البيع الرسمية	الأسعار المعلنة
١٩٧٠	١,٩٣٠		١,٨٣٠		
١٩٧١					
٢/١٥	٢,٢٨٠		٢,٢٠٠		
٦/١	٢,٣٨٧		٢,٣٠٥		
١٩٧٢					
١/٢٠	٢,٩٥٠		٢,٥٠١		
١٩٧٣					
١/١	٢,٧٠٥	٢,٣٠٠	٢,٦١٤	٢,٢٦٠	
٤/١	٢,٨٦٢	٢,٧٥٠	٢,٧٦٦	٢,٦١٠	
٦/١	٣,٠٢٥	٢,٨٥٠	٢,٩٢٣	٢,٨٠٠	
٧/١	٣,٠٨٤	٢,٨٩٠	٢,٩٨٠	٢,٨٤٠	
٨/١	٣,٢٠٠	٢,٩٦٠	٣,٠٩٢	٢,٩١٠	
١٠/١	٣,١٤٣	٢,٩٦٠	٣,٠٣٧	٢,٨٧٤	
١٠/١٦	٥,٨٣٤	٥,٤٢٦	٥,٥٠٣	٥,١١٨	
١١/١	٥,٨٩٩	٥,٤٨٦	٥,٥٦٤	٥,١٧٥	
١٢/١	٥,٧٣٧	٥,٣٣٥	٥,٤١٢	٥,٠٣٣	
١٩٧٤					
١/١	١٢,٤١٤	١١,٥٤٦	١٢,٠١٣	١١,١٧٢	
١١/١	١٢,٠١٤	١١,١٧٣	١١,٦١٣	١٠,٨٠٠	
١٩٧٥					
١٠/١	١٢,٧٤٠	١١,٨٤٨	١٢,٥٤٠	١١,٦٦٨	١٢,٧١٥
١٩٧٧					
١/١	لا يوجد	١٣,١٩٠	لا يوجد	١٣,٠٠٠	١٣,٩٨٧

المصدر : وزارة المالية والبترول القطري ، صناعة النفط في قطر ١٩٧٦

وفي ١/٧/١٩٧٦ حصلت الحكومة على ملكية كامل شركتي نفط قطر وشل في البلاد مقابل ١٨ مليون جنيه استرليني لشركة نفط قطر و٢ , ١٤ مليون جنيه استرليني لشركة شل القطرية . كما اتفق على تأسيس شركة جديدة باسم شركة شل القطرية تقوم بتقديم الخدمات اللازمة لتسيير الأعمال في الشركات القديمة مقابل خصم قدره ١٥ سنتاً أمريكياً على البرميل الواحد .

عائدات النفط .

زادت عائدات النفط بمعدل سنوي قدره ١٤ , ٤ في المائة بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٧٠ وذلك بسبب زيادة الإنتاج والصادرات (جدول رقم ٦٥) . أما الزيادة السنوية في عام ١٩٧١ البالغة ٦١ في المائة وعام ١٩٧٢ البالغة ٢٥ في المائة فقد كانت بسبب زيادة الإنتاج وإرتفاع الأسعار نتيجة إتفاقيات طهران وجنيف . وفي عام ١٩٧٣ زادت العائدات بنسبة ٥٨ في المائة بسبب زيادة الأسعار المعلنة والبيع المباشر لحصة الحكومة من البترول الخام .

وفي عام ١٩٧٤ زادت العائدات الحكومية بمعدل ٤٠٠ في المائة على الرغم من انخفاض الانتاج بنسبة ١٠ في المائة وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في نهاية عام ١٩٧٣ . واستمرت العائدات في الزيادة حتى نهاية عام ١٩٧٦ وذلك كما هو موضح في الجدول التالي ٦٧

قبل عام ١٩٧٣ (عام المشاركة) كانت العائدات عبارة عن مجموع الريع وضريبة الدخل المدفوعة من قبل الشركات العاملة . ومنذ ذلك العام ابتدأ البيع المباشر من نفط المشاركة يزداد أهمية . واليوم جميع العائدات التي تحصلها الحكومة ناتجة عن مبيعاتها المباشرة أو عن (إعادة الشراء) للشركاء الأجانب . ولا تدفع ضريبة الريع والدخل سوى شركة البندق .

الغاز الطبيعي

يوجد في قطر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب لانتاج البترول والغاز الطبيعي غير المصاحب في الحقول البرية والبحرية .

جدول رقم ٦٧
عائدات الحكومة من النفط (بالمليون ريال قطري)[١]

السنة	الدخل
١٩٧٠	٥١٥,٢
١٩٧١	٨٣٧,٥
١٩٧٢	١١٠٤,٣
١٩٧٣	١٥٥٩,٨
١٩٧٤	٧٠٤٣,٠
١٩٧٥	٦٦٢٣,٠
١٩٧٦	٨٣٥٨,٠

(١) المصدر : وزارة المالية والبترول، ميزانية الحكومة القطرية من الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ مع إضافة المعلومات الواردة عن عام ١٩٧٦ الغير منشورة بعد من واقع سجلات الوزارة .

والغاز الطبيعي المنتج حالياً لا يستفاد منه إلا بشكل ضئيل . فنسبة الغاز المستغل إلى الغاز المنتج لا تزيد عن ٢٥ في المائة . وبزيادة الانتاج انخفضت نسبة المستغل من الغاز إلى المنتج ، إلا أن هذه النسبة عادت فارتفعت إلى ٣١,٢ في المائة عام ١٩٧٦ ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي رقم ٦٨ .

جدول رقم ٦٨
كميات الغاز المنتج والمستخدم خلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦
(الوحدة ببليون قدم مكعب)

السنة	الغاز المنتج	الغاز المستخدم	النسبة المئوية للمستخدم إلى المنتج
١٩٧٠	١٣١	٣٥	٪ ٢٦
١٩٧١	١٥٩	٣٥	٪ ٢٢
١٩٧٢	١٨١	٤٠,٠	٪ ٢٢
١٩٧٣	٢٢٧	٤٢,٥	٪ ١٨
١٩٧٤	١٥٨	٢٩,٥	٪ ١٨,٩
١٩٧٥	١٤٦	٢٦,٦	٪ ١٨,٥
١٩٧٦	١٦٧	٥٢,١	٪ ٣١,٢

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ١٩٧٣ ، دولة قطر . لقد أضيف عام ١٩٧٦ من واقع البيانات غير المنشورة بعد لوزارة البترول والمالية في دولة قطر .

ويجري حالياً استغلال الغاز في تشغيل محطة تقطير المياه ومحطات توليد الكهرباء في رأس أبو عبود بالدوحة وتشغيل مصنع الإسمنت في أم باب ، ومصنع الأسمدة في أم سعيد . وستزيد نسب الاستغلال هذه تدريجياً عند تشغيل المشروعات الموجودة حالياً تحت التنفيذ مثل مشروعات الكهرباء الجديدة في رأس أبو عبود والفنطاس ومصنع البتروكيماويات الذي سيكلف ٣٥٠ مليون دولار والذي تقدر إستطاعته ب ـ ٦٠٠٠٠٠ طن في العام من البروبين والبوتان و٣٠٠٠٠٠ طن من البنزين . ويتوقع أن ينتهي العمل منه عام ١٩٧٩ . ومصنع الحديد الذي سيستهلك ٢٥٠ بليون متر مكعب من الغاز سنوياً ، ومصنع تسييل الغاز الذي يستهلك ١٢٠ بليون قدم مكعب من الغاز المصاحب للنفط وينتج ٨٠٠ ألف طن من البروبين والبوتان والبنزين والذي ابتدأ العمل به عام ١٩٧٥ .

إحتياطي البترول والغاز الطبيعي

تشير التقديرات إلى أن إحتياطي البترول بلغ في ١/١/١٩٧٦ (٥٨٥٠) مليون برميل وإحتياطي الغاز المصاحب (٧٥٠٠) بليون قدم مكعب[١] ، أما إحتياطي الغاز المستقل فيقدر بنحو ٨٧٣١٦ بليون قدم مكعب . فإذا فرضنا أن وسطي الإنتاج السنوي في الأعوام القادمة من البترول سيكون بحدود ١٧٠ مليون برميل سنوياً فإن عمر النفط في قطر سيتراوح بحدود ٣٥ سنة ، أما عمر الغاز فيزيد عن ذلك بكثير في حال ثبوت الاحتياطيات المشار إليها أعلاه .

الأراضي الزراعية .

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في قطر ٧٠٠٠٠ دونم كما أن هناك أراضي صالحة للزراعة تحت ظروف خاصة تقدر مساحتها ٢٧٠٠٠٠ دونم[٢] . وبذلك تكون نسبة الأراضي القابلة للزراعة بنوعيها ضئيلة إلى مجموع الأراضي القطرية .

القوة العاملة .

تقدر نسبة القوة العاملة بحوالي (٤٥) في المائة من مجموع عدد السكان (أي ٨٥٠٠٠ عامل) ، كما يشكل المواطنون القطريون حوالي ١٧ في المائة من مجموع القوى العاملة (١٥٠٠٠ عامل) والباقي من غير القطريين (٧٠٠٠٠ عامل) . ولا يوجد حالياً بطالة في البلاد ، بل هناك نقص في مختلف الإختصاصات[٣] . وتتوزع القوى العاملة حالياً بين القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو التالي :

---

(١) المصدر : التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٧٤/١٩٧٥ .

(٢) تقديرات خبراء الأمم المتحدة (PDNU) وكذلك خبراء المركز الفني للتنمية الصناعية ـ قطر ١٩٧٦ .

(٣) المركز الفني للتنمية الصناعية ، خطط التنمية الصناعية في دولة قطر ، دولة قطر ، ١٩٧٦ .

١٥٪ في قطاع الصناعة ، ١٦٪ في قطاع التجارة ، ٢٠٪ في قطاع الخدمات الحكومية ، ٤٪ في قطاع الزراعة وصيد الأسماك ، ٦٪ في قطاع النفط ، ١٦٪ في قطاع التشييد ، ٢٪ في قطاع البنوك و١٩٪ في قطاعات أخرى .

البنيان الاقتصادي والاداء

تشير الدراسات الخاصة بالدخل القومي إلى أنه بلغ في عام ١٩٧٢ حوالي ٣٠٠٠ مليون ريال قطري[١] ثم زاد ليصل إلى ٩٠٠٠ مليون ريال قطري عام ١٩٧٥ . وبذلك تكون الزيادة في السنوات الثلاث السابقة ٣٠٠ في المائة[٢]

يشكل النفط أكثر من ٨٥ في المائة من الدخل القومي خالياً و٧, ٩٦ في المائة من مجموع الصادرات و٨, ٩٢ في المائة من مجموع الدخل الحكومي في البلاد[٣] .

هذا الاعتماد الكبير على النفط تسعى الدولة لتخفيفه عن طريق بناء إقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع النفط سواء أكانت تكنولوجية أو علمية أو سياسية . ومن ثم تضمن للأجيال القادمة مستقبلاً كريماً عندما تنضب الثروة النفطية وتضعف قدرتها على مواجهة أعباء المستقبل . لهذا يحظى قطاع الصناعة والخدمات الأخرى من مالية وتجارية وأساسية باهتمام الدولة ورعايتها .

وتحقيقاً لهذا الهدف تقوم الدولة بزيادة نفقاتها على المشاريع البنيائية وخاصة في مجال الكهرباء والماء والموانئ والمطارات ، إضافة إلى مجموعة من المشاريع الصناعية القائمة على المواد الأولية المتوفرة محلياً أما الصناعات البتروكيماوية والغاز المسال والحديد والإسمنت ومواد البناء . وتأمل الحكومة ، نتيجة الانتهاء من هذه

---

(١) أي ما يعادل ٧٥٠ مليون دولار .

(٢) المركز الفني للتنمية الصناعية ، التطور الصناعي في قطر ١٩٧٦ .

(٣) وزارة المالية والبترول ، ميزانية الحكومة عام ١٩٧٦ .

المشاريع ، زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي (لا تتجاوز هذه المساهمة حالياً ٥٪) وكذلك زيادة مساهمة القطاع الزراعي .

القطاع الصناعي

تعتبر التنمية الصناعية الطريق الأمثل لتنويع مصادر الدخل القومي وبالتالي للإسهام في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية .

إن خطط التنمية الصناعية في قطر تنطلق من تلك الصناعات القادرة على الإنطلاق والنمو والمنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية معتمدة على كفايتها الإنتاجية وتكاليفها الرأسمالية المعقولة وذلك بسبب إستفادتها من المقومات التصنعية المتوفرة في البلاد كصناعة السماد والبتروكيماويات والحديد والصلب وغيرها .

وقد شهدت البلاد في السنوات العشر الأخيرة تطوراً في مختلف الصناعات (جدول ٦٩) فالإسمنت زاد إنتاجه من ٩٨ ألف طن عام ١٩٧٠ إلى ١٤٨ ألف طن عام ١٩٧٥ . ويجري الآن توسيع الطاقة الإنتاجية لعمل الإسمنت لتصل إلى ٥٥٠ ألف طن عام ١٩٧٩ . كما زاد إنتاج الطحين والشوار ، أما الروبيان فقد تراجع إنتاجه بسبب عوامل الطقس ، كما زاد إنتاج الكهرباء من ٢٧٧ مليون كيلوات ساعة إلى ٨٠١ مليون كيلوات ساعة للإعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ ، وكذلك المياه الحلوة من ١٠٤٢ مليون غالون إلى أكثر من ٣٥٥٩ مليون غالون للإعوام السابقة .

ولعل أكبر تطور شهدته البلاد هو في الصناعات البترولية . فصناعة الغاز المسال والتي تهدف إلى إستغلال الغاز الطبيعي المصاحب للزيت المنتج من حقول دخان إبتدأت بالإنتاج منذ عام ١٩٧٥ وبلغت طاقتها الإنتاجية ٨٠٠٠٠٠ طن سنوياً .

كما تم إنشاء مصنع الأسمدة الكيماوية (شركة قطر للأسمدة الكيماوية)

جدول رقم (٦٩)

إنتاج أهم السلع الصناعية في قطر

السلعة	الوحدة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
إسمنت [١]	بالطن	٩٨٩٤٠	٧٩٥٩٦	١٠٥٨١٣	٩٩١٤٢	١٤١٤٣٠	١٤٨٤٠٨	١٧٢٠٠٠
روبيان [٢]	بالطن	٣٧٤	٢٨٢ [٣]	٤٠٨ [٤]	٤٢٢	٣٢٣	لم يوجد	
طحين	بالطن	-	-	٦٩٢	١٠٤٧٦	١٥٨٤٠	١٨٤٨٠	٢٢٠٠٠
ستدار	بالطن	-	-	١٥٠	٢٣٠٠	٢١٦٠	٢٥٢٠	لا يوجد
كهرباء	مليوت كيلوات	٢٧٧,٢	٣١٥,٤	٣٥٩,٥	٤١٩,١	٤٦٠	٦٢٥	٨٠١
تحلية المياه	مليون جالون	١٠٤٢	١١٧٤,٠	١١٣٠,٠	٢٤٤٠,٠	٢٨٠٠	٣٥٠٠	٣٥٥٩
الأمونيا	بالطن	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد			
						١٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٦٣٠٠٠
اليوريا	بالطن	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد			
الغاز المسال	بالطن	لا يوجد	لا يوجد			٦٩٠٠٠	١٦٨٠٠٠	٢٠٧٠٠٠
الغاز المسال	بالطن	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٨٠٠٠٠٠	
كيروسين	بالبرميل	لا يوجد	لا يوجد	٣٠٢٩٥	٢٥٨٠٧	٢٣٩٣٧	٣٥٧٧	٤٣٩٩٥
زيت الديزل	بالبرميل	لا يوجد	لا يوجد	٦٠٩٥٠	٥٥٠١٦	١٢٣٢٥٤	٢٢٠٨٥٥	٨٢٠٢٧٠
البنزين	بالبرميل	لا يوجد	لا يوجد	٦٧٤٠٠	٦٣٠٦٦	٧٩٧٥٠	٤١٣٦٥٥	٥٥٤٧٩٠

(١) وزارة المالية والبترول القطري . التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٧٣ وبيانات

(٢) وبيانات وزارة المالية والبترول التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٧٥ .

(٣) وزارة المالية والبترول القطري

(٤) إبتداء من شهر نوفمبر .

والذي يتألف من وحدة الآمونيا التي تبلغ طاقتها ٩٠٠ طن يومياً ووحدة إنتاج اليوريا بطاقة يومية قدرها ١٠٠٠ طن . وقد تقرر في أواخر عام ١٩٧٣ توسعة وحدات الإنتاج الحالي إلى ١٨٠٠ طن آمونيا يومياً و٣٠٠٠ طن يوريا يومياً . وقد ساهمت دولة قطر بـ ٧٠ في المائة من رأسمال المشروع والباقي وزع على شركة (تورسك هيدرو ٢٥٪) المتخصصة في إنتاج المواد الكيماوية والبتروكيماوية و٣٪ لشركة باور جاز و٢٪ لبنك هاميدوز . وقد قدمت الحكومة تسهيلات كثيرة لهذا المشروع منها تعبيد الطرق وإنشاء ميناء خاص للشحن وكذلك خط أنابيب لنقل الغازات للمصنع من حقول البترول بدخان . وتقوم شركة هيدرو بأعمال إدارة المشروع وتسويق منتجاته .

كما يجري تنفيذ مشروع السوائل الغازية (بين دولة قطر ٧٠٪ وشركة شل ٣٠٪) والذي يهدف إلى إستخلاص الغازات الكثيفة من الغازات المصاحبة المنتجة من الحقول البحرية الثلاث (ميدان محزم ، والعد الشرقي ، وبولحفين) ، وتقدر طاقة المشروع بـ ١١٠٠٠ طن يومياً من البروبان و٩٠٠ طن يومياً من البيوتان و٩٠٠ طن يومياً من البنزين الطبيعي .

وبتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٧٤ تم التوقيع على إتفاقية إنشاء شركة قطر للبتروكيماويات بين حكومة قطر ٨٠٪ وشركة سي دي أف شيمي CDF Chimie ١٥٪ وشركة جازوسيان GAZOCEAN ٥٪ . وتقدر طاقة المشروع بـ ٣٥٠٠٠٠ طن سنوياً من مادة الإيثلين و١٤٠٠٠٠ طن من مادة البولي إيثلين منخفض الكثافة و٥٠٠٠٠ طن من مادة البولي إيتلين مرتفع الكثافة . وتقوم شركة دي سي أوف شيمي بعمليات الإدارة والتسويق لمادة البولي إيثلين وشركة جازوسيان بتسوق الإيثلين. كما أنشأت شركة قطر للحديد والصلب بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٧٤ بين حكومة قطر التي تمتلك ٧٠ في المائة من المشروع وكل من شركة كوبي ستيل ٢٠٪ التي تقوم بعمليات إنشاء المصنع والإشراف على إدارته وشركة طوكيو بوكي ١٠٪ لتسويق الإنتاج عالمياً . وسوف يستخدم الغاز الطبيعي ، الذي يحرق حالياً ، في هذا المشروع لاختزال خام الحديد بدلاً من

الفحم وأيضاً لتوليد الكهرباء اللازمة لصهر الحديد ويعتمد المصنع على خامات الحديد المستوردة بالإضافة إلى الحديد الخردة المحلي والمستورد . أما طاقة المصنع فتقدر بـ ٤٠٠ ألف طن سنوياً من حديد التسليح يستهلك منه محلياً ٧٥ ألف طن ويصدر الباقي .

كما يجري إقامة مصنع لتعليب الروبيان مجهز بسفن للصيد وبرادات ومعامل التعليب والتخزين سعتها ٧ طن من الجمبري. إضافة إلى مصنع للسماد من القمامة بطاقة يومية قدرها ١٥٠ طن .

إن جميع الصناعات المشار إليها سابقاً ، ما عدا معمل الإسمنت ، مملوكة للدولة إما بالكامل أو تشترك الدولة في رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٥١ في المائة . أما القطاع الخاص فيمتلك مجموعة من الصناعات الخفيفة كصناعة مواد البناء والموبيليا والمياه الغازية وغيرها .

إن سياسة الدولة حيال القطاع الخاص تتسم بالمساعدة والتشجيع وذلك عن طريق إعفائها من الضرائب على الأرباح ومن الرسوم الجمركية على وارداتها وإعطائها أرضاً بالمجان وقروضاً بفوائد مخفضة وتزويدها بالكهرباء بأسعار رمزية ومساعدتها في إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع .

القطاع الزراعي .

الزراعة في قطر محدودة بطبيعة التربة والمناخ . فالأراضي الزراعية تتكون من منخفضات من الأرض تجمعت بها طبقات من الطين الرسوبي بمرور الأعوام وتتراوح سمك الطبقة الطينية ما بين ٣٠ سم و٢٥٠ سم . وهذه الأراضي غير متصلة ببعضها البعض ، ولذا فإن الزراعة تكاد تكون محصورة في هذه الجيوب الترابية الصغيرة في المنخفضات ولا سيما في النصف الشمالي من البلاد .

وتعتمد الزراعة بصفة أساسية على مياه الآبار الجوفية . وتجري حالياً الدراسات والتجارب حول التوسع الزراعي على أساس إستخدام مياه المجاري

ومعامل التحلية في الري وتحديد الطرق المثلى لتقنين المياه في الري للوصول إلى أفضل الطرق لتخفيض الفاقد من المياه مع الأخذ بعين الإعتبار جميع العوامل الإقتصادية والفنية .

وتعمل الدولة على تقديم المساعدات الكبيرة للمزارعين بهدف تشجيعهم على زيادة الإنتاج . فهي تقدم لهم البذار وشتول الخضراوات والفواكه وأشجار الغابات ، فضلاً عن حراثة الأرض والكشف على مختلف المحاصيل في الأراضي الزراعية . وأقامت لهذا الغرض محطة للتجارب الزراعية عام ١٩٦٣ تبلغ مساحتها ٨٠٠ دونم في المنطقة الشمالية تقوم بإنتاج الأشتال اللازمة وتوزيعها على المزارعين ، كما تكون حقلاً لإجراء التجارب على مختلف أصناف بذور الخضراوات وأشجار الفاكهة ومحاصيل الحبوب واستعمال المبيدات وكذلك لتكون حقلاً إرشادياً لتوجيه المزارعين إلى أحدث الوسائل الزراعية . ولدى الدولة مشروع لانتاج الدجاج يؤمن ٧٠ في المائة من إحتياجات البلاد من البيض والدجاج بنهاية عام ١٩٧٦ كما أن هناك مشروع لتربية الخراف والأبقار في مزارع نموذجية .

ونتيجة لهذه العناية والتشجيع والدعم من قبل الحكومة زاد الإنتاج الزراعي بشكل كبير خلال السنوات السابقة كما زادت المساحات المزروعة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم ٧٠ .

أما صناعة صيد الأسماك فإنها لم تسجل أي تطور ملموس في السنوات الأخيرة ، رغم أنها تؤمن معظم إحتياجات البلاد من الأسماك . والمصنع الوحيد الموجود حالياً هو مصنع الروبيان المجمد والذي ينتج سنوياً حوالي ٤٠٠ طن .

المالية العامة

بعد الزيادات المعتدلة للموارد المالية في الستينات ، زادت العائدات الحكومية بمعدل سنوي قدره ٣٥ في المائة للأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ وبمعدل ٤٠٠

جدول رقم ٧٠

عدد المزارع والمحصول والمساحة ص ١٩٦٠ وحتى ١٩٧٥
(المساحة بالدونم والمحصول بالطن)

السنة	عدد المزارع	الخضروات		الحبوب	
		المساحة	المحصول	المساحة	المحصول
١٩٦٠	١١٩	٨٥٤	١٧٠٨	٧٥٠	٣٤٢٠
١٩٦١	١٥١	١٩٠٨	٤٢٩٢	٨٩٥	٥٨١٧
١٩٦٢	١٨٥	٢٥٦٢	٦٣٨٥	١٢٠٢	٨٤٣٥
١٩٦٣	٢١٢	٣٤١٦	٩٣٩٣	١٦٥٠	١٢٣٧٥
١٩٦٤	٢٤٨	٤٢٧٠	١٢٨١٠	١٨٥٠	١٤٨٠٠
١٩٦٥	٢٨٤	٥١٢٠	١٢٣٦٠	٢٠٢٠	١٨١٨٠
١٩٦٦	٣١٦	٦٩٢٠	١٦١١٠	٢١٢٠	١٨٨٨٠
١٩٦٧	٣٢٧	٦٩٠٣	١٦٣٤٤	٢٤٥٠	١٩٨٧٠
١٩٦٨	٣٤٩	٧٦١٨	١٨٢٨٤	٢٩٤٠	٢٠٢٧٠
١٩٦٩	٣٦٣	٧٧١٥	١٨٦١	٣٣٥٥	٢٣٥٩٥
١٩٧٠	٣٦٥	٨٤٣٩	١٩٢٢٣	٣٦٧٩	٢٥٤٨٥
١٩٧١	٤١١	١١٠٤٣	٢١٤٧٢	٥٢٣٠	٣٤٦١٧
١٩٧٢	٤٣٤	١٠٧١٣	١٨١٦١	٥٠٩٢	٣٣٨١٧
١٩٧٣	٤٢٢	٩٤١٣	١٧٧٤٨	٣١٠٠	٢٤٨٠٠
١٩٧٤	٤٥٠	٩٧٠٣	١٨٣٤٢	٣١٩٠	٢٥٥٢٠
١٩٧٥	٤٥٣	٩٨١٢	٢٣٠١٥	٣٢١٥	٢٥٧٢٠

المصدر: وزارة الصناعة والزراعة في قطر، التقرير السنوي، ١٩٧٦،

١) الدونم يساوي ١٠٠٠ متر مربع

في المائة في عام ١٩٧٤ ، وبقيت تقريباً ثابتة في عام ١٩٧٥ ثم زادت بمعدل ٢٤ في المائة في عام ١٩٧٦ (أنظر جدول ٧١) .

إن عائدات النفط ، تأتي من مصدرين إثنين : الأول من الريع وضريبة الدخل المفروضة على الشركاء الأجانب في شركات النفط العاملة والثاني من حصيلة مبيعات الحكومة من حصتها من نفط المشاركة ، وهي تشكل أكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية ، تليها إيرادات الإستثمارات الخارجية التي زادت من ٣٣ مليون ريال عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٥٢٩ مليون ريال قطري عام ١٩٧٦ . وبذلك تشكل ثاني مورد للحكومة في الأهمية بعد العائدات النفطية . أما العائدات الأخرى فتأتي من الرسوم الجمركية والضرائب على الأعمال والضريبة التي فرضتها الحكومة مؤخراً على فواتير الفنادق البالغة ٥٪ إضافة إلى عائدات الحكومة من خدماتها العامة كالكهرباء والماء وغيرها .

إن زيادة عائدات الحكومة من النفط تعود إلى عوامل عديدة منها زيادة الصادرات حتى عام ١٩٧٣ وزيادة الأسعار المعلنة (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) وزيادة نسبة المشاركة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) والسيطرة الكاملة على الثروة النفطية عام ١٩٧٦ .

أما النفقات الحكومية فقد سجلت زيادات كبيرة خلال السنوات الأخيرة وتضاعفت تقريباً في عام ١٩٧٤ ثم بلغت نسبة الزيادة ٥٦ في المائة عام ١٩٧٥ ثم إنخفضت قليلاً في عام ١٩٧٦ .

ويلاحظ أن النفقات الجارية تحتل المرتبة الأولى بين النفقات حيث قفزت من ٣٥٨ مليون ريال قطري عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٣٤٠٣ مليون ريال عام ١٩٧٦ . وقد بلغت نسبتها إلى إجمالي النفقات الحكومية ٨٠ في المائة . واحتلت النفقات العامة كالرواتب والأجور والخدمات الإجتماعية المختلفة كالتعليم والصحة الجانب الأكبر من النفقات الجارية . وصرف الباقي على الخدمات الإقتصادية والمساعدات التي قدمت للدول العربية والإسلامية ، حيث زادت

جدول رقم ٧١

ميزانية الحكومة القطرية

بالمليون ريال قطري

السنة المالية	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الأيرادات	٩٤٥,١	١٥٦٣,٧	١٦٨٨,٩	٧٣٩٢,٢	٧٢١٥	٨٨٨٧
ايرادات النفط	٨٣٧,٥	١١٠٤,٣	١٥٥٩,٨	٧٠٤٣,٠	٦٦٣٢	٨٣٥٨
الرسوم الجمركية	٨,١	١٠,٨	١٤,٢	٢٠,٢	-	-
ايرادات الاستثمار	٦٠,٣	١٠٩,٥	٩٤,٨	٢٩٠,٠	٤٩٣,٠	٥٢٩
ايرادات اخرى	٣٩,٢	٣٩,١	٢٠,١	٣٩,٠	-	-
النفقات	٦٨٩,٨	٩٥٨,٦	١٦٢٦,١	٣٢٥٩,٨	٥٠٩٥,٦	٤٢٦٢,٨
النفقات الجارية	٤٧٤,٥	٦٩٨,٧	١١٠٤,٤	١٧٨٧,٤	٢٩٨٣,٠	٣٤٠٣,٨
النفقات الرأسمالية	١٦٩,٣	٢٢٧,٥	٢٤٩,٣	٦٧٦,٥	١٤٤٨,٩	٥١٧,٠
القروض والمساهمات	٤٠٦,١	٣٢,٤	٢٧٥,٤	٧٩٥,٩	٦٦٣,٧	٣٤٢,٣
فائض الميزانية	٢٥٥,٣	٣٠٥,١	٦٢,٥	٤١٣٢,٤	٢٠٢٩,٤	٤٦٢٤,٠
العمليات المالية	٢٥٥,٣	٣٠٥,١	٦٢,٨	٤١٣٢,٤	٢٠٢٩,٤	٤٦٤٤,٠
	(١٠,٩)	(- ٦١,٩)	(٢,٢)	(١٢٥,٩)	٧٩٧,٥	-
	(٢٤٤,٤)	(٣٦٧,٠)	(٦٠,٦)	٤٠٠٦,٥	١٦١,٩	-

المصدر : وزارة البترول المعدنية بقطر، ميزانية الحكومة أعوام ١٩٧٦ - ١٩٧٥ - ١٩٧٤

١) تشمل النفقات الجارية المرتبات والأجور والمساعدات وقد تطورت من ٢٦,٨ مليون ريال عام ١٩٧٢ إلى ٣٥٧ مليون عام ١٩٧٧ و٥٠٩ مليون عام ١٩٧٤ و٨٩٢ مليون عام ١٩٧٥ و٣٠٦ مليون عام ١٩٧٦ .

٢) يشمل بند القروض والمساهمات صافي القروض للدول الاجنبية والاقراض المحلي والمشاركة مع الشركات الاجنبية

هذه الأخيرة من ٢٦,٨ مليون ريال عام ١٩٧٢ إلى ٨٩٢,٢ مليون ريال عام ١٩٧٥ ثم انخفضت إلى ٣٠٦ مليون ريال عام ١٩٧٦ .

أما النفقات الرأسمالية فقد زادت بمعدل سنوي قدره ٨٠ في المائة خلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ من ١٣٢ مليون ريال إلى ٦٧٧ مليون ريال . ثم زادت بنسبة ١١٤ في المائة عام ١٩٧٥ لتصل إلى ١٤٤٨ مليون ريال ثم لتعود فتنخفض إلى ٥١٧ مليون ريال عام ١٩٧٦ .

وتعزى الزيادة في النفقات الرأسمالية إلى التوسع في الإنفاق على الخدمات الهيكلية كالمياه والكهرباء والنقل والمواصلات والدفاع والأمن والصحة والتعليم .

وعلى الرغم من الزيادة المطلقة في النفقات الرأسمالية فإن نسبتها إلى النفقات العامة إنخفضت بسبب محدودية الإستيعاب في الإقتصاد القطري (نقص اليد العاملة الفنية وغير الفنية ، ندرة مواد البناء أزمة الإداريين ، ضيق نطاق السوق الداخلي) .

ورغم زيادة النفقات الحكومية ، الجارية والرأسمالية ، إلا أنها بقيت أقل بكثير من الإيرادات الحكومية وكنتيجة لذلك زاد الفائض في الميزانية من متوسط قدرة ١٧٤ مليون ريال قطري خلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ إلى ٤١٣٢ مليون ريال عام ١٩٧٤ وإلى ٤٦٢٤ مليون عام ١٩٧٦ . وقد استعمل هذا الفائض بشكل رئيسي في شراء العملات الأجنبية وفي إيداعات الحكومة لدى المعارض المحلية .

ميزان المدفوعات

تسيطر على ميزان المدفوعات القطري الزيادات الكبيرة في إيرادات الحكومة من صادرات النفط التي قفزت من ١٦٤٩ مليون ريال عام ١٩٧٢ إلى ٨٤٤٣ مليون ريال عام ١٩٧٦ (جدول رقم ٧٢) .

جدول رقم (٧٢)

ميزان المدفوعات القطري

البيان	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
١ ـ الميزان التجاري	١١١٦,٥	١٦٨٠,٧	٦٧٩٢,١	٥٣٣٣,٠	٥٦٧٠,٠
صادرات النفط FOB	١٦٤٩,٠	٢٣٨٨,١	٧٧١٥,٠	٦٩٣٢,٢٠	٨٤٤٣,٠
صادرات أخرى	٧٤,٨	٧١,٠	١٤٦,٠	٢٠١,٠	٢٨٧,٠
الواردات (١)	٦٠٧,٣-	٧٧٨,٤-	١٠٦٨,٩-	١٨٠٠,-	٣٠٦٠,-
٢ ـ ميزان الخدمات	٤٣١,٣-	٥٦١,٢٠	٢١١,٠-	٨٩١,-	١٣٧٨,٠-
أرباح شركات البترول	٣٨٦,٢-	٤٢٢,٩-	١٤٥,٧-	١٤٧,٠-	١٤٤,٠-
إيرادات الاستثمارات	١٠٩,٥	٩٤,٨	٢٩٠,٠	٤٩٣,٠	٥٢٩,٠
إيرادات أخرى	٣٥,٢	٣١,٤	٤٠,٠	٦٠,٠	٩٠,٠
المدفوعات الأخرى	١٨٩,٨-	٢٦٤,٥-	٣٩٥,٣-	١٢٩٧,٠-	١٨٥٣,-
٣ ـ صافي الحساب الجاري	٦٨٥,٢	١١١٩,٥	٦٥٨١,١	٤٤٤٢,٠	٤٢٩٢,٠
٤ ـ التحويلات الرأسمالية	٢٧٥,١-	١١١٣١,٠	٢٤٢٠,٥-	٢٠٧٣,٥-	٣٠٣٠٧-
التعويضات لقطاع النفط	-	٧٥,٩٠	٢٥٦,٦-	-	١٢٢,٨-
مساعدات وقروض الدول النامية	٣٧,٨-	٣٤٩,٠٠	٨٠٢,٧-	١٥٥٥,٩-	٦٤٨,٣-
استثمارات في الدول النامية	-	-	٢٠٩,٥٠	٣٧٩,٨-	٧٣٠,٨-
استثمارات في الدول المتقدمة	-	-	٤٦,٠-	٢٧٨,٦-	١١٨,٤-
تحويلات رأسمالية أخرى	٢٣٧,٣-	٧٠٦,١-	١٠٥٥,٧-	١٤٠,٨	١٤١٠,٤-
الفائض	٤١٠,١	١١,٥-	٤١٦٠,٦	٢٣٦٨,٥	١٢٦١,٣
الزيادة في الاحتياطي	٤١٠,١-	١١,٥-	٤١٦٠,٦-	٢٣٦٨,٥-	١٢٦١,٣-

(١) مساعدات وإيرادات الدفاع

المصدر : وزارة الإقتصاد والتجارة ، التقرير الإقتصادي السنوي لعام ١٩٧٥

ويلاحظ أن الإرتفاع الكبير قد حصل نتيجة تضاعف أسعار النفط في ١٦/١٠/٧٣ حيث بلغت نسبة الزيادة في إيرادات عام ١٩٧٤ بالنسبة لعام ١٩٧٣ ، ٣٢٣٪ . هذه الزيادة في الإيرادات ساعدت على تمويل الزيادة الكبيرة في الواردات التي قفزت من ٦٠٧ مليون ريال عام ١٩٧٢ إلى ٣٠٦٠ مليون ريال عام ١٩٧٦ . كما ساعدت على :

١ ـ زيادة المساعدات الممنوحة للدول العربية الشقيقة من ٤٢ مليون ريال عام ١٩٧٢ إلى ٨٩٢ مليون عام ١٩٧٥ و٣٠٦ مليون عام ١٩٧٦ .

٢ ـ زيادة القروض الممنوحة للدول النامية والعربية ، حيث قدرت هذه القروض بـ ٦٦٣ مليون ريال عام ١٩٧٥ و٣٤٢ مليون عام ١٩٧٦ بعد أن كانت لا تتجاوز ٦ مليون ريال عام ١٩٧٢ .

٣ ـ زيادة الإستثمارات القطرية في الدول النامية من ٢٠٩ مليون عام ١٩٧٤ إلى ٧٣٠ مليون عام ١٩٧٦ .

٤ ـ تحقيق فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات بلغت في عام ١٩٧٥ (٢٣٦٨) مليون ريال و١٢٦١ مليون في عام ١٩٧٦ . كما حقق دخل الإستثمارات الخارجية زيادات ملحوظة إرتفعت من ١٠٩ مليون ريال عام ١٩٧٢ إلى ٥٢٩ مليون ريال عام ١٩٧٦ .

وقد إكتسب دخل الإستثمارات مؤخراً ، وهو ثاني أهم مصادر للنقد الأجنبي في البلاد أهمية متزايدة صاحبت التراكم السريع في الأموال الأجنبية ، ويتوقع لدخل الإستثمار أن يصبح مع مرور الزمن بديلاً أساسياً لعائدات النفط الآيلة للنضوب . ومما يجدر ذكره أن صافي دخل الإستثمار لعام ١٩٧٦ قد غطى ١٧,٣٪ من إجمالي الواردات . وبالنظر لفرص الإستثمار المحدودة في قطر فإنها ظلت مصدراً لرأس المال بشكل متزايد حيث وصل النشاط الإستثماري في الخارج حداً أعلى منه في أي وقت مضى . وتسعى قطر إلى تحقيق أقصى عائد من

إستثمار إحتياطيها في الخارج وتولي أهمية خاصة لعنصري السيولة والمخاطرة وعليه فإن إستثماراتها تتسم بالتنوع فيما يختص بكل من وسائل الإستثمار والعملات المحررة بها هذه الإستثمارات . وتبلغ نسبة صادرات النفط ٩٦٪ إلى ٩٨٪ من مجمل الصادرات القطرية في الفترة الزمنية المغطاة . أما الصادرات غير النفطية فمعظمها إعادة صادرات إلى الدول الخليجية وهي مؤلفة من السلع الغذائية والدخان وبعض السلع المعمرة كالموبيليا والآلات . أما الصادرات المحلية فمؤلفة من الخضراوات ومنتجات اليوريا والأمونيا المصنعة محلياً

أما الواردات فباستثناء بعض السلع القليلة المصنعة محلياً تستورد قطر معظم ما تحتاج إليه من السلع الغذائية والوسيطة والرأسمالية

ويشير بند التحويلات الخاصة في القطاع النفطي إلى حجم تحويلات شركات النفط من أرباحها في قطر . ويلاحظ زيادة حجمها بشكل كبير في عام ١٩٧٤ حيث زادت بما يعادل ٤٠٠٪ .

كما أن تحويلات رأس المال الخاص زادت بدورها من ٢٣٧ مليون ريال إلى ١٤١٠ مليون ريال وتشمل هذه بشكل خاص تحويلات المعاملين في قطر إلى ذويهم في بلادهم .

الفصل الخامس

الاقتصاد العيانى

بعض المعلومات الاساسية عن عمان

المساحة	١٠٠,٠٠٠ ميل مربع
عدد السكان	٧٥٠,٠٠٠ نسمة
الريال العماني يساوي	٢,٩٢٣ دولار أمريكي
متوسط دخل الفرد	١٨٦٠ دولار أمريكي

إنتاج النفط (بآلاف البراميل الأمريكية يومياً).	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الانتاج (بآلاف البراميل الأمريكية يومياً)	٢٨١,٦	٢٩٣	٢٩٠	٣٤١	٣٦٩
عائدات النفط (بمليون ريال عماني)	٤٩,٦	٦١,٣	٢٩١,٥	٣٧٣,١	٤٧٠
صافي الفائض أو العجز في الميزانية	١٨,١-	١٩,٧-	٦٤,٥-	٤٢,٩-	٥٠,٥-

تاريخ المشاركة النفطية	تموز / يوليو١٩٧٤
نسبة المشاركة النفطية	٦٠ في المائة من اسهم شركة نفط عمان المحدودة
احتياطيات النفط	١/١ بليون برميل
احتياطيات الغاز	٧١ بليون متر مكعب
العمر التقديري للنفط	٩ سنوات
العمر التقديري للغاز الطبيعي	٩ سنوات

المصدر : مجموعة البيانات الواردة في صلب الدراسة عن الاقتصاد العماني .

المساحة وعدد السكان

تغطي سلطنة عمان مساحة قدرها ١٠٠,٠٠٠ ميل مربع أو ٢١٢ ألف كيلومتر مربع ، وتقع في أقصى الجنوب الشرقي بشبه الجزيرة العربية . ويبلغ طول ساحلها ١٠٠٠ ميل ويمتد من حدود السلطنة مع دولة الإمارات حتى يصل إلى حدودها مع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . ويقدر عدد السكان ما بين ٧٥٠ ألف إلى ١,٥ مليون نسمة ، وبذلك تكون الكثافة ٣ في الكيلومتر المربع الواحد . وخلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ بلغ معدل النمو السكاني ٣,١٠ في المائة سنوياً . أما مدنها الرئيسية فهي مسقط (العاصمة) ومطرح وصلالة .

الموارد الطبيعية والبشرية

٢ ـ البترول والغاز الطبيعي

يحتل النفط مكانة هامة في الإقتصاد العماني . فالعائدات من النفط تعادل ٩٠ في المائة من مجموع إيرادات الحكومة ، كما أن الصادرات النفطية هي كل ما تصدره البلاد . ويقوم بانتاج النفط شركة تنمية نفط عمان المحدودة التي تتوزع ملكيتها إلى شركة شل الهولندية (٨٥ في المائة) وشركة البترول الفرنسية (١٠ في المائة) وبارتكس (مكبنكيان) ٥ في المائة .

إبتدأ إنتاج النفط في عمان عام ١٩٦٧ وظل يتزايد حتى عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ (جدول رقم ٧٣) ثم عاد فانخفض عام ١٩٧٤ بسبب مشاكل فنية ليعود فيرتفع مرة أخرى إلى ١٢٤,٦ مليون برميل عام ١٩٧٥ ثم إلى ١٣٤,٧ مليون برميل عام ١٩٧٦ .

جدول رقم (٧٣)
إنتاج النفط وصادراته في عمان
(بملايين البراميل)

	الانتاج	التصدير
١٩٦٧	٢٠,٩	٢٠,٩
١٩٦٨	٨٧,٩	٨٨,٢
١٩٦٩	١١٩,٧	١١٩,٢
١٩٧٠	١٢١,٣	١٢١,٣
١٩٧١	١٠٧,٤	١٠٦,٣
١٩٧٢	١٠٢,٨	١٠٣,٢
١٩٧٣	١٠٧,٠	١٠٦,٩
١٩٧٤	١٠٥,٩	١٠٥,٨
١٩٧٥	١٢٤,٦	١٢٤,٩
١٩٧٦	١٣٤,٧	١٣٤,٧

المصدر : شركة نفط عمان المحدودة ، صناعة النفط ، عمان ، ١٩٧٦
Petroleum Development Oman

تطور أسعار النفط :

لقد إزدادت أسعار النفط منذ عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٧٣ (جدول رقم ٧٤) وذلك بسبب تطبيق إتفاقية طهران وإتفاقيات جنيف الأولى والثانية . كما زادت الأسعار بنسبة ٨٨ في المائة في ١٦/١٠/٧٣ وبمعدل ١١٩ في المائة في ١/١/١٩٧٤ . وقد كانت نتيجة هذه الزيادات في الأسعار المعلنة زيادة حصة الحكومة عن البرميل الواحد بمعدل ٣٠٠ في المائة . وهكذا أصبح سعر البرميل في بداية ١٩٧٤ ١٢,٢٩٨ دولار أمريكي واستمر هذا السعر حتى منتصف عام ١٩٧٥ . وقد استند حساب هذا السعر على النفط الخام السعودي الخفيف

١١,٦٥١ دولار للبرميل مضافاً إليه علاوة النوعية ٥٥ سنتاً إضافة إلى فروق الشحن البالغة ٠,٠٩٧ دولار للبرميل . أما الريع فقد ازداد من ١٢,٥ في المائة إلى ١٤,٥ في المائة ثم إلى ١٦,٦٧ في المائة في ١/١٠/٧٣ . بينما زادت ضريبة الدخل من ٥٠ في المائة إلى ٥٥ في المائة ثم إلى ٦٥,٧٥ في المائة ، وبقيت نسب الريع وضريبة الدخل على وضعها السابق حتى منتصف ١٩٧٦ . بعد ذلك زادت ضريبة الدخل إلى ٨٠ في المائة وكذلك الريع إلى ٢٠ في المائة من السعر المعلن .

وفي ١/٤/٧٦ زاد السعر المعلن ليصل إلى ١٢/٥٤٨ دولار للبرميل .

وقد زاد ، نتيجة لذلك ،عائد الحكومة عن البرميل الواحد من ٩٩٤ وسنتاً للبرميل عام ١٩٧٠ إلى ١,٦٨٥ دولار للبرميل في ١/١٠/٧٣ . ثم قفز هذا العائد إلى ٣,٣٠٩ دولار للبرميل في ١/١٠/٧٣ ، ثم ٧,١٨٥ دولار للبرميل في ١/١/٧٤ ، و٩,٩١٩ دولار في ١/٤/١٩٧٦ .

إتفاقيات المشاركة النفطية : في ٤/١٢/١٩٧٣ وقعت حكومة عمان إتفاقية مشاركة مع شركة تنمية نفط عمان حصلت بموجبها على ٢٥ في المائة من أسهم الشركة . وفي شهر تموز / يوليو ١٩٧٤ زادت حصة الحكومة إلى ٦٠ في المائة من أسهم الشركة وذلك بأثر رجعي إبتداء من أول العام . وقد دفعت الحكومة للشركة لقاء حصتها البالغة ٦٠ في المائة حوالي ١٠٤ مليون دولار . وقد قامت الحكومة ببيع ١٠ في المائة من حصتها من الإنتاج إلى اليابان خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ، والباقي أعادت بيعه إلى شركة النفط العاملة في البلاد . ثم زادت مبيعات الحكومة المباشرة إلى ٢٢ في المائة خلال عام ١٩٧٦ . وقد كانت أسعار مبيعات الحكومة المباشرة أو أسعار (إعادة الشراء) إلى الشركات تساوي ٩٣ في المائة من السعر المعلن .

عائدات الحكومة من النفط :

حتى عام ١٩٧٤ كانت العائدات مؤلفة من ضريبة الدخل والريع التي

جدول رقم (٧٤)

تطور أسعار النفط وعائدات الحكومة عن البرميل الواحد
(بدولارات الولات المتحدة للبرميل الواحد)

التاريخ	الأسعار المعلنة	عائد الحكومة عن البرميل	أسعار إعادة الشراء
١٩٧٠/١٠/١٤	١,٨٢٠	٠,٩٤٤	
١٩٧١/ ٢/١٥	٢,٢٠٥	١,٧٧٧	
١٩٧١/ ٦/ ١	٢,٣١٠	١,٢٤١	
١٩٧٢/ ١/٢٠	٢,٥٠٦	١,٣٦٠	
١٩٧٣/ ١/ ١	٢,٦١٩	١,٢٤٢٨	
١٩٧٣/ ١/ ١	٢,٦١٩	١,٤٢٨	
١٩٧٣/ ٤/ ١	٢,٧٨٥	١,٥٢٠	
١٩٧٣/ ٦/ ١	٢,٩٢٩	١,٦١٦	
١٩٧٣/ ٧/ ١	٢,٩٨٦	١,٦٥١	
١٩٧٣/ ٨/ ١	٣,٠٩٨	١,٧١٩	
١٩٧٣/١٠/ ١	٣,٠٤٣	١,٦٨٥	
١٩٧٣/١٠/١٦	٥,٧٢٣	٣,٣٠٩	
١٩٧٣/١١/ ١	٥,٧٨٧	٣,٣٤٨	
١٩٧٣/١٢/ ١	٥,٦٢٨	٣,٢٥١	
١٩٧٤/ ١/ ١	١٢,٢٩٨	٧,١٨٥	١١,٤٣٧
١٩٧٤/ ٧/ ١	١٢,٢٩٨	٧,٢٩٦	١١,٤٣٧
١٩٧٤/١٠/ ١	١٢,٢٩٨	٨,٤٦٩	١١,١١٠
١٩٧٥/١٠/ ١	١٢,٥٠٥	٩,٩٠٧	١١,٦٣٠
١٩٧٦/ ٤/ ١	١٢,٥٤٨	٩,٩١٩	١١,٦٧٠

المصدر : شركة تنمية نفط عمان ومنشورات صناعة النفط في عمان ١٩٧٦

تدفعها شركة تنمية نفط عمان . ومنذ ذلك الحين تعزى الزيادة في عائدات الحكومة من النفط إلى مبيعاتها لحصتها من النفط سواء إلى الشركاء الأجانب لشركة نفط عمان أو إلى المشترين المستقلين .

إن عائدات الحكومة تضاعفت من ٢٥,٥ مليون ريال عماني عام ١٩٦٨ إلى ٤٩,٢ مليون ريال عماني عام ١٩٧٢ ، وزادت بنسبة ٢٣ في المائة عام ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٧٤ زادت العائدات بنسبة ٤٠٠ في المائة لتصل إلى ٢٩١ مليون ريال . ثم زادت بنسبة ٢٨ في المائة لتصل إلى ٣٧٣ مليون ريال عام ١٩٧٥ . (جدول رقم ٧٥) ويتوقع أن تزيد العائدات بشكل كبير عام ١٩٧٦ بسبب زيادة ضريبة الدخل والريع على إنتاج النفط في البلاد .

جدول رقم (٧٥)

عائدات الحكومة من النفط (بالمليون ريال عماني)[١]

السنة	ضريبة الدخل والريع	إعادة الشراء	المشترين المستقلين	المجموع
١٩٧١	٤٧,٨			٤٧,٨
١٩٧٢	٤٩,٢			٤٩,٢
١٩٧٣	٦٠,٦			٦٠,٦
١٩٧٤	١٥٩,٣	١١٦,٤	١٥,٣	٢٩١,٠
١٩٧٥	١٢٦,٥	١٩٦,٠	٥٠,٣	٣٧٢,٨

(١) المصدر : مديرية المالية العامة ، ميزانية عمان ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ .

Source' Directorate General of Finanec.

الغاز الطبيعي : تمتلك عمان كميات من الغاز الطبيعي الغير مصاحب للنفط التي لم تستثمر حتى الآن . وهناك مشروع لإنشاء خط أنابيب (٢٠ انش) مسافة ٢٠٠ ميل لنقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى العاصمة من أجل إستعماله في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه إضافة إلى إستعماله من مشاريع صناعية

عديدة . وتقدر تكاليف هذا الخط بـ ٩٠ مليون دولار أمريكي ، ٦٠ مليون منها سوف تمول من صندوق التنمية الإقليمي . كما أن هناك مشروع إنشاء مصفاة للنفط وذلك بهدف تأمين إحتياجات البلاد من المنتجات المكررة . هذا ويقدر إحتياطي الغاز الطبيعي بـ ٧١ بليون متر مكعب من الغاز كما يقدر إحتياطي البترول المكتشف بحوالي ١,١ بليون برميل من النفط (١٩٧٥) .

الأراضي الزراعية : تعتبر مساحة الأرض الزراعية في عمان ضئيلة جداً إلى المساحة الكلية لعمان . وتقدر الأرض المزروعة في عام ١٩٧٥ بنحو ٣٦٠٠٠ هكتار فقط . وكما هو الحال في الإمارات الأخرى فإن التوسع في الأراضي الزراعية يحد منه طبيعة المناخ الجاف والحار من جهة وندرة المياه الحلوة من جهة أخرى . إضافة إلى الأراضي التي تشكل الجبال ١٥ في المائة منها والصحاري ٨٢ في المائة .

اليد العاملة : يبلغ حجم اليد العاملة في عمان ١٤,٥ في المائة من مجموع عدد السكان عام ١٩٧٥ . وقد شهدت هذه تطوراً كبيراً منذ عام ١٩٧٢ وحتى الآن . فبعد أن كانت لا تتجاوز ٤٠٠٠٠ عامل أصبحت أكثر من ١٠٨٠٠٠ عامل بين عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ . وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في اليد العاملة إلى زيادة الإنفاق الحكومي وكذلك إنفاق القطاع الخاص في السنوات الأخيرة .

وتتوزع القوة العاملة في البلاد إلى العاملين في القطاع الحكومي (١٣٨٠٠) عامل عام ١٩٧٥[1] منهم ١٠٠٠٠ عامل عماني و٣٠٠٠ عامل أجنبي ، وإلى العاملين في القطاع الخاص . وهؤلاء يتوزعون إلى ٣٠٠٠٠ عامل عماني و٦٥,٠٠٠ عامل أجنبي يأتون بشكل خاص من الهند وباكستان . (جدول رقم ٧٦) .

---

(١) ما عدا العاملين في الجيش والشرطة .

جدول رقم (٧٦)
اليد العاملة في عمان (بالآلاف)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
القطاع الحكومي (١)	٣,١	٥,٣	٩,١	١٢,٠	١٣,٨
الوطنيين	٢,٩	٤,٨	٧,٤	٩,٠	١٠,٠٠
الوافدين	٠,٣	٠,٦	١,٧	٣,٠	٣,٨
القطاع الخاص (٢)	٠٠٠	٣٥,٠	٤٨,٠	٦٨,٠	٩٥,٠
الوطنيين	٠٠٠	٢٠,٥	٢٤,٥	٢٦,٠	٣٠,٠
الوافدين	٠٠٠	١٤,٥	٢٣,٥	٤٢,٠	٦٥,٠

المصدر : مديرية الإحصاء الوطنيةNatianal Statistical Depant

كما أن الحكومة تقوم بإنشاء مراكز التدريب المهني وتقدم لها مجاناً الكتب والمواصلات والوجبات اليومية وكذلك الألبسة .

جدول رقم ٧٧ الطلاب والمدارس في عمان

	٧٢/١٩٧١	٧٣/١٩٧٢	٧٤/١٩٧٣	٧٥/١٩٧٤	١٩٧٦/١٩٧٦
عدد المدارس	٤١	٦٨	١١١	١٧٦	٢٠٧
الأبتدائي	٦٤	١٠٥	١٦٣	١٨١	
الأعدادي	-	٤	٥	١١	٢٣
الثانوي	-		١	٢	٣
عدد الطلاب	١٥٣٣٢	٢٤٤٨١	٣٥٥٦٥	٤٩٢٩	٥٥٧٥٢
الأبتدائي	١٥٣٣٢	٢٤٣٣٥	٣٥٢٢٥	٤٨٥٧٦	٥٤٤٥٧
الأعدادي	-	١٤٦	٣١٨	٥٧١	١٠٩٥
الثانوي	-	-	٢٢	٨٢	٢٠٠

(١) ما عدا العاملين في البوليس والجيش (٢) ما عدا العاملين في الزراعة والصيد .

المصدر : مديرية الإحصاء الوطنية ، ١٩٧٥ National Statistical Departement.

وتعمل الحكومة على تشجيع تكوين الأطر واليد العاملة الفنية عن طريق التوسع في التعليم حيث زادت عدد المدارس من ٤١ مدرسة عام ٧١/٧٢ إلى ٢٠٧ مدرسة عام ١٩٧٦ كما زاد عدد الطلاب من ١٥,٣٣٢ طالب إلى ٥٥٧٥٢ طالب بين العامين المذكورين . (جدول رقم ٧٧) .

البنيان الاقتصادي والاداء

بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٧١ حوالي ١٢٥,١ مليون ريال عماني . ثم تحسن في الأعوام القادمة وخاصة على أثر إرتفاع أسعار النفط في أواخر عام ١٩٧٣ ليصل إلى ٦٧٣,٤ مليون ريال عام ١٩٧٥ . وبموجب الأرقام السابقة فقد بلغ معدل النمو السنوي حوالي ١٧ في المائة خلال الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ثم ٢٣٦ في المائة في عام ١٩٧٤ . و١٨ في المائة عام ١٩٧٥ . وتعزى معظم الزيادة هذه إلى زيادة أسعار النفط بنهاية عام ١٩٧٣ وما ينتج عنها من زيادة القيمة المضافة المحصلة في القطاع النفطي إضافة إلى الزيادات الكبيرة الحاصلة في قطاع البناء والتجارة والإدارة العامة .

لقد ارتفعت ، نتيجة لذلك ، مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٤ مليون ريال عام ١٩٧١ إلى ٤٦٠ مليون ريال عام ١٩٧٥ . كما إرتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من ٥٨٪ عام ٩٧١ إلى ٦٨٪ عام ٩٧٥ . أما الزراعة فتعتبر مساهمتها ضئيلة ولم تتجاوز ١٧ مليون ريال سنوياً خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ . أما باقي القطاعات الإقتصادية فقد شهدت نمواً ملموساً ، حيث إرتفعت مساهمة قطاع البناء والتشييد من حوالي ٢٠,٤ مليون ريال عام ١٩٧١ إلى حوالي ٦٥,٩ مليون ريال عام ١٩٧٥ بمعدل نمو وسطي ٤١,٧ في المائة ، وازدادت مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٢ مليون ريال عام ١٩٧١ إلى ١٣٠,٦ مليون ريال عام ١٩٧٥ بمعدل نمو وسطي بلغ ٧٤,٨ في المائة سنوياً . وتضم هذه القطاعات الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والتجارة والمال والحكومة والخدمات والإسكان (جدول رقم ٧٨)

جدول رقم (٧٨)

الناتج المحلي الإجمالي بحسب المصدر

بالأسعار الجارية وبملايين الريالات العمانية

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الزراعة والصيد	١٦,٨	١٧,٠	١٦,٧	١٧,٤	١٧,٦	١٨
النفط	٧٣,٩	٧٦,٤	٩٤,٥	٣٨٩,٠	٤٦٠,٠	٥٠٥
البناء والتشييد	٢٠,٤	٢٢,٦	٢٤,٠	٥٨,٠	٦٥,٢	٧٦
الصناعة والكهرباء	٠,٥	١,٠	١,٥	٣,٢	٣,٨	٨
النقل والمواصلات	٢,١	٣,٢	٤,٤	١٢,٣	١٦,٠	٢٥
التجارة والمال	٣,٥	٤,٦	٩,٢	٣٠,٧	٣٨,٢	٣٨
الإدارة العامة والدفاع	٤,١	١١,٠	١٣,١	٤٦,٤	٥٤,٨	٦١
الخدمات والإسكان	٣,٨	٥,٠	٦,٠	١١,٥	١٧,٨	٢٧
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	١٢٥,١	١٤٠,٨	١٦٩,٤	٥٦٨,٥	٦٧٣,٤	٧٥٨,٠

المصدر : البنك المركزي العماني ، النشرة الاقتصادية ديسمبر ١٩٧٦ . مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠

تطور الزراعة :

يستوعب القطاع الزراعي معظم الأيدي العاملة في السلطنة رغم محدودية الأراضي الصالحة للزراعة . وأهم المحاصيل الزراعية التمور ، الفصة ، البصل ، الليمون ، القمح ، التبغ ، الموز المانجا وجوز الهند . ويستهلك معظم الإنتاج الزراعي محلياً ولا يصدر منه سوى الليمون الحامض والتمور .

وتشكل الصادرات الزراعية هذه معظم صادرات القطاع غير النفطي في البلاد وقد قدرت قيمتها بنصف مليون ريال عماني عام ١٩٧٤ . وتصدر بشكل رئيسي الى دولة الإمارات والهند ودول الخليج الأخرى .

وما تزال الزراعة تعتمد على الوسائل البدائية فيما عدا بعض المزارع القليلة التي تعتمد على الآلات والأدوات . ويبدو واضحاً أن التنمية الزراعية سوف تولي مزيداً من الإهتمام في المستقبل أكثر من السابق خاصة في ضوء حقيقة هجرة أعداد كبيرة من العمال الزراعيين نحو المدن الرئيسية . وقد إنعكس ذلك على الإنتاج الزراعي الذي زاد بنسب ضئيلة رغم تقديم الدولة الكثير من المساعدات والتسهيلات للمزارعين سواء على شكل انشاء جمعيات تعاونية تعمل على تسويق المنتجات الرئيسة ، أو إعطاء قروض بلا فائدة من أجل شراء الآلات والأدوات أو تقديم الأدوية الخاصة بمكافحة الحشرات مجاناً أو توزيع البذار والمخصبات بخصم يساوي ٥٠ في المائة من قيمتها .

تطور الصناعة والبناء :

لا يوجد حتى الآن برنامج واحد شامل للتنمية ، ولذلك فإن الصناعات الموجودة هي الصناعات التقليدية التي تقام لمقابلة الإستهلاك المحلي المحدود . وهذه الصناعات تتضمن صناعة الخزف والأثاث والمعادن الخفيفة والمشروبات . وتعطي المشروعات التي هي قيد التنفيذ أو التي سيتم تنفيذها في المستقبل فكرة

عن الصناعة المتوقع وجودها في السنوات القليلة القادمة ويمكن تقسيم هذه المشاريع إلى ما يلي :

المشروعات الكبيرة .

١ ـ مصنع الأسمدة ، وتقدر تكاليفه بـ ١٤٠ مليون ريال عماني ، كما تقدر طاقته بـ ٢٠٠٠ طن يومياً من الأمونيا واليوريا ، كما سيقوم المشروع بتوليد الطاقة الكهربائية .

٢ ـ مصنع لإسالة الغاز وتقدر تكلفته بـ ٣٥ مليون ريال عماني

٣ ـ مطاحن للغلال بطاقة إنتاجية قدرها ١٥٠ طن في اليوم

٤ ـ مصنع للأسمنت بطاقة ٦٠٠ ألف طن سنوياً منها ٢٠٠ ألف طن معدة للتصغير .

المشروعات متوسطة الحجم :

ومن أهمها مشروع مصنع البلاط وتعليب الأسماك ، وتصنيع التمور وتكرير السكر ، وتعليب اللحوم والمواد الغذائية الأخرى .

ويبدو أن حجم السوق المحلي يشكل قيداً على نمو الصناعات التحويلية في المستقبل المتطور .

الصناعات التقليدية . وتغطي هذه الصناعات عدداً كبيراً من المشروعات الصغيرة التي تنتج الملبوسات من الاصواف المحلية والمستوردة ، كالسجاد والبسط المصنوعة من وبر الجمال والماعز والسلال والأواني الفخارية وصناعة الخناجر والحلى والفضة .

وبالإضافة إلى التنمية الصناعية أعطت حكومة السلطنة أهمية خاصة لتنمية المصادر الطبيعية غير النفطية في المستقبل . ومن المعروف أن عمان غنية ببعض الثروات المعدنية كالنحاس والرصاص والحديد والقصدير والمنغنيز والإسبست .

ويعكس نمو قطاع البناء والتشييد درجة الإهتمام المعطاه لتنمية هذا القطاع وخاصة تنمية البنيان الهيكلي الأساسي من طرق ومستشفيات ومدارس وغيرها من المرافق الأساسية . ولبيان التطورات التي حدثت فإنه حتى عام ١٩٧٠ لم يكن هناك سوى ثلاث مدارس ابتدائية بلغ مجموع طلابها ٩٠٠ طالب ولم يكن هناك أي مدرسة ثانوية أو معهد . وقد كان هناك عيادة واحدة ومكتب بريد واحد . أما الميناء الوحيد الموجود وقتئذ فكان قديماً . وبلغ طول الطرق المعبدة عشرة كيلومترات فقط .

ومع بداية عام ١٩٧٥ كان هناك ٤٣٠ كم من الطرق المعبدة بالإضافة إلى ٤١٠٠ كم من الطرق الترابية الممهدة وأصبح طول الطرق ٦٢٠٣ كم عام ١٩٧٦ وهناك مطار حديث يجري إنشاؤه الآن كما تم إنشاء ميناء حديث في مطرح له ثمانية أرصفة تبلغ طاقتها الإستيعابية السنوية ١,٥ مليون طن من البضائع . وتم التوسع في ايصال التيار الكهربائي والمياه إلى المستهلكين . وفي الوقت نفسه أصبح هناك ١٣ مستشفى و١١ عيادة طبية بالإضافة إلى ٣٢ مستوصفاً . كما بلغ عدد الطلاب أكثر من ٥٠٠٠ طالب .

وهكذا يبدو أن الإنفاق على إنشاء الطرق والفنادق والمدن الجديدة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمستشفيات والبنايات الحكومية يزيد ويستمر ويستهلك جزءاً كبيراً من دخل السلطة .

والبرنامج السكني الجاري تنفيذه يعكس الضغوط التي تتعرض لها البلاد . ولهذا السبب تم إنجاز مخطط جديد لإقامة منطقة سكنية متكاملة حول مسقط تغطي المسافة الساحلية بينها وبين بلدة سيب وتمتد هذه المسافة إلى ٤٠ كيلومتر . ويتضمن المخطط إنشاء مدينتين جديدتين هما مطرح الكبرى ومدينة قابوس . ويجري الآن تعبيد الطريق بين سيب ومطرح وهي طريق ذات اتجاهين . ومن المتوقع أن تتركز معيم المشروعات الصناعية الجديدة في هذه المنطقة .

وفي الوقت نفسه فإنه يجري إنشاء محطة جديدة لتحلية المياه وشبكات

التوزيع ومحطات الضخ كما جرى بدء الأعمال الإنشائية لإقامة سبع محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية في المناطق الشمالية من السلطنة . وتعتبر هذه المحطات جزءاً من برنامج لإيصال التيار الكهربائي إلى جميع المناطق .

ويبدو أن المشكلة الرئيسية التي تحول دون تنفيذ المشاريع الإنمائية في السلطنة هي نقص القوى العاملة في جميع القطاعات بشكل عام . إضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم بسبب كون عرض السلع محدود . (جدول رقم ٧٩) .

خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ :

تستهدف خطة التنمية الخمسية إستثمار ١٣٥٦ مليون ريال عماني خلال السنوات الخمس للخطة . ٦٩ في المائة من هذه الإستثمارات ستقوم بها الدولة وبالباقي سيقوم به القطاع الخاص . وقد حددت الخطة أهدافها على النحو التالي :

١ ـ العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تدعم الإيرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل .

٢ ـ زيادة نسبة الإستثمارات الموجهة إلى المشروعات الإنتاجية وعلى وجه الخصوص الصناعة والتعدين والزراعة والاسماك .

٣ ـ توزيع الإستثمارات جغرافياً بحيث تعود بالنفع على مختلف مناطق البلاد وسائر أهلها وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة مع إيلاء اهمية خاصة للمناطق الأقل تقدماً .

٤ ـ دعم وتنمية المراكز السكانية الحالية والمحافظة عليها من خطر الهجرات الداخلية الجماعية إلى مراكز التجمع السكنية الكثيفة .

٥ ـ الإهتمام بموارد المياه والموارد البشرية المحلية لتتمكن من القيام بدورها كاملاً في الإقتصاد الوطني .

جدول رقم (٧٩)

بعض مؤشرات البنية الأساسية في عمان

البنية الأساسية	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
مجموع طول الطرق (كم)	٢١٩٥	٣٢٥٨	٣٩٢٠	٤٥٣٢	٦٢٠٣
الطاقة الاستيعابية للموانىء (بآلاف الأطنان)	١٨٥	٣٢٩	٤٣٢	٧٩٠	١٣٠٣
مكاتب البريد	١٠	١٢	١٧	٢٠	٢٧
خطوط التلفون	٩٨٩	١٢٠٨	٢٢٢٦	٢٩٣٧	٣٧٠١
الخدمات الاجتماعية					
التعليم بآلاف الطلاب	١٥,٣	٢٤,٥	٣٥,٦	٤٩,٢	٥٥,٨
الصحة					
عدد المستشفيات	٢٨	٤٤	٤٧	٥٦	٦٤
عدد الأسرة	٢١٦	٥٢٦	٦٦٤	٩٣٤	١٠٠٠
الأطباء والممرضين	١٦٩	٢٤٦	٣٧٨	٥٦٣	٦٣٢
الخدمات الأساسية					
انتاج الكهرباء (بالمليون كيلواط ساعة)	١١٠,٩	١٣٠,٠	١٧٢,٥	٢٢٠,٨	٢٨٦,٥
عرض المياه (بالمليون غالون) .	٨٥,٠	١٨٧	٣٣٠	٥٤٦	

المصدر : مديرية الإحصاء الوطنية ، نشرة ١٩٧٥

Source : National Statistical Deparment - 1975

٦ ـ إستكمال هياكل البنية الأساسية .

٧ ـ دعم النشاط التجاري المحلي وإزالة صعوبات النقل وإزالة العوائق التي تنتقص من إكتمال الأسواق التجارية . وذلك عن طريق زيادة النشاط التنافسي فيها وكفالة مستوى معقول من الأسعار .

٨ ـ إستكمال مقومات قيام إقتصاد وطني حر يرتكز على نشاط القطاع الخاص على أساس المنافسة الحرة البعيدة عن الإحتكار وذلك عن طريق تقديم القروض للمشروعات الإنتاجية بشروط معقولة والمساهمة في رأس مال المشروعات الحيوية بما يتناسب والموارد المتاحة للدولة .

هذا وستوزع الإستثمارات الواردة في الخطة على القطاعات الرئيسة في الإقتصاد القومي على الشكل التالي (جدول رقم ٨٠)

٢٦ في المائة	للبنية الأساسية (طرق ، موانىء ، مطارات ، كهرباء ، ماء ، بريد)
٢٤ في المائة	البناء والأسكان
٢٤ في المائة	البترول والتعدين
١٠ في المائة	البنية الأجتماعية (تعليم ـ صحة ـ)
٨ في المائة	صناعة
٤ في اتلمائة	زراعة وصيد الأسماك
٢ في المائة	تجارة وسياحة .

ويوضح ما تقدم أن القسم الأكبر من الإستثمارات سيعرض على النسبة الأساسية (٢٦ في المائة) يليها قطاع البناء والإسكان ثم البترول والتعدين . أما

ما يصرف على الصناعة والزراعة فهو أقل نسبياً . إلا أن نسبته إلى مجموع الإستثمارات في تزايد مستمر . فبعد أن كانت هذه النسبة ٤ في المائة من مجموع الإستثمارات عام ١٩٧٦ أصبحت ٢٦ في المائة عام ١٩٨٠ .

وسوف توجه الإستثمارات الخاصة بالبترول والمعادن إلى إنشاء خط أنابيب الغاز وزيادة التنقيب عن النفط في مختلف مناطق البلاد إضافة إلى تطوير إنتاج النفط في الحقول المكتشفة حالياً . كما ستوجه إلى إنشاء مصفاة تؤدي إلى إنتاج إحتياجات البلاد من المنتجات المكررة. وفي مجال التعدين يعتبر مشروع إنتاج النحاس من أهم المشاريع المنوي القيام بها .

إن الإستثمارات المخصصة للبناء والإسكان سوف تتضمن إنشاء الأبنية التجارية والسكنية من قبل القطاع الخاص واعمال الإنشاءات العامة من قبل وزارة الدفاع .

إن البند الخاص بالبنية الأساسية يشمل الإستثمارات الخاصة بالطرق التي تصل المدن الرئيسية في السلطنة ، وإنشاء مستودعات للضخ في ميناء قابوس ومطار جديد في الصلالة ، ونظام جديد للإتصال الهاتفي ومد الكهرباء إلى ٢٦ قرية وإنشاء وحدة تحلية المياه في جزيرة المصيرة . وأخيراً فإن الإستثمارات الواردة تحت بند الخدمات الإجتماعية تشمل والتوسع في إنشاء المدارس الإبتدائية والثانوية وإنشاء مراكز التدريب المهني ومستشفيين جديدين في مسقط والصلالة .

جدول رقم (٨٠)

توزيع الاستثمارات الحكومية والخاصة بموجب الخطة الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠
(القيمة بملايين الريالات العمانية ، والقيمة بأسعار ١٩٧٦)

القطاع	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المجموع
البترول والتعدين	٤٥,٣	٧٧,٠	٨٨,٠	٦٥,٠	٤٥,٠	٣٢٠,٣
القطاع الحكومي	٢٣,٣	٤٠,٠	٥١,٠	٢٨,٠	١٢,٠	١٥٤,٣
القطاع الخاص	٢٢,٠	٣٧,٠	٣٧,٠	٣٧,٠	٣٣,٠	١٦٦,٠
الزراعة والصيد	٤,٦	٨,٩	١١,٥	١٥,٥	١٦,٥	٥٧,٠
حكومي	٢,٦	٥,٩	٨,٥	١١,٥	١٢,٥	٤١,٠
خاص	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	١٦,٠
الصناعة	٧,٦	٢٢,١	١٩,٠	٢٨,٠	٣٦,٠	١١٢,٧
حكومي	٢,٦	٧,١	٥,٠	١٠,٠	١٥,٠	٣٩,٧
خاص	٥,٠	١٥,٠	١٤,٠	١٨,٠	٢١,٠	٧٣,٠
التجارة والسياحة	١١,٧	٦,٢	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢٦,٩
حكومي	٨,٧	٣,٢	-	-	-	١١,٩
خاص	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	١٥,٠

البناء والإسكان	٨٣,٦	٧٩,٤	٥٧,٨	٥٣,٦	٥٠,٥٠	٣٢٤,٩
حكومي	٥٨,٦	٥٢,٤	٢٨,٨	٢٢,٦	١٧,٥٠	١٧٩,٩
خاص	٢٥,٠	٢٧,٠	٢٩,٠	٣١,٠	٣٣,٠	١٤٥,٠
البنية الأساسية (حكومي)	١١٦,٦	١١٤,٢	٥٩,٨	٤١,٢	٢٧,٠	٣٥٨,٨
البنية الاجتماعية (حكومي)	٤٠,٢	٢٩,٩	٢٦,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٣٢,٢
المؤسسات المالية (حكومي)	٣,٠	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	١٧,٠
أخرى (قطاع خاص)	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٥,٠
المجموع	٣١٤,٠	٣٤١,٠	٢٧١,٠	٢٢٩,٠	٢٠١,٠	١٣٥٦,٠
حكومي	٢٥٦,٠	٢٥٥,٠	١٨٤,٠	١٣٥,٠	١٠٦,٠	٩٣٦,٠
خاص	٥٨,٠	٨٦,٠	٨٧,٠	٩٤,٠	٩٥,٠	٤٢٠,٠

Source : Development Council, the Five-year Development plan, 1976-1980.

المالية العامة

تمثل الإيرادات من النفط المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة ، وقد بلغت عام ١٩٧٦ (٤٧٠) مليون ريال من أصل ٤٩٥ مليون ريال تمثل مجموع إيرادات الحكومة (باستبقاء المعونات والقروض) أي بنسبة ٩٥ في المائة .

وتشمل الإيرادات الأخرى ومجموعها ٢٥ مليون ريال الدخل المتحصل من الخدمات العامة كإيرادات بيع الماء والكهرباء وأجور الإتصالات السلكية واللاسلكية ورسوم الموانىء والمطارات وضريبة الدخل وضرائب البلديات وعائدات الإستثمارات الحكومية وحصيلة مبيعات الحكومة من أراضيها والرسوم الجمركية على الواردات .

أما النفقات فيمثل ما يعرض على الدفاع والأمن العام حوالي ثلثي النفقات الجارية للحكومة والباقي يتألف من فواتير القروض المستحقة والعمليات الخاصة بشركة نفط عمان . ويذهب نصف النفقات الرأسمالية إلى النسبة الأساسية المتضمنة موانىء ومطارات ، تعبيد الطرق ، إضافة محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه والباقي يذهب إلى الخدمات الإجتماعية كالمستشفيات والبيوت السكنية وغيرها .

منذ بداية إنتاج النفط عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠ كانت الزيادات في النفقات ضئيلة وكانت لدى الحكومة فوائض في الميزانية بلغت ٢١,٧ مليون ريال عام ١٩٦٩ و٢٤ مليون عام ١٩٧٠ . ولكن منذ عام ١٩٧٠ ، أي منذ اعتلاء السلطان الحالي الحكم والبلاد ، زادت النفقات سواء على الدفاع أو على التنمية الإقتصادية والإجتماعية . فتضاعفت النفقات عام ١٩٧١ وزادت نسبة ٥١ في المائة عام ١٩٧٢ و٣٢ في المائة عام ١٩٧٣ . وفي نفس الوقت إنخفض إيراد البلاد من النفط بسبب استقرار مستوى الإنتاج والأسعار . ونتج عن ذلك أن إنخفض الفائض إلى ٤ مليون ريال عام ١٩٧١ ثم تحول إلى عجز بلغ ١٨ مليون ريال عام ١٩٧٢ و٢٠ مليون عام ١٩٧٣ . وقد مول هذا العجز من إحتياطات الحكومة

ومن الإقتراض من البنوك التجارية المحلية والأجنبية ومن الحكومات الأجنبية والعربية (جدول ٨١) .

ميزانية عام ١٩٧٥ :

إن الزيادة الكبيرة في أسعار النفط بنهاية عام ١٩٧٣ وبداية الـ ١٩٧٤ إضافة إلى زيادة ضريبة الدخل والريع وحصول الحكومة على ٦٠ في المائة من أسهم شركة تنمية نفط عمان المحدودة أدت إلى زيادة الإيرادات بنسبة ٤٠٠ في المائة . وفي نفس الوقت زادت النفقات بمعدل ٣٠٠ في المائة إضافة إلى التعويض الذي دفعته عن حصتها في شركة نفط عمان المحدودة والبالغ ٣٥,٦ مليون ريال . وهكذا بلغ العجز في عام ١٩٧٤ ٦٤,٥ مليون ريال إضطر الحكومة إلى أن تطلب قروض عاجلة من البنوك المحلية بمبلغ ٣٤,٥ مليون ريال لتمويل هذا المشروع .

ونتيجة لوجود هذا العجز الكبير قامت الحكومة بتحديد الزيادات في نفقاتها لعام ١٩٧٥ . فزادت النفقات بمعدل ٥٠ في المائة بعد أن بلغت هذه الزيادة نسبة ٢٥٠ في المائة في العام السابق . وقد تركز الإقتصاد في النفقات على تلك النفقات غير العسكرية بشكل خاص ، لأن هذه الأخيرة تضاعفت في عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٧٤ .

أما في جانب الإيرادات فقد زادت إيرادات النفط بمعدل ٢٨ في المائة في عام ١٩٧٥ وذلك بسبب زيادة الإنتاج بمعدل ١٨ في المائة إضافة إلى زيادة ضريبة الدخل والريع . أما الإيرادات غير النفطية فقد كادت بمعدل ٢٥ في المائة .

أما العجز فقد وصل إلى ١٠٧,٨ مليون ريال . وقد غطى جزء من هذا العجز (٧١) مليون ريال بقروض من الدول العربية وخاصة من المملكة العربية السعودية . أما الباقي فقد مول عن طريق القروض الخارجية التي وزعت بين الحكومات والبنوك التجارية الأجنبية والمتعاقدين الأجانب .

ميزانية عام ١٩٧٦ :

تشير ميزانية هذا العام إلى أن الإيرادات ستصل إلى ٥٤١ مليون ريال ، أي بزيادة قدرها ١٨ في المائة بالنسبة للعام السابق أما النفقات فستصل إلى ٥٩١,٥ مليون ريال عماني أي بزيادة قدرها ١٩ في المائة عن العام السابق وبذلك يصبح العجز ٥٠,٥ مليون ريال أي بزيادة طفيفة من العجز في عام ١٩٧٥ البالغ ٤٢,٩ مليون ريال .

إن الإيرادات النفطية يتوقع لها أن تزيد بمعدل ٢٦ في المائة لتصل إلى ٤٧٠ مليون ريال أي بزيادة قدرها ٨ في المائة عن العام السابق . أما الإيرادات غير النفطية فستزيد بمعدل ٧٠ في المائة لتصل إلى ٢٥ مليون ريال . أما القروض من الدول العربية فقد بلغت ٤٦ مليون أي حوالي ثلثي القروض المتحصلة عام ١٩٧٥ .

وفي جانب النفقات زادت نفقات الدفاع بمعدل ١٤ في المائة لتصل الى ٢٧٤,٥ مليون ريال والنفقات الجارية بمعدل ٣٨ في المائة لتصل الى ٩٨ مليون ريال. كما زادت النفقات الرأسمالية بنسبة ١٧ في المائة لتصل الى ٢٠٣ مليون ريال.

جدول رقم (٨١)

ميزانية الدولة للأعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ (بملايين الريالات العمانية)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ (تقديرات)
الايرادات :	٥٣,٠	٦٨,٥	٣١١,٥	٤٥٩,٤٠	٥٤١,٠
عائدات النفط	٤٩,٦	٦١,٣	٢٩١,٥	٣٧٣,١	٤٧٠,٠
عائدات أخرى	٣,٤	٣,٧	١١,٧	١٤,٦	٢٥,٠
المنح والمعونات	٣,٥	٣,٥	٨,٣	٧١,٣	٤٦,٠
النفقات :	٦٩,٤	٩١,٧	٣٢٩,٥	٤٩٥,٥	٥٩١,٥
الجارية	٣٩,٥	٦٢,٢	١٨٦,٦	٣٢٢,٥	٣٨٨,٥
دفاع	(٢٦,٧)	(٤٢,٠)	(١١٧,٧)	(٢٤١,٠)	(٢٧٤,٥)
مدين استثمارات	(١٢,٨)	(٢٠,٢)	(٦٣,٢)	(٧١,٢)	(٩٨,٠)
نفقات على القطاع النفطي	-	(-)	(٥,٧)	(١٠,٣)	(١٦,٠)
رأسمالية	٢٩,٩	٢٦,٥	١٤٢,٩	١٧٣,٠	٢٠٣,٠
نسبة استثمارات	(٢٩,٩)	(٢٩,٥)	(١٢٧,٩)	(١٥٦,٨)	(١٩١,٠)
على القطاع النفطي	(-)	(-)	(١٤,٩)	(١٦,٢)	(١٢,٠)
صافي القروض والمساهمات في					
المشاريع المحلية	٠,٧	٠,٣	٤٠,٥	٠,٩	-
أخرى	١,٠	٣,٨-	٦,١	٧,٧	-
الفائض أو العجز	١٨,١-	١٩,٧-	٦٤,٥-	٤٢,٩-	٥٠,٥-

Source: Directorate General of Finance and Central Bank Oman.

جدول ٨٢

ميزان المدفوعات العماني للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥

بملايين الريالات العمانية

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ (تقديري)
١ ـ قطاع النفط	٤٩,٦	٦١,٣	٢٣٥,٠	٣٤٦,٦	٤٤٢,٠
٢ ـ القطاع غير النفطي	٦٦,٠ـ	٩٠,٨ـ	٢٣٥,٦ـ	٤١٦,٢ـ	٤٣٩,٠
الصادرات	٠,٤	٠,٦	٠,٤	١,١	١,٠
الواردات	٥٧,٦ـ	٧٦,٨	٢٠٣,٠ـ	٣٦٠,٤ـ	٣٧٠,ـ
الدخل من الاستثمارات	٠,٢	٣,١	٤,٣	٢,١	٣,٠
الفوائد المدفوعة	ـ	ـ	ـ	٥,٩	٧,٠
التحويلات الخاصة	٩,٠ـ	١٧,٧ـ	٣٧,٣ـ	٥٣,١ـ	٦٦,٠ـ
٣ ـ الحساب الجاري (١ + ٢)	١٦,٤ـ	٢٩,٥ـ	٠,٦ـ	٦٩,٦ـ	٣,٠٠
٤ ـ القروض والتحويلات الرسمية	٧,٢	٧,٢	٤٣,٨	١٢٧,٤	٧٥,٠
مسحوبات القروض	٧,٢	٣,٧	٣٥,٩	٦١,٩	٢٥,٠
تسديد القروض	ـ	ـ	٠,٤ـ	٦,١ـ	٦,٠ـ
المنح	ـ	٣,٥	٨,٣	٧١,٦	٥٦,٠
٥ ـ أخرى بما فيها السهو والخطأ	٧,٢ـ	٦,٩ـ	٤٧,٥ـ	٦٩,٣ـ	٨٥,ـ
٦ ـ حقوق السحب الخاصة	٠,٣٠	ـ	ـ	ـ	ـ
٧ ـ موقف ميزان المدفوعات	١٦,١٠	٢٩,٢ـ	٤,٣ـ	١٢,٥ـ	٧,٠ـ
٨ ـ الشغرات النقدية (إشارة تعني زيادة في الأموال)	١٦,١	٢٩,٢	٤,٣	١٢,٥	٧,٠

Source: Direction General of Finence and Oman Custms Dora Fnesf

ميزان المدفوعات

يبين ميزان المدفوعات في عُمان أن أكثر من ٩٩ في المائة من الصادرات تأتي من قطاع النفط ، حيث إرتفعت هذه من ٤٩,٦ مليون ريال عام ١٩٧٢ إلى ٣٤٦,٦ مليون ريال عام ١٩٧٥ ثم ٤٤٢ مليون عام ١٩٧٦ . وتعزى هذه الزيادة في قيمة صادرات النفط إلى إرتفاع الأسعار بنهاية عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ . ولقد أتاح هذا التحسن في قيم الإيرادات زيادة مستوردات البلاد لتلبية إحتياجاتها من سلع الإستهلاك والإستثمار المصاحبة لعملية التنمية ، فارتفعت قيمة الواردات من ٥٧,٦ مليون ريال عماني عام ١٩٧٢ إلى ٣٦٠,٤ مليون ريال عماني عام ١٩٧٥ .

أما صافي التحويلات الخاصة فقد حقق عجزاً متزايداً خلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ فارتفع من ٩ مليون ريال عماني عام ٧٢ إلى ٥٣,١ مليون ريال عام ١٩٧٥ . وقد أدى ذلك إلى زيادة العجز في الحساب الجاري من ١٦,٤ مليون ريال عماني عام ١٩٧٢ إلى حوالي ٧٠,٦ مليون ريال عماني عام ١٩٧٥ (جدول ٨٢) .

هذا وقد ساهمت القروض والمنح وخاصة من المملكة العربية السعودية في تغطية جزء كبير من العجز المتحقق في الحساب الجاري . فزادت هذه من ٧,٢ مليون ريال عماني عام ٧٢ إلى ١٢٧,٤ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ ، أما الجزء المتبقي من العجز في الحساب الجاري فقد تمت تغطيته عن طريق القطاع النقدي والبنوك التجارية والمقاولين الأجانب .

الفصل السادس

اقتصاديات البحرين

البحرين

بعض المعلومات الأساسية

المساحة	/٢٦٠/ ميل مربع
عدد السكان	٢٣٩٠٠٠ نسمة (١٩٧٤)
متوسط دخل الفرد	٢٣٥٠ دولار (١٩٧٤)
معدل النمو السكاني	٢,٣ في المائة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤)

إنتاج النفط (بملايين البراميل)	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الانتاج من حقول البحرين	٢٤,٩	٢٤,٦	٢٢,٣	٢١,٢
منتجات النفط المكرر	٨٦,٤	٨٧,٩	٧٦,٤	٧٧,٥
إنتاج حقول أبوسفة (حصة البحرين)	١٩,٧	٢٢,٩	١٠,٧	١٩,٦

عائدات الحكومة (بمليون دينار بحراني)	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
من النفط	٤٠,١	١٢٣,٧	١٣٥	١٩١,٥	٢٢٤,٦
مساعدات		٢,٢	-	٠,٦	٣٠,٠
الفائض أو العجز في الميزانية	٣,٠	٤٥,٨	١٣,٢	١٠,٧-	٢٤,٩-

تاريخ المشاركة النفطية في البحرين	١٩٧٤/١/١
نسبة المشاركة النفطية	٦٠٪ من أسهم شركة نفط البحرين
إحتياطي النفط	٣٠٠ مليون برميل
إحتياطي الغاز	٣٠٠٠ بليون قدم مكعب
عمر النفط التقديري	١٥ سنة
عمر الغاز التقديري	١٥ سنة

المصدر : مجموعة البيانات الواردة في صلب الدراسة عن إقتصاديات البحرين .

المساحة وعدد السكان

تبلغ مساحة البحرين ٦٦٢ كيلومتر مربع ، كما يبلغ عدد السكان عام ١٩٧٤ ٢٣٩٠٠٠ نسمة ، أي أن الكثافة تبلغ ٣٦١ نسمة في الكيلومتر المربع . أما معدل النمو السكاني خلال الفترة من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٤ فقد بلغ ٢,٣ في المائة سنوياً .

الثروات الطبيعية والبشرية .

البترول والغاز الطبيعي

تم إكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢ وابتدأ إنتاجه عام ١٩٣٥ من قبل شركة نفط البحرين التي تمتلكها كل من شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس أويل الأمركيتين بنسبة ٥٠ في المائة لكل منهما . وفي عام ١٩٣٦ قامت الشركة المذكورة ببناء مصفاة لتكرير النفط المنتج في البحرين، ثم وسعتها بحيث يمكنها تكرير النفط الوارد من السعودية عن طريق خط الأنابيب الذي يصل بين الدمام والبحرين . وتقدر الطاقة الإنتاجية للمصفاة بنحو ٢٥٠٠٠٠ برميل في العام .

وبالمقارنة مع الموارد النفطية في البلدان المجاورة ، يبقى قطاع النفط في البحرين صغيراً ويبلغ معدل الإنتاج ٢٥ مليون برميل في العام زاد الى ٢٨ مليون عام ١٩٧٠ ثم تراجع عن ذروته هذه تدريجياً ليصل

إلى ٢١,٢ مليون برميل عام ١٩٧٦ . وذلك كما هو واضح من الجدول التالي (رقم ٨٣) .

أما إحتياطيات النفط فتقدر بنحو ٣٠٠ مليون برميل وبذلك يقدر عمر النفط في البحرين بين ١٥ ـ ٢٢٠ سنة منذ الآن .

جدول رقم (٨٣)

إنتاج النفط الخام والمصافي البحرين

(بآلاف البراميل الأمريكية)[1]

السنة	الانتاج من آبار البحرين	الانتاج البترول البحراني	الداخل إلى المصافي البترول السعودي	المخزون	مجموع المصفى
١٩٧٢	٢٥,٥٠٨	٢٥٥٦٦	٦٠٣٠٩	١٣٦٣	٨٧٢٣٨
١٩٧٣	٢٤,٩٤٨	٢٤٨٨٢	٦٤٧٤٤	١١٢٧	٩٠٧٥٣
١٩٧٢	٢٤,٥٩٧	٢٤٥٨٦	٦٤٨٣٤	١٩٧٥	٩١٣٩٥
١٩٧٥	٢٢,٣٠٩	٢٢١١٣	٤٩٩٠١	١١١٩	٧٣١٣٣
١٩٧٦	٢١,٢٥٨	٢١٢١٢	٥٨٧٩٥	٧٨٦	٨٠٧٩٣

المصدر : مكتب الإحصاء، الاحصاءات السنوية، ١٩٧٥ .

(١) المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإحصاءات السنوية، ١٩٧٦ .

أما إنتاج حقل أبو سعفه[1] (أنظر جدول رقم ٨٤) فقد ازداد بمعدل ١٦ في المائة بين عام ١٩٧٢ و١٩٧٤ . وفي عام ١٩٧٥ إنخفض الإنتاج بنسبة ٥٠ في المائة وذلك بسبب إنخفاض الطلب العالمي على النفط وخاصة النفوط الثقيلة كنفط حقل أبو سعفة . أما في عام ١٩٧٦ فقد ارتفع الإنتاج بنسبة ٨٤ في المائة ليصل مستوى انتاج ١٩٧٣ .(جدول رقم ٨٤)

جدول رقم ٨٤

إنتاج النفط الخام بحقل أبو سعفة

(بآلاف البراميل الأمريكية)*

السنة	الانتاج
١٩٧٢	٣٤١٧٨
١٩٧٣	٣٩٤١١
١٩٧٤	٤٥٧٥٤
١٩٧٥	٢١٣٢٧
١٩٧٦	٣٩١٦٠

(*) المصدر : وزارة المالية والإقتصاد الوطني في البحرين ، الإحصاءات السنوية ، ١٩٧٧ .

بلغ إنتاج المصفاة من المواد المكررة ٧ , ٨٥ مليون برميل سنوياً خلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ . (جدول رقم ٨٥) وعاد الإنتاج فانخفض بنسبة ١٣ في المائة عام ١٩٧٥ ليصل إلى ٤ , ٧٦ مليون برميل بسبب إنخفاض الطلب العالمي على النفط . وفي عام ١٩٧٦ عاد الإنتاج فارتفع إلى ٥ , ٧٧ مليون برميل .

(١) حقل أبو سعفة تمتلكه البحرين مع السعودية ويوزع انتاجه مناصفة بينهما وذلك حتى عام ١٩٧٢ حيث أصبح بعد ذلك ملكاً للبحرين.

ويأتي النفط المستعمل في المصفاة من إنتاج البحرين بنسبة ٣٠ في المائة من السعودية بنسبة ٧٠ في المائة إضافة إلى بعض الكميات التي تستعمل كاحتياطي والقادمة من إيران وأندنونسيا . والجدول التالي يوضح تطور إنتاج المصفاة من عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٦ .

جدول ٨٥
المنتجات المكررة بآلاف البراميل الأمريكية[١]

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
نفتا	٥٩٩٢	٧٧٤٥	١٠٠٦٩	٥٦٣٨	٧٩١٩
غازولين	٧٣٢٦	٨٦٠٧	٩٧٣٣	٩٦٦٧	٩٥٢٠
كيروسين	٩٤٩	١٥٢٩	٣٦٨١	٢٩٣٩	٥٣٦١
وقود طائرات	١٥٠٦٠	١١٨٣٩	٧٣٠٩	٨٨٤٢	٧٨٣٣
زيت ديزل	١٩٧٢٨	٢٠٤٤٩	١٨٢٨٤	٢٠١٨٤	١٩٤٧٥
زيت وقود	٣٢٧٤٣	٣٥٨٧٢	٣٧٨٧٧	٢٨٠٥٦	٢٦٤٧٦
Lube distillate	٦٣٠	-	٦٦٦	٥٤٨	٧١
أسفلت	٣٢٠	٣٥٦	٢٦١	٥٤٨	٨٣٩
المجموع	٨٢٧٤٨	٨٦٣٩٧	٨٧٨٨٠	٧٦٤٢٢	٧٧٤٩٤

(١) المصدر : وزارة المالية والإقتصاد الوطني في البحرين ، الإحصاءات السنوية ، ١٩٧٧ .

ومن الواضح أن المصفاة مجهزة لإنتاج مجموعة واسعة من المنتجات وهي قابلة لتغيير ناتجها بحيث تتجاوب مع الطلب العالمي على المنتجات المكررة . بينما مثل زيت الوقود وزيت الديزل ٦٠ في المائة من مجموع الإنتاج وفي السنوات

الأخيرة إنخفض إنتاج زيت الوقود إلى ٤٠ في المائة عام ١٩٧٢ وإلى ٣٤ في المائة عام ١٩٧٦ من مجموع الإنتاج أما حصة زيت الديزل فقد بقيت ثابتة خلال هذه الفترة وحافظت على نسبتها البالغة ٢٥ في المائة أما وقود الطائرات فقد انخفضت نسبته من ١٨ إلى ١٠ في المائة من مجموع الإنتاج بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ أما حصة الكيروسين فقد ارتفعت من ١ في المائة عام ١٩٧٢ إلى ٧ في المائة عام ١٩٧٦ . إن قيمة صادرات المنتجات المكررة (جدول رقم ٨٦) زادت بنسبة ٢٧ في المائة من عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٣ وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط بشكل رئيسي . وفي عام ١٩٧٤ بينما زادت كمية الصادرات بنسبة ضئيلة إرتفعت قيمة الصادرات بسبب الإرتفاع الكبير في الأسعار إلى أكثر من ٣٠٠ في المائة بالنسبة لعام ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٧٥ إنخفضت قيمة الصادرات بنسبة ١٠ في المائة نتيجة إنخفاض حجم الإنتاج . وفي عام ١٩٧٦ زادت قيمة الصادرات بنسبة ١٢ في المائة بسبب إرتفاع الأسعار .

(جدول رقم ٨٦)

قيمة صادرات النفط المكرر (بالمليون دولار)

السنة	القيمة الاجمالية	ما خص الخام البحريني
١٩٧٢	٢٤٠,١١	٦٣,١١
١٩٧٣	٣٠٥,٨٨	٨٧,٣٩
١٩٧٤	٩٨٨,٧١	٢٦٤,٤٦
١٩٧٥	٨٩٢,٧٣	٢٥٢,٢٠
١٩٧٦	١٠٠٢,٥٣	٢٤٧,١٤

المصدر : وزارة الصناعة والتنمية البحرين ، إحصاءات سنوية ، ١٩٧٧ .

أسعار النفط في البحرين :

حتى عام ١٩٧٠ بقيت كل من الأسعار والريع وضريبة الدخل على النفط ثابتة . وبدأت في الإرتفاع عام ١٩٧١ و١٩٧٢ (جدول رقم ٨٧) نتيجة تطبيق إتفاقية طهران وجنيف . وفي ١٦/ ١٠/ ٧٣ قامت البحرين بزيادة الأسعار المعلنة بنسبة ٧٠ في المائة وذلك تطبيقاً لقرار الأوبك فوصلت الأسعار إلى ٥,١١٩ دولار للبرميل الواحد . وبنهاية العام زيدت الأسعار المعلنة حتى ١١,٦٥١ دولار للبرميل ، وبقيت ثابتة حتى ١/ ١١/ ٧٤ عندما إنخفضت بمعدل ٤٠ سنتاً للبرميل بينما زادت ضريبة الدخل والريع . واستمر هذا الوضع حتى ١/ ١٠/ ٧٥ عندما زيد سعر الخام بنسبة ١٠ في المائة . وفي بداية ١٩٧٧ زادت السعودية السعر بنسبة ٥ في المائة وتبعت البحرين السعودية في ذلك . وفي منتصف العام حصلت زيادة جديدة بنسبة ٥ في المائة ليصل سعر البرميل إلى ١٣,٦٥ دولار أمريكي .

المشاركة النفطية

في ١/ ١٠/ ١٩٧٣ توصلت البحرين إلى إتفاقية مشاركة مع شركة نفط البحرين حصلت الحكومة بموجبها على ٢٥ في المائة من أسهم الشركة وبمفعول رجعي إبتداء من ١/ ١/ ١٩٧٣ . وعلى ٦٠ في المائة من أسهم الشركة إعتباراً من ١/ ١/ ١٩٧٤ بموجب إتفاق وضع في عام ١٩٧٤ . (وذلك باستثناء النفط) وقد أسست شركة النفط الوطنية البحرانية في عام ١٩٧٦ لإدارة مصالح الحكومة في شركة نفط البحرين ولتأمين تسويق المنتجات المكررة في البحرين وكذلك الغاز المنتج . وقد كانت حصة حكومة البحرين تباع جميعها إلى شركة نفط البحرين على أساس ٩٣ في المائة من السعر المعلن . وتسعى الحكومة حالياً للحصول على كامل أسهم شركة نفط البحرين .

عائدات النفط :

قبل ١/ ١/ ١٩٧٥ كانت عائدات النفط من إنتاج البحرين من البترول

جدول (٨٧)
الأسعار المعلنة للنفط العربي الخفيف
(بالدولار الأمريكي للبرميل)

	الأسعار المعلنة	التغير حصل بسبب تطبيق !
قبل ١٩٧١/٢/١٥	١,٨٠	-
٧١/٢/١٥ - ٧١/٣/٣١	٢,١٨٠	إتفاقية طهران
٧١/٦/١ - ٧٢/١/١٩	٢,٢٨٥	إتفاقية طهران
٧٢/١/٢٠ - ٧٢/١٢/٣١	٢,٤٧٩	إتفاقية جنيف
٧٣/١/١ - ٧٣/٣/٣١	٢,٥٩١	إتفاقية طهران
٧٣/٤/١ - ٧٣/٥/٣١	٢,٧٤٢	إتفاقية جنيف
٧٣/٦/١ - ٧٣/٦/٣٠	٢,٨٩٨	إتفاقية جنيف
٧٣/٧/١ - ٧٣/٦/٣١	٢,٩٥٥	إتفاقية جنيف
٧٣/٨/١ - ٧٣/٩/٣٠	٣,٠٦٦	إتفاقية جنيف
٧٣/١٠/١ - ٧٣/١٠/١٥	٣,٠١١	إتفاقية جنيف
٧٣/١٠/١٦ - ٧٣/١٠/٣١	٥,١١٩	قرار الأوبك
٧٣/١١/١ - ٧٣/١١/٣٠	٥,١٧٦	إتفاقية جنيف
٧٣/١٢/١ - ٧٣/١٢/٣١	٥,٠٣٦	إتفاقية جنيف
٧٤/١/١ - ٧٤/١٠/٣١	١١,٦٥١	قرار الأوبك
٧٤/١١/١ - ٧٥/٩/٣٠	١١,٢٥١	قرار الأوبك
٧٥/١٠/١	١٢,٣٧٦	قرار الأوبك
٧٧/١/١	١٣,٠٠٠	قرار الأوبك
١٩٧٧/٧/١	١٣٦٥ دولار للبرميل الواحد	قرار الأوبك

المصدر : مصادر نفطية متنوعة

عبارة عن مجموع ضريبة الدخل والريع المفروضة على شركة نفط البحرين . هذه المدفوعات إحتسبت على أساس التعديلات التي تمت عن طريق منظمة الأوبك على أسعار النفط . كما أن قرارات الأوبك الخاصة بتعديل نسب الريع وضريبة الدخل لم يسري مفعولها بالنسبة للبحرين إلا في بداية ١٩٧٧ .

في ١/ ١١/ ١٩٧٠ وافقت الشركة على أن تدفع للحكومة ٥٥ في المائة من إيراداتها الصافية من النفط إضافة إلى الريع البالغ ١٢,٥ في المائة من الأسعار المعلنة . لقد إزداد الريع في ١/ ٧/ ٧٤ إلى ١٤,٥ في المائة وفي ١/ ١٠/ ٧٤ إلى ١٦,٦٧ في المائة وفي ١/ ١١/ ٧٤ إلى ٢٠ في المائة . أما ضريبة الدخل فقد زيدت إلى ٦٥,٧٥ في المائة في ١/ ١٠/ ٧٥ ثم إلى ٨٥ في المائة في ١/ ١١/ ٧٤ . واعتباراً من ١/ ١/ ١٩٧٥ أصبحت عائدات الحكومة من نفط المشاركة (٤٠ في المائة من الإنتاج) تجنى على أساس الريع البالغ ٢٠ في المائة وضريبة الدخل البالغة ٨٥ في المائة . أما عائدات الحكومة عن حصتها من الإنتاج البالغة ٦٠ في المائة فقد كانت تحسب على أساس /٩٣/ في المائة من السعر الإسترشادي أو السعر المعلن . ومنذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ أصبحت الحكومة تحصل على ٥٥ في المائة من أرباح مصفاة شركة نفط البحرين .

واعتبارا من ١/ ١/ ١٩٧٥ اصبحت عائدات الحكومة من نفط المشاركة (٤٠ في المائة من الانتاج) تجبى على اساس الريع البالغ ٢٠ في المائة وضريبة الدخل البالغة ٨٥ في المائة . اما عائدات الحكومة عن حصتها من الانتاج البالغة ٦٠ في المائة فقد كانت تحسب على أساس /٩٣/ في المائة من السعر الاسترشادي أو السعر المعلن . ومنذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ اصبحت الحكومة تحصل على ٥٥ في المائة من ارباح مصفاة شركة نفط البحرين .

وبينما إنخفض إنتاج البحرين من النفط بشكل ثابت منذ عام ١٩٧٠ إرتفعت عائدات النفط بنسبة ١٣ في المائة عام ١٩٧٣ (جدول ٨٨) وذلك بسبب زيادة إنتاج حقول أبو سعفة وزيادة الأسعار الكبيرة عام ١٩٧٤ وكذلك ضريبة الدخل والريع . لقد زاد دخل الحكومة بنسبة ٧ في المائة عام ١٩٧٥ رغم

إنخفاض إنتاج حقول البحرين وذلك نتيجة إرتفاع الضريبة والريع . وفي عام ١٩٧٦ إرتفعت عائدات النفط بنسبة ٤٠ في المائة وذلك من حقول البحرين وأبو سعفة . إن زيادة العائدات من حقول البحرين نتجت عن زيادة أسعار الخام البحريني بنسبة ١٠ في المائة ونتيجة الإنخفاض في مدة الإعتماد الممنوح للشركات من ثلاثة أشهر إلى شهرين . أما زيادة العائدات من حقول أبو سعفة فتعود إلى زيادة الإنتاج بشكل رئيسي .

الغاز الطبيعي :

تمتلك البحرين حقول واسعة لإنتاج الغاز الطبيعي بشكل منفصل عن النفط . وتعتبر نوعية الغاز جيدة . أما الاحتياطي الثابت وحده فيقدر بـ ٣٠٠٠ بليون قدم مكعب[١] . حتى عام ١٩٧٠ لم يستعمل من الغاز إلا كميات محدودة لتوليد الكهرباء في المنامة ولاستعمالات مصفاة البترول العائدة لشركة النفط . ومنذ بداية ١٩٧١ بدا إستعمال الغاز في معمل صهر الألمينيوم . وتعزى الزيادة في إستعمال الغاز منذ عام ١٩٧٣ إلى زيادة إنتاج معمل الألمينيوم وبالتالي زيادة إستهلاكه من الغاز وإلى إستعماله المتزايد لتقليل نسبة الكبريت في زيت الآبار المعالج في المصفاة وإلى زيادة نسبة الغاز المعاد ضخه في الآبار . وفي عام ١٩٧٤ زاد إستعمال الغاز بسبب التوسع في توليد الكهرباء وكذلك الحال في عام ١٩٧٦ . (جدول رقم ٨٩) .

الأراضي الزراعية :

الأراضي الزراعية محدودة جداً بمساحة الجزيرة وندرة المياه . وهذا مما يجعل البحرين دولة تعتمد إعتماداً كلياً على الواردات لتأمين إحتياجات السكان من

---

(١) المصدر : التقرير السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) ١٩٧٧

(جدول ٨٨)

عائدات الحكومة من النفط (بمليون دينار بحراني)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ موقت	١٩٧٧ ميزانية
عائدات النفط	٢٦,٠	٢٩,٤	١٠٣,٤	١١٠,٩	١٥٦,٤	١٤٩,٦
عائدات من الانتاج البحريني	١٦,٦	١٧,٧	٦٣,٤	٧٣,١	٨٨,١	٧٩,٠
عائدات حقول أبوسعفة	٩,٤	١١,٧	٤٠,٠	٣٧,٨	٦٨,٣	٧٠,٦
مجموع العائدات الحكومية[1]	٣٣	٤٥,١	١٢١,٥	١٣٥	١٩٠,٩	١٩٤,٦
عائدات النفط إلى مجموع العائدات الحكومية	(٧٩)	(٦٥)	(٨٥)	(٨٢)	(٨٢)	(٧٧)

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الإحصاءات السنوية ، ١٩٧٧ .

(١) لا تشمل الهبات

(جدول رقم ٨٩)

إنتاج الغاز وتوزيعه (بالمليون قدم مكعب)[1]

الانتاج	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
المنطقة العربية	٢٠٨٥٥	٢١١٧٠	٢٠٨٠٣	٢٠٢٥١	٢٠٣٦٠
منطقة الخوف	٤٤٠٣٣	٦١٦٨٥	٧٩٢٥٦	٨١٢٩٥	٨٧١٠٠
المجموع	٦٤,٨٨٨	٩٢,٨٥٥	٦٠٠,٠٥/	١٠١,٥٤	١٠٧,٤٦
التوزيع					
محطات الكهرباء	٦٠٤٣	٦٥٧٠	٧٤٦٤	١٠٢٩٢	١٢٦١٠
ألبا (المينوم)	٢٦٩٦٩	٣٧٩٦٠	٤٠٨٨٠	٤٠٨٧٠	٤١٨٣٠
المصفاة	٧٩٢٠	١٢٠٤٥	٢١٣٣٢	٢٢١٨١	٢٢٤٠٠
المعاد ضخمه	٢٣٩٢٩	٢٦٢٨٠	٣٠٣٠٧	٢٨١٣٦	٣٠٥٣٠

المصدر : التقرير السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) ١٩٧٧ .

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني في البحرين ، إحصاءات سنوية ، ١٩٧٧ .

السلع الغذائية . وتعمل الحكومة على إنشاء مشروع لإنتاج الدواجن اضافة الى زراعتها في بعض الأماكن للتربة المستوردة بهدف إنشاء مزارع تجريبية .

اليد العاملة :

لقد بلغ عدد أفراد قوة العمل في البحرين حسب تعداد ١٩٧١ نحو ٥٩٥٩٠ شخص ويمثل هذا العدد ٢٧,٩ في المائة من عدد السكان . كما بلغت نسبة البحرينيين منهم ٦٢,٧ في المائة أي ٣٧٣٧٨ شخص . كما بلغت نسبة غير البحرنيين ٣٧,٣ في المائة من قوة العمل أي ٢٢٢١٢ شخص . والجدول التالي (رقم ٩٠) يوضح توزيع الأيدي العاملة على قطاعات النشاط الإقتصادي مع بيان نسبة البحرنيين وغير البحرنيين إلى مجموع القوة العاملة لعام ١٩٧١ .

ويلاحظ من الجدول السابق أن أكبر نسبة من العاملين تتجمع في قطاع الخدمات الإجتماعية (٣٠ في المائة) ثم في قطاع البناء والتشييد (١٧,٥ في المائة) والصناعات الإستخراجية والتحويلية (١٤,٢) في المائة وفي المطاعم والفنادق (١٢,٩ في المائة) والمواصلات (١٣ في المائة) ثم في الزراعة وصيد الأسماك (٦,٧ في المائة) .

ونتيجة لتوسع الفعاليات الإقتصادية في البلاد وخاصة في القطاعات غير النفطية في السنوات الأخيرة زادت هجرة اليد العاملة في البحرين ووصلت إلى ١١٠,٠٠٠ عامل تجمع معظمها في قطاع البناء والتشييد ثم في قطاع الصناعة . ولا يوجد حالياً بطالة ظاهرة في البحرين وإن وجد بطالة فهي من ذلك النوع الجزئي الناتج عن عدم الألمام بالخبرات والمهارات التي تحتاجها الصناعات والفعاليات الحديثة وقد أصدرت الحكومة مؤخراً قانون الضمان الجماعي الذي يعطي العمال ضمان صد البطالة والشيخوخة ويمول من قبل العمال وأرباب العمل . على أساس أن يدفع رب العمل نسبة ١٤ في المائة من الراتب الشهري للعامل والعامل بنسبة ٧ في المائة . وقد أجبرت المؤسسات التي يعمل لديها ١٠٠٠ عامل على تطبيقه كمرحلة أولى . على أن هذا الضمان لا يشمل المرض

جدول رقم ٩٠

توزيع القوة العاملة في البحرين على الفعاليات الاقتصادية لعام ١٩٧١

	بحريني	غير بحريني	المجموع	نسبة العاملين إلى المجموع العام للعاملين	نسبة غير البحرينيين إلى مجموع العاملين
الزراعة وصيد الأسماك	٢٩٩٥	٩٩٥	٣٩٩٠	٦,٧	٢٤,٩
الصناعات الاستخراجية	٥٦١٤	٢٨٥٠	٨٤٦٤	١٤,٢	٣٣,٧
الكهرباء والغاز	١٤٨٠	٢٢٥	١٧٠٥	٢,٩	١٣,٢
البناء والتشييد	٥٦٣٩	٤٧٦٥	١٠٤٠٤	١٧,٥	٤٥,٨
تجارة الجملة والتجزئة					
المطاعم والفنادق	٤٨٥١	٢٨٥٥	٧٧٠٦	١٢,٩	٣٧,٠
المواصلات والتخزين	٥٠٦٧	٢٦٧٦	٧٧٤٣	١٣,٠	٣٤,٦
التمويل والعقارات	٧٤٠	٣٤٤	١٠٨٤	١,٨	٣١,٧
الخدمات الاجتماعية	١٠٩٣٠	٧٤٥٨	١٨٣٨٨	٣٠,٨	٤٠,٦
نشاطات غير واضحة	٦٢	٤٤	١٠٦	٠,٢	٤١,٥
المجموع	٣٧٣٧٨	٢٢٢١٢	٥٩٥٩٠	١٠٠,٠	٣٧,٣

(١) المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني إحصاءات تعداد السكان ـ لعام ١٩٧١ ـ مكتب الإحصاء .

المؤقت ، وإجازة الحمل . وينص القانون على أن التقاعد يسري إعتباراً من سن الـ ٦٠ للرجال والـ ٥٥ للنساء ويحسب على أساس ٧٥ في المائة من آخر راتب تقاضاه العامل خلال سنته الأخيرة من عمله .

البنية الإقتصادية والأداء

تتأثر الفعاليات الإقتصادية في البحرين بحجم الإنفاق الحكومي الممول بشكل رئيسي من عائدات النفط . وقد عملت الحكومة مؤخراً على تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الإعتماد على النفط وذلك عن طريق زيادة النفقات على الخدمات الأساسية بهدف تحسينها وجعلها قادرة على تنشيط الحركة الصناعية في البحرين إضافة إلى إيجاد تسهيلات خاصة بإصلاح السفن وتشجيع إنشاء البنوك والمؤسسات المالية في أسواق البحرين لجعلها مركز مالي إقليمي على مستوى رفيع .

وبالرغم من أنه لا يوجد حسابات قومية في البحرين ، فإن الجدول المرفق رقم ٩٠/ ١ يشير إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي البحراني للأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٥ .

ويلاحظ من الجدول السابق أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٧٪ عام ١٩٧١ بالنسبة للعام السابق ١٩٧٠ ثم ٧٪ أيضاً في عام ١٩٧٢ . أما في عام ١٩٧٣ و١٩٧٤ فيقدر نمو الناتج المحلي بـ ٣ و٥٪ على التوالي . ورغم أن إنتاج النفط إنخفض خلال هاتين السنتين إلا أن توسعاً ملحوظاً قد حصل في القطاع الصناعي والحكومي وقطاع البناء والتجارة والخدمات . أما في عام ١٩٧٥ فقد زاد فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٧٢ مليون دينار بحراني بنسبة زيادة قدرها ١٥٩٪ عن العام السابق . وتعزى معظم هذه الزيادة إلى الزيادة الحاصلة في قطاع تكرير الزيت حيث زادت مساهمته من ٥٠ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٢١٣ مليون عام ١٩٧٥ وكذلك قطاع إستخراج الزيت الذي زادت مساهمته من ٣٧ مليون إلى ٧٤ مليون خلال العامين ٧٢ - ٧٥ . وأخيراً زادت

جدول ٩٠/ ١

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ـ البحريني
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ (ملايين الدنانير البحرانية)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٥
الزراعة والصيد	١	١,٣	١,٣	١,٩
إستخراج الزيت	٣٠,١	٣٥,٦	٣٧,٣	٧٤,٩
تكرار الزيت	٥٧,٤	٥٣,٥	٥٠,٢	٢١٣,١
صناعات أخرى	١٠	٣	٦,٣	٢,٥
البناء والتشييد	٢	٢,٤	٣	٥,٠
كهرباء وغاز	١,٩	٢,١	٢,٣	٤,٣
مواصلات وتخزين	٠,٩	١,٦	٢,٦	٢,٢
تجارة الجملة والتجزئة	٦,٢	٦,٨	٧,٤	١٥,٤
البنوك والتأمين	١,٣	٢,٣	٣,٩	٣,٥
عائدات الدولة من أملاكها	١,٦	٢,١	٣,٦	٤,٢
الإدارة العامة والدفاع	١١,٠	١١,٥	١٢,٠	٤٠,٨
خدمات	١,٩	٢,١	٢,٨	٤,٧
	—	—	—	—
الناتج المحلي الاجمالي	١١٥,٤	١٢٤,٢	١٣٣,١	٣٧٢,٦

المصدر : الوضع الاقتصادي في البحرين ، ندوة التعاون الصناعي بين دول الجزيرة العربية ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٧٦ .

مساهمته قطاع الإدارة العامة والدفاع من ١٢ مليون دينار عام ٧٢ إلى ٤٠ مليون عام ١٩٧٥ .

أي إن معظم الزيادة قد حصلت في قطاع تكرير البترول واستخراجه والبناء والتجارة والإدارة العامة والدفاع .

الصناعة في البحرين

لعل أهم الفعاليات الصناعية في البحرين - باستثناء تكرير البترول هي إنتاج الألمنيوم . ويقوم ابالإنتاج شركة المينيوم البحرين التي تشترك في ملكيتها حكومة البحرين مع ست شركات أجنبية .وقد كانت حصة الحكومة في البداية ١٦ في المائة من رأس المال إلا أن هذه النسبة إزدادت بعد شراء الحكومة لحصة عدد من الشركاء في الشركة ، لتصل إلى ٧٩ في المائة عام ١٩٧٦ . وقد بقي من الشركاء معها كل من شركة كيزر المينيوم البحرين (١٧ في المائة) وبرتون انفستمنت (٥,١ في المائة) . وتقوم الشركة باستيراد المواد الخام (الألومينا) من أستراليا بموجب عقد مدته عشرون عاماً . وتقدر الطاقة الإنتاجية بـ ١٢٠٠٠٠ طناً من الألمنيوم سنوياً ، يوزع على الشركاء كل بقدر مساهمته في رأس المال ويقوم الشريك بتسويق حصته أو إستعمالها . وتعتبر أهم الدول المستوردة لألمنيوم البحرين اليابان ، جمهورية الصين الشعبية ، العراق ، البرازيل والأرجنتين . والجدول التالي يبين إنتاج وصادرات الألمنيوم في البحرين (جدول ٩١) .

ورغم أنه لا يوجد لدى الحكومة مشاريع لتوسعة الطاقة الإنتاجية للمعمل إلا أنه بدأت تقام حوله فعاليات صناعية متنوعة . ومنذ عام ١٩٧٣ تم إنشاء مصنع للترذيذ (ATOMIZER) يقوم بإنتاج مسحوق الألمنيوم من الكتل المنتجة من المصنع الرئيسي . ويستعمل المسحوق في إنتاج الأصباغ المضادة للصدأ والمتفجرات . كما تم إنشاء مصنع آخر لبثق الألمنيومExtrusion .

أما المشروع الرئيسي الآخر في البحرين فهو الحوض الجاف ، أو الشركة

جدول رقم ٩١

إنتاج وصادرات الألمينيوم
(الانتاج بالطن المتري والقيمة بملايين الدنانير البحرانية)

	الانتاج		الصادرات	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
١٩٧١ (١)	٨١٣٣	٢,٠٤	٦,٦١٩	١,٦٦
١٩٧٢	٧٠١٠٣	١٥,٩٧	٥٧٨٩٩	١٣,١٣
١٩٧٣	١٠٢٦٣٠	٢٨,٧٥	٩٦٩٥٩	٢٦,٥٦
١٩٧٤	١١٧٩٦١	٣٨,٨٥	٩٧٨٤٩	٣١,٤٧
١٩٧٥	١١٦٥٠٠	٣٨,٨٧	٩٠٠٨٨	٣١,١٠
١٩٧٦	١٢٢٠٥٨	٤٤,٨٦	١٢٠٤٥٧	٤٤,٢٨

(١) ابتدأ إنتاج المعمل من عام ١٩٧١ / الشهر الرابع

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، إحصاءات سنوية ، ١٩٧٧ .

العربية لبناء وإصلاح السفن التي تأسست في ١٩٧٤/١٢/٢٠ في البحرين بهدف تطوير صناعة السفن في الدول العربية وتدريب وتأهيل الدول الأعضاء على صناعة وصيانة وإصلاح السفن . وقد تحدد رأس المال بـ ١٠٠ مليون دولار أمريكي ثم زيد إلى ٣٠٠ مليون دولار . أما رأس المال المكتتب به فيبلغ ١٠٠ مليون دولار فقط .

وقد بدأت الشركة أعمالها ببناء حوض جاف وأنجزت أعمال الحفر ، كما تم تدعيم جوانب الجزيرة الصناعية وإنتهى العمل من تجفيف الحوض تمهيداً لمباشرة الإنشاءات المدنية . ووضعت الشركة برنامجاً لتدريب الفنيين في مركز تابع

للمشروع ، وبدأ المركز بإجراء دورات تدريبية خاصة باللحامين وعمال الصفائح المعدنية . ويتوقع استكمال هذا المشروع حسب الجدول الزمني المقرر له في أواخر العام الحالي ١٩٧٧ .

ويستطيع الحوض إستقبال الناقلات التي تصل حمولتها إلى ٤٥٠٠٠٠ طن مع وجود إمكانية لتوسيعه في المستقبل لتصل إستطاعته إلى إستقبال ناقلات حمولتها مليون طن .

هذا ويساهم في المشروع كل من البحرين والكويت وقطر والعربية السعودية ودولة الإمارات بحصص متساوية ١٨,٥ في المائة) .

لقد إزدادت القوة الكهربائية المولدة لتصل إلى ١٥٠ ميغاوات عام ١٩٧٥ وهذا القدر يعتبر كافياً لمجابهة الإحتياجات المحلية المقدرة بـ ١٤٥ ميغاوات . وفي عام ١٩٧٦ إزدادت الطاقة الكهربائية إلى ٢٢٠ ميغاوات ، بينما إزداد الطلب على الطاقة إلى ١٩٥ ميغاوات مما يشير إلى وجود فائض .

أما محطات تحلية المياه فقد بلغت إستطاعتها ٥ مليون غالون من الماء يومياً عام ١٩٧٦ وتعمل الحكومة على زيادة الطاقة الإنتاجية لتصل إلى ٢٠ مليون غالون من الماء يومياً عام ١٩٨٢ يضاف إلى هذه الفعاليات الصناعية مطاحن الدقيق ذات الطاقة الإنتاجية البالغة ١٠٠ طن في اليوم وشركة الصيد البحراني ، ووحدة إنتاج الورق ومصنع إنتاج أنابيب البلاستيك ووحدة تجميع المكيفات ومعمل الكبريت وأدوات البناء .

البحرين كمركز مالي

أدى نمو عدد من المراكز المالية العالمية التي بدأت بالأصل كأماكن يلجأ إليها رأس المال بسبب الحماية التي توفرها له أو بسبب الإعفاءات الضريبية التي تجتذبه بسببها ، إلى توسيع نشاطها بحيث أخذت توفر خدمات مصرفية

متخصصة في بعض البلدان التي تهتم أساساً بتوليد الدخل وزيادة العمالة بهدف دعم النقص في الموارد الطبيعية أو ضعف البنيان الهيكلي . وتعتبر سنغافورة والبحرين أمثلة واضحة على هذا الإتجاه .

فالزيادة الهائلة في الإيرادات النفطية لدول الخليج والتي يقدر الفائض منها بحوالي ٣٦ ألف مليون دولار عام ١٩٧٦ يمكن أن توفر للبحرين الحصول على ١٠ آلاف مليون دولار من السوق العربي والمراكز المالية المنظورة[١] .

ونظراً لموقع البحرين ونقص مواردها وما ينتج عنه من ضعف البنيان الهيكلي للإقتصاد الوطني إلى جانب قلة عدد السكان وضآلة عدد المشاريع الصناعية والتي تقتصر حتى الآن على مصفاة النفط ومصنع صهر الألمينيوم وحوض بناء السفن إلى التفكير بجعل البحرين مكاناً لنمو مركز مالي في المنطقة الخليجية وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط .

ففي عام ١٩٧٣ قامت مؤسسة النقد البحريني التي سرعان ما تحولت إلى بنك مركزي بكافة وظائفه وأعماله في عام ١٩٧٥ ، وفي أكتوبر الماضي أسست البحرين ما يعرف باسم وحدة البنوك الأجنبية Offshor Banking unit كوسيلة لفتح أبواب الجزيرة أمام المؤسسات المالية العالمية .

وفي سبيل تدعيم ونجاح هذا الإتجاه قامت البحرين بإيجاد المناخ التنظيمي الملائم وقدمت ميزات ضريبية جعلت من المصارف الرئيسية في العالم تتسابق لتأسيس فروع لها في البحرين . ويمكن تلخيص هذه الملامح فيما يلي :

١ ـ لا توجد ضرائب على المؤسسات أو الأفراد أو الممتلكات بالرغم من أن هذا الإمتياز غير مضمون إستمراره على الدوام

---

(١) K.R. Day, the Banker Revue, June 1976.

أنظر ترجمة المقال في مجلة الإقتصاد الكويتي العدد ١٥٩ ، يوليو / تموز ١٩٧٦ .

٢ ـ لا توجد قيود على رأس المال أو الإحتياطيات ويمكن تحويل الأرباح بكل حرية .

٣ ـ يجب على كل مشترك في وحدة البنوك الأجنبية أن يفتح فرعاً في البحرين مجهزاً بجهاز كامل من الموظفين ، ولا يسمح بفتح مكاتب للتمثيل عوضاً عن ذلك .

٤ ـ يدفع المشترك في وحدة البنوك الأجنبية رسماً سنوياً مقابل التصريح بالعمل قدره (٢٥) ألف دولار أمريكي .

٥ ـ يجوز للمشتركين التعامل في جميع الأعمال المصرفية من خارج البحرين . أما داخل البحرين فلا يحق للمشتركين التعامل إلا مع مؤسسات مالية مرخصة ، وبالعملات الأجنبية والودائع بغير الدينار البحريني . وهناك إحتمال بأن تسمح مؤسسة النقد البحريني للبنوك المشاركة في « وحدة البنوك الأجنبية » بأن تساهم في تمويل مشاريع التنمية في البحرين .

٦ ـ يطلب من المشتركين مسك حسابات منفصلة لوحدة البنوك الأجنبية والمؤسسات المحلية في حالة الترخيص للمشتركين بممارسة جميع الأعمال المصرفية ، ويدفع المشتركون لقاء ذلك عائدات بسيطة لمؤسسة النقد البحريني .

ولقد أبدت مؤسسة النقد البحريني رغبة في رؤية أهم ٥٠ مصرفاً في العالم ، وهي تشكل الأساس لمركز مالي جديد ، بالإضافة إلى البنوك العربية ، خاصة بعد إعداد هذه الترتيبات . ولقد كان لإعلان تأسيس بنك الخليج الدولي برأسمال يعادل ٤٠ مليون دينار بحريني ، وباشتراك كل من المملكة العربية السعودية ، دولة الإمارات ، قطر ، عمان البحرين والعراق والكويت أهمية خاصة . ويزيد من هذه الأهمية كون المركز الرئيسي للبنك في البحرين .

وتقوم البنوك المرخصة بعملياتها ضمن الإطار التالي :

١ ـ قبول الودائع ومنح القروض للمقيمين غير البحرنيين بالعملات

الأجنبية و يشمل ذلك المقيمين في منطقة الخليج .

٢ ـ عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية مع المقيمين غير البحرنيين .

٣ ـ معاملات النقد وتبادل العملات مع البنوك المرخصة في البحرين .

وسوف يتوقف نجاح البحرين كمركز مالي في المنطقة على قدرتها على جذب الودائع القادمة من مصادر خليجية وبالذات من المملكة العربية السعودية . حيث تقوم بسد حاجات الخليج المالية منها ، ومن ثم يودع الباقي في الأسواق التي تعاني من نقص الأرصدة المالية . وسوف تقوم البنوك العاملة في البحرين بتوفير مصدر فوري للدخل عن طريق منح القروض بالعملات الأوربية للمقترضين من دول الخليج ودول الشرق الأوسط لا سيما في مجال تمويل المشاريع التي تعتبر عظيمة الأهمية في هذا الجزء النامي بسرعة من العالم .

ويتوقف تطور سوقه بتعامل في الودائع وتبادل العملات بشكل كبير على حرية العمل الممنوحة من قبل البنوك للمتعاملين معهم .

وتدعو الخسائر المالية في سوق تبادل العملات وفترة عدم الاستقرار السائدة حالياً والتذبذب الكبير في أسعار العملات إلى الحذر . وقد يؤدي ذلك إلى بطء نسبي في نمو السوق البحريني . وبالرغم من هذه المصاعب فإن البحرين قد تصبح في يوم من الأيام سوقاً كبيرة لتبادل العملات الأجنبية ، حيث لا تؤخذ الضرائب على الأرباح المتحققة من مثل هذا النوع من الأعمال . كما أن موقع البحرين فريد واستراتيجي على درجة كبيرة من الأهمية .

وتسعى مؤسسة النقد البحريني بالإضافة إلى اجتذاب الإيرادات النفطية في الخليج إلى تحقيق رغبتها في رؤية سوق نام لتبادل العملات الأجنبية وبخاصة العملات الخليجية . وقد بدأ سوق العملات الخليجية بالنمو خلال السنة الماضية (١٩٧٦) .

وبالإضافة إلى التعامل بالودائع يجري التعامل بتبادل العملات الفورية

والآجلة في مقابل الدولار .

وتشير البيانات الإحصائية حتى الآن إلى أن هذه التجربة لاقت نجاحاً جيداً حيث أن النشاط المصرفي الخارجي ينمو بسرعة وعلى نحو مربح عموماً . ففي منتصف عام ١٩٧٦ بلغت موارد وحدة المصارف الأجنبية O.B.U. خمسة آلاف مليون دولار . وربما يكون هدف مؤسسة النقد البحرينية البالغ عشرة آلاف مليون دولار قد تحقق في نهاية العام المذكور . وهذا بحد ذاته يعتبر نجاحاً مرموقاً للثلاثين مصرفاً العاملة هناك . وتشير الدلائل إلى أن معدل النمو هذا سيستمر خلال السنة المقابلة (١٩٧٧) حيث تم الترخيص إلى إثني عشرة وحدة إضافية من وحدات المصارف الخارجية ، بحيث يصل مجموعها إلى ٤٤ وحدة . وهذا سيكفل إرتفاع حجم الموارد التي يجري التعامل بها في المستقبل :

ورغم هذا النجاح المبدئي فإن هناك شكوكاً بدأت تتبادر إلى الأذهان لدى البحث في مكونات النشاط التجاري والمصرفي في البحرين .

إن هناك ثلاثة أسباب رئيسية لتأسيس المصارف الأجنبية في البحرين ١ ـ التنويع في مناطق العمل المتحررة من الضرائب (الملاذات الضريبية) ٢ ـ والمعاملات الضريبية٣ ـ وفوائض الدولارات البترولية في المنطقة .

أما السبب الأول فهو عبارة عن رد فعل ضد الظروف الأقل مواتاة في المناطق الأخرى من العالم أكثر مما هو تجاوب مع عوامل الجذب في البحرين . وبالرغم من منفعته التجارية فإنه لا يشكل أساساً سليماً لنشاط وحدة المصارف الخارجية أو لمستقبل البحرين الإقتصادي . أما التعامل بالعملات فهو عامل جذب هام بلا شك ، وإن كانت أهميته بالنسبة للسماسرة أكثر منها بالنسبة للمصارف .

ولقد أوجدت بعض المصارف سوقاً مربحة في عملات الخليج ومؤسسة النقد البحرينية تبدي إهتماماً ملحوظاً في توسيع هذا الجانب من العمليات المالية في البحرين . وعامل الزمن ذو أهمية قصوى هنا .

على أن بيت القصيد هو الدولارات البترولية إذ أن محاولة البحرين لكي تصبح مركزاً مالياً دولياً ليست إلا نتيجة الزيادة الكبيرة في المداخيل النفطية للدول المحيطة بالبحرين داخل منطقة الخليج . فإمكانية إجتذاب قسط وافر من ودائع الدولارات النفطية هي التي تجعل وجود أصحاب المصارف في البحرين أمراً مجدياً ، حيث يمكن تسجيل الأرباح بمجرد تحويل عمليات الأقراض من سجلات الفروع الأخرى في الشرق الأوسط إلى البحرين .

غير أنه من الواضح أن هذا لا يكفي ولا يتعدى كونه وسيلة محاسبيه ، وما تريد المراكز الرئيسية لتلك المصارف معرفته هو كمية ما تودعه حكومات الدول المصدرة للنفط في مصارف البحرين وما هي نسبة الفائدة التي تدفع[1]؟ .

وفي شهر أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ قدر أن ٤٠٪ من الستة مليارات دولار الموجودة كموارد لوحدة المصارف الخارجية جاء من الدول المنتجة للبترول في المنطقة . وفي ذلك الوقت وضع ٧٥٪ من تلك الودائع والقروض بالدولار بينما وضع ما بين ١٥ ـ ٢٠٪ بالريالات السعودية والدينار الكويتي ودرهم الإمارات العربية المتحدة .

وتبين سجلات التسليف أن معظم القروض قد منحت لمقترضين خليجيين وأن نحو ٤٠٪ منها منح لبحرينيين و١٠٪ للشرق الأقصى . أما الإقراض للأسواق الاوروبية فلم يصل إلى مستوى الآمال التي كانت معقودة عليه في السابق ، ففي بعض الأحيان كانت الحركة عكسية أي أن المصارف البحرينية تقترض من الأسواق الأوربية وقد ولد ذلك منافسة بين المصارف البحرانية ومكاتبها الأوربية .

ويتمثل الموضوع برمته في انتظار تحرك مؤسسة النقد العربي السعودي حيث أنها تملك وحدها القوة على تحريك مبالغ ضخمة من الأموال ، وتبدي

(١) Prest Michail, MEED, January 1977
ترجمت الإقتصاد الكويتي المقابلة السابقة في عددها رقم ١٦٤ فبراير / شباط ١٩٧٧ .

السعودية حتى الآن تحفظاً تجاه البحرين بانتظار التأكد تماماً من أن المبالغ المودعة في البحرين سوف تستخدم لأغراض التنمية الإقليمية والعربية ، بدل أن يتم تحويلها إلى لندن مقابل ترك نسبة معينة منها في أيدي أصحاب المصارف البحرينية ، وكذلك بانتظار تمكن البحرين من إغراء المؤسسة السعودية بأي شيء لا تستطيع تلك المؤسسة الحصول عليه في لندن أو نيويورك أو أي مركز دولي آخر . أما بخصوص أغراض التنمية فإنه من الملاحظ أن معظم أقطار الخليج تستطيع تأمين كفايتها من الموارد دونما حاجة لخدمات المصارف في البحرين .

وأخيراً فإنه لا بد من الإشارة إلى أن المجتمعات لا تعيش بالمصارف وحدها بل قد يثبت فشلها كأساس لبناء بديل لموارد النفط في المدى الطويل . علاوة على ذلك فإن الفوائد الإجتماعية لتركيز المصارف الكثيفة في مجتمع صغير سلاح ذو حدين ، فوجود خمسين مصرفاً قد يكون له تأثير إجتماعي لا يتناسب مع مميزاته الإقتصادية المتمثلة في المزيد من العمالة والدخل والتدريب .

المالية العامة

سجلت ميزانية عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ فائضاً متواضعاً ، ولكن هذا الفائض إزداد بشكل كبير ليصل إلى ٤٥,٨ مليون دينار بحراني عام ١٩٧٤ . (جدول ٩٢) . هذه الزيادة الكبيرة التي سجلتها الميزانية حصلت رغم أن مجموع النفقات زادت بنسبة ٨٥ في المائة بينما زادت واردات النفط بمعدل ٣٠٠ في المائة . وفي عام ١٩٧٥ إنخفض الفائض إلى ١٣,٢ مليون دينار بحراني وذلك بسبب إنخفاض معدل النمو في عائدات النفط وزيادة النفقات .

وقد زادت النفقات بنسبة ٥٦ في المائة . وفي عام ١٩٧٦ تحول الفائض في الميزانية إلى عجز بلغ ١٠,٧ مليون دينار رغم أن عائدات النفط إزدادت بنسبة ٤٠ في المائة . إلا أن هذه الزيادة عوضتها وغطتها الزيادة في النفقات التي بلغت ٦٦ في المائة . وقد تم تغطية هذا العجز في الميزانية بقروض أجنبية بلغت ١٢,٢ مليون دينار .

جدول رقم ٩٢

العمليات المالية الحكومية بملايين الدنانير البحراني

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ موقت	١٩٧٧ بحسب الميزانية
١ ـ الإيرادات والهبات	٣٤,٠	٤٥,١	١٢٣,٧	١٣٥	١٩١,٥	٢٢٤,٦
إيرادات النفط	٢٦,٠	٢٩,٤	١٠٣,٤	١١٠,٩	١٥٦,٤	١٤٩,٦
إيرادات غير نفطية	٧,٠	١٥,٧	١٨,١	٢٤,١	٣٤,٥	٤٥,٠
هبات	١,٠	-	٢,٢	-	٠,٦	٣٠,٠
٢ ـ النفقات وصافي الأقراض	٣٢,٧	٤٢,١	٧٧,٩	١٢١,٨	٢٠٢,٢	٢٤٩,٥
النفقات الجارية	٢٤,٤	٣٤,٥	٤٤,٤	٦٧,٦	٨٨,٠	١١١,٠
النفقات الرأسمالية	٣,٣	٧,٦	٣٣,٥	٥٤,٢	١١٤,٢	١٣٨,٥
صافي الاقراض	٥,٠	-	-	-	-	-
٣ ـ الفائض أو العجز (١ ـ ٢)	+١,٣	+٣,٠	+٤٥,٨	+١٣,٢	-١٠,٧	-٢٤,٩
٤ ـ التحويلات الخاصة بحساب الاحتياطي النقدي	-٦,٣	-٥,٤	-٩,٣	+٢٣,٤	+٤,٣	-
٥ ـ العمليات المالية :	٥,٠	٢,٤	-٣٦,٥	٣٦,٦	٦,٤	٢٤,٩
التغير في الحسابات الأجنبية	-١,٦	٣,٦	-١٨,١	٢١,٢	١٣,٦	١٤,٩
التغير في الحسابات المحلية	٥,٣	-٣,٨	-٢٢,٤	-٢٠,١	-١٩,٤	
صافي الاقتراض من الخارج	١,٣	٢,٦	٤,٠	٤,٧	١٢,٢	١٠,٠

الإيرادات :

تمثل عائدات النفط الجزء الأكبر من مجموع عائدات الحكومة ، بحيث وصلت إلى ٨٠ في المائة عام ١٩٧٤ . وتتألف العائدات الأخرى غير النفطية من رسوم الميناء ومجموعة أخرى من الرسوم الجمركية . ولا يوجد في البحرين ضريبة على الدخل أو الأرباح ما عدا تلك المفروضة على شركة نفط البحرين . لقد زادت عائدات النفط بشكل كبير عام ١٩٧٤ وذلك بسبب الإرتفاع في أسعار النفط الذي حصل في ١٦/١٠/٧٣ وزيادة الريع وضريبة الدخل خلال عام ١٩٧٤ . (جدول ٩٣) كما زادت أيضاً العائدات غير النفطية . وخلال عام ١٩٧٤ حصلت الحكومة على هبة من المملكة العربية السعودية بلغت ٢ مليون دينار بحراني .

وفي عام ١٩٧٥ زادت الإيرادات بنسبة ٩ في المائة وذلك بسبب تباطؤ الزيادة في عائدات النفط البالغة ٧ في المائة . هذا الإنخفاض في نسبة الزيادة في العائدات يعزى إلى إنخفاض إنتاج النفط الذي غطى الزيادة في الأسعار وضريبة الدخل والريع . كما تابعت الإيرادات غير النفطية زيادتها وذلك بسبب زيادة الرسوم الجمركية على الواردات التي زادت بمعدل الثلث .

في عام ١٩٧٦ إرتفعت الإيرادات بنسبة ٤٢ في المائة وتوزعت هذه الزيادة بشكل متساوي بين الإيرادات النفطية وغير النفطية على حد سواء . وتعزى زيادة الإيرادات النفطية إلى الزيادة في إنتاج أبوسعفة وزيادة عائدات حقول البحرين بسبب تطبيق الزيادة في الضريبة والريع . أما الزيادة في الإيرادات غير النفطية فتعزى إلى زيادة الرسوم الجمركية الناتجة عن زيادة الواردات .

النفقات :

تتألف النفقات من الإنفاق الجاري والرأسمالي . وتقسم النفقات الجارية إلى رواتب وأجور ونفقات عامة ونفقات غير مبوبة على شكل قروض ومساهمات

جدول ٩٣
الإيرادات الحكومية

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	موقت ١٩٧٦	ميزانية ١٩٧٧
١ ـ إيرادات النفط	٢٦,٠	٢٩,٤	١٠٣,٤	١١٠,٩	١٥٦,٤	١٤٩,٦
نفط البحرين	١٦,٦	١٧,٧	١٣,٤	٧٣و١	٨٨و١	٧٩,٠
نفط أبو سعفة	٩,٤	١١,٧	٤٠,٠	٣٧,٨	٦٨,٣	٧٠,٦
٢ ـ الإيرادات غير النفطية	٧,٠	١٥,٧	١٨,١	٢٤,١	٣٤,٥	٤٥,٠
الإيرادات الغريبة	٤,١	٥,٤	٩,٢	١٣,٦	١٨,٥	١٩,٧
إيرادات أخرى	٣,٠	١٠,٣	٨,٩	١٠,٥	١٥,٧	٢٥,٣
٣ ـ الهبات والإعانات	١,٠	-	٢,٢	-	٠,٦	٣٠,٠
٤ ـ المجموع (١ + ٢ + ٣)	٣٤,٠	٤٥,١	١٢٣,٧	١٣٥,٠	١٩١,٥	٢٢٤,٦

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني إحصاءات سنوية ، ١٩٧٧ .

في مؤسسات الدولة . وفي خلال السنوات الأربع ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ زادت النفقات العامة بمعدل وسطي سنوي قدره ٦٠ في المائة (جدول رقم ٩٤) . وفي عام ١٩٧٣ بلغت النفقات الجارية ٨٢ في المائة من مجموع النفقات ولكنها إنخفضت في عام ١٩٧٦ لتصل إلى ٤٤ في المائة وذلك بسبب الزيادة الأكبر في النفقات الإستثمارية . ففي عام ١٩٧٦ زادت النفقات الجارية بمعدل ٣٠ في المائة مقابل زيادة قدرها ١١٠ في المائة في النفقات الإستثمارية . وتعزى الزيادة في النفقات الجارية إلى الزيادات في الرواتب والأجور وإلى مساهمة الدولة في دعم السلع الإستهلاكية عام ١٩٧٤ . أما نفقات الدفاع والأمن العام فقد بلغت ١٧ في المائة من مجموع النفقات الجارية عام ١٩٧٣ ولكنها زادت لتصبح ٢٢ في المائة عام ١٩٧٦ ، أما المنفق على الصحة والتعليم فقد انخفضت حصته إلى إجمالي النفقات الجارية من ٢٦ في المائة عام ٧٣ إلى ٢٣ في المائة عام ١٩٧٦ .

إن الزيادة الكبيرة في النفقات الرأسمالية بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥ تعكس بناء محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه والتسهيلات الملحقة في المطار وبناء الطرق . وفي عام ١٩٧٠ قررت الحكومة التوسع في بناء الخدمات الأساسية والمشاريع الإجتماعية وامتد ذلك حتى عام ١٩٧٦ . وقد كانت أكبر زيادة في قطاع البناء وخاصة الأبنية لذوي الدخل المحدود ثم في مجال توسيع الميناء وزيادة طاقته إلى الضعف والاستمرار في التوسع في محطات توليد الكهرباء والمياه . إضافة إلى زيادة التسهيلات في مجال الصحة والتعليم .

ميزان المدفوعات

لقد شهد ميزان المدفوعات البحريني تطوراً وتحولاً كبيراً منذ عام ١٩٧٤ . فبعد أن كان الفائض لا يتجاوز ١٧ مليون دولار في السنة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣) أصبح هذا الفائض / ١١٩ / مليون دولار في العام (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) . ثم عاد فانخفض إلى ٥٤ مليون دولار عام ١٩٧٦ وذلك لأن الزيادة في الواردات غير

جدول رقم ٩٤

النفقات الحكومية وصافي الأقراض

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	مؤقت ١٩٧٦	الميزانية ١٩٧٧
١ ـ النفقات الجارية :	٢٤,٤	٣٤,٥	٤٤,٤	٦٧,٦	٨٨,٠	١١١,٠
رئاسة الدولة	٥,٥	٥,٩	٦,٠	٦,١	٦,٠	٦,٠
التعليمية	٤,٦	٥,٤	٦,٩	٩,٦	٨,٦	١٤,٤
الصحة	٣,٢	٣,٦	٤,٩	٦,٧	٨,٦	١١,٨
الدفاع والأمن العام	٤,٩	٥,٨	٨,٥	١٣,٣	١٩,٤	٢٥,١
العمل والخدمات الاجتماعية	٠,٤	٠,٥	٠,٦	١,٠	١,٧	٢,٢
النقل	٠,٣	٣,٨١	٢,٦	٣,٥	٣,٠	٣,٦
الكهرباء والمياه	٠,٢	١,٨١	٣,٢	٥,٩	٩,٠	١٠,٤
أخرى	٥,٣	٧,٧٠	١١,٧	٢١,٥	٢٩,٠	٣٧,٥
٢ ـ النفقات الرأسمالية :	٣,٣	٧,٦	٣٣,٥	٥٤,٢	١١٤,٢	١٣٨,٥
المطار	٠,٩	٠,٢	٣,٠	٥,٤	٤,٤	٠,٧
الميناء والحوض الجاف	٠,٦	٠,١	٥,٦	٨,٢	١٥,٩	١٣,٢
الطرقات	٠,٢	٠,٣	١,٨	٤,٣	٦,١	٨,٥
الكهرباء والمياه	٠,٧	٥,٠	١٠,٦	١٧,٠	٢٢,٥	٤٦,٢
الإنشاءات السكنية	٠,٤	٠,٧	٢,٢	٣,٠	٢٧,٩	٤٢,٤
أخرى	٠,٥	١,٣	١٠,٣	١٦,٣	٣٧,٤	٢٧,٥
٣ ـ صافي الأقراض	٥,٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
٤ ـ المجموع (١ + ٢ + ٣)	٣٢,٧	٤٢,١	٧٧,٩	١٢١,٨	٢٠٢,٢	٢٤٩,٥

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، في البحرين ١٩٧٧ .

النفطية تجاوزت الزيادات الحاصلة في كل من عائدات النفط والصادرات ، بما فيها إعادة الصادرات ، وتعزى الزيادة في الواردات غير النفطية إلى خطة التنمية الطموحة التي وضعتها البحرين والتوسع السريع في إستثمارات القطاع الخاص التي مول قسم كبير منها من الإستثمارات الخارجية .

عمليات القطاع النفطي . لقد زاد القطع الأجنبي المعتمد من القطاع النفطي بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، من ١٠١ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٤٥٦ مليون دولار عام ١٩٧٦ (جدول رقم ٩٥) . هذه العائدات وردت من ثلاثة مصادر : الأول ويتضمن الريع وضريبة الدخل التي تدفعها شركة نفط البحرين بالإضافة إلى عائدات الحكومة من مبيعات حصتها من النفط الخام . ورغم إنخفاض إنتاج النفط في البحرين فإن العائدات منه زادت بمعدل ثلاث مرات في عام ١٩٧٤ وبمعدل ١٥ في المائة عام ١٩٧٥ و٢٠ في المائة عام ١٩٧٦ كنتيجة لزيادة الأسعار والضرائب . والثاني ويتضمن عائدات النفط من حقل أبو سعفة . وبسبب إرتفاع أسعار النفط زادت عائدات البحرين من حقل أبو سعفة بمعدل ٣٠٠ في المائة عام ١٩٧٤ ثم عادت فانخفضت قليلاً في عام ١٩٧٥ بسبب إنخفاض الإنتاج . وبعد تحسن الطلب العالمي على النفط زاد الإنتاج وزادت نتيجة لذلك عائدات النفط منه .

والثالث ويتعلق بالنفقات المحلية لشركة نفط البحرين ، التي زادت بشكل ثابت ومستمر بسبب زيادة الأجور وزيادة أعمال الشركة بمعدل ٣١ في المائة سنوياً خلال السنوات الثلاث ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ .

الصادرات غير النفطية وإعادة الصادرات :

لقد سجلت الصادرات غير النفطية وإعادة الصادرات زيادة ثابتة سنوية بلغت ٢٧ في المائة خلال الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ . وقد زادت هذه النسبة إلى ٦٣ في المائة في عام ١٩٧٦ ، وذلك بسبب صادرات الألمنيوم المتزايدة وكذلك بسبب إرتفاع حجم إعادة الصادرات إلى دول المنطقة . لقد إحتلت صادرات

جدول ٩٥

تقديرات ميزان المدفوعات في البحرين (بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
١ ـ عمليات القطاع النفطي :	٦٨,٤	١٠١,٢	٢٩٣,٧	٣٢٠,٦	٤٥٦,٤
عائدات الحكومة من النفط	٥٩,٣	٧٤,٤	٢٦١,٦	٢٨٠,٦	٣٩٥,٧
النفقات المحلية لشركة نفط البحرين	٩,١	٢٦,٨	٣٢,١	٤٥,٠	٦٠,٧
٢ ـ التجارة الخارجية ما عدا النفط	ـ ١٣٨,٩	ـ ١٧٤,٣	ـ ٢٦٣,٩	ـ ٣٧٦,٧	ـ ٦٣٥,٠
الصادرات وإعادة الصادرات	١٠٤,٧	١٤٩,٥	١٨١,٤	٢١٢,٥	٣٤٥,٦
الواردات	ـ ٢٤٣,٥	ـ ٣٢٣,٨	ـ ٤٤٥,٣	ـ ٥٨٩,٢	ـ ٩٨٠,٦
٣ ـ الخدمات والتحويلات الرأسمالية :	٥٨,٨	٤٩,٨	٨٢,٠	١٧٦,٣	٢٣٢,٣
دخل الاستثمارات	٤,٦	٢,٨	٧,٦	٨,١	٢٨,٦
السفر والسياحة	٨,٠	١٠,١	١٤,٤	٢١,٠	٢٧,٨
التحويلات الحكومية	٢,٣	ـ	٥,٦	ـ	١,٣
الاستثمارات المباشرة	٣٥,٣	٤,٣	١٥,٢	٥٣,١	١٣٨,٩
القروض (صافي)	٣,٠	٦,٦	٩,٩	١١,٩	٣٢,١
أخرى (خطأ وسهو)	٥,٧	٢٦,٠	٢٩,٣	٨٢,٨	٣,٥
٤ ـ المجموع (١ + ٢ + ٣)	ـ ١١,٦	ـ ٢٣,٣	١١١,٨	١٢٥,٣	٥٣,٦
٥ ـ الحركة النقدية :	١١,٦	٢٣,٣	١١١,٨	١٢٥,٣	ـ ٥٣,٦
الوضع لدى صندوق النقد	ـ ٢,٧	ـ ٠,٣	ـ ٣,٦	ـ ٤,٦	٥,٦
وكالة النقد البحرانية	٢١,٠	٧,٠	ـ ٢٢,٣	ـ ٨٥,٠	ـ ٨١,٧
البنوك التجارية	٣,٠ ـ	١١,٣	ـ ٤٠,١	١٨,٠	ـ ١١,٩
الحكومة	٣,٦ ـ	٥,٢	ـ ٤٥,٧	ـ ٥٣,٦	٣٤,٤

الألمنيوم مكاناً مرموقاً بين الصادرات في البحرين ومثلت ٣٢ في المائة من مجموع الصادرات غير النفطية وإعادة الصادرات .

وتتركز صادرات البحرين في دول الخليج . فخلال عام ١٩٧٦ ذهبت نصف الصادرات وأعادة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية ، و١٣ في المائة منها إلى كل من قطر وإيران والكويت ودولة الإمارات . أما اليابان فقد حصلت على ٢٠ بالمائة من مجموع صادرات البحرين ، وتتألف بشكل رئيسي من الألمنيوم .أما الصادرات إلى إنكلترا والولايات المتحدة فلم تستوعب سوى ٣ في المائة و٥, ١ في المائة على التوالي من مجموع صادرات البحرين .

وتتألف الصادرات غير النفطية وإعادة الصادرات بشكل رئيسي من السلع المصنعة والآلات وأدوات النقل .

الواردات غير النفطية :

خلال الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ زادت الواردات البحرانية بمعدل وسطي سنوي قدره ٣٤ في المائة . و٦٧ في المائة عام ١٩٧٦ ، بسبب زيادة الإستثمارات العامة والخاصة في البلاد .

وتستورد البحرين جميع إحتياجاتها تقريباً من السلع الإستهلاكية والوسطية والرأسمالية . ففي عام ١٩٧٦ بلغت واردات السلع الغذائية والمشروبات والتبغ ١٢ في المائة من مجموع الواردات أما السلع المصنعة فقد بلغت ٣٨ في المائة وأخيراً فقد بلغت الآلات وأدوات النقل ٤٠ في المائة من المجموع العام للواردات غير النفطية .

أما التوزيع الجغرافي للواردات في البحرين فيشير إلى أن إنكلترا واليابان والولايات المتحدة والمانيا الإتحادية وأوستراليا أمنت ٥٨ في المائة من مجموع الواردات البحرانية غير النفطية . أما واردات البحرين من منطقة الخليج ، فعلى عكس الصادرات ، لا تمثل أكثر من ٤ في المائة ومن مجموع الواردات

الخدمات والتحويلات الرأسمالية :

زادت التحويلات الرأسمالية وغيرها بمعدل وسطي سنوي قدره مليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ . وبلغت هذه التحويلات رقماً قياسياً عام ١٩٧٥ لتصل إلى ١٧٦ مليون دولار ثم عادت فزادت بنسبة ٣٢ في المائة عام ١٩٧٦ . وتعزى الزيادة الكبيرة عام ١٩٧٥ إلى الإستثمارات الخاصة بالحوض الجاف والتي بلغت ٥٣ مليون دولار وإلى الزيادة الواردة في حقل البنود الأخرى . وفي عام ١٩٧٦ تعزى مجموع الزيادات إلى الإرتفاع الحاصل في الاستثمارات الخارجية المباشرة والتي وصلت إلى ١٣٩ مليون دولار ، منها ٤٨ مليون استثمارات خاصة بالحوض الجاف و٣٠ مليون استثمارات خاصة بالبنوك ، إضافة إلى ٣٠ مليون أخرى من بنك الخليج الدولي[١] .

أما دخل الإستثمارات فقد زاد بمعدل ٢٥٣ في المائة عام ٧٦ ليصل إلى ٢٩ مليون دولار بينما الدخل المتأتي من السفر والسياحة زاد بمعدل ٣٣ في المائة بسبب زيادة الزوار القادمين إلى البحرين . إضافة إلى ذلك فقد بلغت القروض المقدمة إلى البحرين ١٣٩ مليون دولار أي بزيادة قدرها ١٥٠ في المائة . أما تحويلات العمال إلى ذويهم فقد إرتفعت بشكل ملحوظ عام ١٩٧٦ لتصل إلى ١٠٠ مليون دولار .

الإحتياطيات :

زادت إحتياطيات البحرين من القطع الأجنبي في السنوات الأخيرة بعد أن كانت ثابتة عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ . وبلغ معدل الزيادة السنوي ٩٠ في المائة خلال

(١) تشارك كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين والعراق من رأسمال هذا البنك المبالغ ٤٠ مليون دينار بحراني يدفع نصفه عند التأسيس . يدفع كل شريك ، مليون دينار بحراني في عام ٧٦ والباقي في عام ١٩٧٧ .

الأعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ . وفي نهاية آذار / مارس ١٩٧٧ بلغت الإحتياطيات ٤٤٣ مليون دولار أو ما يعادل وارداتها غير النفطية لمدة خمسة أشهر على أساس مستوى ١٩٧٦ . ٦٠ في المائة من هذه الإحتياطيات مودعة بالدولار والباقي بعملات كل من الفرنك البلجيكي والين الياباني والاسترليني والمارك الألماني ودرهم الإمارات والدينار الكويتي .

المراجع

المملكة العربية السعودية

وزارة البترول والثروة المعدنية ، الإدارة الاقتصادية ، النشرة الإحصائية البترولية ، ١٩٧٤ و١٩٧٦ .

مركز الأبحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعي في المملكة ، الطبعة الرابعة ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥ .

مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، ١٣٩٥ (١٩٧٥) و١٣٩٦ (١٩٧٦)

مركز التنمية الصناعية ، الرياض ، خطة التنمية الاقتصادية الثانية ، ١٩٧٧ ، الطبعة الخامسة .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، مستقبل صناعة التكرير العربية ، ١٩٧٥ .

مؤسسة النقد العربي السعودي ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، الملخص الإحصائي ، ١٣٩٣ ـ ١٣٩٤ .

وزارة البترول والثروة المعدنية ، بيانات شركات الزيت ، النشرة البترولية ١٩٧٥ .

مركز الدراسات المصرفية في الكويت ، د . محمد هشام خواجكيه ، السيطرة الكاملة على الثروة النفطية ، ١٩٧٦ .

التقرير الإحصائي السنوي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٦ .

وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ، ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

مركز الأبحاث والتنمية الصناعية ، خطة التنمية الثانية (ملخص) الطبعة الخامسة ، ١٩٧٧ .

وزارة المالية والإحصاء الوطني ، مصلحة الإحصاءات العامة . الحسابات القومية للمملكة العربية السعودية ، ١٣٨٦ / ٨٧ ـ ١٣٩٤ / ١٣٩٥ .

مديرية التخطيط المركزية ، خطة التنمية الأولى ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، التقرير السنوي ١٩٧٥ .

المـراجع

الكويت

وزارة النفط ، النشرة السنوية ، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

وزارة المالية والبترول ، ميزانية عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ .

بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧

بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٥

بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٤ ـ ١٩٧١ .

وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٧٦

وزارة التخطيط ، التقرير الإحصائي للبنك المركزي الكويتي ، ١٩٧٦ ، ص ١٧ .

مجلس التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ١٩٦٧/٦٨ ـ ١٩٧١/٧٢ .

مجلس التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٧٦ .

وزارة التجارة والصناعة ، التقرير السنوي للوزارة ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥

المعهد العربي للتخطيط ، إدارة التنمية الصناعية في دولة الكويت ، د . رأفت شفيق ، الكويت ٢١ ـ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٤

المعهد العربي للتخطيط ، سياسات التوظيف في الثمانينات ، الأستاذ علي الموسى ، الندوة الثانية للإدارة العليا عن الإدارة الكويتية في مواجهة الثمانينات .

المعهد العربي للتخطيط ، نحو خطة قومية للتنمية الإدارية في الكويت ، الدكتور أحمد حسين ، الندوة الثانية للإدارة العليا عن الإدارة الكويتية في مواجهة الثمانينات .

مجلس التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ، غير منشورة بعد . ١٩٧٥/ ٧٦ ـ ١٩٨٠ / ١٩٨١ .

المعهد العربي للتخطيط ، مقومات ومعوقات التنمية الصناعية في الكويت ، د . كمال عسكر ، الندوة الثانية للإدارة العليا عن الإدارة الكويتية في مواجهة الثمانينات .

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، التقرير السنوي ، ١٩٧٤ / ٧٥ و١٩٧٥ / ١٩٧٦ .

شركة النفط الكويتية ، التقرير السنوي ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ .

الإدارة العامة لشؤون التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، نشرات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

المـــراجع

الإمارات العربية المتحدة

وزارة الثقافة والإعلام ، دولة الإمـارات العـربية المتحـدة ، الكتـاب الثانـوي ١٩٧٥ .

وزارة المالية والموارد المعدنية ، النفط في دولة الإمارات ، ١٩٧٤

حكومة أبو ظبي ، مديرية التخطيط ، النشرة الإحصائية ، ١٩٧٥ .

وزارة الإسكان وتخطيط المدن ، بيانات إحصائية ، ١٩٧٦ .

مديرية البترول ، أبو ظبي ، حكومة أبو ظبـي ١٩٧٦ . التقـرير الإحصائـي السنوي

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير السنوي ، ١٩٧٧

وزارة الزراعة والصيد ، دولة الإمـارات العـربية المتحـدة ، النشرة السنـوية ، ١٩٧٦ .

مديرية التخطيط ، أبو ظبي ، الإحصاءات السنوية ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٤

وزارة المالية والصناعة في دولة الإمارات ، ١٩٧٦

المـــراجع

دولة قطر

وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ، التقرير السنوي ١٩٧٧ .

المركز الفني للتنمية الصناعية ، التطور الصناعي في قطر ١٩٧٦ .

وزارة المالية والبترول ، صناعة النفط في قطر ١٩٧٦ .

وزارة المالية والبترول ، ميزانية الحكومة عن عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٠

وزارة الاقتصاد والتجارة ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ١٩٧٣

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الإحصائي السنوي ١٩٧٤ / ١٩٧٥

وزارة الصناعة والزراعة في قطر ، التقرير السنوي ، ١٩٧٦ .

المراجع

دولة عمان

١ ـ منشورات شركة نفط عمان المحدودة وصناعة النفط ، عمان ١٩٧٦

٢ ـ مديرية الإحصاء الوطنية ، ١٩٧٥ .

٣ ـ بنك عمان المركزي ، النشرة الإقتصادية ، ديسمبر ١٩٧٦ .

٤ ـ الميزانية في عمان ، لعدة سنوات ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ .

المـــراجع

البحرين

وكالة النفط البحراني ، التقرير الربعي مجموعة نشرات .

وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ، قانون العمل للقطاع الخاص ١٩٧٦

وزارة الصناعة والتنمية في البحرين ، ١٩٧٧

د . محمد الرميحي ، موضوع الحركة الإصلاحية في البحرين ـ ١٩٧٥ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الرابع

وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، البحرين ١٩٧٧ .

مكتب الإحصاء ، الإحصاءات السنوية ١٩٧٥

مكتب الإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٧٥

شركة المينيوم البحرين ، التقرير السنوي ١٩٧٥ .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير السنوي ، ١٩٧٧ .

وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، إحصاءات التعداد العام للسكان ، ١٩٧١ ، مكتب الإحصاء .

الباب الثاني

التكامل الاقتصادي في الخليج العربي

الفصل السابع

نظرية التكامل الاقتصادي
تعريف التكامل الاقتصادي
دوافع التكامل الاقتصادي
طرق تحقيق التكامل الاقتصادي

تعريف التكامل الاقتصادي

تدل كلمة تكامل في اللغة على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد . أما بالنسبة للأدب الأقتصادي فإنه ليس هناك إتفاق بين الإقتصاديين على تعريف التكامل . فالبعض يكتفي بالقول بأن أي لون من ألوان التعاون الإقتصادي الدولي ينطبق عليه إصطلاح التكامل . أما البعض الآخر فيؤكد بأن التكامل الإقتصادي يعني الغاء كافة أشكال التمييز بين وحدات إقتصادية تنتمي إلى دول مختلفة .

والواقع أنه إذا كان لاصطلاح التكامل الإقتصادي أن يتضمن معناً جديداً مستقلاً ، فإنه يجب أن نفرق بين التعاون الإقتصادي وبين التكامل الاقتصادي .

فالتعاون الاقتصادي يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل ، على أن تحتفظ الوحدات الاقتصادية المعنية بخصائصها المتميزة[1] .

أما مفهوم العمليات فيشير إلى مجموعة الإجراءات والاتفاقات والأنظمة والقوانين التي تطبقها الدول فيما بينها سواء بقصد تسهيل إنتقال البضائع والخدمات وعناصر الإنتاج الأخرى على أساس أفضلية المعاملة أو بقصد إستثمار مرافقها الطبيعية وتنظيم نشاطاتها الإقتصادية وتنسيقها لتأمين أفضل استثمار ممكن لمواردها وطاقاتها . وتعتبر علاقات التعاون الاقتصادي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية . كما أن لها أشكالاً عديدة ، فمن حيث أطراف

(١) عبد الوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧٧ .

العلاقة هناك العلاقات الإقتصادية الثنائية التي تتم بين دولتين ، وهناك العلاقات الاقتصادية الجماعية التي تتم بين أكثر من دولتين . وإذا كانت علاقات التعاون الاقتصادي الثنائية قد تمت خارج منظمات الأمم المتحدة فإن غالبية العلاقات الجماعية للتعاون الاقتصادي الدولي قد تمت على مستوى المنظمات الاقتصادية للأمم المتحدة . إضافة إلى العديد من منظمات التعاون الاقتصادي التي ظهرت خارج نطاق الأمم المتحدة[1] .

إضافة إلى ذلك هنالك أشكال أخرى من التعاون الاقتصادي الدولي تتمثل في المبادرات الفردية ، أي التي تتم من طرف واحد ، ودون وجود إتفاقية مسبقة ، وتبرز مثل هذه العلاقات في شكل مساعدات إقتصادية أو فنية أو مالية ، تقدم إلى دولة أو دول أخرى لأسباب مختلفة قد تكون سياسية أو إقتصادية ، من خلال المنظمات الاقتصادية للأمم المتحدة أو من خلال مبادرات فردية من جانب العديد من دول العالم .

ثم هناك علاقات التعاون المالي ، أو علاقات التعاون في مجال المشاريع المشتركة ، أو علاقات التعاون في المجال الفني ، وعلاقات التعاون التجاري .

ويمكن القول أن علاقات التعاون في مجال التجارة تعتبر من أكثر علاقات التعاون الاقتصادي شيوعاً على المستوى الدولي .

---

(١) من أمثلة هذه المنظمات .

- صندوق النقد الدولي : انشيء بموجب اتفاق بريتون وودز في الولايات المتحدة ف ١/ ٧/ ١٩٤٤ بهدف وضع نظام نقدي دولي لتحقيق التوازن في المدفوعات الدولية .
- البنك الدولي للانشاء والتعمير : انشيء بموجب اتفاق برتون وودز على ١٩٤٤ لمواجهة احتياجات الدول التي دمرتها الحرب إضافة الى حاجة الدول النامية الى رإسمال للتنمية وتمويل مشاريع الأعمار التي تعجز هذه الدول عن تقديمها .
- المنظمة الدولية للتنمية الصناعية : تكونت بقرار الجمعية العمومية للألأم المتحدة من ١٧/ ١١/ ١٩٦٦ كمنظمة مستقلة ضمن إطار الأمم المتحدة ، بهدف تشجيع التنمية الصناعية من الدول النامية مع التركيز بصورة خاصة على قطاع الصناعة التمويلية .
- منظمة الأغذية والزراعة الدولية: أسست في عام ١٩٤٥ بهدف العمل على تحسين الكفاية الإنتاجية في الزراعة .

وابرز ما يميز علاقات التعاون الاقتصادي انها علاقات تعاقدية تقوم عموما على اساس تحقيق منافع مشتركة وبصورة متناسبة لجميع اطراف التعاون التي تقف على قدم المساواة في علاقاتها . أما التكامل الاقتصادي فيعرفه Balassa بالاسا بأنه عملية وحالة انه لكونه عملية فإنه يتضمن كافة تدابير الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى الدول الساعية نحو التكامل . ولكونه حالة فانه يشير الى الغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية [1] . وفيما يلي بعض الصور العملية لفكرة التكامل الاقتصادي كما اشار اليها بلاسا .

ـ منطقة التجارة الحرة : وهي التي تلغى فيها التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المشتركة بشكل تدريجي . على ان تحتفظ تلك الدول بتعرفاتها الجمركية ازاء الدول غير الاعضاء وذلك بهدف اقامة السوق الواحدة التي تنتظر فيها سلع الدول الأطراف بحرية تامة .

الاتحاد الجمركي : ويشتمل الى جانب الغاء التمييز فيما يتعلق بحركات السلع داخل الاتحاد ، توحيد التعرفات الجمركية على التجارة بين الدول الاعضاء والدول غير الاعضاء .

السوق المشتركة : وفيها لا يقتصر الأمر على الغاء القيود على التجارة بل تلغى كذلك القيود على حركات عوامل الانتاج الأخرى من عمل ورأس المال ، كوسيلة لاعادة توزيع عناصر الانتاج وتحقيق مبدأ الكفاية العفوي في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل آلية السوق الحرة .

الاتحاد الاقتصادي : وهو يتميز عن السوق المشتركة بانه يجمع بين الغاء القيود على تجارة السلع وحركات عوامل الانتاج وبين درجة معينة من التوافق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء بهدف ازالة التمييز بينها وتوحيدها في المرحلة التالية .

الاتحاد الاقتصادي الشامل : ويفترض إضافة إلى ما تقدم توحيد السياسات

---

(١) Balassa B., The Theory of Economic Inteqration, Allen and Unvin, 1961 PP. 1-2.

الاقتصادية الإجتماعية بحيث يتم إزالة أي تمييز يقوم بينها وصولاً إلى وحدتها الاقتصادية . ويفترض في هذه المرحلة إنشاء هيئة عليا مشتركة من الدول الأعضاء تلتزم الدول الأعضاء بقراراتها .

أما تنبرجن Tenbergen فيعرف التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية ، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها الغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل ، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل الانتقال والتحول إلى المجتمع الجديد الموحد[1] .

أما بندر فرغم استخدامه للمصطلحات التي قال بها تنبرجن وهي الجوانب السلبية والإيجابية فإن تعريفه لها مختلف ، فهو يرى في تعريفه للتكامل أنه يشمل الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة في الجانب السلبي ، وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية في الجانب الإيجابي . ويعتقد بندر أن التنفيذ التام لجانب التكامل السلبي يؤدي الى قيام سوق مشتركة . وأن تنفيذ هذا الجانب شرط أساسي لأي تكامل ، وإن قيام سوق مشتركة لا يعني الاقتصار على هذا الجانب السلبي بل قد يأخذ إلى جوار ذلك ببعض نواحي الجانب الإيجابي . إلا أن ذلك لا يعني أن تمام تنفيذ الجانب السلبي شرط للأخذ بالجانب الإيجابي من التكامل إذ قد ينفذ الجانب الإيجابي من التكامل قبل استكمال الجانب السلبي جميعه ، ويحدث ذلك في حالة وجود أقاليم مختلفة تحتاج إلى سياسات إقليمية معينة يتحقق لها مزايا كافية لتنميتها ولحاقها بالأقاليم الأخرى ، ويؤدي تنفيذ كل من جانبي التكامل

---

(١) Tenbergen, J., International Economic Integration Elsevier Amesterdam and Brussels, 1954 P. 122.

(السلبي والإيجابي) إلى قيام الوحدة الاقتصادية[1]

ويرى غونار ميردال أن مفهوم التكامل لا بد وأن يشتمل على العمل على زيادة الكفاء والانتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للدول الأعضاء بغض النظر عن جنسياتهم .

أما في الفكر الاشتراكي فإن التكامل يشير إلى عملية توحيد تدريجي لاقتصاديات الدول الاشتراكية عن طريق تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة ، والعمل على ملازمة أوجه النشاط الاقتصادي عن طريق تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة ، والعمل على ملاءمة أوجه النشاط الاقتصادي لتخدم الأهداف المشتركة المرسومة بصورة موحدة . وهذه الأهداف هي تعميق تقسيم العمل بين الدول وتطوير الهياكل الانتاجية في مختلتف الدول الأعضاء والتغلب على المشاكل الاقتصادية بنسبة زيادة الانتاج وتنويعه باتجاه إعادة ترتيب الهياكل الانتاجية وخلق التكامل بينها ، إضافة إلى العمل على تقليل الفوارق في مستويات التطور الاقتصادي بين الدول الأعضاء كخطوة أساسية في السير على طريق التنمية المناسبة .

وتشير التعاريف السابقة إلى أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الإندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية ، اثنتين فأكثر ، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة إقتصادية جديدة متميزة[2] .

وهذا يعني أن عمليات الانتاج داخل السوق الجديد والكبير لا تتسم بالتكرار والتشابه بل تخطط على أساس تقسيم العمل والتخصص والاستفادة من الميزات النسبية المتوفرة في كل إقليم لصالح جميع الأقاليم المتكاملة . وبهذا يؤدي

(١) Pinder, J., Problems of European Integration, in : Dentor G., R., Economic Integration in Europe, weidenfeld and and Nicolson, London, 1969

(٢) د. عباس حلمي الحلى العلاقات الاقتصادية العربية في مجال التعاون والإندماج . وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث ، دمشق ١٩٧١ . ص ٢٠٥ - ٢٠٧ .

التكامل إلى تلافي تبديد الموارد الذي ينتج عن حالة التنافس المبني على تكرار عمليات الانتاج عند مستويات غير إقتصادية .

لهذا تعتبر علاقات التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية على علاقات التعاون الاقتصادي . وبالتالي فإن لكل من هذين النوعين من العلاقات الاقتصادية الدولية سمات متميزة عن الأخرى ، سواء من ناحية الانتماء القومي أو من ناحية المنافع المتحققة والفترة الزمنية لها والهدف النهائي منها . فعلاقات التكامل تتميز بأنها تتم بين وحدات إقتصادية تسودها أنظمة إقتصادية متماثلة أو ذات إنتماء قومي واحد كما أنها تشمل كافة المجالات الاقتصادية ، باعتبارها تهدف إلى بلوغ الوحدة الاقتصادية ، وأن منافعها تتميز بالشمول والاتساع لأن وسيلة التكامل الاقتصادي يفترض أنها أكثر قدرة من تعجيل التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من التنمية المنعزلة لكل قطر على حدة . إضافة إلى أن فترة التكامل تعتبر لا نهائية . ومن الواضح أيضاً أن السمة البارزة للتكامل الاقتصادي هي أن الوحدات الاقتصادية ذات العلاقة تفقد سماتها المتميزة من خلال عملية التكامل لصالح تكوين وحدة إقتصادية واحدة متميزة عن تلك الوحدات ، على خلاف علاقات التعاون الاقتصادي التي تحتفظ فيها هذه الوحدات بسماتها المتميزة كدول مستقلة ذات سيادة تتعامل فيما بينها على أساس إحترام السيادة هذه[1] .

---

(١) للتوسع في موضوع تعريف التكامل وإنماطه أنظر : د. محمد هشام خواجكية ،التكتلات الاقتصادية الدولية ، مطبوعات جامعة حلب ـ حلب ـ سورية ١٩٧٢ .

دوافع التكامل الاقتصادي

إذا تركنا جانباً الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي ، وركزنا على الدوافع الاقتصادية لرأينا أنه يمكن إجمالها فيما يلي[1] :

١ ـ الاستفادة من إتساع حجم السوق الناجم عن هدم الحواجز الجمركية والإدارية بين الدول الأعضاء مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الانتاج على نطاق واسع . وترتكز هذه الوفورات الداخلية على الظواهر التالية :

ـ إن التقدم العلمي والتقنية الحديثة يتطوران بشكل يصبح معه استغلالهما ممكناً فقط في حالة الوحدات الانتاجية الكبيرة المتميزة بقدرتها العالية في الكفاية الانتاجية . وهذه الظاهرة الملاحظة في تطور أساليب الإنتاج في العالم المتقدم هي في مركز الثقل من نظرية التكامل الاقتصادي الدولي . ومع أن دراسات تطور تكاليف الانتاج وارتباطها بالكمية المنتجة في المشاريع ليست كثيرة ، لكن الأبحاث التقنية الاقتصادية التي أجريت حتى اليوم تثبت وجود مثل هذه الوفورات الداخلية الناجمة عن التقنية الحديثة للانتاج الواسع النطاق في عدد لا بأس به من النشاطات الاقتصادية .

ـ إن زيادة الانتاج بسبب زيادة حجم المشروع الناتج عن إتساع السوق تؤدي إلى تحقيق وفورات مختلفة ، كانخفاض تكاليف بعض التسهيلات التسويقية والمالية بازدياد حجم العمليات التجارية . كما أن وجود المشاريع الكبيرة يسمح باستخدام المدبرين الأكفاء الذين يتحلون بالمعرفة والكفاءة العالية وهذا بدوره

(١) للتوسع في دراسة الجوانب الخاصة من دوافع التكامل انظر التكتلات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق.

يسمح بأفضل استغلال ممكن لعوامل الانتاج المستخدمة وهؤلاء لا بد وأن يوفر لهم تعويضاً معقولاً يتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم . ولا يتسنى الحصول على المديرين الأكفاء إلا في حالة وجود منشآت إنتاجية كبيرة الحجم .

١ - إن زيادة حجم الانتاج من شأنه تخفيض التكاليف الثابتة للوحدة المنتجة لأن هذه التكاليف ستوزع على عدد أكبر من الوحدات الانتاجية وبالتالي ينخفض نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة .

٢ - تنشيط المنافسة بين المشروعات الانتاجية المتماثلة في هذه البلدان مما ينتج عنه تحسين الكفاءة الانتاجية لها ، وتخفيف حدة إحتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل من البلدان المتكاملة على حدة . وهذه ظاهره لها أهميتها في الدول النامية ، إذ أن السوق الداخلية لكل منها ضعيفة .

ويمكن إشباعها بإقامة وحدة إنتاجية أو وحدتين فقط . وغالباً ما ينتج عن هذا وضع إحتكاري يستغله رجال الأعمال لمصلحتهم فيفرضون أسعاراً عالية بسبب ما يوفره لهم جدار الحماية الجمركي . ولمواجهة مثل هذه الحالات غالباً ما تقوم السلطات المختصة بمراقبة الوضع وذلك بتحديد أسعار عادلة للمنتج والمستهلك على السواء .

إن إنفتاح أسواق الدول المتكاملة بعضها على البعض يوفر على السلطات الاقتصادية في كل منها أعباء القيام بمراقبة الأسعار والتحقق من عدالتها مما يجنبها حدوث كثير من المشاحنات بينها وبين رجال الأعمال . لهذا كان الكثيرون من المؤمنين بالمدرسة الليبرالية في الاقتصاد هم من دعاة التكامل الاقتصادي لما يوفره من المناخ وا ظروف الملائمة لتحقيق أهم شروط النظام الحر، ألا وهو المنافسة بين المنتجين الأمر الذي يؤمن السلع للمستهلكين بأدنى سعر ممكن ، ويجعل المشاريع الانتاجية تحقق أعلى مستوى ممكن من الأداء[1]

(١) محمد دياب استاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية - بيروت . التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق ، يوم التعاون الاقتصادي العربي ، الجمعية الاقتصادية الكويتية ١٩٧٢ .

٣ ـ هنالك دول عديدة يرتكز إقتصادها وهيكل تجارتها الخارجية على سلع معينة محدودة كالنفط والفلزات المعدنية والقطن والحبوب ، فيشكل تنافسها في استغلال مواردها وفي تصريف إنتاجها عائقاً يحول دون حصولها على أسعار مجزية لسلعها في السوق الدولية ، خصوصاً إذا كان المشتري أو المشترون يؤلفون بشكل رسمي أو غير رسمي جبهة واحدة وفي هذه الحال ، فإن تكاتف الدول المنتجة وتعاونها في رسم سياسة الإنتاج والبيع يعود عليها حتماً بشروط أفضل في السوق الدولية . وقد عرفت الدول المنتجة للنفط مثلاً كيف تلملم شعبها وتنسق سياستها وتتعاون على تأليف جبهة مضادة في وجه التكتلات النفطية الاستخراجية والتسويقية العالمية للحصول على شروط أفضل لاستغلال مواردها ولمبادلاتها التجارية الدولية .

٤ ـ إن التجارة الدولية للبلدان الحديثة العهد بالاستقلال تخضع لمخاطر عدم ثبات الأسواق الخارجية بسبب عدم تمتعها بالمعاملة التفضيلية وبسبب ميل معظم الدول إلى حماية أسواقها المحلية وخاصة الاقتصادية فيما بينها بهدف توحيد أسواقها وتأمين أقنية جديدة لتبادل سلعها وتعميق هذه المبادلات بشكل يمكنها من مواجهة الإجراءات التي تلجأ إليها عادة بعض الدول ضمن إطار حماية أسواقها . وبذلك يدخل التعاون الاقتصادي أو التكامل الاستقرار في التدفقات التجارية الدولية كما يدخل في الوقت نفسه الاطمئنان إلى ديمومة هذا الاستمرار .

٥ ـ لعل الهدف الأساسي للتكامل الاقتصادي الدولي هو رغبة البلدان ، وخاصة النامية منها ، في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الانتاجية ، وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء بها من الصناعات البسيطة إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية التقنية الهائلة التي يشهدها عصرنا . فكلما تمكنت الدول من إنشاء صناعات تتوافر فيها شروط الكفاءة الانتاجية من الناحية التقنية والإدارية والاقتصادية ، كلما كثرت الصناعات الداعمة لها والمستفيدة منها ، وكلما إنخفضت تكاليف الإنتاج الصناعي وارتفع الدخل القومي الفعلي من جراء إستغلال موارد البلد

الاقتصادية . ويعتبر التكامل الاقتصادي الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الانتاجية وذلك نتيجة إتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه .

٦ ـ إن التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يعطيها ثقلاً على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويؤمن لها قدرة أكبر على المساومة التجارية والانمائية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات إقتصادياتها مجتمعة[1] .

---

(١) الدكتور صباح الحاج، مستقبل الخليج الاقتصادي في إطار الاقتصاد العربي الموسم الثقافي الثالث لغرفة تجارة وصناعة الكويت ٥/ ١/ ١٩٧٥ .

طرق تحقيق التكامل الاقتصادي

هناك أسلوبان للوصول إلى التكامل الاقتصادي الأول : وهو الأسلوب القائم على تحرير التبادل التجاري بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية والثاني : الأسلوب القائم على التخطيط والتنسيق بين الاقتصاديات المعينة وذلك في مجال الانتاج والتجارة الخارجية والتعاون في مجال البحث العلمي وإقامة المشروعات المشتركة بالتدريج إلى أن تصل إلى الوحدة الإقتصادية . وفيما يلي شرح موجز لكل من الأسلوبين .

مفهوم المذهب الحر في التكامل الاقتصادي

يقوم مذهب الحرية الاقتصادية على وجود إقتصاد قائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى مبدأ الحرية الاقتصادية وتقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية . ويعتقد أنصار هذا المذهب أن التكتلات الاقتصادية تتحقق في أعلى درجاتها عندما يكون التعامل الإقتصادي بين شخصين مقيم كل منهما في بلدين مختلفين مشابهاً كثيراً للتعامل بين فردين مقيمين في نفس البلد الواحد .

وترى هذه المدرسة أن التفاعل العفوي بين الاقتصاديات المعنية على أساس حرية التجارة بينها يمثل الطريق الطبيعي للسير نحو ترابط هذه الاقتصاديات . ومن أنصار الحل الليبرالي آلية Allais وروبك Ropke وهايلبرن Hailpern وهؤلاء يعتبرون التكامل الاقتصادي متماثلاً مع تحرير التجارة . ويؤكد آلية أنه من الناحية العملية نجد أن قاعدة السوق الحرة هي القاعدة الوحيدة التي تلقى القبول المتبادل من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي الوثيق بين المجتمعات الديموقراطية .

أي أن طريقة التنسيق والتخطيط للاقتصاديات المتكاملة قائمة على الفكرة القائلة بأنه لا يمكننا الوصول إلى مرحلة التبادل الحر إلا بعد تعديل سابق للنظم الاقتصادية المطبقة بينما تؤكد الطريق الليبرالية على أن حرية التبادل وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحولات جذرية في الأنظمة الاقتصادية بحيث تؤدي مع الزمن إلى تكاملها .

وسوف نستعرض فيما يلي نماذج من التكامل الاقتصادي الناتج عن التجارة الحرة من جهة والتكامل الناتج عن التخطيط والتنسيق لعمليات الانتاج من جهة أخرى وكمثال على النموذج الأول سنستعرض تجربة السوق الأوربية المشتركة . أما المثال الخاص بالتكامل القائم على التنسيق والتخطيط لعوامل الانتاج فسنستعرض تجربة (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) للدول الاشتراكية .

وفي نهاية البحث سنستعرض تجربة التكامل الاقتصادي العربي ومدى ما حققته من إنجازات وما صادفته من صعوبات وذلك قبل الدخول في معالجة موضوع التكامل الإقتصادي الخليجي .

الفصل الثامن

السوق الاوربية المشتركة

بعض المعلومات الأساسية عن دول السوق الأوربية المشتركة

الدول المؤسسة للسوق	عدد السكان (١٩٧٦)	متوسط دخل الفرد (١٩٧٥)
المانيا الفيدرالية	٦١,٥٣١	٦٨٧٢
فرنسا	٥٢,٩٢١	٦٣٦٥
إيطاليا	٥٦,١٥٧	٣١٢٣
هولنده	١٣,٧٧٠	٥٩٤٧
بلجيكا	٩,٨١٨	٦٣٥١
اللوكسمبورغ	٠,٣٥٧	٦١٣٦

الدول التي إنضمت بعد عام ١٩٧٣

المملكة المتحدة	٥٦,٠٠١	٤٠٦٣
الدانمارك[٢]	٥,٠٧٣	٧٠٠٦
إيرلنده	٣,١٦٢	٢٤٨٣
مجموع سكان السوق الأوربية	٢٥٨,٧٩٠	(منتصف ١٩٧٦)
مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية	٢١٥,١١٨	(منتصف ١٩٧٦)
مجموع سكان اليابان	١١٢,٧٦٨	(منتصف ١٩٧٦)
مجموع سكان الاتحاد السوفيتي	٢٥٢,٠٦٠	(منتصف ١٩٧٤)

(١) المصدر : DECE Economic Surveys, France, DEC. 1977

(٢) لم يصادق مجلس الأمة حتى الآن على إنضمام الدانمارك إلى السوق الأوربية المشتركة .

نموذج التكامل الاقتصادي القائم على ساس مذهب الحرية الاقتصادية

السوق الاوربية المشتركة

وقعت إتفاقية إنشاء السوق الأوربية المشتركة في ١٩٥٧/٣/٢٥ وابتدأ سريانها في أول كانون الثاني / يناير ١٩٥٨ ، بين كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وهولندة وإيطاليا وبلجيكا واللوكسمبورغ ، ثم قبلت فيما بعد كل من إنكلترا وإيرلندا والدانمارك عام ١٩٧٣ .

أهداف السوق :

نصت المادة الثانية من معاهدة روما على أن المجتمع الجديد يهدف إلى التقريب بين سياسات الدول الأعضاء تدريجياً ، ودعم النشاط الاقتصادي المتناسق في المجتمع والتوسع المستمر المتوازن ، والاستقرار المتزايد ، والسير قدماً في رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء .

سبل تحقيق أهداف السوق :

ولتحقيق الأغراض التي نصت عليها المعاهدة سيعمل المجتمع على اتباع الإجراءات الآتية .

- إزالة التعريفات الجمركية وحصص الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء والغاء الإجراءات الأخرى التي لها نفس الأثر .

ـ إقامة تعرفة جمركية مشتركة وسياسة تجارية موحدة إزاء الدول الأخرى الخارجية .

ـ إلغاء كافة العقبات التي تعترض حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات بين الدول الأعضاء .

إتباع سياسة مشتركة في الزراعة والمواصلات

ـ إنشاء نظام يكفل حرية المنافسة في السوق المشتركة .

ـ إتباع الإجراءات التي تمكن من توحيد السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء ومن معالجة إختلال التوازن في ميزان المدفوعات

ـ التقريب بين التشريعات الداخلية للدول الأعضاء بالقدر اللازم لقيام السوق المشتركة .

ـ إنشاء صندوق أوربي إجتماعي لزيادة فرص العمالة والمساهمة في رفع مستوى المعيشة .

ـ إنشاء بنك أوربي للإستثمار لزيادة التوسع الإقتصادي في المجتمع عن طريق إستثمار موارد جديدة .

ـ إشتراك الدول والأقاليم فيما وراء البحار مع المجتمع ، واتباع سياسة مشتركة لتنميتها إقتصادياً واجتماعياً .

ويمكن إجمال الإجراءات السابقة فيما يلي :

١ ـ إنشاء منطقة جُمركية واحدة بين الدول الأعضاء
٢ ـ تنسيق السياسات الاقتصادية
٣ ـ تنسيق السياسات الاجتماعية
٤ ـ تنسيق السياسات الزراعية
٥ ـ إشتراك الدول والأقاليم فيما وراء البحار في السوق المشتركة .

العضوية في السوق :

هناك نوعان من العضوية في السوق وهما العضوية الكاملة التي تقتصر على الدول الأوربية الغربية ، حيث يجوز لكل دولة أوربية أن تكون عضواً في المنظمة عن طريق تقديم طلب إلى مجلس الوزراء الذي يصدر قراره بالإجماع بعد أخذ رأي اللجنة التنفيذية . أما النوع الثاني من العضوية فيتمثل بوجود الأعضاء المشاركين . حيث سمحت المعاهدة أن تنضم إلى السوق دول غير أوربية وذلك في حالة ارتباط هذه الدول لعلاقة ما مع دول السوق . وتمتد أغراض المشاركة في إيجاد علاقة بين السوق والدول المشتركة تزيد على ما كان يمكن الوصول إليه عن طريق إتفاق تجاري لكنها لا ترمز إلى العضوية الكاملة . ومن الأعضاء المشاركين في السوق اليونان (١٩٦١) وتركيا ١٩٦٣ ، تونس والمغرب ١٩٦٩ نايجيريا ١٩٦٦ ، إضافة إلى أقطار عربية أخرى كمصر ولبنان .

فترة الانتقال :

نصت معاهدة روما على فترة انتقال مدتها ١٢ سنة تنشأ خلالها السوق الأوربية المشتركة بالتدريج وتقسم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل مدة كل منها ٤ سنوات . ويمكن أن تعدل مدة كل مرحلة ، وفقاً لنصوص المعاهدة ، على أنه لا يجوز مد أجل فترة الانتقال إلى أكثر من ١٥ سنة من تاريخ سريان المعاهدة . وقد وضعت المعاهدة تحديدا دقيقاً لما ينبغي إنجازه في كل مرحلة .

الهيئات التنفيذية في السوق :

نصت معاهدة روما على تكوين أربع هيئات رئيسية تضطلع بمسؤولية تنفيذ أحكام السوق وهي :

اللجنة التنفيذية

مجلس الوزراء

الجمعية العمومية
محكمة العدل .

اللجنة التنفيذية :

وتتألف من ٩ أعضاء يختارون من الأشخاص المعروفين بكفايتهم واستقلالهم في الرأي ، وتعينهم حكومات الدول الأعضاء بالاتفاق ، ويجب أن يكونوا من مواطني الدول الأعضاء ، غير أنهم يباشرون مهمتهم من أجل المصلحة العليا للمجتمع الأوربي ، ويتمتعون باستقلال تام ، ولا يتلقون تعليمات من حكوماتهم ويجب أن يمتنعوا عن أي عمل يتنافى مع طبيعة واجباتهم . وتلتزم الدول الأعضاء أن لا تسعى للتأثير عليهم أثناء تأدية وظائفهم . وينبغي ألا يختار أكثر من اثنين من رعايا الدولة الواحدة .

ويعين أعضاء اللجنة التنفيذية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، وهم مسؤولون أمام الجمعية العمومية . وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية . وتتبع اللجنة أقسام إدارية مختلفة لمعالجة المسائل التي تدخل في اختصاصاتها مثل العلاقات الخارجية والاقتصادية والاجتماعية .

ويلاحظ أن القرارات الخاصة بالسياسة العامة لا تدخل في اختصاص اللجنة بل يختص بها مجلس الوزراء . إلا أن اللجنة تقدم إقتراحاتها للمجلس في هذا الصدد كما تصدر التوصيات التي تساعد على تنفيذ المعاهدة . وعلاوة على ذلك خولت المعاهدة للجنة إصدار قرارات في بعض المسائل المنوطة بها .

مجلس الوزراء :

ويتكون من ستة أعضاء يمثلون حكومات الدول الموقعة على معاهدة روما . وأصبح فيما بعد يتألف من ١٠ أعضاء وذلك بعد إنضمام بريطانيا وحليفاتها إلى السوق . ويقوم المجلس بتحقيق التنسيق بين السياسات

الاقتصادية للدول الأعضاء وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المعاهدة . ويتمتع المجلس بسلطات هامة في تنفيذ القرارات . وفي خلال المرحلة الأولى لفترة الانتقال تصدر معظم قرارات المجلس بالاجماع . وبعد ذلك تصدر معظم القرارات وخاصة تلك المقدمة من اللجنة التنفيذية بأغلبية خاصة يكون فيها لكل عضو عدد من الأصوات يتناسب مع أهمية الدولة التي يمثلها . ولكل من المانيا وإيطاليا وفرنسا أربعة أصوات ولكل من بلجيكا وهولندة صوتان ، أما لوكسمبورغ فلها صوت واحد . وتصدر القرارات في حالة الأغلبية الخاصة من إثني عشر صوتاً على الأقل بالنسبة للاقتراحات المقدمة من اللجنة . وفي الأحوال الأخرى نصت المعاهدة على أن تكون القرارات بأغلبية إثني عشر صوتاً على أن يصدر القرار بموافقة ممثلي أربع دول على الأقل .

وفي حالة عدم النص على الإجماع أو الأغلبية الخاصة يكون إصدار القرارات بالأغلبية البسيطة أو المطلقة .

أما في حالة تعديل إقتراحات اللجنة التنفيذية فإن قرارات المجلس يجب أن تصدر بالإجماع حتى في المسائل التي كانت تقر بالأصل بأغلبية خاصة .

وفي الأصل تعتبر كل القرارات الهامة من إختصاص مجلس الوزراء . أما اللجنة التنفيذية فإن إختصاصها تنفيذي وإداري واستشاري فهي تقدم الاقتراحات إلى المجلس وتعرض توصياتها ، وتكون مهمتها تنفيذ المعاهدة ، حيث يعهد إليها المجلس تنفيذ ما يضعه من قواعد .

الجمعية العمومية .

وتتألف من ١٤٢ عضواً تعينهم برلمانات الدول الأعضاء من بين أعضائها . ولكل من المانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا ٣٦ عضواً ، ولكل من بلجيكا وهولندة ١٤ عضواً أما اللوكسمبورغ فيمثلها ٦ أعضاء .

وتعمل الجمعية على تحضير الاقتراحات الخاصة بانتخاب أعضائها إنتخاباً

مباشراً . كما تقوم بمناقشة المواد الأساسية للقانون ، على أن مسؤولياتها الأساسية هي دراسة الاقتراحات المقدمة من المجلس واللجنة بالشروط الواردة في المعاهدة دون أن يكون لها الحق في رفض هذه المقترحات . ومع ذلك فإن للجمعية العمومية الحق في إقالة اللجنة التنفيذية بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين أو بموافقة الأغلبية المطلقة لجميع الأعضاء .

محكمة العدل :

وتتكون المحكمة من سبعة قضاة ينتخبون بالاتفاق المشترك ، ويعينون لمدة ست سنوات ويشمل إختصاصها المجتمعات الأوربية الثلاثة[1] . ويعهد إليها بتفسير المعاهدة كما أن لها أن تبحث في شرعية تصرفات المجلس أو اللجنة التنفيذية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء ، فهي تقوم بوظفية محكمة دستورية .

وتنظر كذلك في المنازعات بين الدول الأعضاء ، كما أن لها أن تنظر في قضايا المؤسسات والشركات في حالة خلافها مع حكومة ما من حكومات الدول الأعضاء . وعلاوة على الهيئات المشار إليها أنشئت بمقتضى معاهدة روما بعض اللجان أهمها : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وهي هيئة استشارية ، وعلى كل من مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية أن يطلب إليها إبداء الرأي بشأن المسائل المنصوص عليها في المعاهدة قبل اتخاذ أي إجراء . ولقد تم إنشاء اللجنة الاقتصادية الاجتماعية كمؤسسة إستشارية تتألف من ١٠١ من الأعضاء يعينهم المجلس . ويمثلون مختلف فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي . أي أن اللجنة

---

(١) المجتمع الأوربي للفحم والصلب ، السوق الأوربية المشتركة والمجتمع الأوربي للطاقة الذرية .

تحوي منتجين وفلاحين وعمالاً ورجال أعمال وأصحاب مهن . ويخدم هؤلاء لمدة أربع سنوات . ويقسم أعمال اللجنة على الدول كما يلي :

لكل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا ٢٤ ممثلاً ، ولبلجيكا وهولنده ١٢ ممثلاً ، أما لوكسمبورغ فيمثلها ٥ خمسة فقط . وتنقسم اللجنة إلى أقسام متخصصة ، يهتم كل قسم منها بفرع معين من فروع النشاط التي تنص عليها المعاهدة كالزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات الخ . والمهمة الرئيسية لهذه الأقسام هي تقديم المشورة للجنة أولاً وليس هناك ما يمنع من أداء هذه الخدمة إلى المجلس كذلك .

وتتضمن النصوص المالية لمعاهدة روما ميزانية سنوية تعدها اللجنة التنفيذية وتقدم إلى المجلس والجمعية العمومية وتمولها الدول الأعضاء ، على أساس مساهمة كل من فرنسا وإيطاليا والمانيا بنسبة ٢٨ في المائة من جملة الميزانية ، وتسهم كل من بلجيكا وهولندة بنسبة ٧,٩ في المائة ، أما اللوكسمبورغ فتساهم بنسبة ٢٪ من المائة .

وفي سبيل إيجاد مصدر إيرادي مستقل في المستقبل تطلبت المعاهدة من اللجنة أن تقدم مقترحات من شأنها إحلال نظام موحد للضرائب في المجتمع بأسره محل اللوائح والقوانين الحكومية .

أسس السوق الاوربية المشتركة

نصت معاهدة روما على أسس السوق المشتركة أو المجتمع الاقتصادي الأوربي . وبمقتضى المادة الخامسة يجب على الدول الاعضاء إتخاذ الإجراءات الملائمة لتكفل تنفيذ الإلتزامات الناشئة عن المعاهدة أو المترتبة على قرارات هيئات المجتمع . وأن تمتنع عن أي إجراء يقف عقبة في سبيل تنفيذ المعاهدة . وبموجب المادة السادسة ينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء مع هيئات المجتمع على تحقيق الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تكوين المجتمع الاقتصادي والتي أشرنا إليها سابقاً على أنها :

إنشاء منطقة جمركية واحدة
تنسيق السياسات الاقتصادية
تنسيق السياسات الاجتماعية
تنسيق السياسات الزراعية
اشتراك الدول فيما وراء البحار في السوق المشتركة

وفيما يلي شرح مفصل لكل من هذه الإجراءات والسياسات المعمول بها في السوق .

١ ـ إنشاء منطقة جمركية واحدة بين الدول الأعضاء :

إن من أهم أهداف السوق المشتركة إنشاء إتحاد جمركي يتحول فيما بعد إلى اتحاد إقتصادي عند إنتهاء فترة الانتقال . ولتنفيذ ذلك نصت معاهدة روما على

أحكام خاصة بالغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود الكمية ، وفرض تعريفة جمركية موحدة على المستوردات من الدول غير الأعضاء .

كما نصت أيضاً على ضرورة توحيد السياسة التجارية . وكمرحلة أولى التزمت الدول الأعضاء فيما بينها عدم فرض رسوم جمركية جديدة على الصادرات والمستوردات ، وعدم زيادة الرسوم الجمركية القائمة فعلاً .

وفيما يلي شرح لأهم أحكام الإجراءات السابقة وطرق تنفيذها .

آ ـ الغاء الرسوم الجمركية

نصت المادة ٢٦ من معاهدة روما على التزام الدول الأعضاء بالغاء رسوم الصادرات والتكاليف الأخرى المماثلة ، فيما بينها ، في ميعاد لا يتجاوز نهاية المرحلة الأولى ، أي في آخر كانون أول / ديسمبر ١٩٦١ .

أما بالنسبة لرسوم المستوردات فقد وضعت المعاهدة أحكاماً لالغائها تدريجياً خلال فترة الانتقال الممتدة من كانون الثاني / يناير ١٩٥٨ إلى كانون الثاني / يناير ١٩٧٠ وذلك على الوجه الآتي :

المرحلة الأولى

يبدأ أول تخفيض في كانون الثاني / يناير ١٩٥٩ ، أي بعد سنة من دخول المعاهدة حيز التنفيذ ، ويبلغ التخفيض الأول ١٠ في المائة[1] ثم يتلو ذلك تخفيض آخر بنسبة ١٠ في المائة بعد سنة ونصف من التخفيض الأول ، ثم يتم تخفيض ثالث بنسبة ١٠ في المائة في نهاية المرحلة الأولى أي في آخر كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ .

(١) ينسب التخفيض الى التعريفة الأساسية المطبعة في الدول الأعضاء من أول كانون الثاني سنة ١٩٥٧ .

المرحلة الثانية

يجري تخفيض آخر بنسبة ١٠ في المائة بعد سنة ونصف من بدايتها ، ثم يتبعه تخفيض بنسبة ١٠ في المائة بعد سنة ونصف من التخفيض السابق ، وبعد سنة يعقبه تخفيض جديد قدره ١٠ في المائة في ٣١ كانون أول / ديسمبر ١٩٦٥ .

المرحلة الثالثة

يترك لمجلس الوزراء الحق في إصدار قرارات تحدد نسب التخفيض ومواعيدها بحيث تلغى نهائياً في نهاية فترة الانتقال ، والغرض من ذلك توفير درجة من المرونة حسب مقتضيات الأحوال والظروف السائدة ، وتصدر القرارات هذه بناء على إقتراح اللجنة التنفيذية .

وبمقتضى الفقرة السابقة من المادة ١٤ من المعاهدة يجوز بقرار إجماعي من مجلس الوزراء بناء على إقتراح اللجنة التنفيذية واستشارة الجمعية العامة تعديل الأحكام السابقة .

ويراعى عند إجراء التخفيض الأول أن يتم ذلك بنسبة ١٠ في المائة لكل سلعة على حدة ، أما التخفيضات التالية فيجوز أن يكون التخفيض بنسبة لا تقل عن ٥ في المائة من مجموع إيراداتها من الرسوم الجمركية[١] وذلك بغية إيجاد درجة من الحرية في التطبيق ، تيسيراً على الدول الأعضاء .

وتقدم الدول الأعضاء تقارير إلى اللجنة التنفيذية عن الطريقة التي اتبعتها في تخفيض الرسوم الجمركية ، بحيث لا يقل التخفيض بالنسبة لكل سلطة عن ٢٥ في المائة في نهاية المرحلة الأولى وعن ٥٠ في المائة في نهاية المرحلة الثانية . على أن التخفيضات تمت بأسرع مما كان منتظراً ، ففي أول كانون الثاني / يناير

(١) ولحساب مجموع الإيرادات من الرسوم الجمركية تضرب الرسوم الأساسية من التعريفة الجمركية في قيمة البضائع المستوردة من الدول الأعضاء وذلك لعام ١٩٥٦ .

١٩٦٦ بلغت نسبة التخفيضات ٨٠ في المائة أي أكثر مما كان مقرراً في المعاهدة ، إذ كان التخفيض المحدد وفقاً لأحكامها ٦٠ في المائة فحسب .

ب ـ فرض تعريفة موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء .

تقضي معاهدة روما بفرض تعريفة موحدة مشتركة على تجارة دول السوق الخارجية وذلك على أساس المتوسط الحسابي للتعريفات التي كانت سائدة في أول كانون الثاني / يناير ١٩٥٧ . وإذا نشأت أية صعوبة في التطبيق يسوى الأمر بتوجيهات صادرة عن مجلس الوزراء بناء على إقتراح اللجنة التنفيذية .

ونصت معاهدة روما على إقامة التعريفة الموحدة بالتدريج بحيث تنفذ بأكملها في نهاية فترة الانتقال على الأكثر ، أي في أول كانون الثاني / يناير ١٩٧٠ . وقد تضمن مبدأ تحديد التعريفة الموحدة على أساس متوسط التعريفات السائدة عدداً كبيراً من الاستثناءات إذ يراعى بالنسبة للتعريف الموحد أنه عند إحتساب المتوسط الحسابي يتعين أن تؤخذ التعريفة السائدة في إيطاليا قبل تخفيضها المؤقت الذي كان قد تم بنسبة ٣٠ في المائة ، وأن ترفع بعض بنود التعريفة في اتحاد البنلوكس[1] على بعض السلع التي كانت قد فرضت عليها رسوم مخفضة .

وتقرر أن تكون الرسوم في التعريفة الموحدة مخفضة على المواد الأولية ونصف المصنوعة التي لا تنتجها دول السوق ومرتفعة على المواد المصنوعة ، ولا يخضع القطن الخام لأية رسوم جمركية .

كما تركت بعض بنود التعريفة الموحدة على سلع معينة لتحدد وفقاً لمفاوضات لاحقة بين الدول الأعضاء ، واتفق على كثير منها في منتصف سنة ١٩٦١ . وتقرر أن تكون الرسوم على الواردات من السلع الزراعية مرتفعة

(١) اتحاد البنلوكس يتألف من بلجيكا وهولندا والكوكسمبورغ .

بحيث تكفل حماية الانتاج الزراعي وفقاً للسياسة الزراعية المشتركة .

ويترتب على فرض التعرفة الموحدة رفع الرسوم الجمركية بالنسبة لدول البنلوكس والمانيا وتخفيضها بالنسبة لكل من فرنسا وإيطاليا .

ج ـ القيود الكمية :

نصت المادة ٣٠ من معاهدة روما على إلغاء القيود الكمية على الواردات بين الدول الأعضاء في ميعاد لا يتجاوز فترة الانتقال ، وبناء على ذلك التزم الأعضاء بعدم فرض قيود كمية جديدة على واردات الدول الأعضاء أو زيادة القيود الموجودة ، كما تعهدوا بإزالتها تدريجياً .

وتحقيقاً لذلك نصت المادة ٣٣ من المعاهدة على أنه يتعين على كل دولة في نهاية السنة الأولى من سريان الاتفاق ، أن تمول الحصص الثنائية المخصصة لوارداتها أية دولة من الدول الأعضاء إلى حصص جماعية مفتوحة لجميع الأعضاء بدون تمييز ، وفي نفس الوقت تلتزم الدول الأعضاء بزيادة الحصص الجماعية المقررة وفقاً لما تقدم بنسبة ٢٠ في المائة على أن تكون الزيادة لكل سلعة على حدة بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة . وتزداد الحصص تدريجياً كل سنة وفقاً للقواعد السابقة إلى أن تلغى نهائياً في نهاية فترة الانتقال .

وتناولت المادة ٣٤ القيود الكمية على الصادرات من الدول الأعضاء فقضت بمنعها والتزمت الدول الأعضاء بالغائها نهائياً في ميعاد لا يجاوز نهاية المرحلة الأولى أي ٣١ كانون أول / ديسمبر ١٩٦١ .

وبمقتضى المادة ٣٤ أعلنت الدول الأعضاء عن رغبتها في الغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات والصادرات بأسرع مما نص عليه في المعاهدة إذا كانت الظروف الاقتصادية ومركز القطاع الذي وضعت الحصص بشأنه يسمحان بذلك .

د ـ السياسة التجارية الموحدة :

ترمي الأحكام المشار إليها سابقاً إلى توحيد السياسة التجارية للدول الأعضاء في السوق ، وذلك نتيجة الغاء الحواجز الجمركية والقيود الكمية على تجارة الدول الأعضاء ووضع تعريفة موحدة على التجارة مع الدول غير الأعضاء .

وتضمنت المعاهدة في المواد ١١٠ ـ ١١٦ أحكاماً خاصة بتنسيق السياسات التجارية خلال فترة الانتقال وسيرها بعد إنتهائها على أسس موحدة تشمل التغيرات في التعريفة والاتفاقات التجارية وسياسات التصدير ومكافحة الاغراق .

ولعل أهم مظهر للسياسة التجارية الموحدة هو أن الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء تتم بينها وبين السوق المشتركة باعتبارها وحدة تجارية . ومجلس الوزراء هو الذي يرخص بإجراء مفاوضات ويأذن للجنة التنفيذية بالقيام بها ، ويعين المجلس لجنة استشارية خاصة لمساعدة اللجنة التنفيذية في عملها .

ومن المسلم به أنه في نهاية فترة الانتقال ستقوم السوق باعتبارها وحدة تجارية مستقلة بعقد الاتفاقات التجارية والجمركية مع غير الأعضاء أو أية هيئة دولية ذات صبغة اقتصادية (كالجات)

وحتى خلال فترة الانتقال تتخذ الإجراءات لتنسيق الاتفاقات التي عقدتها أو تعقدها الدول الأعضاء وتقدم اللجنة التنفيذية إقتراحاتها في هذا الشأن إلى مجلس الوزراء . وتقرر في سنة ١٩٦١ أن تتضمن الاتفاقات الجديدة المعقودة خلال فترة الانتقال نصاً بإمكان تعديلها وفقاً لما تستدعيه التطورات في السوق المشتركة . وذهبت الدول الأعضاء إلى مدى أبعد في شهر أيار / مايو ١٩٦١ إذ تقرر أن لا تعقد أية دولة إتفاقاً جديداً منفصلاً لمدة تجاوز فترة الانتقال .

وفي المفاوضات الهامة في نطاق الهيئات الدولية ، فإن الدول الأعضاء تتخذ سياسة مشتركة ، حتى في خلال فترة الانتقال ، كما حصل في مفاوضات (الجات) في سنتي ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ .

٢ ـ تنسيق السياسات الإقتصادية

ليست السوق المشتركة مجرد اتحاد جمركي ، بل إنها . أبعد غوراً وأعمق أثراً . فهي ترمي إلى وحدة إقتصادية . ولذلك نصت معاهدة روما على تنسيق السياسات الاقتصادية في المجالات التالية :

آ ـ التنمية الاقتصادية

ب ـ حرية إنتقال العمل ورأس المال

ج ـ سياسة مشتركة للنقل

د ـ المنافسة الحرة .

هـ ـ ميزان المدفوعات

آ ـ التنمية الاقتصادية والبنك الأوربي للاستثمار

بما أن المجتمع الاقتصادي الأوربي يضم أقاليم تتفاوت بعضها عن بعض في درجة التقدم الاقتصادي ، لذلك نصت المادة ١٢٩ من معاهدة روما على إنشاء البنك الأوربي للاستثمار ، وتكون مهمته العمل على تقدم بعض الأقاليم التي لا تزال متخلفة إقتصادياً مثل جنوب إيطاليا وبعض مناطق هولندة وفرنسا . كما يساهم في دعم التقدم الاقتصادي والسير به في خطى سريعة ، وستكون مهمة البنك الأوربي تمويل المشاريع التالية :

ـ المشروعات الضرورية في المناطق المتخلفة نسبياً .

ـ المشروعات التي تحول نشاطها الانتاجي إلى نشاط جديد تستدعيه الظروف الاقتصادية الجديدة ، والمشروعات التي تعمل على تحديث أجهزتها

وآلاتها . على أنه في هذه الحالة يجب أن تكون الموارد المتاحة للدول ذات العلاقة لا تكفي لتمويل هذه المشروعات ويتحتم عليها بالتالي الحصول على تمويل خارجي .

ـ المشروعات ذات المنفعة المشتركة لعدد من الدول الأعضاء ، والتي لا يمكن تمويلها نظراً لحجمها أو طبيعتها بالوسائل المتاحة لكل من الدول الأعضاء .

وقد تحدد رأسمال البنك بـ ١٠٠٠ مليون دولار أمريكي تكتتب فيه الدول الأعضاء بمعدل ٣٠٠ مليون دولار لكل من فرنسا والمانيا و٢٤٠ مليون دولار لإيطاليا و٨٦,٥ مليون دولار لبلجيكا و٧١,٥ مليون دولار لهولندا و٢ مليون دولار للوكسمبورغ .

وحددت القيمة التي تدفع من رأس المال بمقدار الربع وتدفع على خمسة أقساط متساوية خلال سنتين ونصف من تاريخ سريان المعاهدة . أما الباقي (٧٥٪) فيدفع بناء على طلب البنك لمواجهة التزاماته أي ما يعقده من قروض للقيام بمهمته .

ويتبع البنك في عملياته الأساليب المصرفية المعتادة ، وله حق الاقتراض من الأسواق المالية ، ويجوز له أن يطلب قروضاً من الدول الأعضاء بعد مرور ثلاثة سنوات على إنشائه إذا إقتضى الأمر ذلك وكان من الصعب الحصول على القروض اللازمة من الأسواق المالية بفائدة مقبولة .

وتنحصر عمليات البنك في التمويل المباشر للمشروعات التي تقوم بها الحكومات أو المشروعات العامة أو ضمان القروض التي تعقدها . وفي حالة التمويل المباشر لهيئات غير حكومية يتعين على البنك أن يحصل على ضمانة الدولة ذات العلاقة أو أي ضمان آخر يعتمده ، ولا يمكن للبنك أن يقوم بتمويل أي مشروع تعترض عليه الدولة التابع لها ، ويؤخذ رأي اللجنة التنفيذية في القروض والضمانات .

ويحدد سعر الفائدة على أساس أسعار الفائدة السائدة في السوق المالية ، على أن يكفي لتغطية مصاريف البنك إضافة إلى تكوين إحتياطي قدره ١٠٪ من رأس المال .

وليس للبنك أن يتدخل في إدارة المشروعات التي يقوم بتمويلها إلا عند الاقتضاء للمحافظة على مصالحه .

ب ـ حرية إنتقال العمل ورأس المال

نصت المادة ٤٨ من معاهدة روما على أن تكفل حرية إنتقال العمال في الدول الأعضاء في ميعاد لا يجاوز فترة الانتقال . ولم تحدد المعاهدة بدقة الأساليب التي تتبع تنفيذ ذلك بل إكتفت بالنص على الهدف ، كما أنها لم تضع توقيتاً زمنياً محدداً خلال المراحل المختلفة لفترة الانتقال ، وبناء عليه فإن مجلس الوزراء يضع القواعد ويصدر التعليمات والتوجيهات ، بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية وبعد إستشارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لالقاء القيود المفروضة على حرية إنتقال العمال وعلى حرية الإقامة في ميعاد لا يجاوز فترة الانتقال .

أما فيما يتعلق برأس المال فقد فرقت معاهدة روما بين المدفوعات الجارية والمدفوعات الرأسمالية ، فالمدفوعات الجارية المتصلة بحركة رؤوس الأموال كالفوائد والأرباح فقد عالجتها المادة ٦٧ فقرة ثانية والتي تنص على أن تلغى القيود عليها في ميعاد لا يجاوز نهاية المرحلة الأولى في ٣١ كانون أول / ديسمبر ١٩٦١ ، وذلك بناء على قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية .

أما بشأن رؤوس الأموال بين دول السوق فقد نصت المادة ٦٧ فقرة أولى على أن تلغى خلال فترة الانتقال القيود المفروضة عليها تدريجياً وبالقدر اللازم لحسن سير العمل في السوق وتلغى الإجراءات التي تنطوي على التمييز بسبب جنسية المالك أو محل إقامته أو بلد الاستثمار وترك لمجلس الوزراء بناء على

إقتراح اللجنة إصدار التوجيهات اللازمة التي تكفل تنفيذ ذلك تدريجياً .

وتضمنت المعاهدة عدة تحفظات بشأن إنتقال رؤوس الأموال ، منها أنه ليس لأية دولة من الدول الأعضاء إصدار قروض لتمويلها مباشرة أو بطريق غير مباشر في أية دولة أخرى إلا باتفاق الطرفين (مادة ٦٨ فقرة ثالثة) .

وعلاوة على ذلك فإنه إذا ترتب على إنتقال رؤوس الأموال إضطراب في السوق المالي يحق للدولة أن تتخذ إجراءات للوقاية ، بناء على ترخيص من اللجنة التنفيذية ، وفي الأحوال العاجلة يجوز للدولة إتخاذ الإجراءات قبل صدور إذن اللجنة التنفيذية ، على أن تخطر بها اللجنة فيما بعد ، وعند عرض الموضوع عليها يكون لها الحق في أن توافق على الإجراء المتخذ أو تطلب تعديله أو الغاؤه .

ج ـ سياسة النقل المشتركة .

إن مسألة النقل على جانب من الأهمية لأن نفقات النقل تمثل جزءاً من تكاليف الإنتاج ، لهذا كان وضع سياسة مشتركة للنقل شرطاً أساسياً لنجاح التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء كما أن إيجاد شبكة للمواصلات ملائمة ضروري للوحدة الاقتصادية على أن قطاع النقل يضم٢٦٪من عمال الصناعة .

وتضمنت المادة ٧٤ وما بعدها من معاهدة روما المبادئ العامة للسياسة المشتركة في النقل وبموجبها يقرر مجلس الوزراء ، بناء على إقتراح اللجنة التنفيذية ، وبعد أخذ رأي الجمعية العامة ، القواعد العامة التي تطبق على النقل بين الدول الأعضاء وتتلخص هذه الأحكام فيما يلي :

ـ الغاء أي تمييز في أجور النقل وشروطه بسبب مصدر الصناعة أو الجهة المنقولة إليها ، في مدة لا تتجاوز نهاية المرحلة الثانية ، أي ٣١ كانون أول / ديسمبر ١٩٦٥ .

ـ إلغاء أي تمييز في أجور النقل قصد به مساعدة مشروع معين أو صناعة معينة في أية دولة من الدول الأعضاء ، في ميعاد لا يجاوز بدء المرحلة الثانية ، أي كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ ، ما لم ترخص به اللجنة التنفيذية . وفعلاً وافقت اللجنة على بعض أجور النقل المعقودة منها مساعدة المشروعات في جنوب إيطاليا تشجيعاً للتنمية الاقتصادية فيها . كما أن المادة ٨٢ من معاهدة روما تضمنت حكماً خاصاً بالمانيا الغربية إذ أجازت لجمهورية المانيا الاتحادية وضع أجور خاصة للنقل في بعض المناطق التي تأثرت من جراء تقسيم المانيا .

وفيما عدا ذلك فإن الأحكام التفصيلية لمعاهدة روما تهدف إلى وضع سياسة موحدة على أساس تحقيق المنافسة الحرة بين منشآت النقل ، على ان حدد قواعدها مجلس الوزراء .

د ـ المنافسة الحرة .

إنه لمن الطبيعي أن يوضع نظام يكفل المنافسة الحرة بين المشروعات في الدول الأعضاء حتى لا تشوبها الاحتكارات أو إتفاقات المنتجين ، وذلك أن إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية لا يؤدي وحده إلى إنشاء سوق مشتركة حقيقية ما لم توضع الأحكام التي تضمنه عدم قيام الحكومات والمشروعات بأعمال من شأنها تقييد المنافسة أو إضطراب التجارة أو التمييز على أساس الجنسية .

لذلك نصت المادة ٨٥ من معاهدة روما على حظر أية إتفاقات بين المشروعات يكون هدفها أو أثرها منه المنافسة داخل السوق أو الحد منها أو إضطرابها وتطبيقاً لذلك تمنع إتفاقات تحديد الأسعار أو تقيد الانتاج أو تقسيم الأسواق . ويقوم مجلس الوزراء خلال السنوات الثلاث الأولى من تاريخ سريان المعاهدة ، بناء على إقتراح اللجنة وبعد أخذ رأي الجمعية العامة ،باصدار اللوائح والتوجيهات اللازمة لتحقيق أهداف المعاهدة في هذا المضمار ، مع تحديد الغرامات والعقوبات التي تفرض على المخالفين . وتمنع المعاهدة أيضاً على

المشروعات الكبرى من أن تسيء إستعمال سلطتها للحصول على مزايا غير مشروعة في التجارة بين الدول الأعضاء (مادة ٨٦) وهذا النص يرمي إلى محاربة قيام المنشآت الكبرى في إستقلال مركزها للأضرار بالمستهلكين كرفع الأسعار أو تحديد الإنتاج .

ويترتب على ذلك أنه منذ سريان اللائحة التي أقرها مجلس الوزراء فإن كل إتفاق بين المنشآت واتحادات المنشآت وكل الإجراءات التجارية المتفق عليها فيما بينها والتي من شأنها أن تؤثر في التجارة بين الدول الأعضاء وتحد من المنافسة تعتبر باطلة ، ويجوز مع ذلك للجنة ان تستثني في بعض الأحيان بعض المنشآت من تطبيق شروط الحظر وذلك في حالة مساهمة الاتفاقات في زيادة كفاية الانتاج أو تحسين التوزيع ، أو التقدم الفني ، ولا تلحق ضرراً بالمستهلكين .

هـ ـ الإعانات

نصت المعاهدة على الغاء الإعانات التي تمنحها الحكومات تدريجياً وذلك إذا كان من شأنها أن تخل بمبدإ المنافسة الحرة (مادة ٩٠) .

وتقوم اللجنة التنفيذية بالاشتراك مع الحكومات المعنية بدراسة نظم الإعانات وفي حالة الخلاف يجوز رفعه إلى محكمة العدل للبت فيه .

على أنه في بعض الحالات المحددة في المعاهدة فقد اعتبرت الإعانات الحكومية متفقة مع أهداف السوق المشتركة وأهم هذه الحالات هي الآتية (المادة ٩٢ فقرة ٢)

ـ الإعانات التي لها طابع إجتماعي لمساعدة المستهلكين بشرط عدم التمييز على أساس مصدر هذه السلع .

ـ المساعدة الممنوحة لمعالجة الخسائر الناجمة عن نكبات الطبيعة أو ظروف غير عادية .

ـ الإعانات الممنوحة للمشاريع في بعض مناطق المانيا الغربية والتي لحقها الضرر من جراء تقسيم المانيا .

ـ الإعانات الممنوحة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في بعض المناطق المختلفة والتي تعاني من إنخفاض مستوى المعيشة .

ـ الإعانات الممنوحة للمشروعات العامة ذات المنافع المشتركة لدول السوق والإعانات المقصود بها تصحيح إختلال التوازن في إقتصاديات إحدى الدول الأعضاء .

ـ الإعانات المقصود بها تنمية نوع معين من النشاط الاقتصادي بشرط أن لا تؤثر في ظروف التجارة بدرجة تخالف المصلحة العامة . وهذا الاستثناء واسع النطاق ويمكن للحكومات أن تتوسع في تفسيره .

ـ الإعانات الأخرى التي يقرها مجلس الوزراء بأغلبية خاصة بناء على إقتراح اللجنة . كما حظرت المعاهدة لجوء الدول الأعضاء إلى الإغراق . وفي حالة حصوله تصدر اللجنة التنفيذية توصيات للعمل على إنهائه وترخص للعضو أن يتخذ الإجراءات لحماية سوقه وفقاً للشروط والأوضاع التي تقررها . ولا تنطبق القواعد الخاصة بالإعانات والإغراق على الزراعة . ويستدعي ما تقدم التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي . وتنص المادة ٩٠ على أنه لا يجوز لإحدى دول السوق أن تفرض على منتجات دولة أخرى من الدول الأعضاء ضرائب داخلية من أي نوع تزيد على الضرائب المفروضة على المنتجات القومية المماثلة . وعلى الدول الأعضاء تعديل تشريعاتها وفقاً لهذا النص في ميعاد لا يجاوز بدء المرحلة الثانية من فترة الانتقال أي في أول يناير ١٩٦٢ . كما أوجبت المادة ٩٧ على اللجنة التنفيذية أن تبحث في تنسيق الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة رقم الأعمال وضريبة الانتاج في دول السوق ، وتعرض إقتراحات اللجنة التنفيذية في هذا الصدد على مجلس الوزراء ليصدر فيها قرار بالاجماع . ومنذ عام ١٩٥٩ بدأت اللجنة التنفيذية في دراسة سياسة

الضرائب وشكلت لجنة للضرائب والشؤون المالية لدراسة المسائل الضريبية التي يثيرها إنشاء السوق المشتركة . وبدأت لجنة الضرائب في دراسات تفصيلية منذ سنة ١٩٦١ بشأن التنسيق بين الضرائب المباشرة في السوق . والواقع أن المادة ١٠٠ من المعاهدة تجيز لمجلس الوزراء أن يصدر قراراً بالإجماع بالتوجيهات الضرورية للتقريب بين النصوص التشريعية في الدول الأعضاء .

هـ ـ ميزان المدفوعات .

تنص المادة ١٠٤ من معاهدة روما على أن تلتزم الدول الأعضاء باتباع سياسة تؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات ، ودعم الثقة في عملتها ، والاحتفاظ بمستوى عال من العمالة ، والعمل على ثبات مستوى الأسعار . ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية لأي عضو تهم جميع الأعضاء ، وعليهم أن يستشيروا بعضهم بعضاً . كما تعتبر سياسة سعر الصرف مسألة تهم جميع الدول الأعضاء . وإذا حصل أن قام أحد الأعضاء بتعديل سعر العملة بعمل فردي فإن ذلك يعتبر مخالفاً للمعاهدة ويجيز للأعضاء الالتجاء إلى إجراءات الحماية . ويعلل ذلك بأن عدم تنسيق السياسات الاقتصادية يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات وقد يسبب هذا ضغطاً على الدول الأعضاء ويلزمهم بحجب الامتيازات التي منحوها لبعضهم بعضاً وفقاً للمعاهدة مما يؤدي إلى تدهور السوق .

وإذا طرأ إختلال على ميزان المدفوعات في إحدى الدول الأعضاء فإن لها أن تتخذ بصفة موقتة الإجراءات الملائمة لمعالجة الاختلال وأن تخطر اللجنة التنفيذية وبقية الدول الأعضاء بذلك . وتقوم اللجنة التنفيذية بالاقتراح على مجلس الوزراء إما مساعدة بقية الدول في تصحيح الموقف أو مطالبة الدولة ذات الشأن في الغاء ما اتخذته من إجراءات (مادة ١٠٩) . وقد أنشأت بموجب المعاهدة لجنة نقدية تكون مهمتها متابعة الحالة النقدية والمالية في الدول الأعضاء وتقديم تقارير عنها للمجلس واللجنة وإبداء ما تراه مفيداً من آراء بشأنها وقد مكنت تقارير اللجنة من التعرف على الشؤون الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء والتفاهم بشأنها والشعور بالمسؤولية المشتركة لتحقيق أهداف

المجتمع . في إحدى عواصم دول السوق لتبادل الرأي في المسائل المالية ودعم التعاون في الشؤون النقدية . ومنذ عام ١٩٥٩ يجتمع وزراء مالية الدول الأعضاء مرة كل ثلاثة أشهر في إحدى عواصم دول السوق لتبادل الرأي في المسائل المالية ودعم التعاون في الشؤون النقدية .

وثمة مسألة كانت محلاً للبحث وهي توحيد النقد بين دول السوق . وقد إقترح البعض ذلك وارتأى أن يمهد له بالتدريج حتى تصل إلى الوحدة الاقتصادية . وفي الاجتماع الجاري في شباط / فبراير ١٩٧١ حددت ثلاث مراحل للوصول إلى الوحدة النقدية على الشكل التالي :

المرحلة الأولى . وتبدأ من عام ١٩٧١ وتنتهي عام ١٩٧٣ . وأثناء الأعوام الثلاثة تحاول الدول الأعضاء زيادة التنسيق للسياسات الخاصة بالموازنات والضرائب والتعاون النقدي . أما الطرق المقترحة لوضع هذه السياسات موضع التطبيق فهي : يجتمع وزراء المال ثلاث مرات في العام للعمل على جعل الموازنات القومية تطابق أكثر فأكثر الأهداف المحددة من قبل السوق المشتركة . وسيجتمع حكام البنوك المركزية لهذا الغرض أيضاً . وتقوم اللجنة التنفيذية بتقديم الإقتراحات الرامية إلى تحرير حركة رؤوس الأموال وتنسيق السياسات الخاصة بالاعتمادات النقدية للدول الأعضاء . وتتعهد الدول بتثبيت نسبة التداول الموجودة بين نقودهم مهما كانت القرارات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في هذا الشأن . وقد طلب من حكام البنوك المركزية تخفيض التقلبات في أسعار القطع للبلدان الأعضاء وتحديد سعر تبادل رسمي وثابت بين عملاتها . وهذه هي البداية المنطقية لأي وحدة نقدية كاملة يمكن أن تحصل في يوم من الأيام .

المرحلة الثانية . في عام ١٩٧٣ قامت اللجنة التنفيذية بتقديم تقرير إلى مجلس الوزراء تبين فيه المراحل والخطوات التي تمت . كما بينت المقترحات والخطوات التي يجب الأخذ بها لخلق الوحدة الاقتصادية والنقدية. وسوف تستمر الدول في تنسيق سياساتها النقدية والمالية خلال عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ .

المرحلة الثالثة . وتمتدحتى عام ١٩٨٠ . وسوف توضع المؤسسات الخاصة بالمجتمع الأوربي بشكل يمكنها من ممارسة مسؤولياتها في المجال النقدي والمالي والاقتصادي بشكل فعال . فإذا تقرر ذلك إتجه التفكير إلى إنشاء مؤسسات نقدية جديدة .

إن الغاية المرجوة حتى نهاية هذه الفترة هي في أن تصبح نسب التداول بين عملات الدول الأعضاء ثابتة . ومنذ الآن وحتى ذلك التاريخ سوف يبقى للدول الأعضاء حرية تحديد نسبة التداول مع العملات الأخرى .

٣ ـ تنسق السياسات الاجتماعية

خصصت المواد ١١٧ ـ ١٢٨ من معاهدة روما للسياسة الاجتماعية لدول السوق . وتهدف هذه النصوص إلى التنسيق بين الأعباء الاجتماعية في الدول الأعضاء ، باعتباره شرطاً أساسياً للتجارة الحرة . وتقرر المعاهدة ضرورة التعاون فيما يتعلق بالعمالة ، وتشريع العمل وظروفه والتدريب المهني ، والتأمين الاجتماعي ، وتوفير الشروط الصحية في المعامل والحماية من أخطار الحوادث ، وتنظيم نقابات العمال . ويمكن تلخيص الأحكام الخاصة بالسياسة الاجتماعية فيما يلي :

ـ المساواة في الأجر عند المساواة في العمل بين الرجال والنساء . وعلى الدول الأعضاء في المرحلة الأولى إلغاء أي تفرقة بين أجر العامل والعاملة عن نفس العمل .

ـ رفع مستوى العمال والمساواة في ظروف العمل وذلك بتوحيد النظم المتبعة وخاصة منح إجازات للعمال بمرتب والأجور الإضافية . وعلى اللجنة التنفيذية أن تضمن تقريرها المرفوع إلى الجمعية العامة بياناً عن تطورات الحالة الاجتماعية داخل السوق ، كما أن للجمعية أن تطلب من اللجنة إعداد تقارير عن بعض المسائل الخاصة .

ـ إنشاء صندوق إجتماعي ، الغرض منه توفير فرص العمل في السوق المشتركة . ورفع مستواهم . وعهد بإدارة الصندوق إلى اللجنة التنفيذية . وتساهم فيه الدول الأعضاء بنسب مختلفة . ويقوم الصندوق بدفع ٥٠٪ من النفقات التي يتكلفها إعادة تدريب العمال ، وإعطاء مساعدات للعمال الذين فقدوا عملهم كلياً أو جزئياً نتيجة تغير أوجه النشاط في المشروعات التي يعملون فيها وذلك إلى أن تتم إعادة توظيفهم .

ويقرر مجلس الوزراء ، في نهاية فترة الانتقال ، بعد أخذ رأي اللجنة التنفيذية والجمعية العامة فيما إذا كانت المصلحة تقضي باستمرار الصندوق الاجتماعي أو تعديل نظامه بشكل يسمح بأن يعهد إليه بمهام جديدة .

٤ ـ تنسيق السياسات الزراعية

لعل أهم مسألة كانت مثاراً للخلاف والمنازعات بين دول السوق هي السياسة الزراعية . ذلك أن الزراعة قطاع أساسي مرتبط بجميع القطاعات الاقتصادية ، وتتمتع بحماية كبيرة في بعض دول السوق ، كما أنها تتفاوت في تقدمها من دولة إلى أخرى . فمثلاً نجد الإنتاج الزراعي على درجة كبيرة من الكفاية في فرنسا ، والأثمان منخفضة نسبياً ولديها فائض للتصدير ، بينما لا تصل الزراعة إلى هذا المستوى في المانيا الغربية ، وتتمتع بحماية كبيرة إزاء المنافسة الخارجية ، ثم إن الدول تتوزع إهتماماتها في حقل الإنتاج . فهولنده تخصصت في منتجات الألبان والماشية ، ولكنها تستورد كميات كبيرة من الحبوب ، وإيطاليا تعتمد على تصدير الفواكه والخضراوات إلى الدول الأوربية . هذا التفاوت جعل وضع سياسة زراعية مشتركة من الصعوبة بمكان . ورغم ذلك فقد توصلت دول السوق بعد مجهودات كبيرة ، إلى وضع المبادئ العامة للسياسة الزراعية المشتركة على أن تنفذ تدريجياً لأن قطاعاً كان يتمتع وقت عهد المعاهدة بحماية كبرى لا يتيسر في الحال أن تلغى النظم القائمة بشأنه دون أن يترتب على ذلك إضطراب خطير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية . ولذا كانت الطريقة المثلى هي السير بالتدريج في وضع الأنظمة المشتركة .

وقد نصت المادة ٣٨ من معاهدة روما على المبدأ العام ويتلخص في أن يشمل نشاط السوق المشتركة الزراعة والتجارة في المنتجات الزراعية وأنه فيما عدا النصوص الواردة في المواد ٣٩ ـ ٤٦ فإن القواعد الخاصة بإنشاء السوق تسري على المنتجات الزراعية . ويتضح من ذلك أن واضعي المعاهدة وإن كانوا يهدفون إلى منح الزراعة رعاية خاصة إلا أنه لا يمكن أن توضع خارج نطاق السوق لأن هذا يتناقض مع الغرض الأساسي من معاهدة روما وهو تحقيق الوحدة الإقتصادية والسياسة بين الدول الأعضاء . غير أن النصوص الخاصة بالزراعة تختلف عن بقية أحكام السوق المشتركة ، ففيما ترمي نصوص المعاهدة إلى تحقيق المنافسة الحرة في المجال الصناعي غير أنه بالنسبة للزراعة لا تعدو الأحكام المتعلقة بها إنشاء سوق محمية وموجهة .

أهداف السياسة الزراعية المشتركة .

حددت المادة ٣٩ من المعاهدة أهداف السياسة الزراعية المشتركة على الوجه الآتي : تنمية الكفاية الانتاجية للزراعة باستخدام الوسائل الفنية الحديثة في الانتاج والإفادة إلى أقصى حد ممكن من عوامل الإنتاج مع ضمان مستوى عادل من المعيشة للمشتغلين بالزراعة ، وأخيراً إستقرار الأسعار وضمان توفير المنتجات بانتظام ، وبأثمان معقولة للمستهلكين .

كما أشارت الإتفاقية إلى الطرق التي تتبع لتحقيقها وهي التنظيم المشترك للأسواق الزراعية على مستوى المجتمع الأوربي مع مراعاة طبيعة النشاط الزراعي والتفاوت بين الأقاليم الزراعية والتدرج في التطبيق وفقاً لظروف الإنتاج الزراعي في مختلف المناطق . ويشمل التنظيم المشترك كل الإجراءات اللازمة لتحقيق الأغراض التي فصلتها المادة ٣٦ مثل مراقبة الأسعار ومنح إعانات الإنتاج والتسويق والترتيبات اللازمة للتخزين واتباع سياسة مشتركة في الأسعار ، وأشارت المعاهدة إلى إمكان إنشاء صناديق زراعية للتوجيه والضمان .

أسس السياسة الزراعية المشتركة

في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ إتخذ مجلسس الوزراء قرارات هامة بشأن السياسة الزراعية تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ السوق حيث تحولت السياسات القطرية لكل بلد إلى سياسات مشتركة . وهذه القرارات يجب أن تنفذ بالتدريج في خلال سبع سنوات ونصف ابتداء من عام ١٩٦٢ .

والمبدأ الأساسي في السياسة الزراعية هو الحماية والتوجيه . وروعي أن يكون تثبيت الأسعار بشكل مرتفع نسبياً على أن يكون الثمن معقولاً وبشكل لا يضر بالمستهلك ولا يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة والأجور . وقد يتمكن السوق من تخفيض الأسعار إذا زادت كفاية الإنتاج الزراعي مع إدخال التحديث إلى الزراعة .

القواعد التنظيمية للأسواق الزراعية

بما أن لكل سلعة زراعية سوقها ، فقد تقرر وضع ترتيبات لكل سلعة وفقاً لظروفها . وبدء في وضع الترتيبات بالنسبة للحبوب ثم تلتها تنظيمات بالنسبة للسلع الأخرى تقترب منها وتنحصر فيما يلي :

أولاً ـ يحدد سعر أساسي Target Price ويشترط أن يكون مجزياً للمزارعين ويحدد في فترات دورية وذلك بالنسبة لكل سلعة .

ثانيا ـ يحدد لكل سلعة سعر الدعم Support Price يقل ما بين ٥٪ و١٠٪ عن السعر الأساسي . فإذا إنخفضت الأثمان عن هذا السعر في السوق تدخلت هيئات السوق للشراء من المزارعين بهذا السعر .

ثالثاً ـ تفرض ضريبة جمركية يتغير مستواها من وقت لآخر بحيث تكفل أن الواردات الأجنبية من المنتجات الزراعية لا يمكن عرضها في السوق المشتركة بأقل من السعر الأساسي . وسيكون مقدار الضريبة مساوياً للفرق بين السعر الأساسي والسعر العالمي .

وينبني على ذلك أنه إذا إنخفض السعر إلى أقل من سعر الدعم تلتزم اللجنة سواء عن طريق صندوق التوجيه والضمان الزراعي أو أية هيئة أخرى تنشأ ، بشراء السلع التي إنخفض ثمنها وتخزنها .

أما إذا ارتفع سعر السلع وزاد على السعر الأساسي ، فإن صندوق الضمان يقوم ببيع المخزون ، وفي هذه الحالة أيضاً يمكن الاستيراد من الخارج لتخفيض الأسعار .

والمفروض أن تترك السوق المشتركة مجالاً لاستيراد السلع الزراعية من الخارج بشكل يقرب من المستوى الذي كانت عليه قبل الاتفاقية . وهذا ما سعت إليه المفاوضات المسماة (مفاوضات كندي) التي جرت في نطاق (الجات) .

إن قواعد السياسة الزراعية المشتركة التي أشرنا إليها ستؤدي إلى إنعدام المنافسة الأجنبية نتيجة للضريبة الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية ، فكلما إنخفض السعر العالمي للقمح زادت الضريبة الجمركية على الواردات مما يؤدي إلى صعوبات عملية بالنسبة للمصدرين الأجانب .

أما تحديد السعر الأساسي فقد أثار عدة مسائل ، وقد استدعى مفاوضات شاقة لاختلاف ظروف الانتاج في دول السوق ، وذلك لأن معظم السلع الزراعية ثمنها منخفض في فرنسا وهولنده بينما يرتفع السعر في المانيا وإيطاليا ولذلك فإن السعر الأساسي يجب أن يكون سعراً وسطاً ويؤدي إلى رفع الأسعار السائدة في بعض الدول (فرنسا وهولنده) وتخفيضها في بعضها الآخر (المانيا وإيطاليا) .

وسوف يقوم صندوق الضمان الزراعي بمنح تعويضات للمزارعين الذين ينتجون بنفقة مرتفعة تعويضاً لهم عن إنخفاض السعر .

وفي ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بوضع لائحة مالية للسوق وقرر إنشاء الصندوق المشترك للتوجيه والضمان ويقوم بتمويل العمليات التالية :

- عمليات دعم الأسعار إذا إنخفضت عن السعر الأساسي بنسبة معينة .

ـ إعانة الصادرات من السلع الزراعية إلى الخارج ، وذلك إذا كان السعر العالمي يقل عن الأسعار السائدة في السوق المشتركة .

ـ تعويض المزارعين الذين ينتجون بنفقة مرتفعة (المانيا وإيطاليا واللوكسمبورغ)

ـ إدخال التحسينات الضرورية على الانتاج الزراعي وذلك بغية تطوير الزراعة وتحديثها . وقد وضعت لائحة مالية في ١٤ كانون أول / ديسمبر ١٩٦٢ ، تتضمن التزام المجتمع الاقتصادي الأوربي تدريجياً بجميع نفقات تمويل الزراعة . على أنه في خلال فترة الانتقال وحتى سنة ١٩٦٥ تتكون موارد الصندوق مما يلي :

ـ من مساهمة الدول الأعضاء وهي تمثل معظم الموارد اللازمة للصندوق

ـ تساهم الدول الأعضاء بدفع مبلغ يتناسب مع ما تستورده دول السوق من الدول الخارجية من المنتجات الزراعية (مع تحديد حداً أعلى لما تساهم به أية دولة) وعلى ذلك فإن إيرادات السوق في السنة الأولى تكون قاصرة على مساهمة الميزانيات القومية للدول الأعضاء . وفي السنة الثانية حدد تمويل الصندوق بواقع ٩٠٪ من الموازنات والباقي من الرسوم المفروضة على الواردات . على أن تصبح النسب في السنة الثالثة ٨٠٪ و٢٠٪ على التوالي ، وهكذا .

وتقرر أن تقدم اللجنة إقتراحاتها إلى المجلس فيما بعد لكي يضع القواعد التي تكفل أن يقوم المجتمع تدريجياً بكل النفقات . والمفهوم أن كل الرسوم المفروضة على الواردات من المنتجات الزراعية ستخصص لصندوق التوجيه والضمان . وهذا تأكيد لمبدأ تفضيل منتجات الدول الأعضاء . ذلك لأن الدول المستوردة للسلع الزراعية تساهم بنسبة أكبر في الصندوق المشترك الذي يمول عمليات دعم الأسعار وتصريف الفائض في السوق العالمية .

وينتج عما تقدم أن المزارعين في أول السوق ستكون لهم الأولوية في تصريف المنتجات داخل السوق . وبذا لا يتيسر للمنتجين الزراعيين بيع سلعهم في السوق القومي فحسب بل في أسواق جميع الدول الأعضاء . ومن ثم يصبح الاقتصاد الزراعي إقتصاداً موجهاً مشمولاً بالحماية ، وبذا تنعدم المنافسة .

كما أن الفائض من الحاصلات الزراعية عن حاجة السوق المشتركة يتمتع بإعانات للتصدير إذا كان السعر العالمي أقل من السعر الموحد في السوق .

وعلاوة على ذلك فإن تحديد الأسعار عند حد مرتفع نسبياً من شأنه زيادة الانتاج والاتجاه ما يقرب من الاكتفاء الذاتي في مضمار الانتاج والاستهلاك للسلع الزراعية .

٥ ـ إشتراك الدول والأقاليم فيما وراء البحار في السوق المشتركة

لما كان لبعض الدول الأعضاء روابط سياسية واقتصادية خارج أوربا وخصوصاً في أفريقيا وهي في الغالب دولاً نامية . لذا فقد اهتمت دول السوق الأوربية حيال هذه الدول بأمرين الأول تنمية المبادلات التجارية المشتركة معها والثاني القيام بسياسة توظيف إستثمارية في هذه الدول تكمل الجهد الذي قامت به بعض الدول سابقاً . وقد أدرجت المبادئ العامة لهذه الرابطة في المعاهدة .

تحرير التبادل التجاري

ويهدف تحرير التبادل التجاري إلى زيادة المبادلات التجارية بين المنظمة والبلدان والأراضي في ما وراء البحار ويشتمل التحرير على الالغاء المزدوج للرسوم الجمركية على تجارة الدول في ما وراء البحار مع دول السوق الأوربية إضافة إلى القيود الكمية الأخرى على التجارة . إلا أنه نظراً لأوضاع دول ما وراء البحار فقد سمح لها الاحتفاظ ببعض التعريفات الجمركية على بعض السلع المستوردة حماية لصناعاتها المحلية أو حماية للإيرادات الضريبية الضرورية لتغذية

موازناتها . على أنه يجب الوصول إلى تطبيق نظام تفضيلي في نهاية الفترة الانتقالية على الواردات من دول السوق الأوربية .

كما أن التعرفة الجمركية المشتركة حيال دول ما وراء البحار قد وضعت بشكل يستطيع فيه المنتجون الأفريقيون الاستفادة من السوق الواسعة في أوربا بدون أن يؤثر ذلك على تيار المبادلات التقليدية ، كما تحددت رسوم منخفضة في بعض الحالات على الموز والقهوة بفضل تسهيل المبادلات ودعم عملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة في تلك الدول .

الصندوق المشترك للتوظيف

تنص إتفاقية روما على إنشاء صندوق للتنمية في البلدان والأراضي فيما وراء البحار تسهم فيه جميع الدول الأعضاء . وتسهم المنظمة بواسطة هذا الصندوق في تمويل مشاريع ذات صفة إنتاجية . ويجري تقييم المشاريع ورصد الأموال في نطاق إجراءات مشتركة وقد خصص مبلغ ٥٨٠ مليون دولار للمساهمة في تطوير المشاريع وذلك على مدى خمس سنوات .

السوق الأوربية المشتركة في التطبيق

ليس لدينا معلومات حديثة عن التطبيق الفعلي لبنود إتفاقية السوق الأوربية المشتركة ولهذا لا نستطيع أن نقدم تحليلاً كاملاً عن فعالية المعاهدة ومدى النجاح أو الفشل الذي حالفها . وسوف نستعرض هنا سير الاتفاقية على ضوء ما هو متوفر فقط من هذه المعلومات .

لقد اشتملت السنوات الأولى للاتفاقية على التزامات واضحة جداً فيما يتعلق بالدول الأعضاء ، كتخفيض الرسوم الجمركية والحصص الكمية والتدابير التجارية الأخرى . ويمكن القول بأن المعاهدة قد عملت بشكل جيد وأن النصوص قد احترمت بشكل كامل . ففيما يختص بالتخفيض الجمركي بلغت مجموع التخفيضات في أول تموز / يوليو ١٩٦٣/٦٠/ في المائة من الرسوم

الجمركية الداخلية . وهذه النتائج تطابق عملياً تقدم ستين ونصف على أقصر المهل والمدد التي حددتها الاتفاقية . وفيما يختص بالحصص فقد تم إزالة جميع القيود الكمية الباقية بالنسبة إلى المنتجات الصناعية بين الدول الأعضاء وذلك من ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ .

أما بالنسبة لوضع تعرفة خارجية مشتركة والتي تعتبر المظهر الأساسي لتعاضد الدول الأعضاء ووحدتها حيال العالم الخارجي ففي نيسان / إبريل / ١٩٦٣ / كان قد حذف ٦٠ في المائة من الفروق بين التعريفات الوطنية والتعريفة المشتركة .

أما في المجال الزراعي فقد تم إنشاء السوق الزراعية الموحدة بقرار من مجلس الوزراء في عام ١٩٦٧ وذلك من أجل مختلف المنتجات الزراعية المحددة بواسطة المنظمة . وقد سبق هذا الإجراء عملية دعم أسعار المنتجات الزراعية في السوق إبتداء من الحبوب وذلك عن طريق ما يسمى بالإقتطاع أي جباية متغيرة أو ضريبة متغيرة وقد أدت هذه التخفيضات في الرسوم الجمركية وما تبعها من تخفيضات أخرى فيما بعد وحتى عام ١٩٧٣ إلى زيادة المبادلات التجارية بين دول السوق الأوربية المشتركة وتوسيع العلاقات التجارية فيما بينها وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بين دول السوق الأوربية المشتركة مقارنة عمل تجارتها الخارجية (٪)

دول السوق	١٩٦١	١٩٧٣[١]	١٩٧٦[٢]
فرنسا	٣٢,٦	٤٨,٢	٥٠
المانيا الاتحادية	٣٢,٣	٤٣,٠	٤٦
إيطاليا	٣٠,٣	٤٤,٢	
هولنده	٤٨,٥	٦٠,١	٦٣
بلجيكا واللوكسمبورغ	٥١,٨	٦٨,٣	٧٠
	—	—	—
المجموع	٣٦,٩	٥٠,٠	٥٧

ومن الواضح أن هذه الدول قد نجحت في توسيع المبادلات التجارية فيما بينها وأصبحت تعتمد في أكثر من ٥٠ في المائة من مجمل تجارتها على المبادلات التي تتم بينها داخل السوق . إن نجاح دول السوق الأوربية في زيادة إعتمادها على بعضها بالتأكيد على وسيلة تحرير التجارة الخارجية في بلوغ تكاملها ناجم عن ملاءمة هذه الوسيلة مع طبيعة الأنظمة الاقتصادية القائمة في هذه الدول ومع مستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته .

تساوي الفرق بين السعر في داخل المنظمة والسعر في السوق

(١) المصدر عن الوهاب محمد رشيد : التكامل الاقتصادي العربيض، المعهد العربي للتخطيط ١٩٧٧ .

(٢) OECD, Economic Surveys, publication concerning fo EEC countries.

العالمية ، إضافة إلى مساعدة الصادرات الزراعية بمبلغ يساوي مبدئياً إلى الفرق بين السعر الداخلي ومستوى أسعار العرض في مختلف أسواق التصدير العالمية وأخيراً بواسطة الشراء عن طريق جهاز وساطة . بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية .

وقد أدت هذه الإجراءات بالإضافة إلى إنشاء السوق الزراعية الموحدة عام ١٩٦٧ إلى تنمية المبادلات بين الدول الأعضاء في المنتجات الزراعية بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٩ بنسبة ٤٦٥ في المائة مقابل تنمية الواردات الزراعية من الدول الأجنبية بنسبة ١٥٦ في المائة[١] .

ومن أجل تنمية الانتاجية الزراعية وتحسين مستويات الدخول للمنتجين الزراعيين فقد تم تأسيس الصندوق الأوربي للتوجيه والضمان الزراعي (F.E.O.G.A.) . ويمول هذا الصندوق من مدفوعات البلدان الأعضاء التي تستورد السلع الزراعية بأسعار منخفضة من البلدان الأجنبية بدلاً من الدول الأعضاء . وقد تحمل هذا الصندوق أعباء التحسينات البنيوية في القطاع الزراعي والهادفة إلى إجراء التحسينات الهادفة إلى عصرنة الاستثمارات الزراعية في الدول الأعضاء . أضف إلى ذلك فإن تحديد الأسعار الزراعية لأعضاء المنظمة بشكل مرتفع قليلاً عن مستوى الأسعار الوطنية قد أدى إلى إعطاء دخل مرضٍ للمزارعين ذوي الوضع السيء كما أدى إلى إحداث إيرادات لا مبرر لها بالنسبة للمزارعين ذوي الوضع الحسن . وقد أدى ما تقدم إلى تأمين مستوى المعيشة العادل للسكان الزراعيين الذين يعانون من شروط إقتصادية واجتماعية وسياسية دون مستوى القطاعات الأخرى .

أما بالنسبة لعلاقة السوق برابطة الدول فيما وراء البحار ومدغشقر فإنه تجدر الإشارة أولاً إلى أن جميع الدول التي توصلت إلى الاستقلال قررت

(١) جان فرانسوا دومينو ـ السدم المشتركة الأوربية ـ منشورات عويدات ـ لبنان ـ بيروت ١١٦٠ ـ ١٣٨ .

الاحتفاظ بروابط ممتازة مع أوربا . وهكذا وضع في ياوندي Yound في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٦٣ أول إتفاق بين السوق الأوربية و٣٨ دولة أفريقية ومدغشقر ، ورابطة البلدان الأخرى فيما وراء البحار التي لا تزال تحتفظ ببعض العلاقات الخاصة مع بعض الدول الأعضاء في السوق . وقد نصت الاتفاقية على ما يلي :

ـ في مجال المبادلات التجارية قيام منطقة تجارة حرة ، بالتدريج ، بين السوق الأوربية والبلدان المشاركة الأخرى .

ـ وفي مجال التعاون التقني والمالي فقد تأسس صندوق أوربي لتنمية الأقاليم فيما وراء البحار . وقد خصص له مبلغ ٧٣٠ مليون دولار .

وقد عقد إتفاق آخر في تموز / يوليو ١٩٦٩ بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة وبلدان ما وراء البحار الثمانية عشر المنضمة إلى المنظمة [١] وينص على مبلغ إجمالي متزايد يصل حتى مليار دولار يتوزع بين مساعدات (٧٤٨ مليون دولار) وقروض . وقد إتجه عمل المنظمة في هذا المجال باتجاه تنويع المنتجات المحلية وتسوية مشكلة إرتفاع الأسعار بالنسبة إلى الأسعار العالمية وضمان إستقرار المداخيل العائدة لهذه الدول والمتأتية من صادراتها من المنتجات الزراعية التي تتميز بعدم الاستقرار في أسعارها العالمية .

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن المشكلة المستعصية حتى الآن هي في توحيد السياسات النقدية بين الدول الأعضاء . ويبدو أن الإجراءات المتفق عليها بشأن تحديد معدلات تبادل ثابتة بين عملاتها وعدم تغيرها إلا بإذن من اللجنة التنفيذية لم تحترم وإن كثيراً من الدول تعرضت بشكل يضع اللجنة

---

(١) هذه الدول هي : بوروندي ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية الكونغو الديموقراطية ، جمهورية الكونغو برازافيل ، شاطىء العاج ، داهومي ، الغابون ، فولتا العليا ، مدغشقر ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، رواندا ، السنغال ، الصومال ، تشاد ، التوغو.

التنفيذية تحت الأمر الواقع . وما تزال اللجان المتخصصة تبحث في طريقة لتوحيد النقد بين دول السوق باعتبارها المرحلة الأخيرة في مسيرة تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوربية .

على أن النجاحات التي حققتها السوق في المجالات الأخرى الهبت خيال رجال السياسة في الدول النامية ودفعهم إلى السير في طريق التوحيد الاقتصادي . وهذا ما حصل في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية .

الفصل التاسع

مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة أو (الكوميكون)

بعض المعلومات الأساسية عن دول الكوميكون

الدولة	المساحة كم٢	عدد السكان (١٩٧٢) بالآلاف	متوسط دخل الفرد (١٩٧٤) بالدولار
الاتحاد السوفيتي	٢٢٤٠٢٢٠٠	٢٥٢,٠٦٠	٢٣٨٠
المانيا الشرقية	١٠٨٣٠٢	١٦,٩٢٠	٣٧١٠
تشيكوسلوفاكيا	١٢٧٨٥٨	١٤,٦٩٠	٣٣٣٠
بولونيا	٣١٢٥٠٠	٣٣,٦٩٠	٢٥١٠
هنغاريا	٩٢٠٧٠	١٠,٤٦٠	٢١٨٠
بلغاريا	١١٠٩١٢	٨,٦٧٦	١٧٨٠
رومانيا	٢٣٧٥٠٠	٢١,٠٢٩	١١٠٠
منغوليا	١٥٦٥٠٠٠	١,٣٩٦	٦١٠
		٣٥٨,٩٢١	

نموذج التكامل الاقتصادي القائم على أساس مذهب التوجيه والتخطيط

مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون)

في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ عقد مؤتمر بموسكو ضم كلاً من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولونيا ورومانيا والاتحاد السوفيتي وناقش مسائل التعاون الاقتصادي بين الديموقراطيات والاتحاد السوفيتي وقرر المجتمعون على أثره إنشاء مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (أو الكوميكون) .

وأعلن الكوميكون أنه سيكون منظمة مفتوحة وبالتالي يمكن أن تنضم إليها الدول الاشتراكية الأخرى الراغبة في التعاون مع أقطار المنظمة . وفي شباط / فبراير ١٩٤٩ قبلت البانيا [١] وفي تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٥٠ قبلت جمهورية المانيا الديموقراطية وفي حزيران / يونيو ١٩٦٢ قبلت منغوليا وفي تموز ١٩٧٢ قبلت كوبا .

وفي أيلول / سبتمبر ١٩٦٤ جرى التوقيع على إتفاق بين منظمة الكوميكون ويوغوسلافيا أتاح لهذه الأخيرة المشاركة في بعض الهيئات التابعة للمنظمة . كما يحضر ممثلوها الجلسات التي تعقدها بعض الوكالات بصفة مراقبين[٢] وقد بلغ سكان بلدان الكوميكون ٣٥٨ مليون نسمة بنهاية عام ١٩٧٤ .

---

(١) منذ نهاية سنة ١٩٦١ لم تشارك البانيا في أعمال الكوميكون .

(٢) مجلس العون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حاضرة ومستقبلة . بوكلادو شنفجنكو ، نقله الى العربية الدكتور محمد عزيز ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

أهداف الكوميكون : ـ

لقد جاء في المادة الأولى من ميثاق منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل أن الهدف الأساسي هو تعزيز التعاون الاقتصادي الشامل بين الدول الأعضاء وتوسيع التنمية المخططة للدول الأعضاء إضافة إلى ما يلي :

ـ تأمين تطور الاقتصاد القومي للبلدان الأعضاء بشكل مخطط .

ـ تأمين تطور تقني واقتصادي أسرع لمختلف الدول الأعضاء

ـ الإلغاء التدريجي للاختلاف في مستوى تطور الدول الأعضاء

ـ زيادة إنتاجية العمل في البلدان الأعضاء بصورة مستمرة

ـ تحسين مستوى المعيشة للدول الأعضاء بشكل مستمر .

ـ الاستعمال الأكثر عقلانية للموارد الاقتصادية .

الهيئات التنفيذية التابعة للكوميكون :

تتألف أجهزة المجلس من الجمعية العامة واللجنة التنفيذية واللجان الدائمة وأمانة السر أو الأمانة المركزية (المادة ٥ من الميثاق) وفيما يلي نبذة عن كل من هذه الأجهزة .

الجمعية العامة

وهي أعلى جهاز في مجلس المساعدة . وتتألف من وفود الدول الأعضاء التي تترك لها الحرية التامة في تأليف وفودها . غير أن الدول تؤلف وفودها ، في أغلب الحالات ، من مجموعة من المستشارين والخبراء برئاسة وزير أو نائب لرئيس مجلس الوزراء . ويختلف عدد أعضاء الوفد تبعاً لرغبة الدولة . ذلك أن أنظمة المجلس لا تحدد عدداً معيناً .

تجتمع الجمعية العامة مرتين في العام بشكل نظامي برئاسة رئيس وفد الدولة التي يعقد فيها الاجتماع . إلا أن هذا لا يمنع من عقد إجتماعات غير عادية بناء على طلب ثلث الدول الأعضاء كما أنه ليس هناك من مدة محددة لاستمرار إجتماعات المجلس وإنما تحدد هذه تبعاً للحاجة وضغط العمل .

أما بالنسبة لاختصاصات الجمعية فهي تنظر في جميع القضايا التي تدخل في إختصاص مجلس المساعدة . فهي التي تضع سياسة عمل الأجهزة الأخرى ، وتحدد مساهمة كل دولة في نفقات المجلس ، كما تدرس الاقتراحات التي تقدمها الدول الأعضاء أو أجهزة المجلس الأخرى . وهي أيضاً الجهاز الذي يدرس التقارير التي تضعها أمانة المجلس عن مختلف أوجه نشاطه . ولها أن تتخذ على ضوء هذه التقارير وعلى ضوء أهداف المنظمة جميع التدابير التي تراها ضرورية ولو استدعى ذلك إنشاء أجهزة جديدة .

إضافة إلى ذلك فإن الجمعية العمومية تبحث في المسائل الرئيسية المتعلقة التعاون الاقتصادي والعلمي والفني وتتخذ القرارات والتوصيات بهذا الشأن ، كما أنها تعين أمين سر المنظمة وتؤلف الهيئات الضرورية لتأدية الوظائف والواجبات المنوطة بالمنظمة .

اللجنة التنفيذية

وهي الهيئة التنفيذية الرئيسية للمنظمة وتتألف من ممثلي الدول الأعضاء . وقد أنشئت في الدورة الحادية والعشرين بدلاً من مؤتمر ممثلي أقطار المنظمة الذي ظل حتى حزيران / يونيو ١٩٦٢ .

واللجنة التنفيذية ، التي تجتمع مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر لها الحق في إتخاذ القرارات والتوصيات في القضايا التي تراها ضرورية لتنسيق الخطط الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتنظم التخصص والتعاون العلمي والفني والتجارة والنقل وما إلى ذلك . وتوجه اللجنة التنفيذية عمل أمانة السر واللجان

الدائمة وتضع خطوط التوجيه لنشاطها وتصادق على تعيين الموظفين والمستخدمين وعلى ميزانية المنظمة . كما تقوم اللجنة بمراقبة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها وتقدم التوجيه في نطاق التعاون وذلك عن طريق إتخاذ التوصيات والقرارات التي تراها ضرورية لذلك . غير أنه لا يوجد ما يشير إلى المؤيدات التي يمكن إتخاذها في حال عدم أخذ إحدى الدول الأعضاء بتوصيات اللجنة ، بحيث بقيت التوصية غير ملزمة نصاً ، إلا ما كان لها من قوة الزام سياسية وأدبية متأتية من العلاقات القائمة بين حكومات الدول والمنظمة والتي تستمد جميعاً قوتها من الرابطة الحزبية[1] .

اللجان الدائمة

إن بنية مجلس المساعدة الحالية وطبيعة عمله تدل دلالة واضحة على أن هذه اللجان هي ذات طابع فني تختص كل منها بدراسة وجه من أوجه نشاطه . وقد إقتضى هذا الطابع أن تتعدد اللجان تبعاً لذلك (الطاقة الكهربائية ، الصناعات الكيماوية ، صناعات الحديد والصلب) وتبعاً لضرورات العمل وتطور مراحله . وعلى هذا الأساس فقد أوجدت الجمعية العمومية ، وهي صاحبة الاختصاص في إنشاء هذه اللجان كما رأينا ، في اجتماعها السابع الذي عقد في برلين الشرقية في شباط / فبراير ١٩٥٦ أولى هذه اللجان ثم ارتفع العدد فيما بعد إلى العشرين لجنة تجتمع كل منها في المكان المحدد لها في قرار إنشائها مرتين في العام وبرئاسة رئيس الوفد للدولة المضيفة . وتضع اللجان الدائمة الإجراءات والاقتراحات لتنمية فروعها على النحو الأرشد وعلى أساس تقسيم العمل الدولي الاشتراكي .

وفيما يلي جدول باللجان العاملة حسب التسلسل التاريخي لإنشائها :

لجنة الفحم ١٩٥٦ ومقرها وارسو

---

(١) محمد هشام خواجكيه ـ التكتلات الاقتصادية الدولية ، مطبوعات جامعة حلب ١٩٧١/١٩٧٢ . ص ٢٤٢ .

لجنة الصناعات الكيماوية ١٩٥٦ ومقرها برلين الشرقية
لجنة الطاقة الكهربائية ١٩٥٦ / موسكو
لجنة التعدين الخفيف ١٩٥٦ / موسكو
لجنة التعدين الثقيل ١٩٥٦ / بودابست
لجنة الصناعات الميكانيكية ١٩٥٦ / براغ
لجنة البترول والغاز ١٩٥٦ / بوخارست
لجنة الزراعة ١٩٥٦ / صوفيا
لجنة التجارة الخارجية ١٩٥٦ / براغ
لجنة النقل والمواصلات ١٩٥٨ / وارسو
لجنة تنسيق المساعدة الفنية ١٩٥٦ / وارسو
لجنة الإنشاء والتعمير ١٩٥٨ / برلين الشرقية
لجنة المسائل الاقتصادية ١٩٥٨ / موسكو
لجنة الصناعات الغذائية ١٩٦٠ / براغ
لجنة الطاقة الذرية ١٩٦٠ / موسكو
لجنة الأجور والأسعار ١٩٦٢ / برلين الشرقية
لجنة تنسيق الأبحاث العلمية والفنية ١٩٦٢ / موسكو
لجنة الإحصاء ١٩٦٢ / موسكو
لجنة القضايا المالية والنقدية ١٩٦٢ / موسكو
لجنة الصناعة الالكترونية ١٩٦٣ / موسكو

ويلاحظ مما تقدم أن أهمية الدولة في إنتاج المواد موضوع التنسيق وتوفر الخبرات فيها هو العامل الذي دعا إلى إختيار مقر لكل لجنة . كما يلاحظ أن اللجان المتقدمة تشمل اللجان الفنية التي يدخل في مهمتها تنسيق الخطة بين الدول الأعضاء وتحقيق التخصص الدولي للانتاج في مختلف فروع الصناعة ، واللجان العلمية التي تهتم بتنسيق البحث العلمي والفني . وأخيراً اللجان التي يقع على عاتقها الاهتمام بالمسائل العلمية التي يتعلق موضوعها بالمبادئ الاقتصادية للتعاون .

وتتألف هذه اللجان من ممثلين لحكومات الدول الأعضاء الـذين يتلقـون تعليماتهم منها . ولكل لجنة من اللجان أمانة عامة خاصة بها لتهيئـة أعمالهـا ، متفرعة عن الأمانة العامة للمنظمة .

أما مهمة هذه اللجان فهي تعميق وتطـوير تضامـن الـدول الأعضـاء في المضمار الاقتصادي والعلمي والتقني ، ولذلك فإن نشاطها هام جداً ويعتبر حجر الأساس من أجل تقدم المنظمة نحو تحقيق أهدافها : ذلك أن اللجان الدائمة هي التي تضع الاقتراحات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف . وتتمتع اللجان ، كل في حدود اختصاصه ، ومن أجل القيام بمهمتها ، بصلاحية إتخاذ التوصيات ، أي تضـع مشـاريع الاتفاقـات التـي تراهـا ضرورية لتحقيق أهـداف المجلس وتوجهها إلى الدول الأعضاء مباشرة للتوقيع عليها وذلك دون المرور بأي جهاز آخر (كإتفاق التبادل التجاري الذي أوصت به لجنة التجارة الخـارجية والـذي دخل في النفاذ في عام ١٩٥٨) .

أمانة السر

تتألف أمانة السر من أمين رئيسي وأمنـاء مساعـدين يساعدهـم عدد من الموظفين الاقتصاديين والفنيين . ويعين الأمين ومساعدوه من قبل الجمعية ، بينما يتم إختيار الموظفين الآخرين وفقاً لنظام الأمانة المركزية الداخلي من بين مواطني الدول الأعضاء .

وتنقسم الأمانة العامة إلى عشرين قسماً كل منها يهتم بأعمال إحدى اللجان الدائمة وذلك من أجل المساهمة مع هذه اللجان والأجهزة الأخـرى في تنسيق خطط التنمية في الدول الأعضاء .

أما وظائف الأمانة العامـة فهـي تحضـير وإعـداد دورات المنظمـة وجمـع المعلومات والوثائق الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، وإصدار نشرات ومجلات إقتصادية تهتم بمشكلات التعاون وتحضير مشروعات الاتفاقيات

الجماعية في مضمار التعاون الاقتصادي

الأسس التي يقوم عليها التعاون بين أعضاء الكوميكون :

يقوم التعاون بين دول الكوميكون على الأسس التالية :

- المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل للسيادات الوطنية في نطاق المنافع المشتركة والمساعدة الأخوية المتبادلة

- تؤخذ التوصيات في المجلس بموافقة الدول التي تجد في تلك التوصيات والقرارات ما لا يتعارض مع مصالحها . ويبدو واضحاً أن الدول غير ملزمة بتبني التوصية وإنما تتبناها تلك التي لها مصلحة في ذلك . وعلى هذا فإن التصويت في أجهزة المجلس وإن تم بالأكثرية المطلقة إلا أنه لا يلزم إلا الدول التي صوتت عليه بالإيجاب

- لكل من الدول الأعضاء عند التصويت عدد متساوٍ من الأصوات

- إن القرارات التي يتخذها المجلس بأجهزته المتعددة والخاصة بالإجراءات والقضايا التنظيمية تدخل في النفاذ ، على خلاف التوصيات ، في نفس اليوم الذي يوضع فيه محضر جلسة الجهاز الذي إتخذ القرار

وهذا يعني أن الكوميكون هو هيئة دولية ولكن ليست له حتى الآن سلطة فوق الدول ولا يتضمن ـ انتقاصاً لسيادة أية دولة .

وسائل تحقيق أهداف مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة :

لقد حددت المادة الأولى من ميثاق المنظمة الأهداف الأساسية لهذه المنظمة ، ويتم الوصول لجميع هذه الأهداف من خلال تنسيق وتوحيد جهود الدول الأعضاء في جميع المجالات .

وقد رأينا أن هذه الأهداف تتلخص في تنسيق الخطط الاقتصادية للبلدان الأعضاء وتصنيع البلدان الضعيفة التطور وتطوير الفروع الصناعية المنتجة للمواد الأولية والوقود والطاقة .

وتتبع المنظمة الأساليب التالية لتحقيق أهدافها

آ ـ التعاون العلمي والفني وتأمين المساعدة التقنية المتبادلة

ب ـ التخصص في الانتاج عن طريق تنسيق الخطط الاقتصادية طويلة الأمد

ج ـ تطوير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء

آ ـ التعاون العلمي والفني

إن التعاون العلمي والفني بين الدول الأعضاء لا يخضع لأي بدل مالي . فالبلدان الأعضاء تتبادل فيما بينها بصورة مجانية تماماً التصاميم والوثائق الفنية للأشغال الكبرى ولانتاج الماكينات والمعدات الرئيسية كما تتبادل براءات الاختراع والتجارب الخاصة بطرائق الانتاج .

ويتيح التعاون المتزايد دوماً بين مؤسسات الأبحاث ومكاتب الدراسات في البلدان الأعضاء تجنب الازدواجية التي لا فائدة منها في العمل . وهذا يؤدي إلى تخفيض نفقات البحث العلمي ككل وإلى استخدام العلماء بصورة أجدى وأفضل . وقد كان هناك في عام ١٩٦٥ حوالي ٧٣٥ معهداً علمياً للبحث تتعاون فيما بينها لوضع ٣٥٠٠ دراسة ذات منفعة مشتركة .

وغالباً ما تترافق أعمال التعاون العلمي بمساعدة فنية تقدمها البلدان الأعضاء لبعضها البعض وبهذا الشكل يتم تسليم الماكينات والآلات لإقامة المنشآت والمصانع وإرسال الاختصاصيين من بلد لآخر للمساعدة في تركيب هذه المعدات والتجهيزات بالتعاون مع الاختصاصيين المحليين ووضع هذه المؤسسات

الصناعية قيد التشغيل وتسليمها إلى أصحابها بعد التجربة . وقد تم بهذا الأسلوب تركيب العديد من المنشآت الصناعية في مختلف البلدان الاشتراكية .

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال ربع قرن من عمر المنظمة سلم الاتحاد السوفيتي إلى الأقطار الأخرى في المنظمة حوالي ٧٨٠٠٠ مجموعة كاملة من الوثائق الفنية ، كما أنه تسلم من تلك الأقطار ما يزيد عن ٢٤٠٠٠ مجموعة كاملة .

كما تم خلال الفترة ذاتها تبادل العلماء والخبراء والفنيين بين الدول الأعضاء فزار ما يزيد عن ٣٤٠٠٠ خبير سوفيتي أقطار الكوميكون ليتقاسموا مزايا خبرتهم مع زملائهم كما أن ما يجاوز ٦٠٠٠٠ خبير وعالم واختصاصي من تلك الأقطار قد زار الاتحاد السوفيتي للغرض نفسه .

وفي خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ تناول التنسيق في مجال البحث العلمي حوالي ١٩٠٠ موضوع . ومن أمثلة الموضوعات التي دخلت في نطاق البحث المشترك تطوير طرق جديدة لتوليد الكهرباء ، وتحسين أساليب العمل في الصناعة ، وتطوير وسائل الحساب والأجهزة ذات الحركة الذاتية ، والأجهزة الالكترونية وتنظيم الانتاج على أساس علمي .

وفي سنة ١٩٦٥ . أبرمت أقطار الكوميكون إتفاقاً للتعاون في بحوث الفضاء . وتنفيذ هذا البحث بمساعدة أقمار كوزموس Cosmos وصواريخ فيرتيكال Vertical الجيوفيزيائية . وقد أنشئ مركز الاستعلامات العلمي والفني في موسكو عام ١٩٦٩ ، كما أنشئ عام ١٩٧٠ الفريق الدولي لتنظيم السيطرة الآلية والتشغيل بالأجهزة الالكترونية في معهد موسكو .

ب ـ التخصص والتعاون في الانتاج .

يستلزم التخصص في الانتاج ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل ، تركيز صناعة ما في بلد أو عدة بلدان بحيث يغطي الانتاج حاجات جميع الدول الأعضاء . ويؤدي التخصص إلى اتساع حجم الوحدات الانتاجية

وما ينتج عن ذلك من مزايا هامة رأيناها سابقاً . فالتخصص يؤدي إلى تلافي الازدواجية في عمليات الانتاج وإلى زيادة الكفاية الانتاجية وتخفيض التكاليف . كما أن التخصص يساعد في توطيد وتمتين الروابط الاقتصادية بين الدول وفي تطوير التعاون في حقل الانتاج . كما يساعد على تقدم مختلتف الصناعات بصورة أسرع .

لقد وضع مجلس المساعدة حتى عام ١٩٦٥ توصيات تتعلق بالتخصص في إنتاج حوالي الفي صنف من الصناعة الكيماوية فقط بحيث يغطي هذا ٨٠ ـ ٨٥ في المائة من الانتاج الإجمالي لهذا النوع . كما اتفقت بلدان السوق الدولية الاشتراكية على التخصص في إنتاج عدد آخر من الفروع الصناعية نذكر منها على سبيل المثال تخصص كل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا بصناعة معدات الصناعة البترولية وتخصص كل من الاتحاد السوفيتي والمانيا الشرقية بانتاج معدات صناعة الاسمنت ، وتخصص كل من بولونيا والاتحاد السوفيتي وبلغاريا في صناعة بناء السفن ، وتخصص رومانيا بالآلات الزراعية . وبولونيا بالاصباغ والعقاقير والمواد الكيماوية وتشيكوسلوفاكيا بالأصباغ الخ . . . وإضافة إلى أسلوب التخصص وتوزيع عمليات الانتاج على البلدان الأعضاء تتجه هذه الدول إلى توحيد جهودها بهدف الوصول إلى إنتاج معين . وهناك أمثلة عديدة على التعاون الاقتصادي نذكر منها على سبيل المثال وضع برنامج إجمالي للتنقيب الجيولوجي عن النفط والغاز في مجموع بلدان المنظمة وربط الدول الأعضاء بشبكة كهربائية موحدة . والتعاون في استثمار موارد الدانوب من خلال مشروع (جيرداب) للطاقة الكهربائية والمنشآت الملاحية . وهذه الأمثلة ما هي إلا نماذج وذلك إضافة للتعاون بين بلدين أو أكثر من بلدان المنظمة .

لقد أمكن عن طريق التخصص في الانتاج توسيع الطاقات الانتاجية وزيادة حجم الانتاج بوتائر عالية في مختلف بلدان المنظمة لعدد من الفروع الصناعية . كما ساعد التعاون في الانتاج على زيادة الاستثمارات ومنح القروض المتبادلة والانتفاع الأفضل من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة .

ج ـ تطوير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء .

تشكل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع تجارتها الخارجية . وتتم هذه المبادلات بموجب أحكام الاتفاقات الثنائية التجارية الطويلة الأجل التي عقدتها هذه الدول فيما بينها والتي تهدف إلى تنمية تلك المبادلات .

ويمكن ملاحظة مدى التطور الحاصل في المبادلات التجارية بين دول المجلس من خلال أرقام الجدول التالي

تطور الأهمية النسبية لتجارة الدول الأعضاء مع بعضها إلى مجمل تجارتها الخارجية

	١٩٦٠	١٩٦٧
الاتحاد السوفيتي	٪٥٣	٪٥٧
بلغاريا	٪٨٠,٦	٪٧٢,٣
تشيكوسلوفاكيا	٪٨٣,٨	٪٦٦,٨
هنغاريا	٪٦٣,١	٪٦٤,٧
بولندا	٪٥٦,٦	٪٦١,٢
رومانيا	٪٦٦,٩	٪٥٧,١
المانيا الديموقراطية	٪٦٧,٩	٪٦٩,٣
المجموع	٪٦٠	٪٦١,٧

المصدر : عبد الوهاب سمير رشيد. التكامل الاقتصادي العربي المعهد العربي للتخطيط . الكويت ١٩٧٧ .

لقد تمت زيادة المبادلات التجارية هذه بين الدول الأعضاء دون الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية الأخرى على مبادلاتها وقد كانت الوسيلة الوحيدة

الفعالة في تطوير التبادل التجاري هي الاتفاقات التجارية الثنائية التي تمت بين الدول الأعضاء إضافة إلى سياسة التخصص والتنسيق بين أنشطة الانتاج المختلفة للدول الأعضاء .

إن إرتفاع معدل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء يشير بلا شك إلى أنها بلغت مرحلة متقدمة في تحقيق التكامل بين هياكلها الاقتصادية والانتاجية . إن نجاح هذه الدول في هذا المضمار باعتماد وسيلة التأكيد على الانتاج ابتداء وتنسيقه فيما بينها إنما يقود إلى ملاءمة هذه الوسيلة مع طبيعة الأنظمة الاقتصادية في هذه الدول والقائمة على ملكية الدول لوسائل الانتاج وكذلك مع مستويات تطورها الاقتصادي .

النتائج والصعوبات

لعل أهم النتائج التي حصلت عليها الدول الأعضاء في مجال التعاون العلمي والفني والتخصص وتقسيم العمل هي إرتفاع مستوى الانتاج القومي بمعدل ٣,٩ مرة في الفترة ١٩٥٠ / ١٩٦٣ كما قدمت الدول الأعضاء لبعضها البعض مساعدات إقتصادية أدت إلى إنشاء ٣٨ ألف مشروع . كما تم تبادل الألوف من الخبراء وزادت نسبة الانتاج الصناعي لدول المجلس بالنسبة للانتاج العالمي من ١٨ في المائة عام ١٩٥٠ إلى ٣١ في المائة عام ١٩٦٣ .

كما وتم تنفيذ أطول خط أنابيب بترول في العالم وهو خط الأنابيب الذي أطلق عليه إسم « الصداقة » ويبلغ طوله ٥٥٠٠ كم ويبدأ من كوبتشيف على نهر الفولغا ممتداً داخل الأراضي السوفيتية بطول يبلغ ١٦٠٠ كم أي بولونيا فالمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا .

تم إيصال خطول الطاقة الكهربائية في رومانيا بالخطوط السابقة التي تم إنشاؤها بين هنغاريا والمانيا الديموقراطية وبولونيا وغرب أوكرانيا وتشيكوسلوفاكيا .

وزاد حجم التبادل التجاري بين دول المجلس إذ ارتفع أكثر من ٤ مرات خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ .

ومن أهم النتائج التي حققها المجلس هو البدء بتطبيق نظام التسويات التجارية المتعددة الأطراف بين دول المجلس إعتباراً من ١/ ١/ ١٩٦٤ وذلك بعد أن تم عقد إتفاقية إنشاء البنك الدولي للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة واعتماد الروبل كعملة قابلة للتحويل في ٢٣/ ١١/ ١٩٦٣ مما كان له أكبر الأثر في تسهيل التبادل التجاري وتنمية التعاون الاقتصادي والفني بين دول المجلس .

أما الصعوبات التي واجهت المنظمة فيمكن حصرها ببنية المجلس والمؤسسات الحقوقية التابعة له . فإذا عدنا إلى الأهداف والمقاصد التي أعلنتها البيانات التي صدرت عن إجتماعات المجلس المتكررة لمسنا رغبة صريحة في إقامة البنية المتكاملة عن طريق الدمج الجزئي المتدرج لمواد الانتاج بناء على خطط إقتصادية للمستقبل طويلة الأجل . إلا أننا إذا قارنا هذه الأهداف مع بنية المجلس والمؤسسات التابعة له لوجدنا بوناً شاسعاً وقصوراً واضحاً بين هذه الأهداف وبين ضعف المنظمة الناتج عن نقص السلطة وعدم توفر الاستقلال لها فإن المؤسستين (المجلس واللجنة التنفيذية) اللتين وفرتا للسوق الأوربية سبل تطورها واللتين كان غيابهما في مجلس المساعدة سبب جمود المجلس وعدم تطوره في الطريق الاتحادي .

فبنية المجلس يغلب عليها طابع إجتماع الدول فهي قد قامت بناء على إتفاقية دولية وحرمت من كل سلطة خاصة بها ومستقلة عن غيرها . ونتج عن ذلك أنه ليس لها أن تتخذ قرارات نافذة إنما تقتصر سلطاتها على اتخاذ التوصيات التي تخضع للتصديق عليها من قبل الدول الأعضاء .

وفضلاً عن ذلك فإن السوق الاشتراكية ظلت مغلقة على نفسها سنين عديدة حتى مشارف عام ١٩٦٣ حيث بدأت بعض الديموقراطيات كرومانيا

وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا تطل على جاراتها في العالم العربي وعلى أسواقها وسلعها ونقدها النادر بشروط أكثر ملاءمة من تلك التي تفرضها سوق المنظمة . ومن المؤكد أن انفتاح هذه الدول في تجارتها وعلاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم أمر أساسي جداً لتطويرها وتقدمها . حتى أن البعض يعتقد أن هذا الانفتاح هو الذي سيجنب المنظمة الجمود والإخفاق .

الفصل العاشر

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية
السوق العربية المشتركة

بعض المعلومات الأساسية عن دول السوق العربية المشتركة

الدولة	المساحة بالكلم٢ (١)	عدد السكان (بآلاف) (١٩٧٤)(٢)	متوسط دخل الفرد (بالدولار) (١٩٧٦)(٤)
مصر	١٠٠١٤٥٠	٣٦,٣٥٠	٢٨٠
العراق	٤٣٤٩٢٠	١٠,٧٧٠	١٣٩٠
سوريا	١٨٥١٨٠	٧,١٧٧	٧٨٠
الأردن	٩٧٧٤٠	٢,٦٢٠	٥٦٠
الكويت(٣)	١٧٨٢٠	٠,٩٣٠	١٥٤٨٠
السودان	٢٥٠٥٨١٠	١٥,٢٢٧	٢٩٠
اليمن الشمالي	١٩٥٠٠٠	٦,٣٧٩	١٨٠ (١٩٧٤)

(١) U.N, FAO, Production Yearbook, Vol. 27, 1973 P.P, 3 - 8.

(٢) World Bank Atalas, 1976.

(٣) في الكويت لم يصدق مجلس الأمة على اتفاقية السوق العربية

(٤) IBED: World Tables, 1978.

تجربة الدول العربية في التكامل الاقتصادي

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة

لقد جاء في مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموجهة إلى لجنة الخبراء العرب التي كلفت بوضع مشروع إتفاقية الوحدة الاقتصادية ما يلي :

إن الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية هي إحدى الحقائق الكبرى في التاريخ العربي . فقد كانت البلاد العربية منذ قرون عديدة وحتى إنتهاء الحرب العالمية الأولى تكون مجتمعاً إقتصادياً واحداً . وإن إنفصال هذه البلاد بعضها عن بعض في أعقاب الحرب المذكورة ، كان نتيجة لأطماع خارجية إستعمارية ، ومع ذلك فإن العلاقات الاقتصادية بين تلك البلاد ظلت قائمة ، وأن أصابها وهن نسبي . ومهما يكن من أمر فقد أضر هذا الانفصال بالبلاد العربية ضرراً إقتصادياً بليغاً ، إذ تحولت بسببه إلى وحدات إقتصادية صغيرة لا تقوى على الانتاج الكبير .

وبوحي من هذه الأسس أنجزت اللجنة المشروع عام ١٩٥٧ ، وتم التوقيع على الاتفاقية في حزيران ١٩٦٢ بين كل من الجمهورية العربية السورية ، ومصر والعراق والأردن والكويت .

أهداف إتفاقية الوحدة الاقتصادية

نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن الدول العربية تستهدف من الوحدة الاقتصادية فيما بينها أن تضمن هذه الوحدة لرعايا الدول الأعضاء على قدم

المساواة ما يلي :

- حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدينة
- حقوق التملك والايصاء والإرث .

وسائل بلوغ أهداف الوحدة الاقتصادية العربية

حددت المادة الثانية من الاتفاقية الوسائل التي يتوجب على الأطراف المتعاقدة فيها أن تعمل بموجبها لبلوغ تلك الأهداف بما يلي :

أن تجعل بلادها منطقة جمركية واحدة ، بحيث تخضع لإدارة موحدة ، وتطبق تعرفة موحدة وكذلك أنظمة وتشريعات جمركية موحدة .

توحيد سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها ، والمرعية لدى كل منها

توحيد أنظمة النقل والترانزيت في كل منها

عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة

تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية ، وتوحيد التشريع الاقتصادي ، بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن الحرة شروطاً متكافئة .

تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي المعمول بها في كل منها .

تنسيق تشريعات الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية ، وسائر الضرائب

والرسوم الأخرى المرعية لدى كل منها ، والمتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص وبما يؤدي لتلافي إزدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة .

تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها المرعية في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها .

توحيد أساليب التصنيف والترتيب الإحصائية بين الدول المتعاقدة

إتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف والوسائل التي جاءت على ذكرها المادتان الأولى والثانية من الاتفاقية .

وقد أجازت الاتفاقية التجاوز عن مبدأ التوحيد ، في حالات وأقطار خاصة ، بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذي أنيط به أمر تنفيذ هذه الاتفاقية .

العضوية والانسحاب

ميزت إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين الدول والبلدان العربية التي يمكنها أن تكون طرفاً متعاقداً فيها ، وبين الدول التي يمكنها أن تنضم إليها فيما بعد .

فالأولى هي تلك الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية التي وقعت على الاتفاقية والثانية هي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي لم توقع على الاتفاقية وهذه يمكنها أن تنضم للاتفاقية بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام للجامعة العربية الذي يبلغ إنضمامها إلى الدول الأخرى المرتبطة بها .

وأخيراً فإن هناك البلدان العربية غير الأعضاء في الجامعة العربية وهذه لا يجوز لها الانضمام إلى إتفاقية الوحدة إلا بإعلام يرسل منها إلى الأمين العام للجامعة العربية وبعد أخذ موافقة الدول الأعضاء في الاتفاقية .

أما فيما يتعلق بالانسحاب من تلك الاتفاقية فإنه قيد بوجود مرور خمس سنوات من إنقضاء فترة الانتقال ، ولا يصبح هذا الانسحاب نافذاً إلا بعد مرور سنة من تاريخ إعلان الرغبة في الانسحاب إلى الأمانة العامة للجامعة العربية .

وعندما تصبح الدولة طرفاً متعاقداً بهذه الاتفاقية ، فإنها تكون قد التزمت بالا تصدر في أراضيها أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض في أحكامها مع هذه الاتفاقية وملاحقها .

الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ إتفاقية الوحدة

نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على إنشاء هيئة دائمة تسمى (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) . ويتشكل المجلس من ممثل متفرغ أو أكثر لكل من الأطراف المتعاقدة على أن تكون القاهرة المقر الدائم لها ، وأن تجتمع في أي مكان آخر تعينه لهذه الغاية .

أما رئاسة المجلس فتكون لمدة سنة بالتناوب بين الأطراف المتعاقدة .

وتم إتخاذ القرارات بأغلبية ثلثي الأصوات المتعاقدة ، وعلى أساس أن لكل دولة صوت واحد .

ويقوم مجلس الوحدة الاقتصادية بالعمل على تنفيذ أحكام إتفاقية الوحدة الاقتصادية وملاحقها وجميع الأنظمة والنصوص الصادرة تنفيذاً لها أو لملاحقها . كما يقوم بالاشراف على إدارة اللجان والأجهزة المرتبطة بها بالإضافة إلى تعيين الموظفين والخبراء التابعين للمجلس والأجهزة المرتبطة به وفقاً للأحكام المقررة بمقتضى الإتفاقية .

ويمارس مجلس الوحدة الاقتصادية جميع السلطات الموكولة إليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقها ، بقرارات يصدرها وتنفذها الدول الأعضاء وفقاً للأصول الدستورية المرعية لديها .

ويؤازر المجلس في مهامه لجان إقتصادية وإدارية تعمل تحت إشرافه بصورة دائمة أو مؤقتة ، ويحدد المجلس إختصاصاتها . وقد نصت الاتفاقية على تأليف اللجان التالية ، كما أن له أن يؤلف لجاناً أخرى عند الضرورة حسب مقتضيات الحاجة .

اللجنة الجمركية لمعالجة الشؤون الجمركية الفنية والإدارية

اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شؤون النقد والصرافة والضرائب والرسوم والشؤون المالية الأخرى .

اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشؤون الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعي .

وتتشكل اللجان السابقة من ممثلي الأطراف المتعاقدة الذين تعينهم حكوماتهم ويكون لكل طرف صوت واحد في اللجان المذكورة .

ونصت الاتفاقية على أن ينشأ أيضاً مكتب إستشاري دائم يعينه مجلس الوحدة من الفنيين والخبراء ويعمل تحت إشرافه . وأن يتولى المكتب المذكور دراسة وبحث المسائل التي تحال إليه من قبل المجلس أو من قبل لجانه ، وعرض البحوث والمقترحات التي تؤمن الانسجام والتنسيق في الأمور الداخلة في إختصاص المجلس

كما قضت الاتفاقية بأن ينشئ المجلس مكتباً مركزياً للإحصاء يقوم بجمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها عند الإقتضاء .

سريان مفعول الاتفاقية

نصت المادة العشرون على أن إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تصبح نافذة المفعول بعد ثلاثة أشهر من إيداع وثائق تصديق كل من الدول الموقعة عليها وعلى أن تسري في كل من الدول الأخرى بعد شهر من تاريخ إيداع وثيقة

تصديقها أو إنضمامها .

ولقد تم بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٤ بدء نفاذ مفعول هذه الاتفاقية بعد أن انقضت مدة ثلاثة أشهر على إيداع وثائق التصديق عليها من خمسة دول هي الأردن ، سوريا العراق ، مصر والكويت[١] وتشكل مجلس الوحدة الاقتصادية من ممثلي الدول الأعضاء في أواخر شهر آذار / مارس ١٩٦٤ . واجتمع المجلس في القاهرة آنذاك وقرر إنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية ما عدا حقوق التملك والايصاء والإرث كما حددت الوسائل نفسها الواردة في الاتفاقية السابقة لتحقيق السوق العربية المشتركة

الشروط الموضوعية لتنفيذ إتفاقية السوق

عالج قرار إنشاء السوق ، بالإضافة إلى المبادئ العامة والخاصة بتحديد الأهداف وشروط الانتساب ، الشروط الواجب مراعاتها من قبل الدول الأعضاء في عملية تنفيذ أحكام السوق وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية المتعلقة بسيرها ونموها . وهذه الشروط هي :

أولاً : الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى

حدد قرار إنشاء السوق الاعفاءات والتخفيضات في الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى الواجب تطبيقها على تبادل البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء بهدف جعل هذه الدول منطقة جمركية واحدة . لقد جاءت المادة الثالثة من قرار إنشاء السوق لتشير إلى ضرورة تحديد ومعرفة القيود المطبقة فعلاً إضافة إلى الرسوم والضرائب المفروضة عند الاستيراد في كل من الدول الأطراف ومن ثم تثبيتها ، بحيث لا يجوز لأية دولة فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو زيادة

(١) انضمت اليمن الشمالي عام ١٩٦٨ والسودان عام ١٩٦٩ وأصبحتا عضوين في الإتفاقية .

الرسوم والضرائب على تبادل المنتجات والسلع بين هذه الدول وذلك إعتباراً من عام ١٩٦٥ . أما التخفيضات والإعفاءات من الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة فقد قسمت إلى إعفاءات وتخفيضات خاصة بالسلع والمنتجات الزراعية وأخرى خاصة بالسلع والمنتجات الصناعية .

التخفيضات والإعفاءات الخاصة بالسلع الزراعية

لقد أوجبت المادة العاشرة من قرار إنشاء السوق أن يتم تحرير المنتجات الزراعية ، التي يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة ، من الرسوم والضرائب الأخرى ومن القيود التي تخضع لها عند تبادلها بين البلدان العربية خلال مدة أقصاها خمس سنوات إعتباراً من مطلع عام ١٩٦٥ .

وقد تم تحرير المنتجات الوارادة في الجدول (آ) الملحق بالاتفاقية منذ عام ١٩٦٥ من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى وذلك عند تبادلها بين بلدان السوق . وبذلك تكون هذه المجموعة من المنتجات قد أعفيت من الرسوم الجمركية منذ بدء إنشاء السوق .

أما المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة في الجدول (آ) فيسري عليها تخفيض تدريجي بمعدل ٢٠ في المائة سنوياً من جميع الرسوم والضرائب إبتداء من أول عام ١٩٦٥ . بحيث تحرر من جميع الضرائب والرسوم ، بعد خمس سنوات أي في عام ١٩٧٠ .

التخفيضات والإعفاءات الخاصة بالسلع الصناعية

لقد ميزت إتفاقية السوق بين ثلاثة أنواع من المنتجات الصناعية . فهناك المنتجات التي تتمتع بموجب إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية بتخفيض قدره ٢٥ في المائة من الرسوم

الجمركية وهناك المنتجات التي تتمتع بموجب الاتفاقية المذكورة بتخفيض قدره ٥٠ في المائة من الرسوم الجمركية ، ثم هناك المنتجات الأخرى التي تخضع للتعريفة الجمركية الكاملة .

١ ـ فبالنسبة للفئة الأولى من المنتجات المدرجة في الجدول (ب) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتعديلاتها ، فإن التخفيض الذي يطبق عليها قد حدد بنسبة ١٠ في المائة سنوياً بالإضافة إلى التخفيض الذي تتمتع به أصلاً والبالغ ٢٥ في المائة من الرسوم الجمركية .

٢ ـ أما بالنسبة للفئة الثانية من المنتجات وهي المدرجة في الجدول (ج) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتعديلاتها فإن التخفيض الذي يطبق عليها قد حدد بنسبة ١٠ في المائة سنوياً إضافة إلى التخفيض السابق والبالغ (٥٠) في المائة .

٣ ـ أما السلع غير المدرجة في الجدولين (ب وج) والتي تخضع للتعريفة الكاملة فإنه يطبق عليها تخفيض مقداره ١٠ في المائة سنوياً من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى .

وتبعاً لما تقدم فإن نسب التخفيض التي أقرها قرار إنشاء السوق بالنسبة للمنتجات الصناعية يكون ترتيبها الزمني كالآتي :

تاريخ التخصص	نسب التخصص بالنسبة للمنتجات المدرجة في الجدول (ب)	نسب التخصص بالنسبة للمنتجات المدرجة في الجدول (ج)	نسب التخصص بالنسبة للمنتجات المدرجة في ب . و . ج
١/١/٩٦٥	٣٥٪	٦٠٪	١٠٪
١/١/٩٦٦	٤٥٪	٧٠٪	٢٠٪
١/١/٦٧	٥٥٪	٨٠٪	٣٠٪
١/١/٦٨	٦٥٪	٩٠٪	٤٠٪
١/١/٦٩	٧٥٪	١٠٠٪	٥٠٪
١/١/٧٠	٨٥٪	-	٦٠٪
١/١/٧١	٩٥٪	-	٧٠٪
١/١/٧٢	١٠٠٪	-	٨٠٪
١/١/٧٣	-	-	٩٠٪
١/١/٧٤	-	-	١٠٠٪

بالإضافة إلى ذلك فقد كلفت الدول الأعضاء بأن تعفى المنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها من القيود على اختلاف أنواعها على مراحل سنوية عشرة إبتداء من أول عام ١٩٦٥ وبمعدل سنوي قدره ١٠ في المائة من هذه المنتجات .

والواقع أن مجلس الوحدة الاقتصادية في دورته الثانية عشرة عام ١٩٦٨ قد قرر إختصار مراحل تحقيق السوق بالنسبة للمنتجات الصناعية إلى مطلع عام ١٩٧١ بدلاً من عام ١٩٧٤ .

كما أشارت المادة الخامسة من قرار إنشاء السوق العربية إلى عدم جواز فرض رسوم وضرائب داخلية على المنتجات الزراعية والصناعية المتبادلة فيما بينها ،

تفوق الرسوم والضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

ثانياً ـ القيود الإدارية

لقد نصت إتفاقية السوق على ضرورة الغاء القيود الإدارية التي تطبقها أية دولة من الدول الأعضاء على وارداتها وصادراتها بما في ذلك منع الاستيراد والتصدير أو تقييدها بحصص معينة وفرض الإجازات وما إلى ذلك من القيود والمبادلات في فترة أقصاها ١٩٧١ .

ثالثاً ـ الإستثناءات والتحفظات

لقد أجازت المادة الرابعة عشرة من قرار إنشاء السوق ، لكل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة ، التقدم إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بطلب إستثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لأسباب جدية مبررة . وترك للمجلس المذكور أن يقرر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية معينة لا تتجاوز مراحل التدرج .

رابعاً ـ مبدأ الدولة الأكثر رعاية

نصت المادة الرابعة من قرار إنشاء السوق على أن تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة فيما بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في إتفاقية الوحدة الاقتصادية ، على ألا يسري ذلك على الاتفاقية القائمة . وبموجب هذا النص فإنه يتوجب على الدول الأعضاء في السوق المشتركة التي تقوم بعقد اتفاقات ثنائية مع أية دولة أخرى غير عضو في هذه السوق وتتضمن أية إمتيازات غير واردة في أحكام إتفاقية السوق ، أن تطبق هذه الامتيازات والأوضاع التفصيلية على جميع الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة .

خامساً ـ الامتيازات والاحتكارات

لقد نصت المادة التاسعة من قرار إنشاء السوق المشتركة على أنه لا يجوز أن تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في بلدان الدول الأطراف المتعاقدة دون تطبيق أحكام السوق المذكورة . وبذلك تكون السوق قد احترمت مثل هذه المؤسسات التي قامت في بلدان الدول الأعضاء ، باعتبار أن ذلك يدخل ضمن سيادة الدولة التي منحتها الامتياز أو الاحتكار ، إلا أنها من ناحية أخرى قد حظرت أن يحول وجودها دون أن تطبق أحكام السوق .

سادساً ـ منح الدعم والمكافآت على الصادرات

تعمد بعض الدول المصدرة إلى التأثير في أسعار صادراتها ، عن طريق تخفيضها عن الحدود الفعلية لتكاليفها وذلك عن طريق منح المصدرين دعماً أو مكافآت أو إعانات تمكنهم من تصريف تلك الصادرات بالأسعار الملائمة للوقوف في وجه المنتجات المماثلة لها في الأسواق الأخرى .

وقد أدى هذا الشكل من المساعدات إلى قيام نوع من الاغراق لدى أسواق الدول الأخرى . وهذا من شأنه الإخلال بالتوازن في مستويات الأسعار للمنتجات المماثلة وعدم إفساح المجال للإنتاج الجيد ليجد سبيله إلى المستهلك في ظروف وشروط مزاحمة سليمة وعادلة .

وللحيلولة دون تعريض منتجات بلدان السوق للمنافسة غير المشروعة فقد نصت المادة الثامنة من قرار إنشاء السوق على عدم جواز قيام أية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة بمنح أي دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي منح الدعم لها .

سابعاً ـ إعادة التصدير

عالج قرار إنشاء السوق العربية موضوع إعادة تصدير منتجات الدول الأعضاء بالنسبة إلى البلدان الأخرى غير الأعضاء في السوق أو بالنسبة للبلدان

الأعضاء منها . فقد حظرت المادة السابعة من القرار إعادة تصدير منتجات الدول الأعضاء إلى خارج السوق إلا إذا وافقت الدولة المصدرة على إعادة التصدير . وقد استثنى من هذا الحظر المنتجات التي تكون قد جرت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدولة المستوردة .

كما حظرت الفقرة الثانية من نفس المادة ، إعادة تصدير منتجات الدول الأعضاء إلى أية دولة طرف في السوق ، إذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعماً لتلك المنتجات ، وكان هنالك إنتاج محلي مماثل في البلد المعاد إليه التصدير .

ثامناً ـ تسوية قيم المعاملات الجارية

تتم تسوية قيم المدفوعات المتعلقة بقيم السلع والخدمات المتبادلة بين هذه الأطراف وفقاً لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين الدول الأطراف . أما في حال عدم وجود إتفاق دفع ثنائي بين دولتين منهما ، فإن تسوية المدفوعات المذكورة تتم بالدولارات أو الجنيه الاسترليني أو بأية عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين . على أن تتعهد في هذه الحالة كل من هذه الدول بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أي تأخير . وتعتبر هذه الخطوة مرحلة في طريق إنشاء مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للأطراف المتعاقدة ، بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها .

وقد كان مأمولاً أن يلي قيام منطقة التجارة الحرة مرحلة تكاملية أخرى بقيام اتحاد جمركي . وقد أصدر مجلس الوحدة بهذا الصدد قراراً في عام ١٩٦٤ لتوحيد التشريعات والإجراءات الجمركية في خلال خمس سنوات ، وتوحيد التعرفة الجمركية والرسوم الأخرى على الواردات إبتداء من عام ١٩٧٠ . ولكن إزاء صعوبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة فقد أرجئت مسألة الاتحاد الجمركية إلى حين إتمام هذه المنطقة أولاً . ومع بداية عام ١٩٧٤ بدأت بعض الدراسات في هذا المجال لإعداد تشريع جمركي . ولكنها لا تزال في طور الدراسة وقد أعدت إتفاقية لتسيير إنتقال العمال إلا أنه لم يتم المصادقة عليها . كما حاول مجلس

الوحدة الاقتصادية إقامة إتحاد للمدفوعات بقراره في الجلسة التاسعة عام ١٩٦٦ بالموافقة على قيام هذا الاتحاد لتسهيل التوسع في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، ولكن لم يتم إقامته بعد .

وفي عام ١٩٧٠ صدر قرار الموافقة على إتفاقية الاستثمار وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء لتشجيع إستثمار رؤوس الأموال العربية في مشروعات داخل الوطن العربي ، وكذلك قرار إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي تم الاكتتاب فيها فعلاً لكن برأسمال محدود جداً (١٠ مليون دينار كويتي)

وقد عمد المجلس في محاولة للتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال خطط ومشروعات التنمية إلى إقرار مبادئ أساسية هي :

- تنسيق الخطط الاقتصادية وتوحيد مفاهيم التخطيط والحسابات القومية .
- الإسراع في النمو مع أخذ مصالح الدول الأقل نمواً في الاعتبار .
- التوسع في الأخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل .

كذلك فقد بدأ العمل في إعداد دراسات في مجال التنسيق الصناعي شاملة بعض الصناعات الأساسية مع التأكيد على المشروعات المشتركة . وفي مجال التنسيق الزراعي فإن العمل جاري أيضاً في دراسة إقامة مشروعات لتوفير الاحتياجات الغذائية للدول الأعضاء خاصة في مجال الحبوب والانتاج الحيواني .

وفي مجال التنسيق المالي والنقدي فإن المجلس قد أصدر بعض القرارات لتجنب إزدواج الضرائب والتعاون في جمع الرسوم . كما دعا المجلس إلى التنسيق بين التشريعات المالية فيما يختص برؤوس الأموال . وقد أقام المجلس فعلاً صندوق نقد عربي .

تقييم التكامل الاقتصادي العربي

يتضح مما تقدم أن السوق العربية المشتركة لم تصل بعد إلى منطقة التجارة الحرة وأنها لم تحقق من أسس التكامل الاقتصادي سوى أساس واحد هو الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأطراف دون الغاء القيود الإدارية على التبادل التجاري بينها ودون تنسيق لسياسات هذه الدول التجارية حيال الدول الأخرى غير الأطراف في الاتفاقية[1].

منجزات السوق العربية

إقتصرت مجالات عمل السوق، كما رأينا، على تحرير التبادل التجاري جزئياً لذا فإن منجزاتها تنصب أساساً على زيادة التبادل التجاري بين أعضائها ولكن بنسب ضئيلة للغاية.

لقد زادت واردات دول السوق من بعضها البعض من ٤٩,٩ مليون دولار أمريكي عام ١٩٦٤ إلى ٩٢,٤ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧١ وزادت نتيجة لذلك نسبة الواردات من دول السوق من ٣,٥ في المائة إلى ٤,١ في المائة إلى مجموع الواردات. أما جانب الصادرات فإن صادرات دول السوق إلى بعضها البعض كانت ٤٢,٥ مليون دولار عام ١٩٦٤ (بنسبة ٢,٩ في المائة من جملة الصادرات) فأصبحت ٨٨,٣ مليون دولار عام ١٩٧١ (بنسبة ٣,٤ في المائة من جملة الصادرات).

---

(١) د. محمد عبد المنعم عفر. تقييم الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتحقيق التكامل الإقتصادي ندوة المشروعات العربية المشتركة. القاهرة ١٤ - ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤، الطبعة الأولى ١٩٧٦.

وتعد هذه الزيادات في كل من الواردات والصادرات طفيفة ساهمت فيها كل من الأردن وسوريا بالنصيب الأكبر والذي يعد في ذاته نمواً طبيعياً لتجارة هاتين الدولتين مع باقي دول السوق .

ويعزى هذا الانخفاض في حجم التداول التجاري بين دول السوق إلى إعتبارات عديدة أهمها :

ـ عدم الغاء القيود الإدارية المفروضة على الصادرات والواردات بما في ذلك الحصص وتراخيص الاستيراد .

ـ الاستثناءات العديدة التي طلبتها الدول العديدة على تطبيق قاعدة إزالة التعرفة الجمركية على وارداتها من دول السوق ، إذ أن بعض الدول تعتمد إعتماداً كبيراً على إيراداتها من هذه التعريفة .

ـ غياب التنسيق بين الأنظمة النقدية في الدول المشتركة في الاتفاقية إذ أن قيام التجارة وانمائها يتوقف على سهولة تسديد المدفوعات بين هذه الدول بما يتضمنه ذلك من إمكانية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة وهو ما لم تعالجه إتفاقية السوق بل تركت الأمر للدول تصرفه كيف تشاء .

ـ نقص الإحصاءات والبيانات وقصور المتاح منها عن تحقيق أغراض الدراسات الاقتصادية اللازمة لدراسة مختلف المشروعات الانتاجية القائمة خاصة تلك التي تنتج سلعاً متشابهة من حيث تكاليف إنتاجها وطبيعة العناصر المكونة لها للعمل على تقارب مستوياتها حتى لا تضار أي من الدول الأعضاء ، نتيجة تفاوت مستويات الانتاج والأسعار .

ـ النقص في الدراسات العلمية عن الهياكل الاقتصادية والخطط ومكونات النمو ومشاكل التنسيق لافتقار السوق إلى وجود جهاز متخصص كاف لمثل هذه الدراسات .

ـ لم تسلك الدول الأعضاء سبل تنسيق الاستثمار والانتاج والخطط الانمائية دعماً لاقتصاديات المنطقة وتعزيزاً لتبادلها التجاري .

ـ عدم إتخاذ قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية صفة الالزام ، لذا فإن بعض الدول لم تنفذ بعض قراراته وحالت دون تطبيق بعض أحكام هذه الاتفاقية . ولعل أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن فشل الدول العربية في السير بخطى ثابتة نحو التكامل الاقتصادي هو تركيزها منذ البداية على ما يسمى بالسوق المشتركة القائمة على تحرير التبادل التجاري ربما تأثراً بما تم في بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة السوق الأوربية المشتركة . وإنه مع التسليم بأهمية الغاء الحواجز الجمركية فإنه يمكن التساؤل عما إذا كان ذلك هو أفضل وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها . وعما إذا كانت أثاره في الدول النامية هي نفسها في البلاد المتقدمة . فالسوق الأوربية المشتركة تهدف أول ما تهدف إلى ضمان حرية التجارة وهذا أمر منطقي ، فأوربا الغربية تتمتع بجهاز إنتاجي متقدم ، ومشكلتها ، وقد أعادت بناءها الانتاجي والاقتصادي بعد الحرب ليست بالدرجة الأولى أن تخلق الجهاز الانتاجي فهو قائم فعلاً ، انما مشكلتها ان تحافظ على تسيير هذا الجهاز وتقدمه . ولذلك فإن أوربا لا تلح بداءة على المنتج فهو قائم بالدرجة الأولى وإنما تلح على الطلب كخطوة أولى على أن تأتي الخطوات الأخرى فيما بعد . أما بالنسبة للدول العربية والنامية فإن مشكلتها بالدرجة الأولى ليست في إيجاد المشتري وإنما مشكلتها الأساسية في إيجاد المنتج ، أي أن الخطوة الأولى لدينا هي الاهتمام بالانتاج قبل أن نهتم بالتبادل لأننا لو ركزنا على التبادل وحررنا التجارة من الرسوم الجمركية وغيرها فماذا سنتبادل ؟ وما هي البضائع التي ستنساب عبر الحدود بمجرد رفع الرسوم الجمركية والغاء الحواجز الأخرى ؟ . لذلك فإن مبدأ حرية التجارة لا يكفي في المرحلة الحالية للدول العربية[1] . من هنا جاءت أهمية المشروعات المشتركة في محاولة لإقامة تكامل

(١) د. حسين خلاف . تقييم الخطوات التي تمت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، والتعليق الخاص بالدكتور رفعت المحجوب ـ ندوة المشروعات العربية المشتركة . القاهرة ، ١٩٧٤ .

إقتصادي عربي في إطار غير تقليدي وتوفير المناخ المناسب له .

ولهذا السبب برزت في الآونة الأخيرة أهمية المشروعات المشتركة بين الدول العربية كأداة أساسية لدعم التيار نحو التكامل ، الاقتصادي العربي ، بعد أن أثبتت التجربة أنه لا يكفي لتحقيق هذا التكامل العمل لتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية ، إنما يجب أن يسبق هذا التحرير وأن يواكبه زيادة وتنويع إنتاج السلع العربية محل التبادل ، عن طريق إنشاء المشروعات الانتاجية الكبيرة ، بتضافر المجهودات العربية المشتركة . أي أن تحول الاهتمام الرئيسي في بحث مسألة التكامل من (تحرير التبادل) إلى (زيادة الانتاج أولاً) أبرز أولوية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات العربية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

إضافة إلى أن المشروعات العربية المشتركة توفر فرص استثمارية لرؤوس الأموال العربية التي تبحث حالياً عن فرص مأمونة ومنوعة للاستثمار خارج أوطانها وخاصة في الدول العربية بما يعود بالنفع على إقتصاديات الدول المصدرة لهذه الأموال والدول المضيفة لها .

وأخيراً فإن المشاريع العربية المشتركة من شأنها تحقيق مزايا المشروع الكبير ، بعد أن ثبت ضعف المشروعات الصناعية الصغيرة التي تنفذها كل دولة عربية على إنفراد ، وعدم قدرتها على المنافسة في سوق مفتوحة مع الشركات الأجنبية الكبرى . من هنا يبرز دور المشروع العربي المشترك كوسيلة لتحقيق وحدات إنتاجية قادرة ، على أن تحل بالتدريج محل الشركات الأجنبية في السوق العربية ، أو أن تتعامل مع هذه الشركات من موقع أقوى مما هو متاح للمشروعات العربية القطرية ذات الامكانات المحدودة .

الفصل الحادي عشر

التكامل الاقتصادي الخليجي

خصائص الاقتصاديات الخليجية

يتضح مما تقدم أن الاقتصاديات الخليجية تتصف بعدد من الصفات أهمها :

١ ـ تتكون الدول الخليجية من وحدات إقتصادية صغيرة سواء من ناحية المساحة أو من ناحية عدد السكان ما عدا السعودية والجدول التالي يوضح ذلك .

البلد	المساحة		عدد السكان (١٩٧٥)	
المملكة العربية السعودية	٢,٢٤٠,٠٠٠	كم٢	٧,٠١٢٦٤٢	نسمة
عمان	٢١٢,٠٠٠	كم٢	٧٥٠,٠٠٠	نسمة
الإمارات	٧٧,٧٠٠	كم٢	٦٥٢,١٣٦	نسمة
الكويت	١٧,٦٥٦	كم٢	٩٩٥,٠٠٠	نسمة
قطر	٤,٠٠٠	ميل مربع	١٨٠,٠٠٠	نسمة
البحرين	٦٦٢	كم٢	٢٣٩,٠٠٠	نسمة

٢ ـ تعتمد بلاد الخليج كلها على مصدر رئيسي واحد للدخل ، وهو النفط . ويكون النفط نسبة مرتفعة للغاية من مجمل الناتج المحلي ومن الصادرات ومن دخل الحكومة الإجمالي .

---

(١) البيانات الواردة في هذا الفصل مأخوذة من الدراسة التفصيلية لاقتصاديات الدول الخليجية المتقدم عرضها .

فنسبة الناتج المتحصل من النفط إلى إجمالي الناتج المحلي يصل إلى ٧٧٪ في الكويت والسعودية و٨٥٪ في قطر و٦٨٪ في عمان . ورغم كل الجهود التي بذلت في هذه الدول وخاصة في الكويت من أجل تنويع الناتج المحلي وخاصة في القطاع الصناعي فإن إرتفاع أسعار النفط قد أدى إلى مزيد من الاعتماد النسبي على النفط وزيادة مساهمته في الدخل الإجمالي للبلاد .

وتشير الإحصاءات الخاصة بالخليج أيضاً إلى أن صادرات النفط كانت تمثل ١٠٠٪ من إجمالي الصادرات في عمان ، و٩٩٪ في السعودية و٩٦٪ في قطر و٩١٪ في الإمارات و٨٦,١٪ في الكويت وأخيراً ٥٣٪ من مجموع الصادرات في البحرين .

كما أن إيرادات النفط تمثل معظم إيرادات الحكومات في هذه الدول . وتتراوح نسبتها إلى إجمالي الايرادات بين ٩٦٪ في الإمارات و٩٤٪ في السعودية وعمان و٩٢٪ في الكويت وقطر وأخيراً ٨٢٪ في البحرين

ورغم الدور الأساسي الذي يلعبه النفط في إقتصاد هذه البلاد فإن القوى العاملة المشتغلة في هذه الصناعة ضئيلة نسبياً وتتراوح بين ٣٪ و٦٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد .

٣ ـ تكون العناصر غير المحلية نسبة هامة من السكان في أغلب هذه البلدان ، كما تكون نسبة أكبر من القوى العاملة المشتغلة بها . وتختلف نسبة العناصر غير المحلية من السكان من دولة لأخرى[١] . فهي ترتفع إرتفاعاً كبيراً في كل من الكويت والإمارات وقطر ، وتقل نسبياً في السعودية والبحرين وعمان .

وتبين إحصاءات مجلس التخطيط في الكويت أن نسبة غير الكويتين قد بلغت ٥٢,٥٪ من مجموع السكان عام ١٩٧٥ . ورغم عدم وجود بيانات

(١) ابراهيم سعد الدين عبد الله . مشاكل التنمية الاقتصادية من دول الخليج . المعهد العربي للتخطيط، البرنامج الأول للتنمية الإدارية لقيادات ضباط الشركة ١٩ مارس ١٩٧٥ . يضاف اليها البيانات الواردة في الدراسة الخاصة بالاقتصاديات الخليجية كل على حدة .

تفصيلية عن دولة الإمارات وقطر فإن الوضع فيها لا يختلف إختلافاً جوهرياً عن الوضع في الكويت ، إذ تقدر نسبة العناصر غير المحلية من السكان بحوالي ٥٤٪ في الإمارات و٥٩٪ في قطر أما البحرين فتبين أرقام التعداد العام للسكان في عام ١٩٧١ أن نسبة غير البحرينيين كانت ١٧,٥٪ من مجموع السكان . وتقل نسبة غير السعوديين وغير العمانيين في كل من السعودية وعمان في الغالب عن هذه النسبة .

أما نسبة العناصر غير المحلية في القوى العاملة فهي ترتفع لتصل إلى ٨٠٪ في الإمارات ٨٣٪ في المائة في قطر ، ٧٠٪ في الكويت ، و٣٧٪ في البحرين . ولا تختلف عن هذه الصورة إلا عمان ، حيث يعمل الجزء الأكبر من السكان في الزراعة ، والسعودية حيث لا تصل نسبة القوة العاملة غير السعودية إلى أكثر من ١٩٪ من مجموع القوة العاملة (١٩٧٥) .

٤ ـ تفتقر أغلب الدول الخليجية إلى موارد طبيعية أخرى باستثناء النفط والغاز الطبيعي .

إن أغلب سكان المنطقة الخليجية كانوا يعملون قبل إكتشاف النفط بأعمال الصيد واستخراج اللؤلؤ والتجارة وأعمال البحر . وباستثناء السعودية وعمان لم تلعب الزراعة أبداً دوراً هاماً في المنطقة . وذلك نتيجة لمحدودية المياه والأراضي القابلة للزراعة .

وتقدر المساحة القابلة للزراعة في الكويت بنحو ٩٪ من مساحة الأراضي الكويتية و٦٪ من مساحة المملكة العربية السعودية ولا تزيد عن ٣٦٠٠٠ هكتار في عمان و١٢٠٠٠ هكتار في الإمارات و٣٤٠٠ هكتار في قطر[1] . ورغم إنخفاض نسبة المشتغلين في الزراعة في جميع الدول الخليجية ما عدا عمان

---

(١) د. ابراهيم سعد الدين . المرجع السابق بالإضافة الى البيانات الواردة في الإقتصاديات الخليجية .

(٨٠٪) فإن الزراعة تتميز بانخفاض الانتاجية وبدائية الطرق الزراعية المستخدمة .

٥ ـ التخلف الثقافي والاجتماعي في المنطقة . حيث ترتفع نسبة الأمية بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ، فهي تقل في الكويت إلى ٣٦٪ عام ١٩٧٥ علماً بأن الكويت هي من أرقى الدول الخليجية تعليماً . وتبلغ هذه النسبة ٨٠,٢٪ في الإمارات ٩٥٪ في السعودية ، ٥٢٪ في البحرين و٨٠٪ في قطر ونحو ٩٠٪ في عمان[١] ويبدو التخلف الاجتماعي بصفة خاصة في مركز المرأة في المجتمع وفي استمرار سيادة العلاقات القبلية ، والدور الذي تلعبه هذه العلاقات في تحديد المركز الاجتماعي لأفراد المجتمعات الخليجية .

٦ ـ إرتفاع متوسط دخل الفرد فيها وذلك نتيجة للإكتشافات النفطية التي حدثت بها والزيادة السريعة في إنتاج النفط وتصديره من جانب ، وارتفاع أثمان هذا النفط من الجانب الآخر .

لقد بلغ متوسط دخل الفرد ١١٠٠٠ دولار في الكويت و١٠٠٠٠ في قطر و٧٣٠٠ في الإمارات[٢] و٥٣٠٠ في السعودية[٣] و١٨٦٠ دولار في عمان .

ورغم الارتفاع الكبير في الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان فقد بقيت أغلب الدول المشار إليها ذات إقتصاد وتركيب إجتماعي يتصف بنفس الصفات التي تميز أغلب البلدان النامية . ذلك لأن زيادة الثروة في حد ذاتها لا تؤدي إلى القضاء السريع على مظاهر التخلف المختلفة التي رأيناها سابقاً وإن ساعدت على إمكان التخلص من هذه الظاهرة في أقصر وقت ممكن وبأقل

(١) د. محمد الرميحي ، راس المال البشري في الخليج، مجلة العربي العدد ٢٠٨ مارس ١٩٧٦ .

(٢) د. حسن عباس ذكي ، أساسيات التخطيط الإقتصادي والإجتماعي في دول الخليج العربي مجلة العدالة، أبو ظبي. ١٩٧٦ .

(٣) لقد تم الحصول على متوسط دخل الفرد من طريق تقسيم العائدات النفطية على عدد السكان وذلك بسبب تعذر الحصول على الرقم المطلوب من مصادر اخرى.

التضحيات الممكنة ونتج عن ارتفاع متوسط دخل الفرد في هذه الدول وجود فوائض ضخمة في موازين مدفوعاتها تتعاظم سنة بعد أخرى ؛ وعلى سبيل المثال بلغت فوائض ميزان المدفوعات في الخليج في السعودية ٥٨٢٨٤ مليون ريال عام ١٩٧٥ ، و٢١٠٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٦ . في الكويت و١٥٢٩٣ مليون درهم . في دولة الإمارات (١٩٧٥) و٤٢٩٢ مليون ريال قطري . في دولة قطر (١٩٧٦) . أما عمان والبحرين فهما الدولتان اللتان تتميزان بعجز واضح في ميزان مدفوعاتهما بسبب قلة الانتاج النفطي فيهما . فقد بلغ العجز ٥٠,٥ مليون ريال عماني في عمان (١٩٧٦) و٥٣,٦ مليون دينار بحراني في البحرين (١٩٧٥)[1] .

ورغم ارتفاع متوسط دخل الفرد وكذلك وجود فوائض كبيرة في موازين المدفوعات لدى هذه الدول فإنها ما زالت دولاً نامية ذلك لأن هذا الارتفاع في الدخول الفردية لا يعود في الأساس للجهود الانتاجية للعناصر المحلية من السكان ، ولا تعتمد على مدى تفوقهم الفني والتكنولوجي ، ولا تستند إلى قدراتهم الإدارية والتنظيمية . فهذه الثروة قد تدفقت على البلاد بسبب استغلال الثروات النفطية فيها وتدفق إنتاجها بشكل متزايد وإرتفاع أسعارها بشكل رئيسي إعتباراً من عام ١٩٧٤ وحتى الآن

(١) أنظر الدراسات التفصيلية الخاصة بالاقتصاديات الخليجية .

دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي

١ ـ رأينا سابقاً أن الدول الخليجية تتميز بصغر أحجامها وضآلة عدد السكان فيها حتى أنها تعتبر من أقل الدول سكاناً في العالم ، ورأينا أيضاً أنها تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم وأكبر إحتياطي من السيولة النقدية ، فضلاً عن أهمية موقعها الاستراتيجي . لهذه الأسباب كثر الطامعون فيها وأصبح من المستحيل أن تترك آمنة مستقرة ما دامت بهذا الغنى وهذا الضعف في الوقت نفسه . أما إذا وجدت لنفسها نوعاً من الوحدة فإن هذا من شأنه أن يغير الكثير من أوضاعها ويزيد من متانة مركزها . وإذا كان التكامل الاقتصادي العربي ما زال في بداية الطريق أو أملاً عزيز المنال أكثر منه حقيقة واقعة فإن الوحدات الإقليمية العربية كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى لم تعد مطلباً ملحاً في أيامنا فحسب بل أصبحت ضرورة قصوى يحتمها علينا حب البقاء . ولعل أكثر الوحدات الاقليمية إلحاحاً الآن هي وحدة دول الخليج العربي لأن الأخطار التي تحيق بها أكبر بكثير من أن تتمكن فرادى من مواجهتها[1] .

٢ تعاني الدول الخليجية من مشكلة التخلف والتبعية التي تظهر بوضوح بارتباط إقتصادياتها كلاً على حدة مع الاقتصاديات الأجنبية وخاصة الغربية منها بشكل أقوى من إرتباطها مع بعضها البعض .

فحجم الصادرات إلى الدخل القومي يصل إلى ٤٠٪ في العراق ، ٧٨٪ في الكويت و٦٥٪ في عمان و٧٨٪ في السعودية ، أما حجم الواردات إلى الدخل القومي فيصل إلى ٢١٪ في العراق و١٣٪ في الكويت و٤٩٪ في عمان و٢٣٪ في

(١) د. محمد عزيز شكري . الدول العربية الخليجية والمجتمع الدولي. مركز أبحاث الخليج ، الكويت .

السعودية[1] . أي أن حجم التجارة الخارجية في هذه الدول إلى الدخل القومي فيها يتراوح بين ٦٠٪ و١٠٠٪ وهي نسب مرتفعة للغاية وتشير إلى مدى إعتماد هذه الدول وكذلك عملية التنمية الاقتصادية فيها على العالم الخارجي .

من هنا فإن إحدى الدوافع الأساسية للتكامل الاقتصادي هي تقليص إعتماد هذه الدول على الاقتصاديات الأجنبية تمهيداً لإنهاء التبعية الاقتصادية العالية التي تعاني منها ، وذلك بتطوير الهياكل الانتاجية والاقتصادية فيها والعمل على تنويع المنتجات كخطوة نحو تقليل الاعتماد على قطاع المواد الأولية الخاضع للشركات العالمية المتعددة الجنسية وتمهيداً لتوفير الإمكانات اللازمة لإخضاع القطاع النفطي فيها إلى المصالح الوطنية سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو النقل أو التصنيع . ولن يتحصل هذا الهدف إلا بترابط إقتصاديات هذه الدول وتحقيق التقارب والتنسيق بين مستويات نموها وتطورها .

٢ ـ ترتكز إقتصاديات الدول الخليجية وكذلك هيكل تجارتها الخارجية على سلعة واحدة وهي النفط . وهذا يجعلها عرضة للتقلبات التي يمكن أن تتعرض لها هذه السلعة سواء من حيث الطلب عليها أو من حيث وجود مصادر بديلة لها ، كما يجعلها عرضة للضغوط الإقتصادية الخارجية بشكل يصعب معه على أية دولة منفردة التحكم بها والحد منها . كما أن تنافس هذه الدول في إستغلال مواردها وفي تصريف إنتاجها سيشكل بدون شك عائقاً يحول دون حصولها على أسعار مجزية لسلعتها في السوق الدولية . وفي هذه الأحوال يعتبر إتحاد الدول المنتجة وتعاونها في رسم سياسة الإنتاج والبيع والتوزيع يعود عليها حتماً بشروط أفضل في السوق الدولية . وقد عرفت الدول المنتجة للنفط في العالم الثالث كيف تلملم شعثها وتنسق سياستها وتتعاون على تأليف جبهة موحدة بهدف الحصول على شروط أفضل لاستغلال مواردها ولمبادلاتها التجارية .

---

(١) IBRD: World Tables, 1976.

٣ ـ تواجه كافة دول الخليج العربي عقبات متعددة إذا ما هي حاولت أن تعمل على تنويع مصادر دخلها عن طريق زيادة فعالية دور القطاعات اللانفطية وخاصة قطاع الصناعة منها ضيق السوق المحلي ومحدودية العنصر البشري والطبيعي على إستيعاب الفوائض المتاحة لها . إن التكامل الاقتصادي الخليجي من شأنه أن يخرج إلى حيز الوجود إقتصاداً من أغنى الإقتصاديات العربية ويفتح أمامها إمكانيات متعددة تساعد على نموها وتقدمها وذلك للأسباب التالية :

آ ـ توسيع رقعة السوق المحلي عن طريق ضم الأسواق الخليجية لبعضها البعض مما يتيح زيادة الموارد المالية والبشرية والطبيعية ومجالات إستغلالها . وهذا بدوره يسمح بالاستفادة من إقتصاديات المشاريع ذات الحجم الكبير التي تأخذ باستمرار بأساليب التكنولوجيا الحديثة ، كما يساعد الغاء الحواجز الجمركية بين مختلف الدول على زيادة المنافسة بين المنتجات والمؤسسات المحلية من جهة والأجنبية من جهة أخرى مما يساعد على رفع مستوى ونوعية الإنتاج المحلي ويعمل على تخفيض التكاليف ويزيل الإحتكار .

أن التنمية الاقتصادية حتى تكون فعالة لا بد وأن تعتمد على إقامة المشاريع الانتاجية وفق حجوم إقتصادية مناسبة وذلك للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير بما لها من منفعة في تخفيض كلفة الوحدة المنتجة وتصريف كميات كبيرة وتحقيق فائض إقتصادي كبير يعمل على المساهمة في إعادة تحويل العملية الانتاجية وتعجيل التنمية الإقتصادية . من هنا جاءت أهمية إقامة المشاريع الإنتاجية ذات الروابط الخلفية والأمامية ووفق حجوم إقتصادية لدفع عملية التنمية . وهذه المشاريع تتطلب من الدول الخليجية المساهمة الجماعية في إقامتها وتوحيد أسواقها أمامها باعتبار أن الأسواق المحلية كلاً على حدة تشكل قيداً على تطوير مثل هذه المشاريع وبالتالي على التنمية الإقتصادية بشكل عام . لأن إقامة مثل هذه المشاريع بصورة منفردة ستواجه حالة من الحالات التالية التي تؤدي جميعها إلى إبطاء التنمية الإقتصادية[1] .

(١) محمد لبيب شقير . العلاقات الإقتصادية في البلاد العربية بجامعة الدول العربية . معهد الدراسات الإسلامية ، محاضرات القيت على طلبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعام الدراسي ١٩٥٧ / ١٩٥٨ ص (٦ ـ ٥٨) .

ـ إن مشكلة ضيق السوق المحلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المشروعات الجديدة أو نسبة منها الإستمرار في الإنتاج ، ومن ثم إضطرارها إلى التوقف عن العمل نتيجة ضآلة التصريف وعدم تغطية التكاليف ، وغالباً ما تحاول المشاريع تجنب هذه الحالة عن طريق دفع الحكومات إلى فرض ضرائب جمركية عالية على إستيراد السلع المماثلة أو البديلة مما يحمل المستهلك في النهاية آثار هذه الحماية الشديدة من شراء سلع بأسعار عالية مقارنة بالسلع الأجنبية المماثلة .

ـ محاولة تلك المشروعات الاستمرار في الانتاج على أساس تصدير الفائض . إلى الدول الأجنبية . إلا أن المشكلة التي تواجه هذه المشروعات هي ضعف قدرتها التنافسية تجاه المشاريع الأجنبية التي تنتج سلع مماثلة بسبب تمتعها بمزايا حققتها لأسباب تاريخية .

ـ ان تستمر في الانتاج ولكن على اساس الانتاج بطاقات أقل من طاقاتها الإنتاجية . إن هذه الحالة تعني أيضاً إبقاء جزء من طاقة هذه المشاريع معطلة والتي تعكس تقليل الإنتاج وزيادة كلفة الوحدة المنتجة . وهنا أيضاً تضطر الحكومة إلى التشديد في حماية الصناعة الوطنية فتكون النتيجة تقديم المنتجات بأسعار أعلى من مستواها المماثل في دول أخرى وبالتالي إنخفاض الدخل الحقيقي للمواطن ومستواه المعيشي .

ب ـ إن التنمية الإقتصادية في دول المنطقة لا تزال في بدايتها والتكامل الإقتصادي بينها الآن أصبح ضرورياً لأنه يمنع الازدواجية وهدر الطاقات من جراء المشروعات الانتاجية المتماثلة التي تقيمها كل من هذه الدول بمفردها وعلى أساس أسواقها المحلية . إن التكامل فيما بينها يؤمن قيام المشروعات على أساس

التخصص ووفق جدواها الاقتصادية بشكل يؤدي إلى توظيف الموارد الإقتصادية في إكفاء الفرص المتاحة لها .

ج ـ إن دول المنطقة جميعها تعاني من نقص اليد العاملة والخبرات الفنية والإدارية ، وهي الآن تستخدم العمال والمهارات المختلفة من الدول العربية والأجنبية على نطاق واسع ، وذلك كما رأينا سابقاً ، والتكامل الاقتصادي فيما بينها يساعد على رسم واتباع سياسة موحدة لتعليم أبناء الخليج بشكل تحقق معها وفاء تاماً لاحتياجاتها من القوى البشرية المدربة والمتخصصة تقنياً .

د ـ يتيح التكامل الاقتصادي وضع خطة إنمائية شاملة ومفصلة تؤمن بموجبها إستثمار واستعمال فوائض رؤوس الأموال المتاحة لدول المنطقة في تنمية مصادر دخلها وتمنع تآكلها وإنخفاض قيمتها الحقيقية عن طريق التضخم النقدي والتقلبات المفاجئة لأسعار العملات الأجنبية أو إنخفاض قيمتها .

تصحيح الاختلال في معدل التبادل التجاري : إن قدرة الدولة في الاستفادة من التجارة الدولية لصالحها تتوقف على عدد من العوامل تتفاعل فيما بينها لتحديد العلاقة بين أثمان السلع التي يتم تصديرها وبين أثمان السلع التي يتم إستيرادها . وكلما تمكنت الدولة من التأثير في ،صادراتها ومن ثم التأثير في أسعارها برفعها مقابل التأثير في استيراداتها بخفض أسعارها ، استطاعت أن تحقق نسب تبادل تجاري أفضل لصالحها ، وهذه العوامل يمكن تلخيضها فيما يلي :

ـ نسبة عرض السلعة في البلد إلى مجمل عرضها في العالم . فإذا كانت صادرات البلد تمثل أهمية نسبية كبيرة في مجمل صادرات العالم من هذه السلعة ، أصبح البلد في هذه الحالة قادراً على تحديد السعر الملائم لصادراته من هذه السلعة مقارنة بأسعار استيراداته ، لتحاشي تدهور معدل التبادل التجاري مع العالم الخارجي وخاصة العالم الصناعي .

ـ أهمية البلد كسوق مشترية ، فكلما زادت الأهمية النسبية لاستيرادات البلد إلى مجمل إستيرادات العالم من هذه السلعة زادت قدرته على التحكم في

الثمن الذي يدفعه لشراء هذه السلعة وتحقيق أكبر إستفادة ممكنة من التجارة الدولية .

ويلاحظ مما تقدم بالنسبة لدول الخليج العربي أنها تتمتع بمركز إحتكاري كبير بالنسبة للنفط إضافة إلى أنها تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لاستيراداتها من السلع الرأسمالية والوسيطة ، وهذا الوضع يمكنها مجتمعة من تحقيق منافع كبيرة في تجارتها الدولية إذا إستطاعت أن تعمل بشكل جماعي . فتعاون هذه الدول في مجال أسعار البترول أدى إلى تحسين أسعاره بشكل كبير إلا أن هذه الدول ما زالت بعيدة عن التعاون في مجال تسويق البترول وتصنيعه إضافة إلى أنها بعيدة عن إتباع سياسات إستيراد جماعية تمكنها من تحقيق مزايا تجارية مهمة من هنا فإن تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي من شأنه أن يزيد من قدرتها الاحتكارية ويحقق لها مزايا تجارية كبيرة لا تستطيع الحصول عليها نتيجة تعاملها بصورة فردية في التجارة الدولية .

ـ مقاومة الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية في العالم الصناعي : إن مشكلة التخلف والتنمية التي فرضت على أقطار الخليج العربي التخصص في إنتاج المواد الأولية أدت بحكم تخصصها هذا إلى تعرضها لآثار الأزمات الاقتصادية التي تنشأ باستمرار في الأنظمة الإقتصادية الغربية بحكم طبيعة هذه الأنظمة .

إن هذه الظاهرة تنجم أساساً من الاعتماد الشديد للأقطار الخليجية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة تقريباً للحصول على الموارد المالية اللازمة لإدارة عجلة الإقتصاد لديها .

فأزمات الكساد في الدول الصناعية تؤدي إلى تقليل طلبها على المواد الأولية ومن ثم إنخفاض عائدات الأقطار العربية نتيجة إنخفاض الكميات المصدرة وبالتالي إنخفاض العائدات المتحصلة منها . ولما كانت برامج التنمية تعتمد إعتماداً كلياً على هذه العائدات فإن إنخفاضها سيؤدي إلى توقف هذه البرامج كلياً

أو جزئياً .

كما إن ظاهرة التضخم الناجمة عن زيادات الأجور في الدول الصناعية تدفع بهذه الدول إلى رفع أسعار سلعها المصنعة باستمرار لتعويض الزيادات في الأجور لديها ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف السلع المستوردة إلى الدول الخليجية دون أن تستطيع هذه الدول تعديل أسعار موادها الأولية باستمرار مما يؤدي إلى تعرضها لخسارات واضحة نتيجة تغير نسب التبادل التجاري لغير صالحها .

لهذه الأسباب فإن الدول الخليجية مطالبة بتعجيل التنمية الاقتصادية المشتركة بهدف تنويع منتجاتها ومن ثم تقليل إعتمادها على المنتوج الواحد والحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية المستمرة على اقتصادياتها .

ـ الحد من الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية في العالم . كالسوق الأوربية المشتركة ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لدول أوربا الشرقية (الكوميكون) وغيرها . إن المبادلات التجارية أصبحت تجري في الوقت الحاضر بين تكتلات إقتصادية عملاقة . تسعى كل منها إلى المحافظة على مناطق نفوذ والحصول على امتيازات تجارية في العديد من مناطق العالم . لهذا فإن المساومات الجماعية في مجال التجارة الدولية ستؤدي حتماً إلى الاضرار بتجارة الدول الخليجية إذا ما بقيت مشتتة ومجزأة ، لهذا فإن الحد من الآثار السلبية لهذه التكتلات يفرض على الدول الخليجية تعجيل إقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها .

وهذا من شأنه أن يعطيها ثقلاً على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويؤمن لها قدرة أكبر على المساومة التجارية والإئتمانية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات إقتصادياتها مجتمعة .

٤ ـ لما كان أفضل مجالات الاستثمار الممكن في الدول الخليجية هو مجال الصناعات البتروكيماوية فقد إتجهت جميع هذه الدول نحوها وابتدأت في إقامتها على درجات متفاوتة . ونظراً لضيق إمكانيات السوق الداخلية على إستيعاب

منتجات هذه الصناعة فقد إتجهت نحو التصدير الذي يشكل الجزء الأعظم من إنتاجها . ولما كانت التجارة الدولية للبلدان النامية بشكل عام والبلدان الخليجية بشكل خاص تخضع لمخاطر عدم ثبات الأسواق الخارجية بسبب ميل معظم الدول النامية والصناعية إلى حماية أسواقها المحلية وبسبب عدم تمتعها بالمعاملة التفضيلية ، إضافة إلى كونها غير مدعومة من كتلة إقتصادية ذات وزن وحجم، لهذا فالتكامل الاقتصادي بين الدول الخليجية يبعدها عن حالة المنافسة فيما بينها على الأسواق الخارجية ويؤمن لها توحيد أسواقها وإيجاد أقنية جديدة لتبادل سلعها كما أنه يمكنها من مواجهة الإجراءات التي تلجأ إليها عادة بعض الدول ضمن إطار حماية أسواقها . وبذلك يدخل التكامل الاقتصادي فيما بينها الاستقرار في التدفقات التجارية الدولية كما يدخل في الوقت نفسه الإطمئنان إلى ديمومة هذا الاستمرار .

٥ ـ لقد أصبحت منطقة الخليج أحد أهم مصادر رؤوس الأموال في العالم ، وينتظر أن يعظم دورها في السنين المقبلة . كما أصبح نقدها يعتمد في الإصدارات الدولية ، وينتظر أن يزيد الاعتماد عليه في الإصدارات المالية للسوق العربية والأسواق العالمية . وهذا يرتب على السلطات النقدية مسؤوليات جساماً أهمها وضوح السياسة النقدية . إن السياسة النقدية البصيرة مهمة بقدر أهمية الأسباب الموضوعية في استقرار قيمة العملات التي تحتفظ بها الدول الخليجية والممثلة لفوائض موازين مدفوعاتها . كما أن سياسة التسليف من أهم وسائل الضبط في إقتصاديات الخليج لأن عليها يتوقف التوجيه الأمثل للتثميرات الداخلية ومنع الدفق النقدي الضار بسبب ضيق السوق المحلي . لهذا يعتبر الاتفاق على سياسة تثميرية موحدة حجر الزاوية في أي تعاون مالي ومصرفي واقتصادي وهذا بدوره يفترض تفاهماً واسعاً في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والضرائبية وغيرها[1] .

---

(١) د. محمد عطاالله ، التعاون المالي والمصرفي بين دول الخليج.الموسم الثقافي الثالث لغرفة تجارة وصناعة والكويت ، ١٩٧٥ .

٦ ـ يمكن القول ، بدون أية مغالاة ، بأن الدافع الأكثر إلحاحاً للتكامل الإقتصادي الخليجي هو صيانة الثروات النفطية فيها . وكلمة صيانة هنا ذات معنى عريض جداً[١] . فهي تعني المحافظة على هذه الثروة من النهب المستتر أو المنظور ، أو تعني المحافظة عليها من الهدر الطبيعي ، وتعني التحكم في إنتاجها ، وتعني الحصول على أقصى نفع إقتصادي واجتماعي وسياسي منها ، وتعني الموازنة بين الأشكال المختلفة لاختزانها واختيار الأفضل والأكثر أمناً من هذه الأشكال ، وتعني أخيراً استخدامها لبناء أساس ثابت لمستقبل إقتصادي قادر على متابعة النمو الذاتي في جميع الظروف ، وعلى الأخص في الظرف الذي تكون فيه الثروة البترولية قد استنفذت . ولم يسبق أن جوبهت دول بمسؤولية مستقبلية مكثفة ومركزة في فترة زمانية محددة وقصيرة مثلما تجابه اليوم دول الخليج العربي ولعل هذه الحقيقة هي القاسم المشترك الأعظم بينها ، وهي المحرض الرئيسي لتعاونها وتكاملها .

---

(٢) برهان الدجاني . السوق الخليجية المشتركة . الموسم الثقافي الثالث لغرفة تجارة وصناعة الكويتية ، ١٩٧٥ .

طرق تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي

رأينا سابقاً أن هناك طريقين للوصول إلى التكامل الاقتصادي . الأول ويؤكد على أن حرية التبادل التجاري وكذلك حرية إنتقال عوامل الانتاج من عمل ورأس المال تمثل الطريق الطبيعي للسير نحو ترابط الاقتصادية المعينة . وهذا لا يعني أن هذا السبيل لتحقيق التكامل لا يهتم بموضوع تنسيق السياسات الانتاجية والاقتصادية والاجتماعية ولكنه يركز بشكل رئيسي على موضوع تحرير التبادل ويعتبر هذا المحرك الرئيسي لعملية التكامل . ورأينا أن المثل على هذا النوع من التكامل هو السوق الأوربية المشتركة . ولما كانت تجربة السوق الأوربية ناجحة إلى حد كبير فهل يحق لنا أن نعتمدها كما هي وهل يمكن الاستفادة منها في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي ؟

الواقع أننا لا نعتقد ذلك فأوربا الغربية تعيش ظروفاً واوضاعاً إقتصادية تختلف كلياً عن تلك التي تعيشها الدول الخليجية . فأوربا بعد أن أعادت بناء إقتصادياتها التي خربتها الحرب ، لم تكن مهتمة بإيجاد الجهاز الانتاجي وبناء إقتصادياتها من وراء عملية التكامل . لأن جهازها الانتاجي كان قائماً فعلاً ، ولقد كانت مشكلتها هي في المحافظة على تسيير هذا الجهاز وتأمين تقدمه ونموه . لهذا فإن أوربا الغربية ألحت وركزت على توسيع السوق أمام منتجاتها كخطوة أولى على أن تأتي الخطوات الأخرى فيما بعد.أما بالنسبة للدول الخليجية فإن مشكلتها أنه ليس لديها قاعدة صناعية معينة وبالتالي ليس لديها الانتاج الواسع الذي يمكن أن تفكر في تأمين الأسواق الواسعة له عن طريق تحرير التبادل التجاري فيما بينها . ولعل المشكلة الرئيسية في الخليج هي في التصنيع وتنويع القاعدة الانتاجية أي أن الخطوة الأولى المهمة بالنسبة للخليج هي الاهتمام

بالانتاج قبل الاهتمام بالتبادل . لأننا لو ركزنا على التبادل وحررنا التجارة من الرسوم الجمركية الصناعية المفروضة حالياً من القيود وغيرها من القيود

فماذا ستتبادل ولماذا ستتبادل؟ وما هي البضائع التي ستنساب عبر الحدود بمجرد رفع الرسوم الجمركية والغاء الحواجز الأخرى؟

لذلك فإن مبدأ حرية التجارة لا يكفي لوحده برأينا في المرحلة الحالية لتحقيق التكامل . وإنما يجب التفكير بطريق آخر فهل هو الطريق الذي سلكته دول أوربا الشرقية ؟ أي طريق التنسيق وخطط الانتاج الطويلة الأمد وتحقيق التعاون العلمي وإقامة المشروعات المشتركة ؟ لا سيما وأن الدولة تحتل المركز الموجه في الحياة الاقتصادية في الدول الخليجية ، فهل نبدأ بالتخطيط والتنسيق للخطط الاقتصادية وخاصة في مجال الانتاج لكي نصل في النهاية إلى مرحلة التكامل الاقتصادي والتبادل الحر ؟

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن تجربة التكامل الاقتصادي في دول أوربا الشرقية رغم بعض النجاحات التي حصلت عليها ما تزال بعيدة عن الوصول إلى التكامل الاقتصادي . ثم أن أوضاع الدول الخليجية من حيث إنفتاح إقتصادياتها الكلي على السوق العالمية بسبب ضعف إنتاجها المحلي وتأمين جميع ما تحتاجه من السوق العالمية جعل من هذه الدول منطقة حرة تقريباً فالواردات لا تخضع إلا لضريبة بسيطة بحدود ٤ إلى ٥٪ فقط وهي لا تزيد في حالات نادرة عن ١٥٪ . وهذا الواقع يجعلها في وضع مختلف تماماً عن دول أوربا الشرقية التي تمارس حماية فعالة على تجارتها مع العالم الخارجي غير الشيوعي . ولا شك أن الباحث في التكامل الاقتصادي الاشتراكي يستطيع أن يستخلص الكثير من العبر من تجربة التنسيق بين خطط الانتاج لديها ومن تجربة المعونة الفنية المتبادلة . وفيما عدا ذلك فإننا لا نعتقد بأنه بالإمكان تكرار التجربة في الخليج لا سيما وأن هناك قصوراً في بنية مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة من حيث وجود تباين بين الأهداف والمقاصد التي أعلنتها البيانات التي صدرت عن إجتماعات المجلس

المتكررة وبين بنية المجلس والمؤسسات التابعة له . التي تتصف بالضعف الناتج عن نقص السلطة وعدم توفر الاستقلال لها .

أما تجربة التكامل الاقتصادي العربي فيبدو أنها إعتمدت منطق السوق الأوربية المشتركة من حيث إعتماد تحرير التبادل التجاري وإطلاق حرية إنتقال الاشخاص ورؤوس الأموال كوسيلة للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي . وقد ثبت بالتجربة أن أثر ذلك كان ضعيفاً جداً بسبب ضعف البيئة الانتاجية في دول السوق . إضافة إلى أن الأجهزة التنفيذية المسؤولة عن تحقيق التكامل في السوق العربية كانت تعاني من نقص في السلطة ومن عدم الإستقلال في إتخاذ القرارات وتنفيذها ، كما هو الحال بالنسبة للكوميكون ، مما أدى إلى ضعف النتائج التي إستطاعت دول السوق العربية تحقيقها من جراء هذه الاتفاقية .

وبناء على ما تقدم نستطيع أن نبرر وسائل التكامل الاقتصادي الخليجي بما يلي :

١ ـ إعداد برنامج موحد للانتاج والاستثمارات يتناول الإنفاق على مشاريع إنتاجية مشتركة تتعاون البلدان المعنية بالإسهام فيها والإشراف عليها ، وتوفير وحماية السوق الداخلية لها ، فتتكاثر هذه لتشمل قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأهلي .

٢ ـ إنشاء المؤسسات المالية والعلمية والفنية التي تتعاون الدول في دعمها وتحمل أعبائها ونفقاتها أملاً منها في أن تعود عليها فيما بعد بالنفع .

٣ ـ تطوير التبادل التجاري بين الدول المعنية عن طريق تحرير تفضيلي للتجارة والدفع يتدرج في نطاقه من إطلاق حرية التجارة إلى إطلاق حرية عوامل الانتاج الأخرى من رأس مال وعمل ثم إلى منطقة جمركية فإلى إتحاد إقتصادي .

اعداد برنامج موحد للانتاج والاستثمارات

يتناول هذا البرنامج ثلاثة مجالات رئيسية :

المجال الأول : وضع وتنفيذ سياسة بترولية مشتركة وموحدة . من خلال منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ، والمنظمة العربية للبترول ، بالتعاون مع منظمة الدول المصدرة للبترول وغيرها . ويتم من خلال هذه الخطة تحديد مستوى الانتاج بشكل يأخذ بعين الاعتبار إحتياجات العالم من النفط من جهة وإمكانيات الدول النفطية على إستيعاب عائدات النفط من جهة أخرى . ومما لا شك فيه بأن تصاعد الأرصدة المالية التي تملكها الدول العربية الخليجية مؤشر أكبر على أن حجم الإنتاج المالي هو أعلى بكثير مما يجوز للدول النفطية بأن ترغب في أن يكون عليه . وسيكون الهدف النهائي من وراء وضع سياسة إنتاج مشتركة للنفط الخام هو تطويل أجل الثروة النفطية بشكل تستطيع معه هذه الدول الافادة القصوى منها ، والتمثل الكامل لفوائدها .

كما يتم تحديد مستويات الأسعار كخطوة لاحقة ، على أن يؤخذ بعين الإعتبار هنا أيضاً تكاليف المصادر البديلة للطاقة ووضع الطلب العالمي على النفط وحاجات الدول النفطية إلى العائدات والموارد اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وغيرها .

المجال الثاني : تطوير وتوسعة صناعة البتروكيماويات في منطقة الخليج على أساس التخصص فيما بينها . ذلك لأن دول الخليج تتمتع بأفضلية نسبية في هذه الصناعة حتى بالنسبة لمن هم متخصصون فيها كاليابان وهولنده ، كما أن بإمكان هذه الصناعة أن تلعب دوراً رائداً في زيادة معدلات نموها نتيجة تزويدها عدداً كبيراً من القطاعات الاقتصادية بالمنتجات الوسيطة إضافة إلى المنتجات النهائية

التي أصبحت تلعب دوراً هاماً في سعر الحاجات الاستهلاكية المتزايدة . كالإطارات والمحروقات والأسمدة الكيماوية ومبيدات الحشرات والأنابيب البلاستيكية والكاوتشوك الإصطناعي والبويا والدهانات والمواد البلاستيكية والنسيج الاصطناعي والمنظفات والعقاقير الطبية ومنتجات التجميل والمتفجرات والمذيبات والمنتجات العطرية وأخيراً صناعة البروتين .

وتتميز صناعة البتروكيماويات بأربع مميزات رئيسية يمكن أن تعتبرها في حد ذاتها أساساً لنجاح قيامها في دول الخليج العربي وهي :

ـ الصناعة البتروكيماوية تعتمد إعتماداً كلياً على مصادر النفط والغاز ودول الخليج منبع هذه الموارد ، إضافة إلى أن قسماً كبيراً من الغاز المصاحب للبترول يحرق ويذهب هدراً لذا يعتبر قيام مثل هذه الصناعات والتخصص بها على نطاق واسع يؤمن استخداماً أفضل لثروة هذه الدول من النفط والغاز

ـ صناعة البتروكيماويات تتطلب كثافة في رأس المال . وهذا الأخير يزداد بزيادة مراحل الصنع ذلك أن هذه الصناعة تتميز بتكاملها الأفقي والعمودي واقتصادياتها تكمن في كبير حجم المشروع وتوفر الأسواق المتهلكة . كما أن هذه الصناعة تستوعب عدداً قليلاً من اليد العاملة غير الماهرة مقابل كثافة اليد العاملة الكامنة وراء حاجة هذه الصناعة إلى مثل هذه النسبة العالية من الخبرات الفنية إضافة إلى كثافة رأس المال هي حداثة عهدها وخضوعها لثورات تكنولوجية سريعة .

ـ تتميز هذه الصناعة بتكاملها الأفقي والعامودي وذلك لكونها صناعة لا تنتج سلعاً نهائية مباشرة ولكن على مراحل . فمثلاً عند إقامة مشروع لانتاج البلاستيك توجد منتجات عديدة لا بد من إنتاجها بجانب البلاستيك وهي المنظفات والغزول الاصطناعية والمطاط الصناعي والمذيبات . وبقية زيادة إقتصاديات المشروع لا بد من بناء المنشآت اللازمة لانتاج المواد الأخرى وهذا يفرض نوعاً من التكامل الأفقي في هذه الصناعة بإقامة مجمعات متكاملة .

إن تخصص دول الخليج بهذه الصناعة في ظل تكامل إقتصادي يتطلب القيام بالخطوات التالية :

أولاً : تبادل المعلومات والنشرات والدراسات المتوفرة في الدول الخليجية حالياً لمعرفة ما يجري حول هذه الصناعة في كل بلد من بلدان الخليج .

ثانياً : إجتماع المسؤولين عن الصناعات البتروكيماوية بشكل دوري لتبادل الآراء حول مشاكل هذه الصناعة وطرق تجاوزها ومجالات التعاون الملحة فيها .

ثالثاً : وضع خطة عمل طويلة المدى لتطوير هذه الصناعة على أساس التكامل في الانتاج بحيث تصبح كلمة بتروكيماويات ملازمة أبداً لدول منطقة الخليج العربي . ثم تضم هذه الخطة على مراحل ويتم توقيع إتفاقيات لانجاز كل مرحلة منها وذلك بعد أن يجري توزيعها على الدول الخليجية بشكل متكافئ .

رابعاً : رصد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة وفق برنامج زمني محدد . في الطاقة البشرية ينبغي أن يتصدر سلم الأولويات بحيث يصبح بإمكان منطقة الخليج تصدير وإعارة الكفاءات الخاصة بهذه الصناعة فعلاً عن تأمين ما تحتاجه منها لصناعاتها .

سادساً : قيام مركز خاص بالأبحاث البتروكيماوية يعمل دوماً على دراسة وبحث أساليب التصنيع والعمل على تطويرها بصورة مستمرة .

سابعاً : إنشاء مركز لتجميع المعلومات وتنسيقها وإجراء الدراسات السوقية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المزمع إقامتها وتزويد هذا المركز بالخبرات والكفاءات العالية ورسم خطة شاملة لتدريب القوى البشرية الوطنية على القيام بكل هذه المهمات . ذلك أن الاستثمار في القوة البشرية بحيث تصبح تقنيتها ودقة تخصصها موازية لتلك المتوفرة عند الدول الكبرى المتخصصة بهذه الصناعة هو السبيل الوحيد لنجاح هذه الصناعة واستمرارها وتطورها في منطقة

الخليج العربي التي لا تفتقر من مقومات الصناعة البتروكيماوية سوى المهارات والكفاءات العالية في هذا الحقل[1].

المجال الثالث : تطوير الصناعات التحويلية التي تحتاجها السوق الخليجية

قبل وضع خطة تطوير الصناعات الاستهلاكية التي تحتاجها الدول الخليجية والتي تقوم باستيرادها حالياً من خارج البلاد يجري حصر إحتياجات السوق الخليجية منها وتحديد حجمها ثم يصار بعد ذلك إلى تحديد أنواع الصناعات الواجب إقامتها وتوزيعها على مختلف الدول الخليجية على أساس التكامل في صناعات المستقبل . ثم تقسم هذه الخطة أيضاً على مراحل ويتم توقيع إتفاقيات لإنجاز كل مرحلة منها في فترة محددة . وسيكون الحافز بالنسبة لإنشاء هذه الصناعات إعفاء جميع المنتجات الصناعية الواردة في الخطة من كل القيود الجمركية والإدارية وتعتبر تجارة هذه السلع حرة تماماً في التداول بين الدول الأعضاء[2]، فور الانتهاء من صنعها ومهما كانت الأوضاع الأخرى الخاصة بتحرير التبادل التجاري بين دول المنطقة والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد .

وهكذا تنطلق خطة الاستثمارات الموحدة للانتاج من التركيز على صناعات أساسية سواء في مجال البتروكيماويات أو الصناعات الأخرى كالحديد والصلب والتجهيزات الخاصة بالنقل والصناعات الاستهلاكية الأخرى . إن هذا من شأنه أن يؤمن إستخداماً أكثر إنتاجية لموارد البلاد وذلك عن طريق تقسيم العمل والحصص بحيث يؤدي هذا إلى القضاء على التبذير الناشئ عن الاستثمارات المتكررة في المنطقة .

---

(١) د. صباح الحاج . مستقبل الخليج الاقتصادي في إطار الاقتصاد العربي . الندوة الثالث لغرفة تجارة وصناعة الكويت .

(٢) برهان الدجاني. التعاون الإقتصادي العربي . الجوانب العملية والتاريخية ، يوم التعاون الاقتصادي العربي ، الجمعية الاقتصادية الكويتية ، ١٩٧٢ .

ولا بد من الإشارة إلى أن الدول الخليجية إبتدأت منذ وقت ليس بالقصير بإنشاء العديد من الصناعات سواء في مجال البتروكيماويات أو غيرهـا ، وإذا ما استطاعت هذه الدول أو بعضها التغلب على عقباتها وتسير بها شوطاً بعيداً فإنه سيصعب جداً تغيير الاتجاه في المستقبل وسيصبح التنسيق في حينه أصعب وأشق وأكثر كلفة .

إن إعتماد سياسة إقليمية للإستثمارات يعتبر شرطاً ضرورياً وأساسياً لإعطاء عملية التكامل صورة ديناميكية ، ذلك أن تحرير التجارة من القيود الجمركية يمكن أن يشجع على توزيع الإستثمارات بين البلدان المتكاملة التي تمثل التجارة فيما بينها قبل الاتحاد نسبة عالية من تجارتها الخارجية ، وحيث خلفت العادات التجارية علاقات متينة بين القطاعات الإقتصادية والمالية للدول المشتركة وذلك كما هو الحال في السوق الأوربية المشتركة .

أما حرية التجارة بالنسبة للدول الخليجية فلا يمكن أن تكون الأداة الفعالة لتحقيق التوزيع الأمثل لاستثماراتها الأقليمية لهذا وجب تجاوز التكامل التجاري إلى إقامة وتخطيط سياسة إقليمية للاستثمارات علماً أن هذه الاستثمارات لا يمكن تركها للمبادرة الفردية فحسب وإنما يجب أن تتحمل الدول الخليجية الجزء الأكبر من أعبائها . فضلاً عن أن تخطيط الإستثمارات الإقليمية لبعض الصناعات الاستراتيجية الهامة يسمح ليس فقط بتجاوز الإمكانات القطرية في مجال التصنيع ولكنه الوسيلة الوحيدة الفعالة القادرة على تقليل مستويات التفاوت الاقتصادي للبلدان الأعضاء . وفي حال غياب مثل هذه الخطة فإنه مما لا شك فيه بأن الدول الأكثر نمواً وتطوراً في الخليج هي التي ستكون المستفيد الأكبر لأنها هي الأقدر على السير قدماً في تطوير الصناعات البتروكيماوية وغيرها .

وقد يبدو للبعض أن تبني خطة إقليمية للانتاج والاستثمارات قد يعني إهمال أو إضعاف الخطط القطرية الرامية إلى التنمية الاقتصادية . إن هذا في الواقع غير وارد على الإطلاق . لأن التكامل لا يبرر إلا بكونه أحسن السبل

للتنمية الاقتصادية السريعة والفعالة لمختلف الاقتصاديات القطرية . لا سيما وأن الهدف من التكامل ليس تكريس الواقع وإنما إعطاء دافع قوي لعملية التنمية والتحويل الجذريين[1] .

٢ ـ إنشاء المؤسسات المالية والعلمية والفنية بشكل جماعي من قبل الدول العربية في الخليج .

تعتبر الخدمات المالية من تمويل واستثمار المجال الثاني المهم الذي يمكن للخليج العربي أن يتخصص فيه ويطوره في ظل التكامل الاقتصادي . فمنطقة الخليج أصبحت أحد أهم مصادر رؤوس الأموال في العالم وينتظر أن يعظم دورها في السنين المقبلة . إن فوائض رؤوس الأموال التي ستتوفر لهذه المنطقة خلال السنوات القادمة كافية لأن تجعل منها سوقاً مالياً متطوراً إذا ما أعطي العناية الكافية وتم وضع برامج لتطويره على أسس عليمة .

إن التخصص في هذا المجال يتطلب في الواقع بناء قدرات بشرية فنية مؤهلة قادرة على أن تجعل منها مركزاً للخدمات المالية العربية والعالمية .

إن الوصول إلى السوق المالية الخليجية تتطلب في الواقع ١ ـ إنشاء صندوق التنمية الخليجي ٢ ـ إتحاد المصارف المركزية في الخليج ٣ ـ صندوق الاستثمارات الدولية لبلدان الخليج[2] .

لعل إنشاء صندوق التنمية الخليجي هو الخطوة الأولى في إيجاد السوق المالية الخليجية . إن تعدد صناديق المعونات في دول الخليج يجعلها أبعد عن الفلسفة الصحيحة المطلوبة لصندوق التنمية العربي الخليجي . الذي يوجه أكبر قدر

---

(١) د. محمد هشام خواجكيه التكتلات الاقتصادية الدولية. جامعة حلب ، سورية ١٩٧١ / ١٩٧٢ .

(٢) د. صباح الحاج. المرجع السابق.

من المال المتوفر من عائدات النفطللتثمير في البلاد العربية والإسلامية والإفريقية والنامية ، سعياً وراء الاستعمال الأمثل لهذه الموارد وسيما إذا توفر لها إلى جانب الاستقبال الحسن من الدول المضيفة وحكوماتها التعاون الرشيد مع الخبرة التقنية المتقدمة[1] .

إن سياسة التحويل والاستثمار التي يمكنها أن تفتح آفاقاً متعددة لمنطقة الخليج العربي إنما تقوم على نظرة جديدة ومتطورة . ترتكز مقومات هذه النظرة على أن المستثمر عليه أن يفكر في تنمية البلد المستثمر به ويعمل دوماً على إتباع سياسة في التوظيف والإقراض تناسب المقترض وتساعده على إنماء موارده وعليه تكون العلاقة القائمة بين الدائن والمدين علاقة إقتصادية وإجتماعية حميمة تسعى لخدمة مصالح الطرفين وبصورة مستمرة بحيث ينجم عنها شعور بالوحدة المصيرية لكليهما . إن الفلسفة المقترحة هذه تعطي أبناء الوطن العربي إمكانيات هائلة من التطور والإنماء يصعب عليهم التوصل إليها في الحالات العادية كما أنها تعطي أبناء الخليج العربي ضمانات مستقبلية لاستثماراتهم لا يمكن لهم الحصول عليها تحت شعار فلسفة الاستثمار الكلاسيكية

إتحاد المصارف المركزية في الخليج وذلك لتحقيق الأغراض التالية :

ـ تنظيم تكاثر المصارف التجارية الوطنية منها والأجنبية . إن إنشاء المصارف التجارية الأفقي ليس سلبياً دائماً ولا مفيداً بالضرورة . وقد يكون العكس هو الصحيح . لأن كل مصرف تجاري جديد يزيد الخطر من تضخم التسليف لأنه يجعل ضبط التسليف أصعب . كما أن التكاثر الأفقي يعرض دول الخليج لما حدث في بلدان أخرى من تفتت الوحدات المصرفية إلى عدد كبير ، وتوزع كتلة الودائع بشكل يجعل الاستثمار العقلاني للمصارف التجارية غير ممكن بسبب الإرتفاع المضطرد في المصاريف الثابتة . كما أن هذا التفتت يجعل من

(١) د. محمد عطاالله ، المرجع السابق.

الصعب على المصارف تطوير خدماتها وتحديثها .

ـ تشجيع التخصص في المصارف على أساس جغرافي وقطاعي ـ أولاً لأن مشاكل القطاعات تختلف وتتطلب كفاءات مختلفة وقواعد مختلفة في إدارة الموجودات والمطلوبات ، وأصولاً خاصة بكل قطاع في قواعد التسليف . كما أن السياسة التثميرية وامتدادها إلى أقطار كثيرة في البلاد العربية وغيرها يتطلب تخصصاً جغرافياً دقيقاً في شؤون كل بلد أو في شؤون كل منطقة على أقل تقدير . هذا بالإضافة إلى أن المصارف في البلاد العربية المستوردة للرساميل أصبحت متخصصة ، وكذلك الأمر في معظم البلدان النامية .

ـ تنظيم شركات التأمين ومراقبتها مراقبة كفوءة، لأن أخطار سوء التصرف في شركات التأمين ، سيما إذا انتشرت خدماتها كما يقدر لها ومست مصالح العدد الأكبر من الأهلين ومدخراتهم ، أكبر بكثير من سوء التصرف في المصارف

ـ تشجيع قيام شركات التثمير أو المؤسسات المالية القادرة على جمع رأس المال والتقنية والموارد الطبيعية في مشاريع ناجحة ، أو القيام بدور الوساطة بين رأس المال وأصحاب المشاريع في بلدان الخليج والبلدان الأخرى .

ـ إقامة إتفاق للمدفوعات بين دول الخليج العربي تمتد تسهيلاته إلى البلدان العربية الأخرى من أجل تمويل العجز في الأمدين القصير والمتوسط .

صندوق الاستثمارات الدولية لبلدان الخليج . وهذا الصندوق يجب أن يستهدف أمرين :

الأول : حيازة الملكية في المؤسسات الصناعية والمالية والتقنية والإتصالات والإعلام والأبحاث في البلدان المتقدمة .

الثاني : الإسهام في مشاريع الاتحاد في البلدان الإفريقية والأسيوية والتأمين .

والهدف الأول يؤمن الوجود المؤثر في مؤسسات البلدان المتقدمة بقصد إجتلاب تقنيتها إلى البلاد العربية بالإضافة إلى المردود المجزي . وشرط النجاح في تحقيقه أن تقتصر المساهمة على حيازة أقلية في الأسهم تؤمن التمثيل في مجالس الشركات المعنية ووضع أكبر عدد من الشبان الخليجي فيها لاكتساب المهارة والخبرة في الادارة والإطلاع على دخائل الأمور وتأمين الإتصال الحميم بين هذه المؤسسات ومثيلاتها الناشئة في بلدان الخليج والبلدان العربية الأخرى . إن هذا الهدف المحدد كفيل بأن يقضي على حملة الأرعاب الشائعة ضد التملك العربي في البلاد المتقدمة ، ويفتح أبواب التقنية المتقدمة أمام الشباب العربي في بلدان الخليج والبلدان العربية الأخرى .

أما الهدف الثاني فيؤمن الدخول إلى أسواق البلدان النامية عن طريق المشاركة في مشاريعها الإنمائية بصورة مباشرة بدلاً من أقراضها بصورة غير مباشرة عن طريق المؤسسات المالية العالمية التي توفر لنفسها المردود الكبير من المشاريع الجديدة في هذه البلدان مقابل الفوائد المحدودة التي تدفعها على الأموال التي تقترضها من دول الخليج . إن إنتظار الرساميل العربية في الدول النامية يجب ألا يخيب حتى لا تضيع الفرصة الهائلة السانحة لأموال الخليج والمتمثلة بالمشاريع المجزية والمناخ السياسي المناسب .

إن صندوق التنمية الخليجي واتحاد المصارف المركزية وصندوق الاستثمارات الخليجية ، مع كل ما تتطلبه من تنسيق تمهد الطريق نحو قيام الخطة الطويلة الأجل لبلدان الخليج وتنسيق موازناتها السنوية .

إن هذا التعاون يحتاج إلى التقاء الإرادات السياسية على أعلى المستويات كما يحتاج إلى الرجال الذين يقدرون على النهوض به .

الدينار الخليجي ودوره في التكامل الاقتصادي

على أثر زيارة سمو أمير دولة الكويت إلى كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة قرر المسؤولون في هذه الدول عمل الدراسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد العملة في كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت وذلك كخطوة هامة على طريق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول .

وتنفيذاً لذلك دعا بنك الكويت المركزي المدراء التنفيذيين لمؤسسات النقد في الدول المعنية إلا الاجتماع الأول الذي عقد في أبو ظبي في يونيه ١٩٧٥ . وقد تم في هذا الاجتماع إستعراض الموضوعات الفنية تمهيداً لإصدار عملة خليجية مثل التنسيق بين الأساليب التي تستخدمها الدول الخليجية الآن في تحديد أسعار الصرف بين عملة كل منها والعملات الأجنبية والتنسيق بين مستويات أسعار الفائدة تسهيلاً لعمليات تدفق رؤوس الأموال بين هذه الدول ، وبحث الطرق الخاصة بإصدار العملة الخليجية الموحدة مستقبلاً . كما تقرر ضرورة التنسيق بين آراء الدول الخليجية المعنية إزاء المقترحات التي تطرح ضمن إطار صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية التي تشترك دول الخليج في عضويتها .

كما تم فيما بعد ، ١ ـ ٢ نوفمبر ١٩٧٥ ، الاتفاق على أن تقوم كل مؤسسة نقدية مركزية بالإعلان يومياً عن أسعار تحويل عملة دولتها مقابل عملات الدول الخليجية المشتركة في الإجتماع ، وأن تفتح حسابات بين المؤسسات النقدية المركزية في هذه الدول لتسوية العمليات بينها بالعملات المحلية مباشرة .

وقد تم الاتفاق أيضاً على إنشاء لجنة فنية ، تتكون من عضوين على الأكثر من كل مؤسسة نقدية مركزية ، لمتابعة إعداد الدراسات المعمقة حول المسائل والموضوعات التي تجب معالجتها قبل إصدار العملة الموحدة . وقد عقدت اللجنة الفنية أول إجتماع لها في الكويت بين ١ ـ ٢ ديسمبر ١٩٧٥ واتفقت على منهاج عملها .

ونظراً لأن الدول العربية الخليجية هي أكثر الدول العربية تأهيلاً لقيام إتحاد نقدي بينها إذ يوجد وفر في موازين مدفوعاتها ، كما تتشابه السياسات النقدية والمالية فيها إلى حد كبير ، ولا ينتظر حدوث إضطراب أو تغيرات مفاجئة في سياساتها النقدية والمالية وذلك بسبب ما لديها من وفر في موازين المدفوعات وتوقع إستمرار هذا الوفر مع إستمرار عائدات النفط .

كما أن من العوامل المساعدة لقيام إتحاد نقدي بين الدول العربية الخليجية أن هذه الدول تتشابه في ظروفها الاقتصادية إلى حد كبير ، فهي تعتمد في دخولها القومية على مصدر أساسي واحد وهو النفط ، كما أن معظم عائدات النفط في حوزة حكومات هذه الدول وتحت تصرفها . كما أن كل الدول الخليجية تعتمد في معيشتها إلى حد كبير على الاستيراد من الخارج . ولا يخفى أن التشابه في الظروف الاقتصادية والنقدية يساعد كثيراً على قيام الاتحاد النقدي .

فإذا كانت الظروف مهيئة لإقامة إتحاد نقدي بين الدول الخليجية وعملة خليجية مشتركة فإن الفوائد المتوقعة من هذا الاتحاد واصدار عملة موحدة كثيرة اهمها :

١ ـ المساعدة على اقامة سوق نقدية اقليمية في منطقة الخليج تقوم بخلق المزيد من سبل الاتصال بين منطقة الخليج والاسواق النقدية العالمية .

٢ ـ إن تحرير الاستثمارات الخارجية بالعملة الخليجية الموحدة يساعد على المحافظة على قيمة هذه الاستثمارات .

٣ ـ إكتساب العملة الخليجية الموحدة قوة أكبر في الأسواق الدولية ، لأن

هذه العملة ستعتمد على قاعدة إقتصادية أوسع وتدعمها إحتياطيات أكبر حجماً ، وهذا يؤدي إلى زيادة الثقل الاقتصادي لدول الخليج في المجال الدولي .

٤ ـ سيساعد الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة على زيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الدول العربية الخليجية ، وكذلك زيادة المبادلات التجارية والخدمات بين هذه الدول .

٥ ـ سيكون الاتحاد النقدي الخليجي حافزاً للعمل على تحقيق الهدف الأسمى وهو قيام إتحاد نقدي وتكامل إقتصادي بين جميع الدول العربية .

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن قيام إتحاد نقدي خليجي وإصدار عملة خليجية موحدة سيسهل إقامة سوق نقدية ومالية تتولى تنظيم إستثمار الأموال العربية على النحو الذي يخدم مصالح البلدان المصدرة للأموال والبلدان المستوردة لها على السواء .

وخلاصة ما تقدم أن قيام إتحاد نقدي خليجي وإصدار عملة خليجية موحدة سيعمل على إحلال العمل الجماعي في المضمار النقدي والمالي محل العمل الفردي وسيؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بين الدول الخليجية وعلى زيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي فيما بينها . على نحو يقربها من التكامل الاقتصادي المنشود .

٣ ـ تطوير التبادل التجاري بين الدول المعنية عن طريق تحريره من القيود الجمركية والإدارية والمالية ، والتدرج في نطاقه للوصول به إلى المنطقة الجمركية الواحدة والاتحاد الاقتصادي .

لكي تكون سياسة تحرير التبادل التجاري ناجحة لا بد من توافر الشروط التالية :

ـ أن يكون التحرير فعلياً وليس شكلياً . وهذا يعني على ضوء نظام الاقتصاد الحر أن الإعفاءات الجمركية يجب أن يواكبها تحرير نظام الحصص

ورخص الاستيراد وكذلك تنظيم عمليات الدفع بين البلدان المتعاقدة على نحو لا يعوق تدفق التجارة عبر الحدود . إن حوافز الربح لدى رجال الأعمال وكذلك المنافسة فيما بينهم يؤديان إلى توفير السلع للمستهلكين من المصدر الأقل كلفة ويفرضان على المنتجين المحليين ، إن كان هناك إنتاج مماثل ، تكييف وضعهم حسب الظروف الجديدة .

إن توسيع السوق عن طريق الغاء الحواجز الجمركية سيؤدي إلى التوسع في الإنتاج والتعاون الإقتصادي لن يكون مجدياً إلا إذا توج بتنفيذ نمط الانتاج حيث تتقلص نشاطات إقتصادية وتتوسع أخرى في كل من البلدان المتكاملة ، وذلك تبعاً للمزايا الانتاجية النسبية التي تتمتع بها الدول الأعضاء . ولا بد لكي ينجح التحرير من أن يفوق الغنم الغرم في كل من البلدان المتعاونة ، وأن يكون هناك توزيع عادل ، في الأمد البعيد ، والقريب معاً للفوائد التي تعود لكل منهم من حيث توفير الظروف الملائمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ونحن لا نعتقد أن تحرير التبادل التجاري يشكل مشكلة بين الدول الخليجية لأنه لا توجد الآن حواجز جمركية تذكر وإن مسألة التحرير حاصلة من طبيعتها . ولهذا السبب أيضاً لا تستطيع عملية تحرير التبادل التجاري من دفع عجلة التنمية في البلدان المتكاملة ولهذا ركزنا على مسألة الاستثمارات المشتركة أكثر من تركيزنا على موضوع التحرير المتبادل . على أن تحرير التبادل التجاري ضروري في المدى المتوسط والطويل لأنه يوسع السوق أمام منتجات الصناعات ويوزعها على الدول المشتركة كل حسب مزاياها النسبية .

وأخيراً تعتبر مهمة بناء شبكة من المواصلات والاتصالات السريعة بين الدول الخليجية مسألة جوهرية وملحة لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي على جميع مستوياته المالية والصناعية والتجارية .

الهيئات التنفيذية المقترحة لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي

إن التدرج من التعاون الاقتصادي إلى التكامل الاقتصادي يتطلب التخلي التدريجي عن سيادة الدول المطلقة في رسم سياساتها الجمركية والمالية والنقدية والتخطيطية للهيئات المشرفة على تنفيذ التكامل الاقتصادي . فالتكامل لكي يكون ناجحاً في رسم السياسات الجديدة وتنفيذها ، يستدعي وجود مجالس وهيئات تتمثل فيها الدول المعنية على أعلى المستويات ، ويكون لها حق التشريع ضمن نظام للتصويت يقرب من الإجماع ولكنه يحد من إنفراد أقلية ضئيلة من الدول في إتخاذ مواقف تعرقل مسيرة التعاون . إن الأهمية والجدية التي تعتمدها الدول المعنية عند عقد وتنفيذ إتفاقيات التعاون الاقتصادي فيما بينها ، تقاس بالقوة التشريعية التي تمنحها إلى الهيئات المشرفة على التكامل وإلى مستوى تمثيلها في هذه الهيئات .

وتستطيع الدول الخليجية الاستفادة من تجربة السوق الأوربية والعربية حين وضع الهيئات التنفيذية صلاحياتها وطرق حل منازعاتها الخ . على أن أي جهاز تنفيذي لا بد وأن يتحلى ببعض الصفات حتى يكتب له النجاح وهذه الصفات هي :

ـ لا بد وأن يكون له دور تخطيطي وتنفيذي معاً ، أي دور أكثر من مجرد تحقيق التعاون عن طريق تقديم المقترحات للدول الأعضاء .

ـ لا بد وأن يلحق بالجهاز أجهزة مالية وفنية تقوم بتحضير ومتابعة مشروعاته ، بحيث تشكل هذه الأجهزة من خبراء واقتصاديين وفنيين من مختلف التخصصات وخاصة من راسمي الاستراتيجيات والمراحل الاقتصادية ومنفذي

المشاريع والمخططين على المستوى الإقليمي .

هذه الأجهزة يجب أن تتكون من موظفين دائمين وخبراء متخصصين مشهود لهم بالخبرة الطويلة والمستوى الفني العالي والنظرة الشمولية الواسعة . بحيث يكونون قادرين على الاستفادة من تجارب الغير في مجال التكامل لا نقلها ، وبحيث يستطيعون التمييز بين المفيد والأقل فائدة ، بين الممكن والأقل إمكاناً على أساس مرحلي واقعي يشير رجال السياسة إلى خطوات يتعذر رفضها أو تفريغها من محتواها ومضمونها طالما أعدت الأعداد الكافي وأقيم الدليل على فاعليتها في خدمة المجتمع .

مراجع البحث

عبد الوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٧٧ .

د . عباس حلمي الحلي ، العلاقات الاقتصادية العربية في مجال التعاون والاندماج ، وقائع وأبحاث مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب الثالث ، دمشق ١٩٧١ .

د . محمد دياب ، التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق ، يوم التعاون الاقتصادي العربي ، الجمعية الاقتصادية الكويتية ١٩٧٢

د . صباح الحاج ، مستقبل الخليج الاقتصادي في إطار الاقتصاد العربي ، الموسم الثقافي الثالث لغرفة تجارة وصناعة الكويت ٥/ ١/ ١٩٧٥

د . محمد هشام خواجكيه ، التكتلات الاقتصادية الدولية ، مطبوعات جامعة حلب ، ١٩٧١ / ١٩٧٢ .

د . عبد المنعم عفر ، تقييم الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ١٤ ـ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

د . حسين خلاف ، تقييم الخطوات التي تمت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي . مع تعليق الدكتور رفعت المحجوب ، ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ١٩٧٤ .

د . برهان الدجاني ، السوق الخليجية المشتركة ، الموسم الثقافي الثالث ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، ١٩٧٥ .

د . برهان الدجاني ، التعاون الاقتصادي العربي ، الجوانب العملية والتاريخية ، يوم التعاون الاقتصادي العربي ، الجمعية الاقتصادية الكويتية ، ١٩٧٢ .

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، من العدد الأول إلى العدد الثامن ، جامعة الكويت ، الكويت .

د . محمد هشام خواجكيه ، الكويت والتكامل الاقتصادي الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ .

جان فرنسوا دونيو ، السوق المشتركة الأوربية ، منشورات عويدات ، بيروت ـ لبنان ١٩٧٣ .

بوكلادو وشنغجنكو ، مجلس العون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حاضره ومستقبله ، نقله إلى العربية الدكتور محمد عزيز ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٦ .

يوم التعاون الاقتصادي العربي ، ٢٣ مارس ١٩٧٢ ، الجمعية الاقتصادية الكويتية .

د . محمد الرميحي ، رأس المال البشري في الخليج طريقة التنمية المستمرة .

د . إبراهيم سعد الدين ، مشاكل التنمية الاقتصادية في دول الخليج ، المعهد العربي للتخطيط ج البرنامج الأول للتنمية الإدارية لقيادات ضباط الشرطة ، ٥ مارس ١٩٧٥ .

د . محمد الرميحي ، رأس المال البشري في الخليج ، مجلة العربي ، العدد ٢٠٨ مارس ١٩٧٦

د . حسن الإبراهيم ، الكويت دراسة سياسية ، دار البيان للنشر ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٢ .

د . حسن عباس زكي ، أساسيات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في دول الخليج العربي مجلة العدالة ، أبو ظبي ، ١٩٧٦ .

د . محمد عزيز شكري ، الدول العربية الخليجية والمجتمع الدولي ، مركز أبحاث الخليج ، الكويت ،

د . محمد عطا الله ، التعاون المالي والمصرفي بين دول الخليج ، الموسم الثقافي الثالث لغرفة تجارة وصناعة الكويت ، ١٩٧٥ .

المراجع الاجنبية

— Balassa, B. THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION. Allen and Unuin 1961. pp. 1–2.
— Tembergen, J. INTERNATIONAL ECONOMIC INTEGRATION. Elsevier, Amesterdam and Brussels, 1934. p. 122.
— Pinder, J. PROBLEMS OF EUROPEAN INTEGRATION. London : Denton, G., R., Economic Integration in Europe, Weidenfeld and Nicolson, 1969.
— M. Rumaihi."Population Policies". M. E. STUDIES ASSOCIATION BULLETIN. Vol. XI No. 2, May, 1977.
— "International Financial Statistics". June 1976. GUIDE TO INDUSTRIAL INVESTEMENT IN SAUDI ARABIA . the Edition, Riyadh – 1977. (1397 A. H.) .
— "The Middle East and North Africa. 1974 – 1975." **Oil and Gas Journal**. 22. 12. 1977.

— PETROLEUM INTELLEGENCE WEEKLY. 1975 – 1976 – 1977.
— "United Arab Emirates". CURRENCY BOARD BULLETIN. November 1974 – 1975.
— "United Arab Emirates". CURRENCY BOARD, ANNUAL REPORT. December 13, 1975.
— Government of Abu Dhabi . Department of Planning. STATISTICAL ABSTRACT AND YEARBOOK. 1974.
— Government of Dubai . Central Accounts Section. STATISTICS REPORT. 1972 – 1974.
— Ministry of Finance and Petroleum. OIL INDUSTRY IN QATAR. 1976.

— Ministry of Information. QATAR TODAY. 1976.
— "State of Qatar". Customs Department. YEARLY BULLETIN OF IMPORTS, EXPORTS AND TRANSIT, 1975.

— Directorate General of Finance.
— "CENTRAL BANK OF OMAN BULLETIN" Various issues.
— CENTRAL BANK OF OMAN ANNUAL REPORT. 1975.
— Customs Department. Foreign trade statistics. 1975.
— Development Council. THE FIVE-YEAR DEVELOPMENT PLAN. 1976 – 1980.

— BUDGET DEGREE. 1975, 1976.
— "National Statistical Departement". STATISTICAL YEARBOOK. 1975.

— "International Bank for Reconstruction and Development". GURRENT ECONOMIC POSITION AND PROSPECTS OF OMAN. 10 January 1977.
— "Bahrain Monetary Agency" .QUARTERLY BULLETIN. Various issues.

— Ministry of Labor and Social Affairs. THE LABOR LAW FOR THE PRIVATE SECTOR. 1976.
— Statistical Bureau. STATISTICAL ABSTRACT, 1975.
— "Aluminum Bahrain". ANNUAL REVIEW. 1975.

مقدمـــة ١١

الباب الأول : الاقتصاديات الخليجية ١٣

الفصل الأول : البنيان الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ١٤
ـ المساحة وعدد السكان ١٦
ـ الموارد الطبيعية والبشرية ١٧
ـ البنيان الاقتصادي والاداء ٣٦
ـ خطط التنمية الاقتصادية الأولى والثانية ٥٤
ـ المالية العامة ٦٣
ـ ميزان المدفوعات ٦٨

الفصل الثاني : اقتصاديات الكويت ٧١
ـ المساحة وعدد السكان ٧٤
ـ الموارد الطبيعية والبشرية ٧٤
ـ البنيان الاقتصادي والاداء ٩٧
ـ خطط التنمية الاقتصادية الاولى والثانية ١٢٥
ـ المالية العامة ١٣٠
ـ ميزان المدفوعات ١٤٠

الفصل الثالث : اقتصاديات دولة الإمارات ١٥١
ـ المساحة وعدد السكان ١٥٤
الموارد الطبيعية والبشرية ١٥٩

	– البنيان الاقتصادي والاداء	١٦٧
	– خطط التنمية الاقتصادية	١٧٣
	– المالية العامة	١٧٧
	– ميزان المدفوعات	١٨٥
الفصل الرابع :	الاقتصاد القطري	١٩٣
	– المساحة وعد السكان	١٩٦
	– الموارد الطبيعية والبشرية	١٩٦
	– البنيان الاقتصادي والاداء	٢٠٤
	– المالية العامة	٢٠٩
	– ميزان المدفوعات	٢١٣
الفصل الخامس :	الاقتصاد العماني	٢١٧
	– المساحة وعدد السكان	٢٢٠
	– الموارد الطبيعية والبشرية	٢٢٠
	– البنيان الاقتصادي والاداء	٢٢٧
	– خطة التنمية الاقتصادية الخمسية	٢٣٢
	– المالية العامة	٢٣٨
	– ميزان المدفوعات	٢٤٣
الفصل السادس :	اقتصاديات البحرين	٢٤٥
	– المساحة وعدد السكان	٢٤٧

	ـ الثروات الطبيعية والبشرية	٢٤٧
	ـ البنية الاقتصادية والاداء	٢٦٠
	ـ المالية العامة	٣٧٠
	ـ ميزان المدفوعات	٢٧٤
الباب الثاني :	التكامل الاقتصادي في الخليج العربي	٢٨٩
الفصل السابع :	نظرية التكامل الاقتصادي	
	ـ تعريفها	٢٩٣
	ـ دوافع التكامل الاقتصادي	٢٩٩
	ـ طرق تحقيق التكامل الاقتصادي	٣٠٣
الفصل الثامن :	السوق الاوربية المشتركة	٣٠٧
	ـ اهداف السوق	٣١٠
	ـ سبل تحقيق اهداف السوق الاوربية	٣١٠
	ـ العضوية في السوق	٣١٢
	ـ الهيئات التنفيذية في السوق	٣١٢
	ـ اسس السوق الاوربية المشتركة	٣١٧
	ـ السوق الاوربية المشتركة في التطبيق	٣٣٩
الفصل التاسع :	مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكيون)	٣٤٥
	ـ أهداف الكوميكون	٣٤٨

– الهيئات التنفيذية التابعة للكوميكون ٣٤٨
– الاسس التي يقوم عليها التعـاون بين
اعضاء الكوميكون ٣٥٣
– وسائل تحقيق اهداف مجلس المساعدة
الاقتصادية المتبادلة ٣٥٣
– النتائج والصعوبات ٣٥٨

الفصل العاشر : اتفاقيـــة الوحدة الاقتصادية العربية

(السوق العربية المشتركة) ٣٦١
– اهداف اتفاقية الوحدة ٣٦٤
– وسائل بلوغ اهداف الوحدة الاقتصادية العربية ٣٦٥
– العضوية والانسحاب ٣٦٦
– الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية الوحدة ٣٦٧
– الشروط الموضوعة لتنفيذ اتفاقية السوق ٣٦٩
– تقييم التكامل الاقتصادي العربي
(المنجزات والصعوبات) ٣٧٧

الفصل الحادي عشر : التكامل الاقتصادي الخليجي ٣٨١

– خصائص الاقتصاديات الخليجية ٣٨٣
– دوافع التكامل الاقتصا دي الخليجي ٣٨٨
– طرق تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي ٣٩٧
– إعداد برنامج موحد للانتاج والاستثمارات ٤٠٠

- الدينار الخليجي ودوره في التكامل الاقتصادي ٤٠٩
- الهيئات التنفيذية المقترحة لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي ٤١٤

المراجع العربية ٤١٥

المراجع الأجنبية ٤١٨